

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة وهران 2

محمد بن أحمد.

كلية العلوم

قسم علم الاجتماع

الاجتماعية.

رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

السكن الجماعي في الجزائر:

سكان حي الصباح (وهران) بين الاجتماع والصراع.

إعداد الطالب:

تحت إشراف:

أ.د. فريد مرحوم.

أ.د. الجنيد حجيج.

لجنة المناقشة:

أ.د. عبد القادر لقعج	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
أ.د. الجنيد حجيج	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مشرفا ومقررا
د. مصطفى مذکور	أستاذ محاضر (أ)	جامعة وهران	مناقشا
أ.د. بلخضر مزوار	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
د. ميلود طواهي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تلمسان	مناقشا

د. محمد مدني

أستاذ محاضر (أ)

جامعة USTO مناقشا

السنة الجامعية: 2014-2015.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين، إلى الزوجة والأبناء، إلى الإخوة والأخوات.

إلى جميع زملائي في CRASC، وجميع الزملاء في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة تلمسان، إلى كل أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة وهران.

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد، إلى كل من شجعني و
أرشدني، ووقف إلى جانبي، أهدي ثمرة هذا العمل.

إلى روح الفقيد جمال غريد.

شكرو امتنان.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الجنيد حجيج الذي أشرف على هذا العمل بتفان كبير. كما لا أنسى الأستاذ مراد مولاي الحاج، الذي بدأ الإشراف على هذا العمل.

كما أتوجه بالشكرو الامتنان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقراءة وإثراء هذا العمل من خلال المناقشة.

أتوجه بالشكرو العرفان إلى سكان حي الصباح الذين سمحوا لنا بالدخول إلى تفاصيل حياتهم اليومية، إلى صديقي مهدي سويح الذي ساعدني بطرق مختلفة.

فهرس الموضوعات

01مقدمة عامة
131. الإشكالية
172. التوجه المنهجي
181.2. ميدان الدراسة: لماذا حي الصباح؟
192.2. النزول إلى الميدان و التحقيق الميداني
203.2. تقنيات جمع المعطيات و المعلومات

الفصل الأول

المدينة الجزائرية بين مشاريع التنمية و التحولات السياسية 2014-1962

28مدخل
291. قراءة في مشروع التنمية الوطنية
301.1. المسألة الحضرية في مشروع التنمية
322.1. المدينة و التنمية
413.1. المدينة و التحولات السياسية و الاجتماعية
454.1. كيف هي المدينة؟ كيف يجب أن تكون؟
515.1. العمران و التنمية المستدامة عند ابن خلدون
576.1. فصل المقال في السياسة التتموية
582. التغير الاجتماعي و المواطنة في الفضاء الحضري
591.2. توظيف أحداث أكتوبر في سياق الدراسة: قراءة أخرى
612.2. التاريخ و إعادة إنتاج المجتمع في الزمان و المكان
683.2. أكتوبر 88: الفضاء الحضري و المجتمع المدني
744.2. المجتمع المدني: تاريخ التطور بين الفلسفة و السوسيولوجيا
785.2. الانتفاضة و الحركات الاجتماعية في الفضاء الحضري
806.2. الشباب و أزمة الهوية في الفضاء الحضري
86خاتمة

الفصل الثاني
مدينة وهران، البعض من التاريخ
مع نظرة على الحاضر

89	مدخل
90	1. وهران من القرية البربرية إلى المدينة الإسلامية.....
91	1.1. التجاذب الاستعماري بين الإسبان و الأتراك.....
93	2.1. الاستيطان الفرنسي ينهي الأطماع الاستعمارية.....
94	1.2.1. العمران العسكري (1831-1935).....
95	2.2.1. العمران المدني(1935-1945).....
96	3.2.1. مشروع قسنطينة (1948-1962).....
99	3.1. مدينة و هران تعود إلى كنف الجزائر المستقلة.....
102	4.1. نهاية مرحلة ثم ماذا؟.....
102	2. نظرة على الواقع الملموس: سياسة الإسكان و منطق السكان.....
104	1.2. جزارة المدينة في ظل استمرار السياسات.....
104	1.1.2. المحتشدات الاستعمارية.....
104	2.1.2. القرى الاشتراكية.....
106	2.2. في السكن الجماعي
112	3.2. إعادة الإسكان و محاربة السكن الهش.....
113	4.2. السوسيولوجيا في قلب التحليل: بصمة عبد المالك صياد.....
114	3. برامج السكن في ولاية وهران: منطق التعمير و لعنة الأرقام.....
115	1.3. صيغة السكن الاجتماعي.....
116	2.3. صيغة AADL كراء-شراء.....
117	3.3. صيغة FNPOS.....
117	4.3. صيغة LPA, LPP, LSP.....
118	5.3. الوضعية في حي الصباح ميدان الدراسة.....
120	4. سياسة إعادة الإسكان: أبواب التحضر للشرائح الفقيرة.....
121	1.4. مثال حي الصنوبر، حي يطرح المشاكل منذ الاستقلال.....
123	2.4. إعادة الإسكان و إعادة تشكيل الرباط الاجتماعي.....

1293.4. حي الصنوبر: الارتباط بالحي و الارتباط بالجماعة
1325. مصادر الاختلاف
1331.5. اختلاف اللغات و الألسنة
1342.5. اختلاف المراكز و المواقع الاجتماعية
136خاتمة

الفصل الثالث

الاجتماع البشري في السكن الجماعي: روح الاجتماع و نزعة الصراع

139مدخل
1401. الشكل و المضمون في المجتمعات البشرية
1411.1. الاجتماع البشري و التنشئة الاجتماعية
1422.1. الاجتماع البشري و الشرائح الاجتماعية
1493.1. التراتب الاجتماعي و مسألة الحدود
1522. عبد المالك صياد: دراسة طلائعية من الصعب تجاوزها
1561.2. مفارقات إعادة الإسكان
1582.2. التملك/الاندماج في الفضاء الاجتماعي
1623.2. من الحوش إلى الشقة و من الجماعة إلى المجتمع
1653. التباين الاجتماعي و تشظي المجال الحضري
1701.3. الفضاء الحضري و مسألة التشابه و الاختلاف
1722.3. تباين الفضاءات، تشظي الطبقات و تمايز الثقافات
1763.3. التشظي السوسيو-مجالى كنتاج اجتماعي
1794.3. التباين الاجتماعي بين النقاش النظري و الواقع المعاش
1825.3. من التعايش إلى الاجتماع البشري
1864. من معطيات الواقع المدروس
1911.4. أنماط الحياة و أنماط الاجتماع
1932.4. الاجتماع البشري و ثقافة الطبقة
197خاتمة

الفصل الرابع الفضاء الحضري و التراتب الاجتماعي

199	مدخل
200	1. الاجتماع البشري سبب أم نتيجة للحياة الاجتماعية؟.....
203	2. أثر المكان أو تغيير الفضاء و تغيير الثقافة.....
206	1.2. التضامن و التعايش و لكن بشروط.....
207	2.2. التضامن من وجهة نظر المجتمع.....
210	3.2. الحدود الرمزية و استراتيجيات التباعد.....
212	3. المواقع الاجتماعية كمفتاح تحليل.....
216	1.3. الاجتماع البشري و نظرية العدد.....
221	2.3. إسقاط نظري على واقع ملموس.....
224	3.3. الصراع المؤقت و السلم المؤقت أو هشاشة المواقف.....
227	4. بناء المفاهيم من بناء المجتمعات.....
228	1.4. بناء مفهوم الجوار في حي الصباح.....
234	2.4. تغيير الإقامة، تغيير في نمط الحياة، و تغيير في الأدوار.....
236	3.4. المقاومة الثقافية أو صعوبة الانتقال و بطء التغيير.....
237	5. سياسة العمران و سياسة الإسكان في مواجهة أزمة السكان.....
239	1.5. ممارسات الدولة في مواجهة ممارسات المجتمع.....
242	2.5. هوية الفضاء و هوية الساكن: الجوار و التراتب الاجتماعي.....
244	3.5. العلاقات الاجتماعية بين الحدود الموضوعية و الحدود الذاتية....
245	4.5. التحضر و التمدن أية مفاهيم و أية دلالات؟.....
250	5.5. إستراتيجيات تأكيد الذات في التعايش و التساكن.....
254	خاتمة.....
256	خاتمة عامة.....
270	قائمة المراجع.....
291	الملاحق.....

مقدمة عامة

نشير في البداية إلى أن مدينة وهران كمركز حضري تكتسي طابعا استثنائيا، فقد كانت من حيث ساكنتها، مدينة أوروبية بامتياز أكثر من المدن الجزائرية الأخرى خلال الحقبة الاستعمارية. تجاذبها الاستعمار بين الأتراك و الإسبان إلى غاية 1830، ثم استوطنها الفرنسيون إلى غاية 1962.

لا يزال الوهرانيون يستعملون عبارة "النزول إلى المدينة"، أي إلى النواة الاستعمارية التي كانت مأهولة بالسكان الأوروبية سابقا، و التي حافظت على الطابع المعماري للمدينة الأوروبية إلى يومنا هذا.

إن موضوع تركيب المدينة، أي تشكيلها من خلال الجمع بين العناصر المادية و العناصر البشرية، موضوع قديم جدا حتى قبل علم العمران البشري. المدينة كتجمع بشري شكلت حجر الزاوية لدى ابن خلدون¹ الذي نظّر حول المدن و الأمصار في عصره و ما قبله. المدينة و العمران يرتبطان بالسلطان و السياسة، و عمر الدولة هو عمر المدينة. الحضارة عكس البداوة و لكنهما تنتظمان لكي تشكلا دورة التاريخ، حيث أن ما بعد الحضارة هي بداوة جديدة تستمر فتتحول إلى حضارة و هكذا دواليك.

في هذا العمل سوف نحاول أن نحلل العلاقة بين الفضاء المادي و الفضاء الاجتماعي، بين الشكل الحضري و المضمون الاجتماعي، التي ينتج عنها ما يسمى "حركية الحياة الاجتماعية الحضرية"، في التجمعات السكنية الكبرى، متخذين من "حي الصباح" المتقاسم بين بلديتي سيدي الشحمي و بئر الجير،

¹ أنظر: عبد الرحمان بن خلدون، تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من نوي السلطان الأكبر، المجلد الأول، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1992.

بولاية وهران نموذجا، محاولين الإجابة عن السؤال: كيف يمتلك السكان الفضاء الحضري و الفضاء الاجتماعي في السكن الجماعي؟

بالنسبة لموضوع البحث فإنه ينطلق من تعريف المدينة كفضاء للتنظيم الاجتماعي، حيث يمتلك الفاعلون الاجتماعيون فضاءات المدينة و يستعملونها لتحقيق غرض السكن و الكن المأوى، و حيث ينسجون شبكات من العلاقات الاجتماعية حسب حاجاتهم وتصوراتهم. و هي كذلك فضاء لممارسة السلطة السياسية، و فضاء تجسيد الثقافة¹ و العادات و التقاليد، هي فضاء الاجتماع البشري، فضاء التضامن و التكاتف و الصراع و التنافر. هي فضاء لتبلور الروابط الاجتماعية. هي في الأخير مسرح للتغير الاجتماعي.

إن فهم الظاهرة الحضرية في الوقت الحاضر لا يمكن أن يتغاضى، في نظرنا، عن أعمال Henri Lefebvre²، الذي أخذ من الفلسفة مفهوم "الكل" *la totalité* من أجل فهم العالم و الإنسان و المجتمعات، في حركيتها العامة دون الخوض في التحليلات الجزئية و التفاصيل. هذا المفهوم سمح له بفهم الظاهرة الحضرية المؤسسة للعولمة³، كما أضفى بعدا سياسيا على فكره السوسيولوجي.

لقد بدأ Henri Lefebvre مساره التفكيرى من الفلسفة الألمانية. ثم انتقل في مرحلة ثانية مع بداية نضجه العلمي، ما بين 1937 و 1956، إلى نقد الحياة اليومية، حيث اكتشف الفكر الماركسي. اكتمل نضجه العلمي في ما بين

¹ Radia Gharbi-Abdellilah, *Ville, Acteurs sociaux et rapports à l'espace urbain*, Thèse de doctorat en sociologie urbaine, Université d'Oran, Faculté des Sciences Sociales, 2012, p 12.

² Cf. Les ouvrages d'Henri Lefebvre : *Le droit à la ville*, Paris, Anthropos, 1968 ; *Du rural à l'urbain*, Paris, Anthropos, 1970 ; *La révolution urbaine*, Paris, Gallimard, 1970 ; *La pensée marxiste et la ville*, Paris, Casterman, 1972 ; *Espace et politique*, Paris, Anthropos, 1973 et *La production de l'espace*, Paris, Anthropos, 1974.

³ Sylvain Sangla, *Politique et espace chez Henri Lefebvre*, Thèse de doctorat en philosophie, Université Paris VIII – Vincennes Saint-Denis, 2010, p 6.

1957 و 1965، بالتخلي عن الدوغمائية الماركسية، حيث أنجز ثلاثة أعمال فلسفية (مدخل إلى الحداثة، الميتا-فلسفة، نهاية التاريخ)، و أعمال أخرى في علم الاجتماع الريفي.

تميزت المرحلة الرابعة ما بين 1966 و 1979، بتركيزه على دراسة الظاهرة الحضرية، المدينة و الفضاء، ثم تحليلات حول أحداث ماي 1968، و تحليلات أخرى حول الدولة بكتاب De l'Etat بأربعة أجزاء (1976-1978). هذا الكتاب الذي فتح الباب لمرحلة خامسة ما بين 1980 إلى وفاته في 1991، حيث عاد Henri Lefebvre إلى الفلسفة، بدراسات حول الفن و الشعر، و مسألة الزمن، كما قام بالإشراف على مؤلف جماعي حول مشروع المواطنة الجديدة¹. على الرغم من غزارة الإنتاج العلمي الذي خلفه، يبدو أن مشروع Henri Lefebvre العلمي لم يكتمل بسبب وفاته و لعدم تركه تلاميذ يواصلون مشروعاه.

موضوع المدينة و المواطنة هو ما يثير اهتمامنا في فكر Henri Lefebvre، من زاوية أن الظاهرة الحضرية و المدينة في الجزائر، تدخل ضمن الموضوعات التي درسها تقريبا في ترتيب كرونولوجي. فنجد أن هناك انتقالا من الريف إلى المدينة (Du rural à l'urbain, 1970)، كما طرحت في السبعينيات مسألة الحق في المدينة من خلال إشكالية النزوح الريفي و مكافحته (Le droit à la ville, 1968)، في الثمانينيات طرحت مسألة سياسات إنتاج الفضاء في سياق ما يشبه ثورة حضرية (La Révolution urbaine, 1970 ;) ثم إن موضوع المدينة يجرنا دائما إلى طرح الإشكاليات حول الفضاء و السياسة، حول الدولة، حول حياتنا

¹ Ibid, pp 10-11.

اليومية،) Espace et politique, 1973 ; De l'Etat, 1976-1978 ; (Critique de la vie quotidienne III, 1981.

في الأخير، نجد أن المدينة الجزائرية في خضم التغيير الاجتماعي و المخاضات التي حدثت منذ الاستقلال، تطرح إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع في المدينة من خلال مسألة المواطنة، و هو آخر أعمال Henri Lefebvre، في الكتاب الذي أشرف عليه سنة 1990: Du contrat de citoyenneté.¹

ما تجدر الإشارة إليه هو أن Henri Lefebvre لا يعزل الحضري عن السياسي في كتاباته السوسيولوجية، فهو يجمع بينهما دائما من خلال دراسة و نقد الحياة اليومية. ذلك أن تضخم الظاهرة الحضرية في المجتمعات الحديثة توحى بتدهور حالة المدينة بالرغم من أنها كانت تمثل مستقبل البشرية². ففي المدينة يتصادم المنطق الاقتصادي للسياسي و الأيديولوجية المهيمنة التي تبني المدن من أجل الإسكان فقط، مع مطالب المجتمع الذي يحاكم العقلانية الاقتصادية من منطلقات الديمقراطية، والحق في المدينة و المواطنة.

لقد هيمن العمران بمظهره الكمي و النوعي على كل مظاهر المجتمعات الحديثة، خاصة منها داخل حقول التصورات و العلاقات الاجتماعية و السلطة و الثقافة و الفن³. و يبقى أن الظاهرة الحضرية لتعتبر بصدق من أهم الظواهر الاجتماعية، فالمجتمع الحضري يعبر عن صيرورة ما انبثت تفرض نفسها للعيان في كل البلدان.

¹ Cf. Henri Lefebvre (s/ dir), *Du contrat de citoyenneté*, Paris, Syllepse et Périoscope, 1990.

² Laurence Costes, « Le droit à la ville de Henri Lefebvre : quel héritage politique et scientifique ? » *In Espaces et sociétés (Le paradigme de la mixité sociale)*, N° 140-141, 2010, p180.

³ Ibid.

لقد جاءت نظرية الحق في المدينة في السبعينيات لتحلل واقع الظاهرة الحضرية في المجتمع الفرنسي أو الأوربي من وجهة نظر ما كان يحدث أمام أعين علماء الاجتماع آنذاك، و تحليلاتهم سلطت الضوء على الكثير من أجزاء الصراع القائم بين الفاعلين الاجتماعيين بمناسبة تملك الفضاء.

طرحنا للموضوع من خلال مفهوم "الحق في المواطنة" ، مبرر بكون هذا المفهوم، بنظرنا، يضع على محك النقاش كل المشروع الحضري المتبنى من طرف الدولة فيما يخص المدينة، ذلك أن المدينة ليست فقط فضاء ماديا جامدا، ولكنها قبل ذلك وبالدرجة الأولى فضاء اجتماعي، حيث تتشكل العلاقات الاجتماعية داخله، تنعقد و تنحل و تتعقد، تتسع و تضيق يسودها التعايش كما يسودها الصراع.

يلتقي المجتمع مع الدولة بمناسبة المدينة؛ الدولة هي الفاعل المخطط، و المصمم و الباني للمدينة، هي المتحكم في قوانين تنظيمها و تسييرها -نظريا- لكن الساكنين فيها فاعلون اجتماعيون لهم من القيم و الممارسات ما يجعل سلوكهم الحضري يطبع الحاضر بشكل واضح و يمكن لقراءته سوسيولوجيا أن تنبئنا عن الماضي، عن المخيال الاجتماعي العميق المتجذر في ممارسات لم تتمكن الحداثة أن تمحوها، بل فقط أن تتقبلها و تغير من بعض مظاهرها، لكنها تبقى تعبيرا عن الثابت، أو إن صح القول عن "الأصل" في ثقافة الساكن الجزائري. فالساكن في الأخير يتحكم في كفاءات تملك فضاءات المدينة.

المعروف أن جزائر ما بعد الاستقلال أخرجت الاهتمام بالمدينة إلى حين، منشغلة ببناء الدولة و هياكلها، ببناء اقتصاد قوي قائم على الصناعة المصنعة، كما سلكت نهجا لبناء الديمقراطية التي ترتبط في جانب أساسي منها بتحقيق الحداثة و عصرنة المجتمع.

في هذا السياق، يؤكد العياشي عنصر أن: "... الديمقراطية ترتبط كقيمة أساسية و كممارسة اجتماعية بالحدثة التي تعني على المستوى السياسي الاعتراف بالإرادة الحرة للأفراد وبحقوقهم المدنية كاملة، و الفصل بين السلطات، و استقلال المؤسسات عن كل تأثير، عدا القواعد و الضوابط التي تحظى بالإجماع، وكذلك التداول على الحكم بطريقة سلمية... أما على المستوى الاجتماعي، فالحدثة تعني الاعتراف بحق المواطنة و التعامل مع الأفراد كمواطنين أحرار، ليس بحسب انتماءاتهم القبلية، أو الجغرافية، فضلا عن المساواة بينهم بصرف النظر عن تمايزهم العرقي، الديني أو الجنسي".¹

في إطار التغير الاجتماعي تتغير دلالات المفاهيم، فالحق في المدينة قد لا يطرح اليوم بالنسبة لساكني المدينة فهم في المدينة من البداية أو على الأقل منذ فترة طويلة، و مبدأ الديمقراطية يسمح لكل جزائري بسكن المدينة. المسألة تأخذ إذن منحى آخر عندما نتطرق إلى ممارسات الفاعلين للمدينة أو داخل المدينة، التي هي في نهاية المطاف نتاج تكيف الساكنين مع المدينة و الحي و الشقة (المطلبات و الإكراهات)؛ أو في أحيان أخرى نتاج محاولات تكييف المدينة حسب تصوراتهم و قيمهم و ثقافتهم بشكل عام.

يطرح Henri Lefebvre هذه المسألة من خلال مشروع المواطنة الجديدة الذي عبر به عن مفهوم "التسيير الذاتي" l'autogestion للحياة اليومية لأفراد المجتمع، و الذي يعني وضع حد "للاستلاب" aliénation، إذا تم تعريفه كغياب للمعنى و الحس العملي لدى الجماعة، و كفصل للنشاطات البشرية التي تتحول أحيانا إلى أشياء مجردة. هذا الاستلاب ينجر عنه "تتوية" المجتمع

¹ ليلي بوطمين، عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر، في إنسانيات، عدد 10، CRASC، وهران، 2000، ص 65-68.

atomisation إلى أفراد معزولين، أو كما عبر عنه بـ "فردانية تفقر إلى الفرديات"¹.

تسيير الحياة اليومية ذاتيا من طرف المجتمع يطرح اليوم بشدة مسألة المواطنة، فالمدينة بفضاءاتها المختلفة تلعب دورا هاما في التنشئة الاجتماعية حتى أمكن الحديث عن تنشئة حضرية، و عن إعادة تنشئة الحضرية resocialisation urbaine في حالة موضوع إعادة الإسكان. يعبر عن ذلك قول Yves Grafmeyer: " إن ما يجعل من الناس ما هم عليه هو فضاءات التنشئة الاجتماعية، و المدينة هي أحد هذه الفضاءات"².

لقد وجدنا أن موضوع بحثنا يدور في فلك العديد من الدراسات التي سوف نعرض على أهمها.

● دراسة راضية غربي عبد الإله تحت عنوان: "المدينة، الفاعلون الاجتماعيون و العلاقات مع الفضاء الحضري"³. حيث حاولت الباحثة أن تحلل العلاقات الموجودة بين السكان كفاعلين اجتماعيين مع فضاءات المدينة، من منطلق أن نتاج الممارسات الاجتماعية يتمظهر في أشكال التمدن و التنشئة الاجتماعية القائمة في الأحياء القديمة و الجديدة لمدينة وهران، تلك التي يسعى من خلالها السكان، خاصة منهم الشباب، إلى الحق في المدينة باستخدام كفاءات و ممارسات التواجد في الفضاءات الحضرية العمومية بأحيائهم السكنية، و هما حي الضاية و حي خميستي بوهران.

¹ Sylvain Sangla, op.cit, p 16.

² Yves Grafmeyer, Sociologie urbaine, Ed Natahn, Paris, 1994, p 14.

³ Cf. Radia Gharbi-Abdellilah, op.cit.

تخلص الباحثة في الأخير إلى أن السكان يستعينون بقدرتهم على التوفيق بين الجديد و القديم، بين العلاقات الأسرية و علاقات الجوار و يتفوقون بأشكال متفاوتة على تسيير الفضاءات العمومية مجسدين بذلك تجربة التحضر.

ممارسات الحياة اليومية و العمل في بيع الخردة لدى شباب الحيين المدروسين يندمج كما يساعد على الاندماج في المدينة و الحياة الحضرية. و هذا يتطلب إعادة صياغة للروابط الاجتماعية وفق متطلبات و سلوكات جديدة، فتنشأ شبكات للحرف، و جماعات تضامن غير رسمية داخل الحي في إطار التسيير الذاتي للحياة اليومية، كما ينخرطون في الآليات الرسمية كسياسة تشغيل الشباب.

تشير الباحثة إلى ارتباط العلاقة بالحي لدى الشباب بمسارات أسرهم في الأحياء السابقة، رغم وجود بعض الاختلافات بين شباب الحيين. كما أن "اقتصاد النجاة" الممارس من طرفهم كإستراتيجية تعويضية عن غياب التكفل المؤسساتاتي، يجعل من هذه المعرفة *ce savoir* مفتاحا لترسيم تواجدهم كأعضاء و كجماعات تنتمي إلى المدينة.

في سياق آخر، توصلت الباحثة إلى أن التضامن الناتج عن استقبال السكان الأوائل للوافدين الجدد على الحي و على سوق الخردة، يعطي للأوائل نوعا من "الشرعية" في الهيمنة الرمزية على الفضاء العمومي داخل حي الضاية. الأمر لا يثير أي صراع طالما هناك احترام لهذا التراتب (و إن كان غير رسمي) من الوافدين الجدد. السكان الأوائل يجندون رأس مال السكان الأصليين *Le capital d'autochtonie*.

بالمقابل في حي خميستي المختلف عن حي الضاية من حيث الشكل الحضري و من حيث التركيبة الاجتماعية؛ حيث يدعي البعض أنهم "حُضَر" و

يصنفون السكان الآخرين الوافدين من القرى أو الأحياء القصدية كـ "عُروبية"، فالوضع مختلف نوعا ما. الفئة الثانية تقاوم التقارب مما لا يسمح بقيام علاقات جوار حقيقية، و يتحول الحق في المدينة إلى رهان حقيقي.

تختتم الباحثة بحثها بالقول أن "الساكن-الفاعل" يزاوج بين موقفين، بين موقف المطالب بالحقوق تجاه الدولة؛ و موقف المضطلع بتسيير شؤونه، صانعا في نفس الوقت حيه و مدينته اليومية. هذه القدرة على إنتاج الذات تسهم في عمل المجتمع على ذاته بأن يتحول من الأسفل.

الصراع بين المجتمع و الدولة بخصوص المدينة يؤدي إلى تجنيد القدرة على التسيير الذاتي بأن يبتكر الفاعلون الاجتماعيون حياتهم يوميا، بشكل يخلق حركية تنبثق عنها نماذج لأنماط العيش تتحول من خلال تفاعلها، معايير الحياة الاجتماعية الفعلية.

• من جهته قام الباحث الطيب إبراهيم علي، بإنجاز رسالة ماجستير تحت عنوان: "عملية إعادة الإسكان من حي رأس العين إلى حي الصباح: تملك الفضاء السكني و ممارسته"¹. في تحقيقه الميداني توغل الباحث داخل حياة الساكن المرحل أو المعاد إسكانه من زاوية طريقة تملكه لفضاء الشقة. منطلقا من أبحاث سابقة حول الموضوع و بالخصوص دراسة عبد المالك صياد حول "الآثار الطبيعية لإعادة الإسكان"²، حاول الباحث أن يبين كيف يتعامل الساكن المرحل مع شقته موضحا مواضع تكيفه لها و مواضع تكيفه معها. التملك يتحول من رغبة إلى هاجس، لأنه السبيل الأنجع لتحقيق الاندماج و التواصل مع

¹ الطيب إبراهيم علي، عملية إعادة الإسكان من حي رأس العين إلى حي الصباح: تملك الفضاء السكني و ممارسته، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2006.

² Abdelmalek Sayad, « Les effets naturels du relogement », In Sciences sociales Panorama : « spécial habitat », N° 4-5, Oct/Nov 1980, pp 11-27.

الفضاء المبني الجديد، حسب المنطلقات الثقافية التي كان يوفرها المسكن السابق بحي "جيربو، راس العين".

يرى الباحث أن الحميمية و الحرمة، و الأسرة الموسعة، و الاجتماع البشري على نطاق واسع داخل الحي، هي رهانات لا تستطيع الشقة الحديثة توفيرها، لأنها لم تصمم لذلك أو لم يتم التفكير و الاهتمام بهذه القيم التي يوليها الساكن أهمية كبيرة. هذه الوضعية تجعل من الشقة تتحول إلى "شبه آلة" تثقل متطلباتها كاهل الساكن المرحل. و لهذا فإن التأقلم مع هذه الآلة يبقى مرهونا بدرجة التمكن من إحداث التغييرات أو إعادة التهيئة الكاملة من أجل تحقيق التملك و السيطرة عليها بحيث تخضع لمتطلبات ثقافة الساكن لدى الفاعلين الاجتماعيين.

يخلص الباحث إلى إن انتماء السكان المرحلين إلى نفس "السجل الثقافي" يجعل من تملكهم لفضاء الحي الجديد يؤثر بشكل كبير على طبيعة الحياة الاجتماعية الحضرية الجديدة، إلى درجة إعادة إنتاج نفس الممارسات السابقة قدر ما تسمح به المساكن أو الشقق. و لما كانت علاقة التأثير هذه تبادلية فإن هناك من الممارسات ما يتم تعديله حتى يتوافق مع المعطيات الاجتماعية الجديدة، و هناك من الممارسات ما "يضمحل" ليخزن في المخيال الاجتماعي عن الحي الشعبي السابق، عن الجار و الجوار، عن الحومة... يُجند كلما دعت الحاجة إلى المقارنة بين حياة الماضي و حياة الحاضر.

● في دراسته حول التعمير و تملك الفضاء بمدينة وهران، يطرح حجيج الجنيد¹ إشكالية العمران و تملك الفضاء من زاوية مشروع التنمية الذي طبقتة الدولة الجزائرية على المدينة. معرجا على تاريخ مدينة وهران منذ نشأتها،

¹ Cf. Hadjidj El djounid, « Urbanification » et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran, thèse de doctorat d'Etat en sociologie, Université d'Oran, juin 2001.

مدعما تحليلاته بالأرقام و بالنصوص القانونية التي كانت شاهدا على التنمية الحضرية، يخلص الباحث إلى أن المدينة (وهران) تراوحت في المشروع التنموي بين فرضيتين: الأولى حول أولوية التنمية الريفية و الثانية حول أولوية التنمية الحضرية.

كان التخطيط العمراني حسب الباحث: "... وسيلة للهيمنة و المراقبة و التحكم و الاختيار الاجتماعي، فقاوون التوجيه العقاري بطابعه التمييزي و التبايني يتجاهل غالبية المواطنين و لا يخص سوى الجماعات الاجتماعية المهمة. فبدلا من أن تقضي الدولة على أزمة السكن، أسهمت من خلال سياساتها في استمرار الأزمة و استفحالها، حيث نجد ترجمة لهذا التباين في فضاء المدينة، عندما تتمايز مناطق سكن الأغنياء عن مناطق سكن الفقراء. و بالتالي أخضع التراتب الحضري إلى تباين اجتماعي كشكل محدد للعلاقات بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي تستعمل الفضاء الحضري"¹.

نقد الباحث لمشروع التنمية في الجزائر بخصوص العمران جعله يرى أن الدولة فعلت عكس ما خططت له، فبدلا من أن تقوم بالقضاء على الآثار السلبية لإعادة الهيكلة الحضرية أسهمت - مع البرجوازية الحضرية- في خلق اللاتوازن الاجتماعي. و بالنتيجة يقول الباحث: "... لم يعد المسكن يؤدي وظيفته البيولوجية للحماية كما لم يعد يؤدي وظيفته السوسولوجية كفضاء للتعبير... و هو بهذا يسهم في الانجراف البطيء لعوامل الاجتماع البشري ليتحول إلى مكان يحتضن ديناميات أكثر تعقيدا من النزوح الريفي، كتفكك الجماعات القروية و فشل السياسات الاقتصادية المنتجة للبطالة و الإقصاء الاجتماعي"².

¹ Ibid, p 259.

² Ibid, p 403.

انفراد الدولة بالتخطيط و التصميم و التمويل و البناء و التوزيع، جعل مشروعا الحضري يصطدم بسؤال نموذج التنمية. فرضية أن التنمية نابعة من تفكير علمي في العلوم الاقتصادية، و هي نموذج كوني قابل للتطبيق في كل البلدان، دُحضت عند تغليفها بغطاء السياسة و الإيديولوجية الاشتراكية. كان الواقع الجزائري يتطلب النظر في ازدواجية التوجهات الثقافية في المجتمع: فهناك على الأقل توجه أول تحديثي كان يعمل على إدماج توجه آخر تقليدي.

كان التقاطب "ريف/ مدينة" حاضرا دائما في عمق النظام الاجتماعي الذي احتوى على قطبين: الأول صناعي حيث التراتب الاجتماعي واضح المعالم - نسبيا- و حيث تتفوق العلاقات الفردانية؛ على العكس من القطب الثاني الذي يضم مجتمعا تقليديا تسوده علاقات التعاون و التكافل و تهيمن فيه الجماعة على الأفراد. القطبان متناقضان فالأول تم ابتكاره من طرف السياسة، أما الثاني فموجود مسبقا نتيجة للتطور التاريخي و الثقافي للمجتمع الجزائري¹.

يختتم الباحث تحليلاته بمجموعة من الاقتراحات لتخطي أزمة المدينة و أزمة العمران، تصب كلها في اتجاه أن إدماج كلا الفرضيتين كان هو المطلوب، في حين أن تناقضهما و صراع الأجنحة الحاملة لكل منهما، أفضل السياسة و خلق مدينة و مجتمعا متشظيين.

1. الإشكالية

و نحن نفكر في بناء إشكالية الأطروحة، بدأنا بالتساؤل حول الانعكاسات المتبادلة بين الفضاء الاجتماعي و الفضاء المادي: أيهما يؤثر في الآخر؟ هل ينبئ واقع التجمعات السكنية الكبرى - التي تغيب فيها التهيئة الخارجية و المساحات الخضراء، و تتكدس عند أبواب عماراتها الأوساخ، و يحدث فيها

¹ Ibid, p 406.

السطو على الفضاء العام- عن طبيعة العلاقات بين الساكنة التي يفرق بينها الاختلاف الاجتماعي و الثقافي رغم التقارب الفضائي؟

من جهة أخرى، تساءلنا حول ما إذا كان ممكناً أن يسهم الاختلاط الاجتماعي في صنع التقارب الثقافي، و يسهم في ميلاد مفاهيم الحي، و التحضر و التمدن. ثم سؤالاً آخر حول النقاط التي تبقى محل خلاف بين الجيران، لتجعل من الاجتماع محدوداً، و تسقط فيه نتائج العنف الرمزي و العنف الحضري على الفضاء المادي للحي و المدينة.

لخصنا هذه الأسئلة في سؤال انطلاق حول كفاءات تملك الفضاء الحضري و الاجتماعي للحي من طرف السكان، بالتركيز أساساً حول أشكال الاجتماع الناجمة عن عمليات الإسكان و إعادة الإسكان في السكنات الجماعية الجديدة، التي بنيت في إطار حل "أزمة السكن"¹، أو "القضاء على البناء الهش و الأحياء القصدية"، أو استجابة لمتطلبات "التوسع العمراني"².

في قراءتنا حول الموضوع، وجدنا نوعاً من الإجابة على تساؤلنا عند C. Lévi-Strauss عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي²، عندما تطرق إلى التنوع الثقافي بين المجتمعات محاولاً إقامة جرد للثقافات الإنسانية؛ حيث أن الثقافات توجد لدى مجتمعات مترابطة جنباً إلى جنب في الفضاء، بعضها قريب من عصرنا و البعض الآخر منها بعيد عنه، إلى أن يطرح التساؤل التالي:

" لقد وصلنا إلى التساؤل حول ما إن كانت المجتمعات لا تتعرف في علاقاتها المتبادلة إلا بمقدار معين [optimum] من "التنوع"، الذي إن

¹ لا يزال السؤال مطروحاً حول من الفاعلين تخص أزمة السكن: الدولة أم المجتمع؟ الدولة تقدم إحصائيات عن برامج السكن و عدد السكنات الموزعة، المجتمع يواصل بناء الأحياء القصدية، و يحتج بالتظاهر و العنف على قوائم المستفيدين من السكن الاجتماعي، زيادة على تفضيله للسكن الفردي. هل يطرح المشكل على شاكلة الصراع بين "مثالية الدولة" (Idéalisme) و سعيها نحو الحداثة، و "أصالة المجتمع" (Authenticité) وحينئذ إلى شكله التقليدي؟ أم أن الأمر يتعلق فقط بضعف آليات مراقبة إنتاج و توزيع السكن أمام استراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين؟

² Cf. Claude Lévi-Strauss, Anthropologie structurale II, Paris, Plon, 1973.

تجاوزته فإنها لا تستمر، و إن بقيت دونه كانت عرضة للخطر. هذا المقدار يتغير حسب عدد المجتمعات، و حجمها العددي، و تقاربها الجغرافي و وسائل الاتصال و التواصل (الفكرية و المادية) التي تستعين بها في تعاملاتها و تبادلاتها [...] مشكل التنوع هذا يوجد في كل مجتمع، في كل الجماعات التي يتشكل منها؛ حيث تنمو اختلافات يعطيها كل واحد الأهمية القصوى¹.

قد يبدو من أول وهلة أن الاختلاف و الاختلاط في أحياء السكن الجماعي بالمدن، هي ظواهر طبيعية في كل المجتمعات. من ثم اعترضنا قضية "أشكلة" موضوع الدراسة: أين تكمن المفارقة؟ ما هو المشكل في تنوع صيغ الحصول على السكن، و اختلاف مستويات الدخل، و اختلاف المناطق الجغرافية أو الفضاءات السكنية السابقة للسكان؟

كانت الإجابة الأولية (المؤقتة) أن المشكل يكمن في تشكل علاقات الاجتماع و الرباط الاجتماعي، أو بتعبير أدق "إعادة" تشكلهما بعد القطيعة مع فضاء سكني سابق بكل خصائصه و معالمه المادية و الاجتماعية.

حتى نتوجه في التفكير حول الموضوع حصرنا ثلاث فرضيات عمل، أو مسالك تفكير، كالتالي:

الفرضية الأولى، تنطلق من أن الانتقال من فضاء سكني إلى فضاء سكني آخر مختلف، من حيث الشكل أولاً، يمثل "قطيعة"، تتعرض فيها الروابط الاجتماعية إلى "الكسر"، و ترافقها تغيرات في نمط الحياة و في محددات علاقات الجوار و الاجتماع.

¹ Ibid, p 381.

الفرضية الثانية كان مفادها أن السكن الجماعي يفرض التساكن و التعايش بين جماعات أو شرائح اجتماعية مختلفة عموديا من حيث المستويات السوسيو-اقتصادية، وأفقيا من حيث المضمون الثقافي و التاريخ الحضري، و تعبر أشكال اجتماعها عن تراتب اجتماعي ما، يطبع المجتمع الحضري.

في الأخير: تنبئ روح الاجتماع عن نوع من الرغبة في "التجذر" في الفضاء المسكون و المدينة، كمرحلة ثانية تلي مرحلة الاجتثاث الفضائي التي عرفها السكان عندما غادروا أحياءهم السابقة (رُحِّلوا قسرا في بعض الحالات). يمكن أن نرى في عملية البحث عن التجذر هذه، البحث عن "حس المواطنة" كحد أدنى للتعايش السلمي، هذه الحلقة المفقودة، حيث يكون جميع الفاعلين الاجتماعيين (مخططين، مصممين، بنائين، ساكنين) متساوين أمام القانون، و ملزمين باحترام الحياة الجماعية العامة، و حيث تحتكم العلاقات بينهم إلى منطق الحقوق و الواجبات، و بالتحديد مبدأ "حقوقى هي واجباتك".

نحاول أن نقدم من خلال هذا العمل طرحا آخر- و ليس جديدا- للمسألة الحضرية التي بقيت أسيرة طرح الاجتثاث الذي أسس له P. Bourdieu و عبد المالك صياد¹ في بداية الستينيات. فالمدينة أكبر من أن تختزل في فضاءين مختلفين (ريف/مدينة)، المدينة مشروع مشترك بين جميع الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع بغض النظر عن تواجدهم في حقول مختلفة كسياسيين أو مسيرين أو مخططين أو سكان أو غير ذلك. فالتسيير الذاتي للأقاليم كجزء من الحق في المدينة هي ظاهرة اجتماعية كونية، حتى أن منظمة اليونسكو UNESCO قامت بإرساء الحق الكوني في المدينة، من خلال "كرسي السياسات الحضرية و المواطنة"².

¹ Cf. P. Bourdieu, A. Sayad, *Le déracinement*, Paris, Minuit, 1989.

² Sylvain Sangla, op.cit, p 17.

2. التوجه المنهجي.

يمكن أن نستند في تبرير توجهنا المنهجي إلى أهداف الدراسة: فمن جهة، نحن نريد أن نفهم اختلاف أنماط الحياة، و الفعل و التفكير، و الإحساس، و أشكال التعايش و المخالطة بين أفراد المجتمع الجزائري، من خلال مجتمع مصغر (microcosme) هو مجتمع حي الصباح. نريد أن نفهم صيرورة التغيير الاجتماعي و الثقافي و مستويات الثقافة في قيم و سلوك السكان بعد حدوث "القطيعة" مع حالة سكنية سابقة.

من جهة أخرى، نريد "تبيئة" مفهوم "الاختلاط الاجتماعي" الذي دخل حقل العلوم الاجتماعية في الجزائر، و آجلا أم عاجلا سوف يطرح على أرض الواقع، كمشكل بالنسبة لـ "سياسة المدينة" أو على الأقل منطق عملها وتسييرها، و ذلك على افتراض أن صيرورات التحديث – على وزن التصنيع – التي تحدث على فضاء المدينة سوف تتمخض عنها، بدرجات و أشكال مختلفة، تقريبا نفس المشاكل - أو هي نفسها- التي عانت منها أو تعاني منها المدينة و ضواحيها، على شاكلة نموذج المدن الأوروبية التي أخذنا عنها نمط بناء السكن الجماعي أو التجمعات السكنية الكبرى، و التي أعيد إنتاجها في شكل "مناطق السكن الحضري الجديدة" (Z.H.U.N)، و التي منها حي الصباح.

نريد في النهاية، أن نموقع المسألة الاجتماعية من خلال المسألة الحضرية. مشكل المدينة و العمران بين التخطيط و البناء ثم الإعمار و الإسكان، و تسيير "أزمة السكن" الذي تقوم به الدولة كمشروع تحديتي، من جهة؛ و عمل المجتمع على تسيير ذاته في الحياة اليومية، من جهة أخرى، من خلال استراتيجيات تملك الفضاء و تحويل استعمالاته و متطلباته و التي قد تتعارض في بعض أوجهها مع توجهات الدولة.

1.2. ميدان الدراسة: لماذا حي الصباح؟

بالنسبة لميدان الدراسة، فإنه وقع الاختيار، و لأسباب ذاتية أكثر منها موضوعية ، على مدينة وهران ، و بالضبط على "حي الصباح" (كنا نسكن و نعمل في مؤسسة تقع في نفس الحي). هذا الحي الذي بدأ البناء به في نهاية التسعينيات، و انتهى - تقريبا- مع نهاية العشرية الأولى من الألفية الثالثة.

تتكون حظيرة السكن الجماعي في حي الصباح من عدة أنواع من صيغ السكن: الاجتماعي التساهمي (LSP)، كراء- شراء (وكالة AADL)، السكن الاجتماعي، التمويل البنكي (EPLF, CNEP)، السكنات الوظيفية و السكن الفردي؛ كما عرف عمليات الإسكان و عمليات إعادة الإسكان: عمليات الإسكان خصت السكن الاجتماعي التساهمي و السكنات الوظيفية لعمال و أساتذة الجامعة، و سكنات "وكالة عدل"، أما عمليات إعادة الإسكان فيقصد بها السكنات الاجتماعية التي استفاد منها سكان الأحياء الهشة و الأحياء القصديرية (سيدي الهواري، سان ببيير، عين البيضاء...) أو ما يعبر عنه بـ "Recasement"، أو السكان الذين رُحّلوا "قسرا" من حي الصنوبر الشعبي (رأس العين) في إطار تهديم جزء من الحي من أجل فتح الطريق (المنفعة العمومية).

يتجاوز عدد السكان في حي الصباح، حسب تحقيق لشركة SEOR* وهران سنة 2009، المائة وستة و خمسين ألف ساكن، في أكثر من أربع و عشرين ألف مسكن، أغلبها من نمط السكن الجماعي، أي بمعدل 6.5 ساكن في كل مسكن. (أنظر الجدول في الملحق ص 294).

* SEOR : Société Eau Oran, société Algéro-Espagnole de gestion de l'eau dans la wilaya d'Oran.

الشيء الذي لاحظناه في أول يوم لنا من التحقيق الاستطلاعي، هو "الإحساس" بالانتقال من إقليم إلى إقليم آخر كلما تغير اسم الحي الصغير أو الحومة (La cité)، و كأنك تخرج من إقليم جماعة لتدخل إقليم جماعة أخرى. قد نكون هنا بصدد الحديث عن تقسيم المدينة إلى أقاليم حسب الجماعات الاجتماعية، أي الرجوع إلى الورا، إلى المجتمع القبلي، حيث كل قبيلة تشغل إقليمًا معينًا، كما عبر عن ذلك ابن خلدون في مقدمته.

يمثل حي الصباح بالنسبة لنا، وحدة للتحليل السوسولوجي، و لا يمثل نموذجًا للاختلاط الاجتماعي في السكن الجماعي، بقدر ما يمثل "وضعية" لهذا الاختلاط الاجتماعي؛ حيث أن تساكُن و تجاور الجماعات الاجتماعية المتباينة، ذات المستويات السوسيو-اقتصادية والثقافات المختلفة، و إن لم يكن مدروسًا أو مخططًا له، فإنه واقع على الفضاء المبني، و هو نتاج عمليات الإسكان و إعادة الإسكان.

ربما تكون هذه الوضعية وليدة الصدفة، و لكن برامج بناء السكنات الجماعية ليست وليدة الصدفة، و إنما هو اختيار "دولة" لنمط العمران و نموذج التحديث أو "السعي" وراء الحداثة.

2.2. النزول إلى الميدان و التحقيق الميداني.

وقع الاختيار على حي الصباح بعد النزول إلى بلدية بئر الجير المعروفة ببرامج السكن الجماعي، و كان هذا الحي مختلفًا عن غيره من حيث الحركية و الشكل الحضري و المحتوى البشري. هذا الحي الذي يمتد من مستشفى أول نوفمبر غربًا، إلى غاية الحدود مع حي السلام شرقًا، و من الطريق الولائي رقم 41 جنوبًا إلى جامعة العلوم و التكنولوجيا محمد بوضياف شمالًا. (أنظر الملحق ص 292).

يتبع حي الصباح إداريا بلدية سيدي الشحمي من الشرق و الجنوب، و بلدية بئر الجير من الغرب و الشمال. يضم 07 أحياء صغيرة (des cités): حي مستغانمي أحمد المسمى "AADL و COSIDER"، حي مصطفى سليمان المسمى "نتاع المعلمين"، حي الشهداء المسمى "الشوهادة"، حي الصباح النواة "لتحت في الصباح"، حي الياسمين المقسم إلى الياسمين 1 و الياسمين 2. حي الفيلات أو "كوبيراتيف الصباح" و حي السكن الفردي "طريق الخُشة" و بجانبه عمارات الـ Recasement سيدي الهواري.

3.2. تقنيات جمع المعطيات و المعلومات.

كانت بداية التحقيق الميداني في ماي 2008، و كان الهدف، حسب مستوى تقدمنا في البحث آنذاك، الملاحظة المباشرة للسكن الجماعي في وهران - الشرقية- من أجل اختيار حيّ يكون ميدانا للدراسة. دامت هذه المرحلة حوالي شهرين (ماي، جوان 2008). الملاحظة الأولية كانت أن حيّ الصباح كان مختلفا أو متميزا عن غيره، في ديناميكية الحياة الاجتماعية، في حركة الأجساد و طريقة لباسها و اتجاه حركتها، و في التهيئة غير المتكافئة بين الأحياء الصغيرة.

و بعد انقطاع عن الميدان دام حوالي السنتين لأسباب مهنية، عدنا مرة ثانية في يناير 2010، مباشرة إلى حي الصباح بعد أن تطابقت مواصفات الحيّ، الذي أصبحنا من سكانه، مع ميادين الدراسات التي اطلعنا عليها و التي تعنى بالسكن الجماعي و الاجتماع البشري في وضعيات الاختلاط الاجتماعي.

أجرينا تحقيقا استطلاعيا في ماي 2010، استعملنا فيه تقنية المقابلات الحرة، حيث كان السؤال: كيف بدأت حياتكم في الحي و كيف تعيشونها اليوم في

حي الصباح؟ كشف لنا التحقيق الاستطلاعي اختلاف الخطاب بين المبحوثين، حسب اختلاف صيغ الحصول على السكن، و اختلاف الجماعات التي تسكن فيها، كما اتضح لنا أن الحي عرف عمليات الإسكان و إعادة الإسكان.

أجرينا المقابلات الاستطلاعية مع خمسة من السكان من مختلف الأحياء الصغيرة، سمحت لنا بتحديد المحاور الرئيسية للمقابلات نصف الموجهة التي أتت لاحقاً.

الملاحظ أن المبحوثين الخمسة الذين تحدثنا إليهم كانوا يبدؤون الحديث عن حالة الحي في بداياته، مستحضرين تلك الصورة "السلبية" عن الحياة الاجتماعية آنذاك، مع نقص المرافق و النقل و المحلات التجارية و كثرة العنف و الاعتداءات و انعدام الأمن، إلى أن يختتموا حديثهم بفكرة أن "الأمر قد تغيرت".

ينتقلون في مرحلة ثانية إلى الحديث عن طرق تملك فضاء الحي و بداية نسج العلاقات مع بعض سكان الحي، مع الإشارة إلى "الحذر و التحفظ" الذين كانا يطبعان هذه الصيرورة، ذلك أن الإسكان و إعادة الإسكان كان يتم على شكل "إنزال" (سماه بعض المبحوثين débarquement)، حيث الجميع لا يعرف الجميع، أو لا أحد يعرف أحداً.

في مرحلة ثالثة، ينتقلون إلى الحديث عن العلاقات مع الجيران و بين الجيران. البعض منهم يتحدث عن الاجتماع البشري كشيء سلبي، معبرين عنه بـ: "الخطئة" ماشي مليحة، تجيب غير المشاكل" (مقابلة استطلاعية رقم 1 و 2). و البعض الآخر يصفها بالإيجابية و من الضرورات: "اللي تعرفوا خير ملي ما تعرفوش" (مقابلة استطلاعية رقم 4). و هنا ينتقل المبحوث إلى الحديث بنوع من الحنين عن شكل الاجتماع الذي كان سائداً في مكان السكن السابق (في

الحي الشعبي بالخصوص): "... البنادم تعرفه في الظلام من صوته، ما تخاف من حد، و حتى حد ما يخاف منك" (مقابلة استطلاعية رقم 5).

ثم في مرحلة رابعة، يقيم المبحوثون محاكمة لسكان حي الصباح، يشيرون إلى غياب التضامن، غياب "الحشمة" و الاحترام، غياب الاهتمام بالنظافة، و غياب الأمن و الطمأنينة. كما ينتقدون السكن الجماعي في شكله و تنظيمه و تجهيزه، و حتى طريقة الإسكان فيه. النقد هنا موجه إلى الدولة بطريقة صريحة و مباشرة: "... الدولة... الدولة هي المسؤولة على هاذ الحالة..." (مقابلة استطلاعية رقم 3).

بما أن المبحوثين الخمسة الأوائل رفضوا تسجيل المقابلات، فقد كنا مطالبين ببذل مجهود كبير و مضني في إعادة كتابة كل ما ورد في خطاب المبحوثين، معتمدين على القدرة على الاستذكار، الأمر لم يكن سهلا لأنه يتطلب التركيز مع المبحوث. إعادة كتابة المقابلات استغلت في استخراج المحاور التي تناولناها مع المبحوثين في التحقيق الميداني الفعلي.

عكس ما توقعناه عن إجماع المبحوثين عن الكلام، فإن المبحوث يسترسل في الكلام (في غياب آلة التسجيل) عن معاشه اليومي سواء قبل المجيء إلى حي الصباح أو بعده.

في التحقيق الميداني الفعلي الذي أجريناه في الفترة ما بين جوان و أوت 2010، تمت مساءلة عشرين مبحوثا آخرين باستعمال دليل المقابلة المبني على أساس المحاور الأربعة: (1) بدايات السكن في الحي الجديد؛ (2) العلاقة مع الفضاء السكني الجديد (الشقة، العمارة...؛) (3) ربط العلاقات مع سكان الحي (العمارة، الحي الصغير، حي الصباح عموما)؛ رابعا و أخيرا وجهة النظر حول

الحياة الاجتماعية في الحي (السكن الجماعي، السكان، الجيران، العلاقات الاجتماعية، سياسة الإسكان...). (أنظر دليل المقابلة الملحق ص 289).

المقابلات التي تم إجراؤها كانت غير مسجلة ذلك أن المبحوثين المشاركين في التحقيق رفضوا ذلك، بتبرير أن عدم وجود آلة التسجيل يجعلهم أكثر راحة في الحديث. و لهذا قررنا الاستغناء عن التسجيل حتى نمكن المبحوثين من الارتياح خلال المقابلات. كانت مدة المقابلات تدوم من ساعة واحدة إلى ساعة و نصف أو أكثر، و حدث أن استغرقت إحدى المقابلات (رقم 11) قرابة الثلاث ساعات. لقد قمنا بتكرار اللقاءات مع بعض المبحوثين مرتين و أكثر (مع أربعة مبحوثين 7، 11، 12، 16)، كنا نطرح خلالها مواضيع ظهر أنها مهمة في نظر السكان، منها على الخصوص: صورة الحي لدى السكان، و مسألة الأمن، النظافة، التضامن، احترام الحرمة، المساهمة في الأعمال الجماعية التي تخص العمارة أو الحي، التضامن بين الجيران، و المواقف من إجراءات و تنظيمات تسيير السكن الجماعي...

كانت عينة بحثنا متنوعة (échantillon varié)¹، شملت السكان من جميع الأحياء الصغيرة المكونة لحي الصباح. أجريت أغلب المقابلات في الفضاء العام: في مقرات العمل، في المقاهي، عند باب المسجد، أمام المحلات التجارية... و قد وجدنا صعوبة في مقابلة مبحوثات من النساء، ما عدا اثنتين واحدة من حي الياسمين و أخرى من حي الصباح (النواة) (مقابلات رقم 10 و 20). ما كان يهمننا في المقام الأول هو أن يسترسل المبحوث في الحديث أثناء المقابلة. تسجيل الملاحظات كان يتم مباشرة بعد الانتهاء من جولة المقابلات (مقابلة واحدة كل يوم حسب ما تسمح به ظروف العمل)، و لو برؤوس أقلام، حتى نستذكر جيدا ما صرح به المستجوب بدقة كبيرة.

¹ أنظر الملحق ص 290.

الشيء الذي كان يشغل بالنا هو الأمانة في نقل خطابات المبحوثين. فقمنا في مرحلة أولى بكتابة جل كلام المبحوثين باللغة التي وردت بها المعلومات (من الدارجة و بعض الكلمات و التعبير بالفرنسية)، ثم حاولنا في مرحلة ثانية نقلها إلى العربية الفصحى، و لكننا تخلينا عن ذلك لأننا لاحظنا ضياع المعنى في كثير من الأحيان.

خلال إعادة كتابة المقابلات كنا نسجل ملاحظتنا أمام أقوال المبحوثين حريصين على الفهم و ليس التأويل أو التبرير، واضعين نصب أعيننا الإشكالية و فرضيات الدراسة. كان من الصعب في كثير من الحالات أن نحتفظ بحيادنا حيال بعض المواضيع، على اعتبار أن بعض المبحوثين كانوا يحكون لنا عن جوانب من حياتهم و كأنها أسرار، مما يستدعي منا إظهار بعض التعاطف مع قضاياهم و المشاكل التي يعانون منها. كان يحدث في كثير من المقابلات أن تنتهي بتوصيتنا بضرورة إيصال واقع الحال إلى السلطات المعنية رغم أننا كنا نحاول في كل مرة أن نذكر بأن الأمر يتعلق بالبحث العلمي لا أكثر.

كان بعض المبحوثين، خاصة ممن أعدنا معهم عدة مقابلات، منهم حارس موقف السيارات و أحد الإطارات الذي ربطنا معه نوعا من الصداقة، و تاجرين كنا زبائن لديهم، يعربون لنا عن مدى تدمرهم من سلوكات أناس آخرين، فكنا نجد أنفسنا محرجين في إبداء الموافقة على مواقفهم، لأن هناك تمازجا بين الباحث و الجار و الصديق و الزبون. الانفصال ليس سهلا بالمرّة، إذ يتطلب مجهودا كبيرا لموضعة خطابات المبحوثين عن غيرهم. فالمشاركة في حياة المبحوثين تخلق عائقا ابستيمولوجيا و منهجيا يتمثل في الحفاظ على الحياد و

الموضوعية و نقل الخطاب بأمانة، دون أن نسمح للمشاركة بأن تتغلب على الملاحظة العلمية¹.

إن احتكاكنا بميدان الدراسة مكننا من ضبط الإشكالية و الفرضيات و وجه البحث في اتجاه مغاير لما بدأناه أولاً. لقد بدأنا التحقيق الميداني دون إطار نظري واضح في البداية، مما جعل استغلال المقابلات صعباً في البداية، إلا أننا استدركنا ذلك بعد موقعة بحثنا في إطار نظري واسع من خلال الاطلاع على بعض الأعمال الجامعية في الجزائر²، و اكتشاف فكر Henri Lefebvre، من خلال أطروحة دكتورة لـ Sylvain Sangla³، حيث وجدنا أن موضوعنا كان يجب أن ينطلق من نظرية الحق في المدينة، و فكر Henri Lefebvre عموماً.

إن تنظيم الفضاء هو ظاهرة يتطلب فهمها الرجوع إلى ظواهر أخرى، لأن التفاعلات الموجودة بين المجتمع و فضائه المسكون، يستلزم النظر إلى المسارات التي أدت إلى إنتاجه، و من ثم استنتاج انعكاسات هذا الفضاء على المجتمع في مجمله⁴. هذه الفكرة وجهت نظرنا إلى مفهوم التغيير الاجتماعي في

¹ Hadjidj, El Djounid, « Enquêter sur son propre terrain », In *Anthropopages : Terrains, vécus, terrains revécus*, N° 5-6, Ed GRAEA, Massillargues, France, 2006, p 25.

² Les thèses de : Hadjidj El Djounid, « *Urbanification* » et *appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran*, op.cit ; Radia Abdellilah-Gharbi, op.cit ; Madani Safar-Zitoun, *Stratégies sociales et appropriation des l'espace, cas de la ville d'Alger*, Thèse de Doctorat nouveau régime en sociologie, Paris VII, 1991 ; Larbi Icheboudene, *Alger, Système urbain : histoire, changement social et développement*, Thèse d'Etat en sociologie, Paris V, 1994 ; Said Aimène Saïd, *Le logement social urbain à Oran : nouvelle politique de l'habitat et retombées locales*, Mémoire de Magister en Géographie, Université d'Oran, 2002 ; Mehdi Souiah, *Pertinence des périphéries comme lieu d'émergence de nouvelles figures de territorialisation : socio-anthropologie des douars, cas des douars Aïn El Beida et Sidi El Bachir (Oran)*, Mémoire de Magister en sociologie, Université d'Oran, 2007 ; Souâd Larbi Messaoud, *L'art de l'espace : du moi-peau à la maison-peau. Problème de congruence entre rêve et réalité*, Mémoire de Magister en architecture, USTO, sans date.

الطيب إبراهيم علي، نفس المرجع السابق؛ باشا حاج محمد، *إشكالية العمارة و الممارسة*، رسالة دكتوراة في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2013. نورية سوامية، *السكن و الساكن و المحيط*، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2007.

³ Cf. Sylvain Sangla, op.cit.

⁴ Hadjidj, El Djounid, « Enquêter sur son propre terrain », op.cit, p 26.

علاقته مع الاجتماع البشري و الصراعات القائمة بمناسبة السكن الجماعي بين مختلف الفاعلين المنشطين للظاهرة الحضرية من: مخططين، و مصممين، و مهندسين و سكان... و من ثم العلاقات الناتجة بين الدولة المخططة و المجتمع الساكن و التي تعتبر مؤشرا عن ممارسة المواطنة.

الفصل الأول:

المدينة الجزائرية بين مشاريع التنمية
والتحولات السياسية.
2014-1962

مدخل:

جرى الحديث في جزائر السبعينيات و الثمانينيات عن "مشروع التنمية الوطنية"، كما يجري الحديث اليوم عن "التنمية المستدامة" كمصطلح جديد بديل (على الموضة الغربية). فهل انتهينا من التنمية حتى نستطيع أن نتحدث اليوم عن التنمية المستدامة؟! إن السؤال الذي يهم موضوعنا هو مكانة المدينة و المجتمع الحضري ضمن مشاريع التنمية الوطنية.

ننطلق في تفكيرنا من أنه إذا كانت الدولة قد وضعت برامج لبناء المدن و إعمارها في سعيها وراء الحداثة و العصرية، فإن مشروع المجتمع الحداثي لم يكن واضح المعالم. جرى الحديث -نظريا- عن المواطن و عن الساكن في كثير من النصوص القانونية و التنظيمية التي رافقت مشاريع و مخططات البناء و العمران، و لكن الساكن الحقيقي كان موجودا في الميدان يمارس و يسير حياته اليومية داخل فضاء المدينة، يمتلك فضاءاتها و يستعملها حسب معايير تختلف كثيرا أو قليلا عن تلك التي تعرفها أو تؤمن بها الدولة المخططة و البانية.

1. قراءة في مشروع التنمية الوطنية.

لقد كان مشروع التنمية الوطنية قرارا سياسيا بجوهر اقتصادي محض، و كان يهدف إلى تحديث المجتمع و الفرد الجزائري لمسايرة ركب التطور العالمي، و الخروج من فرضية القابلية للاستعمار.

الدولة الفتية التي كانت تقودها "برجوازية حضرية" تحولت إلى "برجوازية دولة"¹ على حد تعبير Marc Côte، كانت تحظى بقوة هيمنة على المجتمع بفضل انتصارها التاريخي على المستعمر، و عزمها على بلوغ الحدثة الغربية على طريقها، بل و تحقيق قفزة نوعية في جميع الميادين، بفضل سيطرتها على قوى و وسائل الإنتاج الاقتصادي.

هذه الهيمنة من طرف الدولة على أغلب قطاعات الحياة الاقتصادية يمكن أن تندرج تحت فكرة Henri Lefebvre حول الاستلاب "الذي يحمل مظهرا سياسيا، ويسمح بتمييز الاستلاب السياسي، الاستلاب من طرف الدولة و الجهاز"². و يمكن أن يشير الجهاز هنا الحزب الحاكم سابقا "حزب جبهة التحرير الوطني".

يدور الرهان حول الملكية و منها الرغبة الإنسانية في تملك الأشياء و الفضاء و الزمن، في حين أن الطابع السياسي للاستلاب يجعل الحياة اليومية مبرمجة و مقننة. و بالتالي فإنه يلاحظ أن السياسات قد تتعارض في بعض الأحيان مع هذه الرغبة في التملك، ذلك أن الاستلاب يعني عند Henri Lefebvre "اعتراض الممكن في السير العادي للحياة اليومية التي يتطلب

¹ Cf. Marc Côte, *L'Algérie ou l'espace retourné*, Constantine, Médias-presse, 1993.

² Henri Lefebvre, *Du rural à l'urbain*, op.cit, p 8.

تحريرها من الاستلاب أن يمتلك الأفراد الحياة بصفة عامة و حياتهم الشخصية بالخصوص"¹.

في الجزائر، تبلورت سياسة التنمية الوطنية حول الصناعة الثقيلة أو التصنيع، و تعميم العمل المأجور و التعليم و الصحة المجانيين... هذا الاندفاع نحو التحديث و التنمية الاقتصادية على حساب المجالات الأخرى أسهم في إزاحة بعض المجالات إلى مراتب متأخرة من حقل اهتمامات الدولة، نذكر منها على سبيل المثال الفلاحة رغم الثورة الزراعية، و المدينة أو المسألة الحضرية رغم المشاريع و المخططات. الدولة كانت تمثل الفاعل الوحيد في الساحة التنموية.

خيار أولوية تطوير و تنمية المدينة لكن على حساب العالم الريفي²، كان صادرا من الاعتقاد من أن الصناعة هي باب الحداثة و أنه يمكن تدارك التأخر بايديولوجية اشتراكية تجعل الدولة هي الضامن لسعادة الشعب و المعبئة لقوة عمله في اتجاه تحقيق الرقي و الرفاهية للجميع، باختصار تجسيد شعار "من الشعب و إلى الشعب".

1.1. المسألة الحضرية في مشروع التنمية.

عندما نقول المدينة هكذا، فإن تفكيرنا يذهب إلى: عدد كبير من البشر (ابتداء من 10.000)³ يسكنون فضاء معيناً - كبيراً نسبياً- تميزه الحداثة من خلال تصميم الشوارع و البنايات و المرافق العامة، التي تدخل في تكوينها

¹ Ibid, p 90.

² Cf. Hadjidj El djounid, « Urbanification » et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran, op.cit.

³ ليس هناك تحديد لعدد السكان حتى نسمي المكان مدينة لأنه يوجد تصنيف إلى مدن كبرى بأكثر من 100.000 ساكن و أخرى متوسطة من 50.000 ساكن، و مدن صغيرة من 20.000 إلى 50.000 ساكن، و مدن (Agglomérations) ابتداء من 4.000 ساكن.

منتجات الحداثة من صناعة الحديد و الإسمنت و الخشب و الزجاج، و توصيل
السكنات بالماء و الغاز و الكهرباء و شبكة الصرف الصحي و تزفيت الشوارع
و الممرات...¹

هذا يعني أن المدينة يسكنها أو يعمرها مجتمع أو تنظيم اجتماعي معين.
هؤلاء السكان يصنعون حياة المدينة من خلال ممارساتهم اليومية و شبكة
علاقاتهم و تواصلهم الاجتماعي، و يطبعون (يسمون) فضاءاتها بثقافتهم و
عاداتهم و تقاليدهم و أنماط حياتهم فيها. الفكرة هنا تحيل إلى العلاقة بين
التخطيط العمراني و ثقافة الساكنة في سياق تطور و نمو المدينة من خلال
الممارسة الاجتماعية للحياة اليومية. هذه الأخيرة التي تتبلور في الزمن كما في
الفضاء، حيث نجد لها فضاءاتها الخاصة و تخص في نهاية المطاف كل
الفضاءات الاجتماعية. فالشارع يعبر عن الحياة اليومية، عن تكرار الأمور
العادية، هو مكان للفرجة التي تحتوي على كل تفاصيل الواقع.²

إن تأخر الاهتمام بالمدينة يعني - بالنسبة لنا- تأخر الاهتمام بالمجتمع أو
بالحياة اليومية للأفراد بتفاصيلها، أو بالواقع كما هو موجود في الزمان و
المكان. هو نوع من "التهميش" لدور المجتمع كفاعل اجتماعي قائم بذاته و
شريك مهم في معادلة صنع و تشكيل المدينة و إنزالها من المخطط على الورق
إلى المنجز على أرض الواقع. من تصريحات بعض المبحوثين نستشف أن
بحوزة الساكن رأيا أو موقفا من السكن الجماعي، و عدم رضاه أو ارتياحه في
السكن الجماعي يجعله يحاكم كل ما تقوم به الدولة: "... يا خويا الدولة ما
شاورت حتى واحد، و ما تخممش لبعيد... غير قولي واش حنا يخلصنا الـ

¹ في الحقيقة المدينة أكبر من حصرها في هذا التعريف البسيط. للاستزادة حول تعاريف المدينة و صعوبة اختيار تعريف شامل
يمكن الرجوع إلى: Paulet, Jean pierre, *Géographie urbaine*, Paris, Armand Colin, C^{oll} U, 2^{ème} édition,

2006. Notamment la 1^{ère} partie.

² Sylvain Sangla, op.cit, p 31.

studio و F2؛ la famille algérienne est nombreuse... لو
كان بقات لي أنا ما ننقلش لحواش كيمن هالك... هاذو نتاع الـ recasement
كانو يديسبيرسيوهم (disperser) كل واحد في quartier... راهم جابونا
سيدي الهواري بيه بـ la misère و المشاكل نتاوعه... " (المقابلة رقم 13).

و بالعودة إلى إشكالية التنمية، يمكن أن نطرح تساؤلات كلاسيكية من
قبيل: هل التنمية تخص المدينة أم تحدث فيها؟ أين يقع المجتمع من صيرورة
التنمية التي يفترض أنه يتم إنجازها به و لفائدته؟ أين تقع المدينة التي تحتوي
هذا المجتمع؟ هل مشروع التنمية الوطنية في الجزائر هو قرين التنمية
المستدامة؟

سوف نحاول تحليل هذه الأسئلة - و ربما ليس الإجابة عنها- من خلال
هدم جزئي لفلسفة التنمية في الجزائر المستقلة منذ السبعينيات، مع التركيز على
التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي كانت المدينة مسرحا لها في
غالب الأحيان، مع التوقف عند العثرات التي حالت دون الوصول إلى الأهداف
المسطرة في الإستراتيجيات التنموية المتتالية.

2.1. المدينة و التنمية.

كان الاهتمام الأول لدى إطلاق مشروع التنمية الوطنية مع المخطط
الثلاثي الأول (1967-1969) منكبا على بناء القاعدة الاقتصادية المعتمدة
أساسا على التصنيع، و احتفظ مجال الإعمار بالإجراءات و القواعد السارية في
الحقبة الاستعمارية.

إن شغور ما يقارب 300.000 مسكن جراء رحيل المعمرين
الأوروبيين، ترك انطبعا "خاطئا" لدى السلطات العمومية؛ حيث أن الأمر جعل

المسألة الحضرية توهم بغياب أزمة سكن¹، و أنه يمكن تأجيلها إلى حين، و تم إدخالها في إطار سياسة شاملة كانت تبحث أولا عن حلول للمشاكل المطروحة بشدة بعد الاستقلال².

ونجد أنه حتى العلوم الاجتماعية أهملتها من مجال اهتماماتها منكب على دراسة نموذج التنمية الوطنية و إستراتيجيات تطبيقه و تفعيلها في الميدان، عدا تخصص الجغرافيا الذي اهتم بالفعل الحضري و المدينة. و كان يجب انتظار المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) حتى يصبح للمدينة أدوات تخطيطها³، و تجد المسألة الحضرية كذلك، بما فيها الإعمار و الإسكان، مكانتها ضمن جدول أعمال الدولة، ذلك أن المدينة بدأت تطرح بعض المشاكل الاجتماعية و الديمغرافية. حيث ورد في الميثاق الوطني لسنة 1976، ما يلي:

"... و ترمي سياسة التوازن الجهوي إلى إقامة هيكل عمراني يوزع توزيعا منسقا على كافة مساحة البلاد و ذلك باستعمال مدروس لطاقة الإنسان. إذ الأمر يتعلق هنا بمضاعفة الجهود الحضرية حيث يجد الإنسان وسائل اندماجه التام و حيث تتوفر لكل فرد الظروف الكاملة لازدهاره الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي"⁴.

يجب الانتباه إلى أن التنمية التي خصت أو حدثت في المدن و في ضواحيها جذبت إليها يدا عاملة منحدره من الأرياف المجاورة و البعيدة أحيانا، خاصة في المدن الساحلية التي كانت تحتوي على نسيج صناعي موروث من الحقبة الاستعمارية، مع تركز أهم المرافق العمومية فيها، بالإضافة إلى

¹ هناك خلط بين أزمة السكن (la crise de l'habitat)، و أزمة المساكن (la crise du logement) التي تعبر عن التفاوت العددي المزمع بين العرض و الطلب على المساكن

² Hadjidj El djounid, « Urbanification » et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran, op.cit, p 182.

³ Ibid, p 214.

⁴ الميثاق الوطني، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 61، 1976، ص 926.

اختيارها كفضاء لإرساء التصنيع و الخدمات مع تركيز التعليم و الصحة و العمل المأجور أو سوق الشغل...

يتعارض هذا الوضع بشكل ما مع نص الميثاق الوطني، الذي كان يريد محاربة هذه الظاهرة (النزوح الريفي)، حين يؤكد قبل الفقرة السابقة الذكر: "... إن سياسة التوازن الجهوي بما تتيحه للجميع من ظروف متماثلة في المعيشة تسمح بتوزيع سليم للسكان بين مختلف أجزاء البلاد، كما يؤدي إلى التخفيض من التنقلات الداخلية للسكان... كما ينتج عن تلك التنقلات تمركز السكان في بعض النقاط من البلاد، و تطور مدن ضخمة حيث تتخذ المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية مظاهر مفاجئة. إن التجمعات السكنية الضخمة في المدن تساعد على تفكك النسيج الاجتماعي... بحيث يجد الإنسان نفسه وسط محيط شكلي و مادي تزداد فيه متاعبه و أسباب توتره. و زيادة على ذلك، لا يوجد مبرر اقتصادي لهذه التجمعات ما دام انجازها و السهر على صيانتها و تسييرها يتطلب تسخير أموال طائلة تتحمل أعباءها الأمة بكاملها.."¹.

إن ما حدث هو عكس ما كان مسطرا، فالتناقض موجود من البداية في نص الميثاق الوطني بدليل أن الفقرتين وردتا متابعتين الثانية ثم الأولى. و بما أن الجزائر كانت في تلك الفترة - بعد الاستقلال- في معظمها ريفية؛ حيث لا تتعدى نسبة الساكنة الحضرية 25% ، فإن المدن عرفت ما سمي حينها بـ "الترييف" أو "الأريفة" من ناحية تركيبتها البشرية، و الثقافية بالنتيجة.

الوافدون الجدد على المدينة استوطنوا السكنات أو البيوت القصديرية الشاغرة التي أخلاها السكان الحضريون عندما انتقلوا إلى السكنات و الفيلات التي خلفها المعمرون. يمكن التعبير عن هذه الحركية بإعادة تملك الفضاء

¹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الحضري من طرف مجتمع جديد يختلف في ثقافة سكنه عن الساكنة الأوروبية. حيث يقول عبد الحليم فايدي و هو مهندس معماري فاز بجائزة رئيس الجمهورية للهندسة المعمارية لسنة 2013 (الطبعة 14)، في هذا السياق، في تصريح لإحدى القنوات الفضائية الجزائرية (الشروق TV)، أن: "الأوروبيين غادروا الجزائر دون أن يتركوا لنا طريقة استعمال (mode d'emploi) المدن و المساكن التي بنوها...".

في صيرورة التغيير الاجتماعي يمثل استرجاع المجتمع الجزائري للمدينة التي غادرها المعمرون الأوروبيون، إعادة تنظيم أو إعادة تركيب للمجتمع الجزائري الشاب الفخور بتحرره، و المتعطش للنجاح الاجتماعي و المعرفة و الانفتاح الثقافي و الرقي الاقتصادي، و الطامح إلى تملك فضائه الحضري و الريفي على السواء و في آن واحد.

إعادة التنظيم الاجتماعي هذه، و إن كانت غير مرئية بشكل واضح بالنسبة للدولة، أسهمت في رسم صورة المدينة و أشكال تملكها، كما وجهت طرق تعامل الدولة مع المشاكل التي بدأت تطرحها المدينة و العمران بشكل عام. يمكن التعبير عما حدث "بإعادة تشكيل المجتمع الريفي داخل المدينة"؛ حيث أن ممارساته الجديدة للفضاء الحضري أصبحت فعالة في إثارة التغيير الاجتماعي، بل أصبح المجتمع فاعلا اجتماعيا قائما بذاته.

يقول علي الكنز في هذا السياق: "... إن اكتشاف التجربة الاجتماعية هو وليد نشاط نظري و حركية اجتماعية انتهت إلى فرض المجتمع لنفسه كموضوع مركزي يستدعي الدراسة... فكل شيء تغير، أنماط المعيشة كما التصورات... لقد توسع الفضاء الحضري على حساب العالم الريفي الذي لم يستطع الحفاظ سوى على ثلث السكان الإجمالي. إن إعادة التشكيل هذه تجعل الحركية

التاريخية تنتقل من الريف نحو المدينة... و في المدينة - حتى و إن كانت غير منظمة و كان السكن في الأحياء القصديرية الضعيفة التجهيز- يتم اكتشاف حاجيات جديدة: كالعامل المأجور و الصحة و المدرسة و وسائل الإعلام العصرية. إن الذي حصل لم يكن تغييرا لنمط الإقامة فقط، إنه تغيير لنمط الحياة..."¹.

بالنسبة لعلي الكنز، فإن هذا التغيير يعبر عن الانتقال من نظام "الجماعة" (communauté) إلى نظام "المجتمع" (société)؛ حيث يلاحظ ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية المتميزة بالمصلحة الواعية أكثر من أشكال التضامن الجماعية التقليدية: علاقات مبنية على منطق الحساب (الربح السريع) أكثر مما هي مبنية على منطق الاجتماع العاطفي (المصلحة العامة و أقل من ذلك المصلحة الوطنية)، مبنيا على الإستراتيجية أكثر من التجنيد الطوعي. باختصار أننا كنا بصدد ميلاد ثقافة العقد الاجتماعي². الانتقال في الواقع ليس ألياً، و ليس من قبيل وضع شيء مكان شيء آخر، حيث يكف النظام الأول عن التواجد، و لكنه يقوم كما أكد على ذلك Ferdinand Tönnies في كتابة الموسوم: "الجماعة و المجتمع"، على نمط أن "نظام المجتمع يزدهر بانحلال نظام الجماعة"³.

إن اعتماد إستراتيجية التنمية على "الصناعة-المصنعة" بدل الزراعة (رغم توفر مجتمع ريفي)، و انتهاج الاقتصاد الموجه مركزياً، جعل من المدن الساحلية و بعض المدن الداخلية - بدعوى التوازن الجهوي- تستقطب ساكنة

¹ علي الكنز، من "الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية"، في سعيد بن سعيد العلوي و آخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2001، ص. 211

² المرجع نفسه، ص 212

³ Cf. Ferdinand Tönnies, *Communauté et société*, Paris, PUF, C^ol Le lien social, 2010.

الريف من كل صوب و حذب، حتى أن الساكنة تتمركز حاليا بنسبة تقارب 80% في شمال البلاد.

لقد عرفت المدن الكبرى تحولا غير مسبوق بأن ارتفع عدد ساكنتها بشكل كبير، لكن بحركية مختلفة عن تلك التي شهدتها أوروبا في إطار البروليتاريا العمالية. فساكن الريف لم يكونوا منجذبين إلى الصناعة أو التصنيع، بل إلى تلك الأملاك الشاغرة من السكنات و الفيلات و المحلات التجارية... لأنه كما يقول جمال غريد: "... التصنيع و العمران هنا، لم يكونا متوافقين..."¹.

و لكن صدف أنهما كانا متلازمين في الزمان و المكان. هذا الوضع أسهم في إخراج مشاكل تملك الفضاء و عمران المدينة إلى السطح، و طرح للدولة و أجهزتها مشاكل من نوع جديد تتطلب معالجتها ابتكار آليات تقسيم الفضاء و تسييره بشكل يتماشى مع التوسع العمراني و النمو الديمغرافي، مع الاستجابة قدر الإمكان إلى الطلب الاجتماعي المتزايد على السكن (أزمة المساكن)، و مخلفات الممارسة الثقافية للتحضر و التمدن من طرف المجتمع. التصنيع كان يتطلب اليد العاملة التي تحتاج بدورها إلى السكن و ما يتبعه من مرافق. العلاقة بين التصنيع و العمران إذن متعددة، لأن الصناعة أسهمت في تعمير ضواحي المدن و استعمال مراكزها الحضرية لحاجتها من البنوك و الإدارات تلبية لمتطلبات قيامها.

الوافدون الجدد -حسب جمال غريد- دخلوا المدينة بعائلاتهم و تضاماناتهم و نظام معاييرهم و قيمهم، فكانت النتيجة أن طبعوا المدينة و صنعوها مثل

¹ Djamel-Eddine Guerid, « L'Algérie l'une et l'autre société », In Abdelkader Djeflat, *L'Algérie : des principes de Novembre à l'ajustement structurel*, Dakar, Codesria, 1999, pp 181-208, p 182.

صورهم، بدل أن تحتويهم و تدمجهم هي (المدينة) ضمن ثقافتها الحضرية على شاكلة المدينة الكلاسيكية -الرأسمالية الحديثة- كما تشكلت تاريخيا¹.

مع مطلع الثمانينيات- نهاية العهد البومديني- تغير اتجاه إستراتيجية التنمية الوطنية بعد مراجعة حصيلة السبعينيات و معاينة أخطائها و نقائصها. حيث انطلقت الدولة في انتهاج سياسة فعلية في مجال التهيئة العمرانية من خلال إعادة بعض التوازنات الضائعة و تتمين القطاع الفلاحي و العالم الريفي و التحكم - إلى حد ما - في الإعمار تحت شعار "من أجل حياة أفضل"، من خلال تعليمات وزارية و برامج السكن (التجمعات السكنية الكبرى و التعاونيات العقارية، و تخصيص 200 قطعة أرض للبناء الذاتي في كل بلدية...)، و تقسيم إداري جديد سنة 1984، رفع عدد الولايات إلى 48 و البلديات إلى 1541 و الدوائر إلى 400 دائرة².

أقل ما يقال عن هذه الفترة من التنمية هو أنها أخطأت هدفها في مجال التهيئة العمرانية؛ حيث أن التجمعات السكنية الكبرى لم تكن مرفقة بالمرافق العامة الضرورية التي تحد من تنقلات المواطن. مما طرح إشكال تسيير المواصلات و النقل و مسايرة تطور حظيرة للسيارات في وسط المدن الساحلية بالخصوص، التي تحتوي على أنوية من الحقبة الاستعمارية ليست مهياة لاستقبال الأعداد المتزايدة من السكان و المارة و السيارات (مواقف السيارات، التلوث البيئي، الضجيج و الضوضاء، إهمال التراث التاريخي للمدن، تقهقر وضعية البنايات القديمة، غياب المساحات الخضراء...).

¹ Ibid, p 183.

² Sidi Boumedine, Rachid ; Taieb, Messaoud, *La recherche urbaine en Algérie: un état de la question*, Université de Tours, C^{oll} pratiques urbaines, 1996, p.107.

السكان يرى و يعيش هذه الوضعية، و يعبر عنها عموماً، بما صرح لنا به أحد المبحوثين: "... هنا كنا معزولين ما تعرفش كيفاش... في Les débuts كنت نطفي البورتابل عند لاسيتي نتاع لبنات... وين كانوا les bus يديرو الـ terminus، من تم حتى للصباح ما تعرفش واش يخرج لك بسباب البورتابل منين يصوني... الصباح هذا كان dortoir مافيه والو... اليوم رانا غايا. بصح كان يليق على الدولة منين تبني une cité تاكيبيها (équipé) قاع... كيما نقولو من راسها لساسها... " (مقابلة رقم 5).

يضاف إلى هذا، ظهور و توسع دائرة الآفات الاجتماعية من بطالة و انحراف و جنوح و انعدام للأمن... و هو ما يجعل الفضاء الحضري مثقلاً بالمشاكل التي حملت الكثير من السكان الحضريين إلى الهروب نحو ضواحي المدن بحثاً عن ظروف عيش أحسن. انعدام الأمن هو في الغالب إحساس أكثر من كونه واقعا ملموساً أو معاشاً. فالسكان يحس بانعدام الأمن بالرغم من أنه لم يتعرض يوماً إلى السرقة أو الاعتداء، و لكن ما يحدث هو أن تتناقل مثل هذه الأخبار بين السكان، و لو عن أحياء أخرى، يخلق ذلك الإحساس باللامن، بل يعبر به ربما عن غياب الارتياح. يقول أحد المبحوثين: "... هنا في هاذ لا سيتي عمر ما صرات حتى حاجة، cambriolage d'un appartement ولا... بصح شوف الـ barreaudage حتى في الـ 4^{ème}، هاو يليق تحضيها قبل ما تصير... قاع نتاع حي الصباح يقولك l'insécurité... بصح بزاف ناس ما شافو حتى حاجة قدام عينيهم... " (مقابلة رقم 13).

يمكن تلخيص ما نقوله هنا بما كتبه Henri Lefebvre في كتابه الموسوم: "الحق في المدينة"، الذي أراد من خلاله ليس فقط دراسة و نقد الإيديولوجية و الممارسات التعميرية الحضرية و إنما إدخال المسألة الحضرية في عمق الحقل السياسي. هذا الكتاب الذي يتميز حسب قول Sylvain

Sangla بثلاث لحظات مهمة، هي: (1) تعريف الظاهرة الحضرية و تحليل علاقاتها مع مسار التصنيع؛ (2) تحديد بعض الأدوات المفاهيمية التي ترسم الخطوط العريضة للمشروع البحثي حول الظاهرة الحضرية؛ (3) اللحظة الثالثة و هي ذات سمة سياسية على شكل مجموعة اقتراحات تستهدف التملك الوطني للحياة الحضرية¹. حيث يقول Henri Lefebvre: "... أنه حول المدينة تشكلت ضاحية مفرغة من الحضرية، و لكنها تابعة للمدينة. و بالفعل لا يكف سكان الضواحي و ملاك السكنات الفردية عن كونهم حضريين رغم أنهم لا يعون ذلك، و يرون أنفسهم أقرب من الطبيعة... حتى نعبر عن المفارقة [نقول] إنه عمران مضاد للتحضر و مفرغ من الحضرية في آن واحد..."².

مع أن سياسة العمران في الجزائر، تمكنت نسبيا من حصر النزوح الريفي، إلا أن ذلك لم يمنع من انتشار السكن الفوضوي -غير اللائق- و الأحياء القصديرية العارضة على أبواب المدن الكبرى و حتى داخل وسط المدن، فإنه يمكن الحديث عن النقائص في العناية بالنسيج العمراني الموجود، من جهة، و عن العجز في تطويق التوسع العمراني العشوائي الذي يسير بسرعات مختلفة، من جهة أخرى.

فاختلاط الأمور على الأجهزة المكلفة بالتخطيط العمراني، و خرق المجتمع للمخططات الموجهة للتنهية و العمران و مخططات شغل الأراضي (PDAU et POS)، جعل العمران يتعداها إلى الأراضي الفلاحية الخصبة و يسهم في انحسار النشاط الفلاحي المموم للمدينة من ضواحيها المباشرة. و هو ما يطرح إشكالا آخر في التسيير الوظيفي للمدينة و التقسيم العقاري للأراضي حسب الأنشطة الاقتصادية (زراعة، صناعة، سياحة، خدمات...).

¹ Sylvain Sangla, op.cit, pp 69-70.

² Henri Lefebvre, *Le droit à la ville*, op.cit, pp 26-27.

و حسب احتياجات المرحلة و مواكبة لمسار التصنيع و التحديث و العصرية، كان الاتجاه إلى البناء الجاهز في الخيار التكنولوجي، و التجمعات السكنية الكبرى من ناحية الخيار العمراني (ZHUN)، بتصاميم معمارية جامدة، فقيرة، متكررة و صماء حتى في تسمياتها (حي 1500 سكن، حي 520 سكن، حي 1090 سكن...)، غير كاملة التجهيز بالمرافق العامة و مهياة للتهميش مستقبلا (les cités dortoirs). و يمكن القول أن السياسي صنع و لا يزال يصنع صورة المدن في الجزائر¹.

و لكن النظر في مرحلة التسعينيات، التي سُجل فيها انسحاب جزئي للدولة - المثقلة بملفات سياسية و أمنية أخرى- لصالح المجتمع، يمكن أن يعطينا وجهاً آخر عن المسألة الحضرية.

3.1. المدينة و التحولات السياسية و الاجتماعية.

عرفت عشرية التسعينيات تحولات سياسية و اجتماعية كادت أن تعصف بالبلد دولة و مجتمعا، إلى درجة سميت "بالعشرية السوداء"². ففيها أرسيت الديمقراطية و التعددية الحزبية و حرية التعبير و وُلد المجتمع المدني بنفس جديد... وفيها كذلك اختير اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي و مركزية الإدارة، و فيها عرف سوق العقار و السكن انفتاحه في الإنتاج و الاستهلاك مع سيادة منطق السوق الحرة³.

¹ Sidi Boumediene, Rachid ; Taieb, Messaoud, op.cit, pp. 20-21.

² نحن نستعمل هذه التسمية بحفظ، لأنها في رأينا، من ترويج الأوساط الصحفية التي لا تلتزم غالبا بالموضوعية العلمية، و هي ترتبط بالحس المشترك الذي يفرض نفسه على الرأي العام.

³ بعد تخلص الطبقات الفقيرة من منطق الإدارة في الإقصاء من السكن، جاء منطق السوق ليقصمهم مجددا و يصنفهم حسب إمكانياتهم الاقتصادية و المالية.

هذا التحول أدى إلى إقحام المدينة في خضم التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، فقد أصبحت فضاء مفضلا بامتياز لممارسة الديمقراطية و المواطنة، و يحتدم فيها الصراع بين الدولة و المجتمع حول تملك الفضاء العام و التموقع فيه، و يجسد فيها المجتمع ممارساته الثقافية للإنتاج و إعادة الإنتاج الاجتماعي، متملكا بذلك تجربة الحياة الحضرية. يتعلق الأمر هنا بالاستعمال الآني للمدينة، لشوارعها و ساحاتها و بناياتها و معالمها، بطرق و حسب دلالات مختلفة و أحيانا متعارضة بين الفاعلين الاجتماعيين المعنيين¹.

من ناحية القيمة السلعية التبادلية للمدينة أسهم انفتاح السوق العقارية في جعل العمران يسير بسرعتين مختلفتين: أحدهما تشرف عليه الدولة، و الثاني يقوم به المجتمع، من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية حيث يتم تبادل ملكية الفضاء و المساكن، و يتم استغلال الفضاء العام في التوسع السكني و التجاري، مما يجعل استجابة التخطيط و التهيئة العمرانية تكون تابعة - في غالب الأحيان- لديناميكية المجتمع في شغل فضاء المدينة.

و هكذا يتم إسقاط مواصفات المجتمع الذي ما انبث يطبع الفضاء باختلافه الثقافي و فروقاته الاجتماعية على فضاءات المدينة، بل هو إسقاط كذلك للتصورات المستبطنة عن الفضاء و المدينة، عن الفردي و الجماعي، عن العام و الخاص، عن الأنا و الغير و الآخر على أرض الواقع. و لهذا يمكن أن نرى بأن ساكنة المدينة "هجينة" تتجاذبها ثقافة ريفية عميقة على مستوى القيم، و "ثقافة حدائية" سطحية على مستوى السلوك².

و لكن وجب أن نشير إلى أن غزارة الأحداث و الاضطرابات السياسية، قد أجلت الحديث عن التنمية كمرحلة فعلية في فترة التسعينيات، ذلك أن الوضع

¹ Henri Lefebvre, *Le droit à la ville*, op.cit, p 12.

² هذه الفكرة تقترب من مفارقة العمران المضاد للتحضر / الفاقد للحضرية.

الأمني و السياسي للبلد أخذ كل حيز النقاش و احتوى الرأي العام، و استحوذ على تفكير الساسة في طرق و نماذج الخروج من الأزمة السياسية و الأمنية الضاغطة داخليا و خارجيا.

و عليه فقد صحت مقولة بأن "لا تنمية بدون أمن و سلم"، و كان من الدولة أن جعلت من أولوياتها مع مطلع الألفية الثالثة استتباب الأمن، مع تحقيق حد أدنى من التنمية ارتكزت على الإنعاش الاقتصادي و تحريك بعض المشاريع المعطلة، و تطوير الاستثمار الأجنبي، كما كان هناك بالمقابل سعي إلى تهدئة التوترات الاجتماعية، و ربط العلاقة بين الدولة و المجتمع من خلال "شراء السلم الاجتماعي".

هذا الوضع يوحي لغير المتبصر بوجود صراع بين الدولة و المجتمع، و بأن الثاني يقف ضد الأول، و كلاهما يرفض إشراك الآخر كفاعل فعلي في مشروع التنمية. لكن يمكن الاستناد إلى ما أكده علي الكنز في رده على تعقيبات زملائه حول مداخلته المذكورة سابقا، عندما يوضح: "... أنا لم أقل و لم أكتب أن المجتمع لا بد أن يكون ضد الدولة، بل بالعكس حاولت أن أبين أن عملية التنمية و تنوع و تعقيد المشاكل المطروحة تجعل من الضروري إعادة هيكلة الدولة... إنه مشكل عصرنة هياكلها الدولية (étatiques). إن المجتمع ليس ضد الدولة، إنه أكثر تقدما عنها..."¹.

لقد أسهم الوضع الأمني في تزايد الحركية البشرية من المناطق "الخطيرة غير الآمنة" نحو المدينة (المفترض أنها أكثر أمنا)، حيث يحتمي النازحون بالدولة. لكن هذا طرح مشاكل أخرى للأجهزة القائمة على تسيير المدن و تخطيط العمران و الإسكان؛ مع الإشارة إلى أن هذه الحركية انعكست

¹ علي الكنز ، نفس المرجع السابق، ص 226.

على وعي الناس من خلال إعادة إنتاج القرية و الدوار في الضواحي المباشرة للمدينة، مع الانفتاح عليها ثم الانتماء إليها لاحقاً، حيث تصبح هذه الأحياء الفوضوية جزءاً من المدينة بفعل التوسع العمراني.

إن الوعي النقدي الذي ظهر لدى ساكنة المدينة (الأصليين و الجدد) استهدف استجابات الدولة تجاه مطالبهم الاجتماعية من السكن و العمل و الصحة و التعليم و المرافق العامة و حتى التهيئة العمرانية. هذه الأخيرة التي يبدو و كأن الأجهزة القائمة على تجسيدها أصبحت شبه عاجزة عن احتواء التوسع العمراني المتسارع، و غير متفرغة للاهتمام بالنسيج العمراني الموجود، الذي يحمل التاريخ و التراث العمراني للمدينة و ساكنتها، و غير قادرة من جهة أخرى على توجيه الممارسة الحضرية في اتجاه البناء و المحافظة على البناء للأجيال القادمة.

الملاحظ هنا هو أن مسألة المواطنة بدأت تطرح نفسها كقضية مركزية، فالمجتمع تشكل كفاعل قائم بذاته يرى عن وعي - ليس سياسياً بالضرورة- أن الدولة مسؤولة أمامه و ليس عنه. "...الدولة مسؤولة في كلشي... بصح ما تنجمش تدخل لداري توريني وبين نرقد و وبين ناكل و كيفاه نسكن... أنا اللي نحاسبها...normalement..."(مقابلة رقم 12).

إذن كيف كان يجب تجنيد هذا المجتمع حول مشروع التنمية؟ علماً أن مشروع التنمية الذي انطلق في السبعينيات تعرض إلى انكسارات و تعديلات

ميزت تغيير الرؤساء على رأس السلطة خلال المراحل التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال¹، وأنه يمكن تسميتها "مشاريع دولة" و ليست "مشاريع مجتمع".

4.1. كيف هي المدينة؟ كيف يجب أن تكون؟

هل يمكن إذن اعتبار كون المجتمع الجزائري يتميز بخصوصيات فرضتها تجربته التاريخية حالة متفردة أو استثنائية² تتطلب مقاربة خاصة؟ هل الفرد الجزائري مختلف و متخلف عن باقي شعوب العالم، حتى لا يستوعب قيم المواطنة و التحضر و التمدن؟

نحاول من خلال هذين السؤالين الكبيرين أن نربط نسق الأفكار فقط. يتضح للعام و الخاص أن للمجتمع دورا كبيرا في صناعة صورة المدينة الواقعية و المتخيلة، الفعلية و الرمزية. إن ما تعانيه المدينة من مشاكل التلوث و تقهقر الإطار المبني، و جمود الحياة الاجتماعية، لا يعود فقط إلى فشل الدولة في سياستها أو إستراتيجيتها التنموية أو عجزها عن تحقيق ما هو أحسن، و إنما الحقيقة أن "يدا واحدة لا تصفق". و من زاوية نظر أخرى، الخلل لا يكمن في المجتمع وحده كذلك، و إنما يقع على مستوى العلاقة التي تجمع بينهما في الفضاء الحضري، الأمر يتعلق "بالسلوك العمومي" (المفروض أن يعبر عن حس المواطنة)، أي بدور و وظيفة كل منهما في إنتاج و تجسيد المدينة "الحية" الموجودة.

قد يكمن الحل في التخطيط الحضري الذي يحدد القواعد العامة للتنمية الحضرية على مستوى التجمعات السكانية. هذا يتطلب من الدولة وضع آليات أو

¹ يمكن أن نسمي هذه المراحل بأسماء القادة السياسيين: كمرحلة هواري بومدين في السبعينيات، ثم مرحلة الشاذلي بن جديد في الثمانينيات، ثم مرحلة المخاض السياسي و التنموي العسير من محمد بوضياف إلى المجلس الأعلى للدولة إلى اليمين زروال، إلى مرحلة عبد العزيز بوتفليقة بداية من 1999 إلى يومنا هذا.

² Cf. Djamel-Eddine Guerid, *L'exception algérienne. La modernisation à l'épreuve de la société*, Alger, Casbah Ed, 2007.

أدوات التحكم في توزيع الوظائف الحضرية للفضاء، و توزيع السكان و المرافق العمومية...

في هذا السياق، تم إنشاء أولى مكاتب الدراسات سنة 1968، مثل صندوق المنح و تهيئة الإقليم (CADAT)، و مكتب الدراسات التقنية و التهيئة الحضرية (ETAU)، و مكتب الدراسات الاقتصادية و التقنية (ECOTEC)، و لجنة دراسات التنمية و التنظيم لجهة الجزائر العاصمة (COMEDOR)، التي كانت مهمتها الأساسية هي التهيئة الحضرية و إعداد مخططات العمران¹.

عرفت مدينة وهران مخطط عمرانها التوجيهي الأول سنة 1978، حيث استهدف الحد من توسعها المتسارع و التخفيف من آثار نموها غير المسبوق، من خلال توزيع الأراضي إلى مناطق حسب تعيينها؛ تحديد مواقع المنشآت ذات المنفعة العامة؛ تحديد الفضاءات الغابية التي سوف يحتفظ بها أو التي يجب إنشاؤها؛ و يحتوي كذلك على قواعد و ضوابط استعمال الأراضي تبعا لخصوصيات المنطقة و المدينة. و لكن هذه النظرة التقنية الخطية لمسار إعداد المخططات التوجيهية للعمران من خلال خطوات تحليل الواقع، ثم آفاق نمو البلدية، فاقتراح أعمال التهيئة و أخيرا التنفيذ، جعلت توفيق القروج يرى بصعوبة كيفية معالجة ظاهرة معقدة كالظاهرة الحضرية بتلك البساطة².

يضيف حجيج الجنيد على هذه الانتقادات أن مخطط العمران التوجيهي لمدينة وهران كان ناقصا، حيث اعتمد على عناصر تحليل ضعيفة المصدقية، و

¹ Hadjidj El djounid, « Urbanification » et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran, op.cit, p 214.

² Ibid, p 215-216.

ترجم على أرض الواقع أخطاء في التأويل و فروقات تحليلية، إضافة إلى كونه كان مستنسخا عن النموذج الأوربي و الفرنسي بالتحديد¹.

انفراد مكاتب الدراسات في تلك المرحلة بالتخطيط على هذه الشاكلة، يوحي بعدم إشراك المجتمع بفعالياته المتنوعة في مشروع يهم الجميع. فماذا يتوقع من انعكاسات لدى تطبيق هذه المخططات على فضاء المدينة؟ صرح لنا أحد المبحوثين بامتعاض عن عدم استشارة السكان من طرف السلطات بالقول: "je ne comprends pas ... علاه les autorités ما يهودوش عند الشعب... يديرو des enquêtes. هانو مكاتب الدراسات نتاعهم ما يعرفوش les habitants واش خاصهم، يعرفو يرسمو sur papier و يخلصو [...]" منين تنقل un projet, il faut respecter toutes ses étapes "... (مقابلة رقم 5).

يرى جمال غريد، من جهته، أن اتساع الهوة بين النخبة (الحاكمة) و المجتمع انتهى في سنة 1994 إلى إعادة الهيكلة، أما تساندهما في سنة 1954 أدى إلى إطلاق ثورة من أعظم الثورات في العالم، توجت باستقلال مجيد في 1962. و يوضح ذلك بأن المتعارف عليه هو أنه لا يمكن بناء أي شيء متين و مستديم داخل أي مجتمع، ما لم يكن هذا الأخير معنيا و ملتزما، مضطلعا بتسيير شؤونه. فالأمر يتطلب نوعا من التساند و التواطؤ (complicité) بين الدولة و المجتمع من أجل السير إلى الأمام...².

فالمدينة المتصورة تقابلها المدينة المعاشة التي تتم فيها ممارسة الحياة اليومية، بكل تفاصيلها و التي لا يمكن للمخطط أن يدخلها كاملة في الاعتبار، إذ يقال إن التصور عن شيء ما هو تجسيد للإحساس تجاهه... و لكل تصوره عن

¹ Ibid, p 217.

² Djamel-Eddine Guerid, op.cit, p 182.

الأشياء و الموجودات. هذه الصور الذهنية تشكل تمثلا للواقع، يتم تحريفها أو تحويلها كما يتم إثراؤها في أذهاننا بأن نضيف إليها ذكريات أو دلالات أو حتى الأمنيات و الأحلام¹.

يرى Jean-Pierre Paulet في هذا الصدد، أننا نرى المدينة من خلال مصفاة (un filtre) تشكلها طبيعة نمط التنشئة الاجتماعية التي نتعرض لها كأفراد (نمط التربية، الوسط الأسري، المعتقدات الاجتماعية، النموذج الثقافي السائد، المهنة الممارسة في الحياة...)، و بذلك نتمكن من التكيف و التأقلم مع واقعنا المعاش². هذا الكل المعقد من القيم و المعايير التي يتم تلقيها في خضم التنشئة الاجتماعية يجعل ما يشد الإنسان إلى مكان ما مرتبطا بمقدار ما يحققه لنا من الارتباط السيكولوجي به، بأن يساعدنا على تحقيق الذات أو يحفزنا على إبداء العاطفة تجاهه من حب أو كراهية أو تفضيله على مكان آخر... (أحب قرنتي أو مدينتي / أكره هذه المدينة / البقاء في البيت أفضل من الخروج إلى المقهى...).

من جهة أخرى، نجد أن عمران المدينة و تصاميم بعض البنايات أو نوعية التهيئة العمرانية تخضع إلى التقييم من طرف الثقافة السائدة في المجتمع، بأن تثير الإعجاب، أو الانتقاد أو عدم الاهتمام و كأنها أمر عادي. و يتوقف هذا على مدى القرب و الاندماج في الوسط الذي يوجد الساكن بصدد الحكم عليه. فكلما ابتعد الساكن عن بيته أو حيه أو مدينته، كلما زاده إحساسه بالاعتراب، و انخفض مجال تحركه (حريته) و اندماجه في الوسط الجديد. من هنا يمكن أن يلاحظ الفرق بين الفضاء المعاش و الفضاء المتخيل أو المتصور.

¹ Cf. Jean- Pierre Paulet, op.cit.

² Ibid, p.206.

الفكرة تحيل إلى أن هناك فرقا بين المدينة المرسومة على الورق أو المنجزة في شكل مجسم، و تلك المنجزة فعليا على أرض الواقع، زد على ذلك الفرق الواضح بين المدينة كجماد من الإسمنت و البلاط و الإسفلت... و المدينة الاجتماعية المأهولة بالأفراد و الجماعات المنتظمين في مجتمع ثقافي بالدرجة الأولى. إن الناس يطبعون و يسمون الفضاء بثقافتهم و ممارساتهم للحياة اليومية، إذ يقول لنا Henri Lefebvre: "... إن سوء حالة المدن الكبرى يعود إلى أن الطبقات المهيمنة تستعمل الفضاء كوسيلة، يهدفون في الواقع من خلالها إلى تفريق و توزيع الطبقات العمالية إلى أماكن تناسب مكانتهم كعمال، و ذلك من أجل التحكم في الفضاء..."¹.

من جهة أخرى، فإن بعض الدراسات حول الأمراض الحضرية قامت على افتراض أن المدينة تشكل عاملا مهما في اختلال التوازن النفسي للأفراد، و أن نمط العمران يعمل على إنتاج السلوك المنحرف و الأمراض العقلية و يزعزع العلاقات الاجتماعية، حيث يقول Georg Simmel: "... إن الاكتظاظ البيئي الذي يميز هذه الأماكن (المدن الكبرى) الغنية و الاصطناعية، حيث تتقلص المساحات الخضراء و يغلب عليها الطابع العمودي، تشكل - حتى من خلال تنوعها- مصدر إزعاج و قلق للسكان... هذا الاكتظاظ يشكل عائقا أمام حريتهم، فهم لا يتحكمون في أي شيء... و لهذا فإن سكان المدينة يحلمون (يرغبون) بالهروب إلى الريف..."².

¹ « ...Les malaises des grandes métropoles sont dus au fait que les classes dominantes se servent aujourd'hui de l'espace comme instrument. Leur objectif serait, en effet, de disperser la classe ouvrière et la répartir dans des lieux assignés, afin de contrôler l'espace... ». Cité par : Jean- Pierre Paulet, Ibid, p 241.

² « ...La surcharge environnementale : pour caractériser ces lieux riches, artificiels où les espaces verts sont réduit et où domine la verticalité. La ville serait, par sa diversité, une source de nuisance pour les habitants... la surcharge constitue une entrave à leur liberté, ils ne contrôlent rien. Il est impossible de se soustraire à des stimuli environnementaux si nombreux et si puissants. Et c'est pour ça que les citoyens veulent s'en aller (fuir) vers les campagnes. Cité par : Jean- Pierre Paulet, Ibid, p 243.

يشير Jean-Pierre Paulet إلى أن المشكل الذي يجب الإشارة إليه، يكمن في صعوبة الجمع بين الرفاهية و الحداثة التي توفرهما المدينة - و التي من الصعب التنازل عنها بالنسبة للسكان الحضري- وفرص الراحة و الهدوء التي يتوفر عليها الريف، من جمال الطبيعة الخضراء و نقاوة الهواء و نعومة الشمس... حيث تفتح النفس على الترفيه و التسلية و ممارسة الرياضة و رعاية الحديقة الصغيرة. و هو أمر شبه مستحيل أن تحققة مخططات التهيئة العمرانية في المدينة¹.

قد يكون تكيف الساكن الجديد مع وسط سكنه الجديد صعبا - في البداية على الأقل- و لكن عدم القدرة على تكيف السكن حسب تصوراته و تمثلاته للفضاء، و استحالة إعادة التصاميم المعمارية، يحتم على هذا الساكن أن يتكيف هو مع نمط سكنه أحيانا. يقول الجغرافي Marc Côte الذي عاش في الجزائر أكثر من 25 سنة، أن "... خيارات الدولة بعد الاستقلال، كانت تهدف إلى تنشئة المجتمع على الحداثة و إنتاج فرد جزائري حديثي. و لكن النتيجة كانت عدم انخراط هذا المجتمع في المشروع الحداثي و التتموي على حد سواء..."²، و خرجنا بعد سنوات بمجتمع "شائع" في طرق حيازته و شغله للفضاء، في طرق عمله و دراسته في أشكال استهلاكه، و في طرق تعامله مع الآخر، على حد تعبير جمال غريد³.

إن هدف العمران هو الإنسان بالدرجة الأولى، و اختطاط المدن إنما هو من أجل استعمال الفضاء بما يوفر للإنسان و المجتمع شروط الراحة و الدعة و السكون بالتعبير الخلدوني، مع الحفاظ على البيئة أو الطبيعة التي تسمح باستمرار حياة المجتمع في المدينة من خلال ماضيها و حاضرها، حفظا للذاكرة

¹ Ibid, p 245.

² Marc Côte, op.cit, p 65.

³ Djamel-Eddine Guerid, op.cit, p 201.

و التاريخ، و تطلعا إلى مستقبل الأجيال التي لم تولد بعد. ولا يمكن للقوانين و القواعد أن تحافظ على العمران ما لم تأخذ في الحسبان تاريخ المدينة و تراثها، و التي تسهم من جهة في فهم المدينة و تحليل ديناميكيتها، و تنبئ عن تطور المجتمع، من جهة أخرى. "...فالتجربة تعلمنا أن القواعد القانونية التي لا تترجم، أو تستبق، تطور المجتمع تبقى مجرد كلمات ميتة..."¹.

التنمية المستدامة تحتوي على الفكرة ذاتها، و يتطلب الأمر انسجام ممارسات الفاعلين الاجتماعيين في هياكل الدولة و بنيات المجتمع، في السياسة و الاقتصاد كما في الثقافة و الاجتماع... أي أن الموضوع يستقطب اهتمام العلوم الاجتماعية و الإنسانية كلها، من علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا و علم النفس إلى الاقتصاد و التسيير إلى الهندسة المعمارية و الجغرافيا، و لم لا "علم العمران" الذي طوره العلامة العربي عبد الرحمان ابن خلدون. هذا الأخير الذي طور بنظرنا علما عن الماضي و الحاضر و قد يجد فعاليته حتى بالنسبة للمستقبل. ففكرة التنمية المستدامة كانت موجود في نظرية ابن خلدون دون أن تذكر بالاسم.

5.1. العمران والتنمية المستدامة عند ابن خلدون.

يذكر ابن خلدون في مقدمته الشهيرة، أن صناعة البناء من أول و أقدم الصنائع في العمران البشري... فلا بد للإنسان لما جُبِل عليه من الفكر في عواقب أحواله أن يفكر فيما يدفع عنه الحر و البرد، باتخاذ البيوت المكتنفة بالسقف و الحيطان من سائر جهاتها [...] و تختلف أحوال البناء في المدن، كل مدينة على ما يتعارف عليه الناس و يصطلحون عليه، بما يناسب مزاج أهوائهم

¹ Marcel Roncayolo, Cité par : Sidi Mohamed El Habib Benkoula, « Comment peut-on être un bon citoyen quand on n'aime pas sa ville ? », in *Le Quotidien d'Oran* du 05/01/2008, N° 3968, Rubrique Opinion, p 08.

و اختلاف أحوالهم في الغنى و الفقر... عندما تكثر البيوت في البسيط الواحد، يتناكر السكان فلا يتعارفون، و يتشاحون الفضاء و الهواء للأعلى و الأسفل (عموديا و أفقيا)، و يختلفون حول استحقاق الطوق و المنافذ و الأبواب... إلخ. و تخفى كل هذه المشاكل إلا على أهل البصر بالبناء و العارفين بأحواله. إن كمال الصنائع إنما يأتي بكمال الحضارة (و ليس الحداثة أو التحديث)، و عندما تكون الدولة بدوية في أول أمرها، فإنها تفتقر في أمر البناء إلى غيرها من القطر...¹.

أليس هذا حال الجزائر في أول أمرها بعد الاستقلال؟ فلقد بقيت ترسانة القوانين الاستعمارية المنظمة للعمران سارية المفعول سنوات بعد الاستقلال. ثم جرى "استنساخ" نموذج المدينة الأوربي في إعمار المدن من خلال السكن الجماعي و التجمعات السكنية الكبرى... إلى حد أن ما لا يتوافق من ممارسات حضرية مع هذا النموذج يعتبر تقليديا أو ريفيا أو من قبيل التخلف.

مما يلح عليه ابن خلدون كذلك أن الاجتماع ضروري للبشر، و أنه لا بد لهم في هذا من "وازع حاكم" يرجعون إليه، و حكمه فيهم قد يستند إلى شرع منزل من الله، أو إلى سياسة عقلية (وضعية) ينصاع المحكومون للحاكم بقواعدها. و السياسة في المدينة، إنما هي عند الحكماء، ما يجب أن يكون عليه كل واحد من أفراد المجتمع في نفسه و خلقه، حتى يستغني عن تدخل الحاكم رأسا في شؤونه وعلاقاته الاجتماعية. يسمى هذا المجتمع "بالمدينة الفاضلة"، و القوانين المراعاة في ذلك "بالسياسة المدنية". و الحقيقة عندهم (الحكماء)، أن المدينة الفاضلة نادرة أو بعيد الوقوع في الواقع.²

¹ عبد الرحمان بن خلدون، المرجع السابق، ص ص. 433-435.

² المرجع نفسه، ص 321.

سؤال الوازع الحاكم هذا و ما يجب أن يكون عليه ساكن المدينة تقارب فكرة السياسات الحضرية و ممارسات التحضر. يمكن أن يشير الوازع إلى القانون بصفة عامة، و تشير الممارسات إلى المواطنة الحضرية. ليست هناك مدينة فاضلة و لكن هناك حدود ثابتة تُلزم السلوك الحضري، إن تم الخروج عنها فهي خرق للقوانين الوضعية بالنسبة للدولة، و خرق للمعايير بالنسبة للمجتمع، و لكنها تعبر عن غياب أو خرق حس المواطنة في كلا الحالتين.

يضيف ابن خلدون على هذا أن السياسة المدنية تراعي المصالح في عمومها، أولا مصلحة السلطان (الحاكم أو الدولة)، ثم المصلحة العامة تباعا، لأن عمر الدولة حينئذ هو عمر المدينة و العمران. و بعد انقراض الدولة المشيدة للمدينة أو ضعفها، فإما أن يكون للمدينة بادية تمدها بالعمران، فيكون ذلك حفاظا على وجودها و يستمر عمرها بعد الدولة... لأن أهل البداوة إذا انتهت أحوالهم إلى غاياتها من الرفه و الكسب استكانوا إلى الدعة و السكون (مثل الحضري)، و الذي هو من طبيعة البشر فيتحضرون أو يتمدنون. و أما إذا لم يكن للمدينة بادية تفيد عمرانها، فانقراض الدولة أو ضعفها هو خرق لسياجها، فيزول حفظها و يتناقص عمرانها إلى أن يبدَغِر ساكنها فتخرب... و ربما ينزل المدينة بعد انقراض مختطبيها الأولين، "مُلك آخر و دولة جديدة و مجتمع جديد" يتخذها قرارا و كرسيا¹.

لسنا ندري تماما أي الحالات تنطبق على الجزائر، و لكن المهم هو حدوث ما يشابهها في المدن الجزائرية بعد الاستقلال، من إعادة تملك للفضاء من طرف الدولة الجزائرية المستقلة و مجتمعها الجديد، علما أن مدينة الحقبة الاستعمارية استفادت في عمرانها من سكان الأرياف المجاورة لها، و الذين

1 المرجع نفسه، ص365.

نزلوا أو أنزلوا من الجبال و المداشر ليستوطنوا المدينة في السواحل و السهول¹.

يتسبب اختلال الدولة، حسب ابن خلدون، في كثرة الفتن و الموت؛ حيث ينتشر الهرج و القتل أو الوباء و المجاعات. و السبب يعود - حسبه - إلى "فساد الهواء" بكثرة العمران و ما يخالطه من العفن و الرطوبات الفاسدة. و إذا فسد الهواء، و هو غذاء الروح الحيواني، يسري الفساد إلى مزاج الناس. إذا كثرت الفسدة في الهواء وقع المرض في الرئة، و إذا كان دون ذلك، كثرت العفن و تضاعف، و كثرت الحميات في الأمزجة فتمرض الأبدان و تهلك. لهذا تبين في موضعه من الحكمة، أن تخلل الخلاء و القفر بين العمران ضروري، ليذهب تموج الهواء بما يحصل فيه من الفساد و العفن، و يأتي الهواء الصحيح لصحة الأمزجة و النفوس².

يعطي لنا ابن خلدون في هاتين الفقرتين تفسيرات حول اختلال التنظيم الاجتماعي المرافق لخراب المدن و الأمصار؛ تفسيرات يمكن أن ننسبها إلى ميدان الأمراض الحضرية. و هو حين يركز على تأثير الهواء (غذاء الروح الحيواني) في المزاج، إنما يحيلنا إلى مشكل الساعة، و هو التلوث البيئي بكل أنواعه و أشكاله، و التي لم تسلم منه أي بقعة من الأرض، و الذي يتسبب في التغيرات المناخية من الاحتباس الحراري و ما يتبعها من الفيضانات و الأعاصير و ذوبان الجليد في القطبين، و التي توشك أن تأتي على كوكب الأرض بساكنيه. و لعل هذا الإشكال هو ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند اختطاط المدن، ناهيك عن التصاميم التي تسمح بتعايش الساكنة في سلام، دون الحاجة إلى الاختصام على المنافذ و قنوات جلب المياه أو تصريفها.

¹ للاستزادة حول الفكرة، يمكن مراجعة كتابات Marc Côte حول الجزائر، منها على الخصوص: Marc Côte, op.cit.

² عبد الرحمان بن خلدون، نفس المرجع السابق، ص 320-321.

في موضع آخر عندما يتحدث عن العمران في أفريقيا و المغرب، فإنه يقول: " بأن المدن كانت قليلة، و السبب يعود إلى أن ساكنيها من البربر، منذ آلاف السنين قبل الإسلام، كانوا بدواً و كان عمرانهم كذلك مثلهم بدويا (خيام و طواعن و قباطن و كمن في الجبال)، و لم تستمر فيهم الحضارة حتى تكتمل أحوالها، و الدول التي حكمتهم من الفرنجة و العرب لم يطل أمد ملكهم فيهم حتى ترسخ الحضارة، فكانوا أقرب إلى البداوة و شؤونها. و أيضا لأنهم كانوا أهل عصبية و أنساب، و هي أجنح إلى البداوة من الحضارة...¹.

الفكرة عن قلة المدن و هيمنة طبائع البداوة على أهل المغرب العربي ليس من قبيل الحكم القيمي لأنه يشير إلى الأسباب الداخلة في ذلك. عدم استمرار الحضارة يقابله عندنا عدم استمرار مشروع التنمية. فالتاريخ يشهد على تعاقب الحضارات كما يشهد على تعاقب مشاريع التنمية، و تغير توجهاتها الإيديولوجية، و نسخ بعضها للبعض الآخر. التغير الاجتماعي ظاهرة طبيعية و لكن عامل الزمن يضع موضع سؤال خطية هذا التاريخ.

في فصل قصور أهل البادية عن سكن المصر الكثير العمران، يقول: " أن المصر الكثير العمران (المدينة) يكثر ترفه، و تكثر حاجات ساكنه من أجل الترف، و تعتاد تلك الحاجات فتتقلب ضرورات... و البدوي إن لم يكن دخله كثيرا و لم يتأثّل مالا، يتعذر عليه السكن لغلاء معيشته و مرافقه و عزة حاجاته. و كل من يتشوف إلى المصر و سكناه من أهل البادية، سرعان ما يظهر عجزه (في التكيف) و يفتضح استيظانه (يلقب بالبراني)، إلا من تقدم تأثّل المال و حصل له منه فوق الحاجة، فيجري إلى الغاية الطبيعية لأهل العمران (المدينة)

1 المرجع نفسه، ص381.

من الدعة و الترف و السكون و تنتظم أحواله و أحوال أهله في عوائدهم و ترفهم. و هكذا شأن بداية الأمصار"¹.

إن عامل الاقتصاد يكتسي من الأهمية لدى ابن خلدون ما يجعله يصبح شرطاً في عمارة المدينة أو قيامها، و نجد عبد المالك صياد كذلك يركز في مقاله عن "الآثار الطبيعية لإعادة الإسكان" على العامل الاقتصادي في التكيف مع الشقق الجديدة التي رحل إليها سكانها من الأحواش و الأحياء القصدية. حيث أن العامل الاقتصادي يعرقل صيرورة تملك الشقة، إذ تتواجد الإمكانيات المالية في علاقة مع التطلعات الاجتماعية للسكان، و ينتج عن توافقهما حرية اختيار السكن و تنظيمه و استعماله التي تحقق نوعاً من الرضى، و ينتج عن تنافرها نوع من الإكراه و غياب معالم و إمكانيات التملك. فالسكان الذين لم يستطيعوا أن يغيروا الفضاءات التي لا ينسجمون معها يتعاملون مع حقيقة أن غياب القدرة المالية لا يسهل التحويلات الثقافية الفضائية الضرورية [...] فالإكراه المالي يشكل عقبة في تجسيد التصورات، لكنه لا يلغيها نهائياً، لأنها ترتبط بتكوين الأفراد و تنشئتهم الاجتماعية في الفضاء السكني السابق، الذي لا يتطلب تملكه إنفاق الكثير من المال².

إذن يمكن القول أن عدم تواصل مشروع التنمية الوطنية في صيرورته الزمنية- حتى يكتمل حالها- و تعرض مساره للانكسارات والتعديلات بتغيير الحكومات و الحكام، قد جعلها تفقد الفعالية و طابع الاستدامة. فالمدينة كمسرح لهذه التنمية وللتغيرات التي تبعثها، جعلها تعاني من النقائص و تتحمل عبء فشل "السياسة المدنية" في تجنيد المجتمع حول المشروع التنموي. فالساكن في المدينة، يعيش على أرض المدينة دون أن يعيشها فعليا من خلال تراثها و

¹ المرجع نفسه، ص 420.

² الطيب إبراهيم علي، نفس المرجع السابق، ص 127-129.

تاريخها و حداتها، فهو يهتك منشآتها و يلوث هواءها، و يلقي بأوساخه في كل مكان، بشكل يجعله يهرب منها إلى مخياله الريفى المثالى.

و بعد هذه المحاولة لتتبع مسار التنمية و انعكاساتها على المدينة، نطرح سؤالاً حول مكانة التنمية المستدامة في المدينة الجزائرية؟ هذه الأخيرة التي يفترض أنها تشكل كلاً متكاملًا بالنسبة للإنسان: تحمل التاريخ و التراث، و حضارة الأجداد و الأسلاف، و قيم المجتمع الذي ينتمي إليه السكان، بشقيها التقليدي و الحدائي، تجمع بين المحلي و العالمي، بين العام و الخاص، بين الوظيفي و الجمالي، بين فن التصميم و مهارة الانجاز. تربط الحاضر بالماضي و تتطلع إلى المستقبل. "إننا لا نرث الأرض عن آباءنا بل نقترضها من أبنائنا" هكذا يقول لنا A. de Saint Exépurى، ليعبر عن فكرة صعوبة الجمع بين الماضي و الحاضر و المستقبل، لأن المدينة تحتوي كل عناصر عدم الاستدامة¹.

6.1. فصل المقال في السياسة التنموية.

تقوم التنمية المستدامة على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية ذكرها بالتفصيل J-P. Paulet في كتابه "الجغرافيا الحضرية" المشار إليه سابقاً، و هي: **People, planet, profit** (راحة السكان، و حماية البيئة، و الفعالية الاقتصادية (الربح)).

العناصر الثلاثة متوفرة، و لا يتطلب الأمر سوى العمل على تنمية الإنسان و تنشئته على التمتع بعيش تاريخ مدينته بكل فخر، و الحفاظ على البيئة التي يعيش فيها، بدءاً بفضائه الخاص (من الغرفة إلى البيت إلى الحي إلى المدينة) وصولاً إلى الاهتمام بمشاكل كوكب الأرض، و تحفيز قيم العمل و الاجتهاد، و

¹ Jean- Pierre Paulet, op.cit, p 302.

التضامن و التكافل الاجتماعي التي تزخر بها الثقافة الإنسانية، من أجل تحقيق
الفعالية الاقتصادية للمدينة.

و بهذا فإنه لا يمكن اعتبار الإنسان مجرد عنصر من النظام الإيكولوجي
للمدينة، إنما هو الفاعل المركزي مهما كانت مكانته: ساكنا أو مسيرا أو حاكما.

فالتنمية - و هي إحدى المرادفات اللغوية للتربية (ربا، يربو = نما،
ينمو) - تعتمد على نمط التنشئة الاجتماعية الذي نرى من خلاله المدينة، لذا يجب
أن يحسن الساكن استغلال منتجات الحداثة، من خلال اشتراك كل مؤسسات
التنشئة الاجتماعية من الأسرة (النوعية و الموسعة) إلى المدرسة إلى جماعة
الرفاق إلى وسائل الإعلام، مع ضرورة إشراك كل الفاعلين الاجتماعيين الدولة
كما المجتمع المدني، الأطفال و الشباب و الشيوخ كما النساء و الرجال، في
مشروع واحد هو "مشروع مجتمع مستديم"، أو مجتمع المواطنة.

2. التغيير الاجتماعي و المواطنة في الفضاء الحضري.

تعتبر المدينة الحديثة فضاء لممارسة السياسة الدولية فيما يخص البناء و
العمران، كما تعتبر مسرحا بامتياز للتغيير الاجتماعي. السكان هم فاعلون
اجتماعيون يشاركون بأشكال مختلفة في الحياة السياسية، من خلال ترجمة
تصوراتهم حول السياسات العمومية، إلى أفعال تعبر عن حس مواطنتهم و عن
فهمهم للديمقراطية و المواطنة. عرفت الجزائر تغيرا هاما ارتبط بتاريخ
الخامس من أكتوبر العام 1988، حيث عرفت المدن الكبرى بداية انتفاضة
شعبية غير مسبوقه. الدولة كما المجتمع كانا عاجزين عن احتواء العنف و
العنف المضاد. البعض اعتبر الانتفاضة حدثا طارئا و البعض الآخر وصفها

بالظاهرة الاجتماعية. هناك من فسرها تاريخيا بما كان قبلها، و هناك من قرأ دلالاتها بما ترتب عنها.

من جانبنا نحاول أن نركز على تفاعلاتها و أثرها في صيرورة التغيير الاجتماعي في الفضاء الحضري، انطلاقا من كونها عبرت- بشكل ما- عن الوعي بدرجة الاختلال الحاصل في العلاقة بين الدولة و المجتمع. لقد أسست هذه الأحداث و ما تبعها لحظة تاريخية مهمة و منعرجا انبثقت عن تجاوزه تساؤلات جوهرية حول المسار التنموي و حول المشروع السياسي للمجتمع الجزائري.

التركيز على أحداث أكتوبر 1988 ليس عرضيا و إنما يجد تبريراته في أنه يرتبط بالمواطنة و الديمقراطية كعاملين أساسيين لفهم العلاقة بين الدولة و المجتمع. ثم إن الأحداث و إن كانت حظيت بالتفسير و الدراسة أبتت على الكثير من علامات الاستفهام، و القراءة المتجددة لها قد تمكننا من فهم بعض الأحداث الراهنة، فهناك خطاب يفسر عدم وصول "الربيع العربي" إلى الجزائر بأن المجتمع خاض التجربة و كان سباقا في ذلك قبل المجتمعات العربية الأخرى.

1.2. توظيف أحداث أكتوبر في سياق الدراسة: قراءة أخرى.

الانتفاضة الشعبية في أكتوبر 88 كشفت في رأينا عن هشاشة النظام السياسي القائم آنذاك، مع فقدان المسألة التي تأسس عليها لجاذبيتها (الشرعية الثورية). أكثر من ذلك فقد طرحت مسائل جديدة: الشباب بمستقبله و تطلعاته؟ المرأة بحقوقها و واجباتها؟ مكانة المجتمع المدني و فاعليته في إحداث التغيير؟ الفضاء الحضري كنسق لممارسة المواطنة و الديمقراطية؟ و مفارقات الصناعة و الحدائة في صناعة المدينة؟

ما تهتم به دراستنا هو الفرضية القائلة أن تمشكل قضايا الهوية و الثقافة في المدينة أو في الفضاء الحضري هو من إفرازات خيار الحداثة على شاكلة النمط الغربي، حيث تلتقي الحضارات أول ما تلتقي على أرض الصراع، ثم تتلاقح و تتفاعل تباعا. الإشكال يكمن في تلك المرحلة الانتقالية بين التنظيم و إعادة التنظيم الاجتماعي في صيرورة التغير الاجتماعي، حيث من الصعب تعيين زمن بداية و نهاية كل مرحلة بالتدقيق.

نجد لدى Henri Lefebvre ما يدعم هذه الفرضية، عندما درس الصراع بين المدينة و الرأسمالية الوليدة في القرن 19 ميلادي؛ حيث يرى بأن المرور من الرأسمالية التجارية و من الاقتصاد التقليدي الحرفي إلى الرأسمالية التنافسية ترافق مع أزمة حادة، درسها المؤرخون، إلا أنهم أغفلوا الجانب المتعلق بالمدينة و بالنظام الحضري¹.

بالنسبة للجزائر، لقد أثبت جميع الناس في فضاءات ضيقة قد لا تستجيب بالضرورة لمتطلبات الجوار و الاجتماع الذي اعتاده الفرد الجزائري، عن فشلها في تجربة القرى الاشتراكية، كما حدث مع المدينة الصناعية الأوربية التي تعرضت إلى تفكك بنياتها التقليدية رغم أنها تفوقت على الريف من الناحية الكمية، حيث دخل نموذج المجتمع الحضري و الحياة الحضرية المحمول في النسيج الحضري إلى الأرياف، و طريقة الحياة هذه تحمل نظاما من الأشياء كما تحمل نظاما من القيم².

تحدث الحداثة الوافدة إذن تغيرا اجتماعيا ينجم عنه التقاطب ريف/ مدينة، أو تنافسا بين فضاءين و بين مجتمعين مختلفين كثيرا أو قليلا، مما يجعل الحياة الحضرية تتطلب وجود الوازع الحاكم (القوانين)، و وسائط الحوار و التواصل

¹ Henri Lefebvre, *Le droit à la ville*, op.cit, p 15.

² Ibid, p 20.

بين المؤسسات الاجتماعية، بين المجتمع و الدولة، بين الأجيال، بين الثقافات المحلية المختلفة، التي تنصهر في بوتقة ثقافة وطنية أحيانا و تتصارع في أحيان أخرى، حول أبسط التفاصيل في حالات التوتر و الصراع. الأزمة "أزمة مدينة" إذن و ليست أزمة "الحضري"، ذلك أن انتشاره العالمي كنموذج للحياة يعبر في الحقيقة عن تحول نقدي للمدن التقليدية في بنياتها و أشكالها و وظائفها¹.

2.2. التغيير الاجتماعي و إعادة إنتاج المجتمع في الزمان و المكان.

الحفر في تاريخ الجزائر الحديث و القديم، يكشف عن مادة علمية ثرية للبحث و المساءلة، تطرح إشكاليات مثيرة تتجدد بتجدد الأحداث و تواترها، قد يجد العقل العادي نفسه -أمامها- عاجزا عن إعطاء التفسيرات الموضوعية " لما حدث و لما يحدث"، و قاصرا عن الإلمام بالتفاصيل التي يمكن أن تقضي إلى معرفة الحقيقة.

من جهة أخرى، فإن محاولة استجلاء المعاني و الدلالات و تحديد المسارات في السياق التاريخي لما حدث من طرف "العقل العالم"، تجعل الباحث أمام أسئلة جوهرية تطرح نفسها بشدة: كيف نفهم الحدث؟ كيف يتحول الحدث الطارئ إلى تغيير دائم؟ هل ينبئ تواتر الأحداث و تسارع التغيير عن تطور طبيعي للمجتمع - حيث يضطلع هذا الأخير بتسيير شؤونه- أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد إعادة إنتاج للتاريخ الماضي؟

حتى نتمكن من تحليل الإجابات المختلفة و المتعارضة أحيانا، و التي تطرح أسئلة أخرى أكثر من تقديم الأجوبة سوف نستعين بتحليل قدمه سعيد

¹ Sylvain Sangla, op.cit, p 72.

شيخي في دراسة نشرت سنة 1989، في كتاب تحت إشراف علي الكنز بعنوان "الجزائر و الحداثة"¹. حيث خلص إلى أن هناك تحولا لبؤرة الصراع من المصنع إلى الشارع مع نهاية الثمانينات.

ينطلق سعيد شيخي في تحليله بإبراز التغير الذي وقع على مستوى الطبقة العمالية بين جيل الفترة الاستعمارية و الستينيات و جيل السبعينيات الشاب. حيث أن جيل الآباء لم يعمل على مواصلة تشكيل الطبقة العمالية، بل أسهم في تكوين طبقة جديدة (الأبناء) ذات مستوى تعليمي و حائزة عل الشهادات اتجهت فيما بعد إلى القطاع الخدماتي أكثر من القطاع الصناعي. و ما كان يعتبر مكتسبات للجيل الأول أصبح عاديا و طبيعيا بالنسبة للجيل الثاني.

ثم يضيف أن تعثر صيرورة العمران و الإسكان جعلت المدينة تطرح مشاكلها بحدة، و بالخصوص مشكل البطالة في الوسط الحضري بالخصوص لدى فئة الشباب (في 1985، 72% من طالبي العمل لا يتجاوز سنهم 25 سنة). باختصار فإن الطبقة العاملة عرفت في فترة وجيزة ما بين 1985 و 1987 حالة من "التهميش"، اتسعت دائرته ليتشكل كظاهرة اجتماعية كلية².

حسب سعيد شيخي، لهذا التهميش طابع سياسي: فالدولة تفضل التقارير العمودية أكثر من التضامانات الأفقية، فليست هناك مؤسسات مستقلة و لا رأي عام يتفاعل مع المبادرات السياسية. بالنسبة للكاتب حاولت الدولة في إطار "دولة القانون" أو "دولة الفعل الإداري" أن تؤطر المجتمع من خلال الحزب و النقابة و الاتحادات التي بقيت -في الواقع- على الهامش من انشغالات الحياة

¹ Cf. Ali El Kenz (s/dir), *L'Algérie et la modernité*, Dakar, CODESRIA, 1989.

² Said Chikhi, "L'ouvrier, la vie et le prince ou la modernité introuvable", in Ali el Kenz, *Ibid*, pp 179-212.

اليومية لأفراد المجتمع. أما "دوائر الهيمنة" فلا تعترف بأن الرجات الاجتماعية و الإضرابات و الصراع يمكن أن تكون سلمية و بناءة.

يستغرب سعيد شيخي من هذا النظام الذي لا يعرف كسلطة مضادة إلا " صرخة الشارع".

ثانيا لهذا التهميش طابع اجتماعي: حيث دفع المجتمع ثمن تضائل النمو الاقتصادي من خلال ارتفاع عدد المهتمشين - بفعل البطالة أساسا- و التي أصبحت تشمل كذلك حاملي الشهادات الثانوية و الجامعية. و أصبحت الهشاشة و الهامشية سمة مجتمع أخذ يتشكل في شكل طبقات وسطى و دنيا.

لهذا التهميش، أخيرا، طابع ثقافي: فالعروبة و الإسلام لم يعودا قادرين على "أدلجة" العلاقات الاجتماعية، و عاجزين عن حصر الهوية المتشكلة بين تدهور الحياة اليومية و التطلعات المتزايدة نحو الرقي الاجتماعي. فالاستهلاك الثقافي يتميز بحرمان شريحة واسعة من الأفراد من المعلومة، من الأفكار و من المعرفة، إلى حد يصفه سعيد شيخي "بالتهميش الثقافي" على وزن "التمييز العنصري"¹. من هذا المنطلق، تتولد القطيعة بين ثقافة "المركز" و ثقافة "الهامش" التي لا تجد أمامها كفضاء للتبادل و الاتصال سوى الشوارع و الملاعب و الأماكن العامة.

فالمجتمع أصبح يعيش "هوية ممزقة" يتجاذبها ماض مفرغ من المعاني و الدلالات غير ذي تأثير على الحياة الاجتماعية، و مستقبل غامض ضبابي دون آفاق واضحة. من هنا ينبثق الشعور باللامن و تتعايش الرغبة في عيش الحداثة مع غيابها في الواقع، و يتغذى القلق الوجودي من التهميش السياسي و الاجتماعي و الثقافي.

¹ Ibid, p 205.

لقد تميز رد الفعل الاجتماعي على ظروف الوجود هذه، بتشكيل ممارسات اجتماعية تهدف إلى صناعة عالم آخر أكثر بساطة، أكثر عدالة و مساواة، لكن على مستوى المخيال الاجتماعي فقط. لكن في الواقع، انتقلت ديناميكية الاحتجاج لدى الفاعلين الاجتماعيين كعمال أو كطبقة عمالية من على مستوى المصنع، إلى الشارع من خلال مظاهرات دورية تجسد الامتعاض و انفجار الحاجيات الفردية و الجماعية المكبوتة. و النتيجة أن فضاء الشارع و الملعب و الفضاء العمومي في المدينة عموما تنبئ بأن مجتمعا ينتج المهمشين لا يمكن سوى أن يتعرض إلى الهزات تلو الهزات¹.

وإذا تتبعنا المظاهرات التي هزت البلاد في سنوات الثمانينيات، فيمكن أن نستخلص أن "الحركات الاجتماعية" حلت محل نزاعات العمل، التي ميزت السبعينيات و بداية الثمانينيات.

ما يميز النزاعات في هذه المرحلة، رغم كثرتها، هو التزامها بقواعد و فاعلين محددين كالنقابة و العمال ضد المسيرين. أما في نهاية الثمانينيات فإن الحركات الاحتجاجية توسعت إلى فاعلين آخرين، مما يجعل التنبؤ بها صعبا، و لم تعد محصورة في فضاء معين، بل أصبحت تشمل كل المجتمع، كل الفضاءات التي يتواجد فيها المجتمع بمختلف شرائحه و فاعليه. و إذا كانت النزاعات السابقة تنتهي بالاتفاق و المصالحة، فإن الحركات الاحتجاجية لا تنتهي بالمصالحة بل تبقى على "جروح" لا تتدمل، و تترسب في ذاكرة المجتمع كنقاط سوداء في تاريخه.

¹ Ibid, p 206.

المفارقة هنا تحيل إلى تغير شكل الصراع من الشعبوية و مسألة المساواة انتهاء بالإضراب، إلى الليبيرالية و مسألة الهوية انتهاء بالانفجار الاجتماعي، العنف و العنف المضاد¹.

إن تعثر صيرورة التحديث حتم على الدولة كما المجتمع، حتم عليهما مواجهة الحداثة بإعادة ابتكار نفسيهما من جديد من خلال ميكانيزمات و فاعلين جدد و باستراتيجيات جديدة. يتعلق الأمر إذن، حسب فهمنا لتحليل سعيد شيخي، بصعوبة إعادة إنتاج المجتمع لنفسه في ظل "نظام سياسي محافظ" مستأثر بالمزايا الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، مهيمن على غالبية أنواع الرأسمال في الحياة الاجتماعية.

المدينة كفضاء مادي تحتوي هذا الصراع الذي يلعب فيه ساكنوها أدوارا و يطبقون استراتيجيات مختلفة - متعارضة أحيانا - من أجل إثبات الوجود في الفضاء الحضري كمواطنين. استراتيجيات الطبقات هذه تختلف عن تلك الموجودة في المجتمعات الغربية، فالطبقة البرجوازية عندنا غير موجودة فعليا ككتلة متجانسة، إذ تتميع مواصفاتها مع رجال الدولة من السياسيين و الأحزاب و النقابات "الوطنية"، و بالتالي فإن صراع الطبقة العمالية كان دائما مع الدولة بمختلف فاعليها.

لكن يمكن مقارنة ما نقوله مع ما أورده Henri Lefebvre حول صيرورات تغير تركيبة مدينة باريس، في لحظة ثورة "كومونة باريس" (1871)، إذ يقول: "... إن من معاني كومونة باريس هو العودة القوية للعمال المبعدين نحو الضواحي إلى وسط المدينة، في شكل إعادة غزو لهذه السلعة من بين السلع، هذه القيمة، هذا الإنجاز الذي انتزع منهم بالقوة..."². فهناك على

¹ Ibid, p 208.

² Henri Lefebvre, *Le droit à la ville*, op.cit, p 24.

الأقل ثلاث لحظات مهمة في تغير تركيبة مدينة وهران، فهناك لحظة إعادة تملك المدينة من طرف المجتمع الجزائري بعد رحيل المعمرين، حيث كان المجتمع ريفيا في عمومه يعاني من جراح الحرب و الفقر... ثم في مرحلة أخرى عودة الطبقات "الراقية" إلى وسط المدينة من خلال عمليات التبادل السلعي للشقق و المساكن التي لم يستطع شاغلوها دفع الإيجار المفروض من خلال قانون 1964 حول إيجار أملاك الدولة، في مرحلة ثالثة و بسبب تدهور المساكن و الأحياء عادت الطبقة الفقيرة لتحتل من جديد الكثير من المواقع في وسط المدينة، في الأحياء الشعبية التي هجرتها الطبقة الراقية، بحثا عن حياة أفضل في الضواحي في فيلات و مساكن فردية حققت لهم رغبة تملك المسكن.

لقد أنتج قانون 1981 الخاص بالتنازل عن الأملاك الشاغرة للدولة إلى شاغليها بالدينار الرمزي، بالإضافة إلى فعالية شبكات العلاقات الاجتماعية في تجسيد الصفقات بين السكان، تركيبة جديدة للمدينة، أين نجد عدم توافق الدخل الأسري مع متطلبات صيانة المسكن، و قد لا توفر المؤهلات الفردية أصحابها لنيل مناصب شغل "جيدة" داخل سوق العمل الحضري الذي أصبح يتطلب تأهيلا و تكوينا عالي المستوى.

هذه التغيرات و الاضطرابات التي مست الحياة اليومية لسكان المدينة، أدت إلى ظهور إيديولوجية أو "حمى" الملكية الخاصة لدى جميع الطبقات، و أسهمت مع تغير نمط الاستهلاك نحو الارتفاع، و ظهور الاستهلاك الترفيهي، و تطور العمل المأجور، و تباعد مكان السكن عن مكان العمل، في تلاشي معنى الحياة الجماعية و دلالات الجماعة¹.

¹ Sylvain Sangla, op.cit, p 73.

ما يمكن أن نأخذ به من فكر Henri Lefebvre حول هذه المسألة، هو تلك الصيرورة التي أخذت بها الدولة الجزائرية لعمران المدينة تحت ضغط الاستعجال ببناء الأحياء السكنية ذات النوعية و التكلفة الرخيصة، استجابة لأزمة السكن تحت شعار "الحق في المسكن"، أدت إلى إغفال "الحق في المدينة" من منظور الحق في حضرية حقيقية كاملة، أو حياة اجتماعية في مدينة حديثة¹.

السياسات الحضرية المتبناة من خلال السكن الجماعي و التجمعات السكنية الكبرى زادت من حدة الصراع الموجود بين السكن الفردي و السكن الجماعي بمناسبة تملك الفضاء المسكون من طرف الساكنين، و بالنتيجة يظهر و يتنامى، على مستوى الحياة الحضرية، الانطواء على الذات في كلا نمطي السكن، كما ينتج الإقصاء من الحياة العامة و رهاناتها.

تغيب دلالات الحياة الجماعية الناجم عن نمط السكن، و تناسي قواعد التمدن من جانب السكان، هو ما يخلق تلك الروابط السلبية بين المواطنة و الحضرية²، إلى درجة أن الصراع يتبلور في المدينة بين ما هو رمزي "عاطفي" لدى السكان، و بين ما هو تقني، مالي و "منطقي" لدى الدولة . و هكذا فإن المدينة في صيرورة تشكلها تتعثر أمام رمزية الفضاء و متطلبات الممارسة الحضرية التي قد تفرض في بعض المستويات الاستلاب و الاغتراب ثم المقاومة من خلال استراتيجيات تسيير الشأن الخاص. فما هي الدلالات التي حملتها أحداث أكتوبر 88، فيما يخص هذه المسألة؟

¹ Ibid, p 74.

² Ibid, p 75.

3.2. أكتوبر 88: الفضاء الحضري و المجتمع المدني.

تمثل أحداث أكتوبر 1988، الحدث الأبرز من حيث الدلالات و المعاني، و الأشد وقعا في تحريك قضايا ظلت معلقة -أو مؤجلة- منذ الحقبة الاستعمارية. لكن الشيء الأكيد هو أن تمرد الشباب في المدن الكبرى، قد أسهم بشكل واضح في كسر جمود النظام السياسي، و فتح له مجالا للانتقال إلى وضعية جديدة يميزها التغير في التنظيم الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي دونما تفاوض. كما سمح من جهة أخرى، بتحرير قضايا الهوية و الثقافة و الشباب و حرية التعبير و ظهورها إلى السطح بشكل خجول أحيانا، و قوي أحيانا أخرى، إلى درجة الانزلاق و الانفلات إلى العنف و العنف المضاد.

و يمكن أن نلخص أهم ما ميز أحداث أكتوبر 1988 في العناصر الآتية¹:

- الانتفاضة كانت عفوية، غير منظمة، و لم تتبناها أية حركة أو جهة، كما لم تظهر في اليومين الأولين أية شعارات و لا توجهات واضحة،

- المظاهرات في عمومها كانت صامتة، و العنف حضر في جانبه المادي (تكسير، حرق...)، و استهدف رموز الدولة و ممتلكاتها، و منشآت الحزب الواحد ... أما المتظاهرون فينتمون في غالبيتهم إلى فئة الشباب و المراهقين من الذكور.

- حجم الأضرار و الخسائر المادية التي تسبب فيها المتظاهرون، تدل على سخط و تدمر كبيرين لديهم من الوضع السائد آنذاك، أما شراسة رد الفعل و الخسائر البشرية التي تسببت فيها قوات الجيش، فتدل على حرص النظام في الدفاع عن مصالحه و ممتلكاته أولا و قبل كل شيء.

¹ Cf. M'hamed Boukhobza, Octobre 88 , évolution ou rupture, Alger, ENAG, 1991.

- كلا الفعلين يدلان على توتر العلاقة بين المجتمع و الدولة في الفضاء الحضري. إذ كشفت الأحداث عن غياب الهياكل و التنظيمات الاجتماعية و السياسية الكفيلة باحتواء الغضب الجماعي، في ظل انحسار قنوات التعبير عن الانشغالات بشكل سلمي و حضاري.

- الأحداث نبهت الدولة إلى ضرورة التمتع الإستراتيجي في الفضاء العمومي داخل المدن الكبرى، و استباق الاحتجاجات، و ابتكار طرق و وسائل الاحتواء.

- التفسيرات السوسولوجية القائمة آنذاك، لم تشر مباشرة إلى القضايا التي تطرحها المدينة، أو بتعبير آخر يطرحها "التمدين" الذي نتج على هامش التصنيع و التحديث، و الذي يفترض وجود "المجتمع المدني" كفاعل اجتماعي قائم بذاته و كفضاء للتعبير و لممارسة الديمقراطية.

إشكالية المجتمع المدني التي طفت إلى السطح في جزائر التسعينيات، فرضت الرجوع إلى تناول تاريخ المجتمع المدني في الوطن العربي كله. و بالرغم من أنه يعتبر حديثا نسبيا مقارنة بالدول المتطورة، إلا أنه أمكن ملاحظة الكثير من أوجه التشابه بين بلدان المغرب العربي، من خلال أشكال التطور، و أنماط التجنيد لفعالياته، و استراتيجيات المطالبة و النضال لدى منشطيه، سواء تعلق الأمر بمعارضة الدولة أو التزام الحياد أو تبني الوساطة. و يمكن تحديد ثلاثة مراحل أساسية لتطوره:

1. المرحلة الكولونيالية: تميزت بالكمون و التهميش و الاستغلال لمصلحة الأنظمة الاستعمارية.

2. مرحلة الاستقلال و الأنظمة الاشتراكية: تميزت بالخمول أو الجمود. حيث سيطرت عليه الدول الوطنية الاشتراكية، التي أطرتة إيديولوجيا، و شددت عليه المراقبة، حيث تم تأميمه تقريبا كالمقطاعات الاقتصادية و وسائل الإنتاج.

3. مرحلة الانبعاث و اقتصاد السوق: تميزت بتموقع المجتمع المدني نسبيا كطرف فاعل، تحررت فيه الفعاليات المدنية من هيمنة الدولة، و كسرت ثقافة الصمت و الكبت.

و لكن تعدد أوجه الخطاب السياسي حول المجتمع المدني و الحركة الجمعوية – حيث يجري الخلط بينهما دائما- يجد تبريراته في عدة عوامل متداخلة منها أن حرية إنشاء الجمعيات و ديناميكية الحركة الجمعوية، يعتبران من أهم مؤشرات "الحكم الراشد" و مستوى الديمقراطية في أي بلد، من خلال قياس التوافق الموجود بين الثلاثية: الدولة، السوق و المجتمع المدني¹.

يعتمد المجتمع المدني على استراتيجيات متعددة في تعامله مع الدولة، و ذلك وفقا لوضعية موازين قوى كل طرف. وتأخذ استراتيجياته أشكالا مختلفة من الخضوع و المبايعة، أو المطالبة الاحتجاجية، أو الشراكة الإيجابية حول المشاريع المشتركة.

انطلاقا من الغموض الذي يكتنف علاقة الدولة بالمجتمع المدني بالنسبة للجزائر كبلد مستعمر سابقا، فإن ذلك ينعكس على تعريفه و تأصيل مفهومه و توطينه في دراسة التغيير الاجتماعي. و على اعتبار صعوبة أو استحالة نقل أو زرع التجربة الغربية في البلدان العربية، فإنه ينتج لدينا خلط بين المفاهيم

¹ Izerrouken Arab, « Mouvement associatif en Algérie : vers un nouveau départ ? », in Hassan Remaoun (dir), *L'Algérie aujourd'hui : Approches sur l'exercice de la citoyenneté*, Algérie, Ed CRASC/ENAG, 2012, p 91.

المرتبطة بالمجتمع المدني: كالفضاء (الحيز) العام و الفضاء الخاص، الدولتي و المجتمعي، الفردي و الجماعي، السياسي و الاجتماعي.

لقد عرفت المجتمعات العربية عموما حركات اجتماعية تتميز في معظمها بثلاثة مراحل: التمردات العنيفة، فحلات القمع و الردع، ثم العودة إلى الهدوء من جديد. و بالموازاة مع محاولات فهم ظاهرة الاحتجاجات في الجزائر (أحداث أكتوبر 88 بالخصوص) من طرف العلوم الاجتماعية، فقد تم اكتشاف التجربة الاجتماعية. حيث تحرر المجتمع من وهم هيمنة الدولة، و توصل إلى فرض نفسه كموضوع مركزي للدراسة للتحليل و بعث النقاش حول التصورات و الممارسات الاجتماعية للمجتمع كفاعل مستقل قائم بذاته. حيث نستدل هنا بما يقوله علي الكنز في هذا الصدد:

"... إن ما جعل إشكالية المجتمع المدني مطروحة الآن في الوطن العربي، حسب رأينا، هو المكان النظري السياسي لهذا اللقاء. و بالفعل فإن غموض مفهوم المجتمع المدني له أكثر من دلالة فيما يتعلق بهذا الطابع المزدوج: المحددات السياسية و المحددات العلمية. ففي الوقت نفسه، هو يوضح الأشكال الجديدة لممارساته السياسية (الجمعيات، حقوق الإنسان، الديمقراطية)... و هو تعبير عن الزمن التاريخي الذي يعطي خصائصه للمجتمعات العربية الحديثة: أي تفسخ هيكل الدولة العربية التي تقلصت إلى نواتها القمعية، في موازاة إعادة تشكل المجتمعات على قواعد جديدة..."¹.

يتحدث علي الكنز هنا عن صيرورة التغيير الاجتماعي التي حدثت في الوطن العربي، و التي يبدو أنها لم تفهم من طرف الفاعلين في الحقل السياسي كما يجب، و ربما حتى العلوم الاجتماعية التي بقيت لسنوات عدة تحاول فهم

¹ علي الكنز، المرجع السابق، ص 211.

مشاريع التنمية و إنجازات الدولة مغفلا عنها تلك المخاضات و الحراك الاجتماعي المطرد كمؤشر عن بدايات بزوغ نوع من بوادر الوعي بالمواطنة و بالديمقراطية كمطلب اجتماعي.

ثم يمضي علي الكنز في إبداء رأيه بخصوص هذه الصيرورة من وجهة نظر علم الاجتماع، حيث يقول: "... إن إعادة التشكيل هذه، تجعل الحركية التاريخية تنتقل من الريف نحو المدينة [...] و أمام التطور الأفقي للممارسة الاجتماعية، هناك تطور عمودي لممارسات الدولة بمعية ثقافة الأحادية و الاحتكار و الاستئثار بالسلطة، و التي لا تكتفي بالأشكال التقليدية القديمة للصراع المبنية على الهيمنة و القوة، و حل النزاعات عبر الشرعية و قوانين الإجماع و الإقناع. فالدولة أصبحت في مواجهة خفية للمجتمع - تستغله من حيث لا يدري- سجينة منطقتها الخاص المبني على الهيمنة و الإكراه، بعد أن تقلصت إلى نواتها القمعية..."¹.

يمكن ملاحظة من خلال هذا التحليل أن "فشل" الدولة الوطنية كان مزدوجا: فشل في تأطير المجتمع و دولنته من أجل التحكم في بنياته و أنساقه و تعبيراته. و فشل في تحقيق توقعات هذا المجتمع، خصوصا توقعات الشباب.

يبدو لنا أن المجتمع المدني في الجزائر بدأ في تشكيل مظهراته الأولى منذ الاستقلال، لكن أسلوب عمل الدولة الوطنية حكم عليه بالتراجع و الهامشية و الدخول في مرحلة كمون إلى غاية أكتوبر 1988، لتوضع التجربة برمتها على محك السؤال و النقاش.

و حتى نقرب وجهات النظر، سوف نأخذ تعريفا للمجتمع المدني، مع الإشارة إلى أن هذا التعريف يقع على مستوى نظري مجرد و قد لا ينطبق تماما

¹ المرجع نفسه، ص 211.

على ما هو موجود في الواقع، إلا أن المقام لا يتسع لتوسيع التحليل. يرى وناس المنصف أن: "... المجتمع المدني نمط من التنظيم الاجتماعي و السياسي و الثقافي خارج قليلا أو كثيرا عن السلطة. و هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها هي وسائط تعبير أو معارضة أو مساندة بالنسبة للمجتمع تجاه السلطة القائمة. و هو بهذا يمثل مرتكز الحياة الاجتماعية الرمزية و السياسية و الثقافية و الهوياتية للأفراد، و التي لا تخضع لهيمنة السلطة... هو هامش قد يضيق أو يتسع - بحسب طبيعة علاقة المجتمع بالنظام السياسي- ينتج فيه الفرد ذاته المبدعة و حياته بتضاماناتها و مقدساتها... هذه الهوامش التي تفصل المستوى الاجتماعي عن المستوى السياسي هي التي نسميها مجتمعا مدنيا..."¹.

نحن نأخذ بهذا التعريف كي نتمكن من فهم الدور الذي من المفروض أن يلعبه المجتمع المدني كوسيط بين الدولة و المجتمع، لأننا لا نعتقد بإمكانية قيام الديمقراطية و المواطنة في غياب وسائط الحوار الاجتماعي بين طرفين قد تختلف وجهات نظرهما عن الحداثة و التحديث، حول مشروع التنمية، و حول المستقبل بشكل عام. فطالما لعب المجتمع المدني دور المعدل للعلاقات داخل الكيان الاجتماعي، في المجتمعات الغربية، مع الإشارة إلى أنه لا يمثل النموذج الأمثل و الوحيد. ما يهمننا في موضوع الدراسة، هو وجوده في العلوم الاجتماعية كمفتاح تحليل للعلاقات الموجودة بين السياسي و الاجتماعي، و كمؤشر عن أشكال الرباط الاجتماعي و الاجتماع البشري، إضافة إلى مكانته ضمن موضوع الصراع الثقافي و الإيديولوجي بين مختلف الفاعلين في الفضاء الحضري.

¹ وناس المنصف، "الدولة الوطنية المجتمع المدني في الجزائر، محاولة قراءة في انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1988"، في سليمان الرياشي (و آخرين)، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و ثقافية، مركز دراسات لوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1999، ص 239.

4.2. المجتمع المدني: تاريخ التطور بين الفلسفة و السوسيولوجيا¹.

منذ إعلان حقوق الإنسان و المواطن في أعقاب الثورة الفرنسية، و مفهوم المجتمع المدني يسجل تحولات و تحويلات على مستوى دلالاته و رمزيته، إلى أن أصبح عمليا يؤدي معنى المواطنة بتعريفاتها الحديثة. لقد تبلورت فكرة المجتمع المدني كعلاقة بين المواطن و المجتمع و الدولة، بل هو الفاصل بين المجتمع و الدولة التي تحتكر قسريا القوة و وسائل العنف المادي، لتستخدمها في تنظيم الحياة الاجتماعية سياسيا، قانونيا، اقتصاديا و ثقافيا... كما تهتم برفاهية و أمن المواطنين.

نستعرض في عجالة بعض التعاريف لفلاسفة القرن العشرين، و بعض السوسيولوجيين.

فبالنسبة لكل من Adam Smith، John Lock، و Emanuel Kant، المجتمع المدني كان يعني نфия للدولة، هو اللادولة، هو كيان قادر على تسيير شؤونه دون الحاجة إليها. العلاقة بينهما مجردة بالنفي أو الإيجاب.

بالنسبة لـ G. F. Hegel الدولة تستوعب المجتمع المدني كنفي دياليكتيكي، و كمرحلة من مراحلها. العلاقة هنا تبادلية: كل طرف مركب و مكون للطرف الآخر.

يفصل Alexis De Tocqueville الجمهورية الديمقراطية عن المجتمع المدني. العلاقة علاقة تعايش و تكامل في وجود الديمقراطية، و

¹ استقينا هذا العنصر من كتاب: عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، صفحات 43-60.

المجتمع المدني لا يستطيع أن يكون بديلا لها، و إنما فقط صمام أمان ضد استبداديتها.

يقول Emile Durkheim من جهته، بضرورة وجود شبكات أمان من المؤسسات المدنية من أجل الوساطة و تأمين التعاون المتبادل بين الدولة و المواطن، و التصدي لحالات اغتراب الأفراد و الأمراض الاجتماعية الناجمة عن انهيار البنى العضوية للمجتمع في ظل الحداثة.

بالنسبة للفكر الاشتراكي، فإنه لم يترك متسعا لفكرة المجتمع المدني. فقد قصرها Karl Marx على المجتمع البرجوازي و نشاطه الاقتصادي، و قصر الدولة على مجرد جهاز قمع بيد الطبقة البرجوازية: المجتمع المدني هو سوق الرأسمالية، و الدولة هي جهازه القمعي، و الهدف إلغاء كليهما. ولا مجال للفصل بينهما إلا بوجود الإيديولوجيا البرجوازية.

أعيد إحياء مفهوم المجتمع المدني لدى G. F. Hegel بتطوير مفهوم Jürgen Habermas حول الفضاء العمومي و نظام الحاجات أو نظام البناء الاقتصادي، و الذي يتعلق بالروابط و المؤسسات غير التابعة للدولة التي ينظمها المواطنون في أوقات فراغهم. استوعبت فيما بعد فكرة المجتمع المدني في التعددية الحزبية و البرلمانية و اقتصاد السوق... و تعززت بالنضال النقابي العمالي في العالم الصناعي، و حركات التحرر في العالم الثالث، و الحركات النسوية في العالم الغربي، ثم حركات السلام و الحفاظ على البيئة (في إطار صراع العولمة و التسليح النووي)، ثم أخيرا الثورة الثقافية في الستينيات (ماي 1968)، و التي تمكنت، برغم إخفاقاتها هنا و هناك، من إحداث التغيير في فهم الفرد-المواطن لذاته و لعلاقته مع الدولة، و التحرر من هيمنة مفهوم الفضاء

العمومي، إلى مفاهيم الحريات الفردية و الجماعية، و حرية الاعتقاد و التعبير...

لقد نما مفهوم المجتمع المدني في الدول الرأسمالية متميزا عن مجرد النضال من أجل الديمقراطية، في خضم اتساع الفضاء العمومي خارج أطر الدولة. فيصبح المجتمع المدني نتاجا للديمقراطية و ليس قاعدة لها، و المواطنة تترتب عن الانتماء إلى الأمة العضوية (اللغة و الثقافة المشتركين، الإيمان بالأصل و التاريخ المشتركين). و عليه تطورت المواطنة للدلالة على عملية المشاركة في الشؤون العامة، متدرجة إلى الحصول على حق الانتخاب و ترقية الحقوق الاجتماعية للمواطنين.

برأي Talcott Parsons فقد نتج المجتمع المدني عن تمايز المجتمع في وظائفه و بنياته، نتيجة الثورات الصناعية و الثقافية و الديمقراطية. حيث تصبح السياسة مجالاً قائماً بذاته للمشاركة و الرقابة العامة، تماما كالاقتصاد و الثقافة. و لكن التناقض في المفهوم الحديث للمجتمع المدني يكمن في ظاهرة النفور من الدولة، الذي يعود بالضرر على المجتمع المدني نفسه. لأن النفور من الدولة هو في نهاية الأمر نفور من السياسة. هذا الأخير الذي يعتبر من ألد أعداء الديمقراطية، خاصة غياب المشاركة في الحياة العامة، الضرورية لتنمية المجتمع المدني.

النفور من السياسة قد تشجعه الديكتاتوريات و النخب الحاكمة في حالة الدول الوطنية. هذه النتيجة الأخيرة التي يمكن من خلالها فهم ظاهرة المقاطعة الواسعة للانتخابات من طرف الشعب في بلادنا. و هي حالة قد تخدم النظام القائم الذي يستغلها إيجابا في إعادة إنتاج نفسه: لأن الحكمة ليست في الحصول على السلطة فقط، و إنما الحكمة في المحافظة عليها.

نحن نوافق تماما الدكتور عزمي بشارة عندما يقول بأن المجتمع المدني لا ينتج من ضعف الدولة، نحن نضيف: و لم ينتج من قوتها كذلك، بل نتج من جراء استبدادها و اشتداد قبضة خناقها على المجتمع. لأن الأفراد هم في نفس الوقت، عقول قد يدركها الوعي الجمعي، و نفوس تستشعر الظلم و تطمح إلى الرفه و الدعة و السكون، و هم كذلك استراتيجيات متصارعة مع المحيط الذي تعيش فيه، تستهدف موازنة القوة و الهيمنة بين الفضاء الخاص و الفضاء العام. فحسن رمعون يرى أن: " العلاقة بين هاتين الحلقتين أي بين الدولة و المجتمع مرتبطة أو مرهونة بالثنائية "ديمقراطية/ مواطنة" و تشكل عنصرا مؤسسا للحدث، إلى جانب عوامل الفكر النقدي و الثورة العلمية و التكنولوجية"¹.

يقدم لنا حسن رمعون نظرتة حول التغير في العلاقة ما بين لحظة الاستقلال إلى غاية أحداث أكتوبر 88، بالقول أن فعل المطالبة بالجنسية الجزائرية و الوطنية على حساب المواطنة في إستراتيجية الجمع بين الأصالة و المعاصرة من طرف جبهة التحرير الوطني تحت ضغط حرب التحرير و بحثا عن التوازن و التوافق بين مختلف عناصر الحركة الوطنية، جعل الحزب الواحد (FLN) يهتم أكثر بإقامة "دولة وطنية" بدلا من "دولة القانون"، في حين كان بالإمكان أو كان يجب أن يسيرا معا [...] و في خضم الرخاء الاقتصادي الذي مكن شرائح واسعة من المجتمع من الاستفادة من "عدالة اجتماعية" جعلتهم ينخرطون في الخطاب الشعبي و يدعمون النظام رغم تسلطه أحيانا، أتت عوامل النمو الديمغرافي بمعية انخفاض أسعار البترول (1986) لتزليل عن الدولة الكثير من الالتزامات الاجتماعية و تضع على محك السؤال " العقد الاجتماعي" الذي كان يربط الدولة بالمجتمع².

¹ Hassan Remaoun, « Le concept de citoyenneté à travers la pensée politique et l'histoire : éléments pour une approche », in Hassan Remaoun (dir), op.cit, p 40.

² Ibid, p 52.

5.2. الانتفاضة و الحركات الاجتماعية في الفضاء الحضري.

تسهم الانتفاضة عموما في تحقيق الاستمرارية أكثر من إحداثها القطيعة، و يمكن أن تضمن إعادة بعث النظام السياسي، و تجديد العلاقات بين الدولة و المجتمع. حيث أن أحداث أكتوبر 88 كانت سببا في إحداث تغييرات سياسية و اقتصادية عميقة، انتهجتها الدولة مباشرة بعد استعادة النظام "نسبيا"، و ذلك بالإعلان عن تعديل الدستور، و تفعيل دور رئيس الحكومة كمسؤول أمام المجلس الشعبي الوطني، و التطلع إلى التعددية الحزبية¹.

كان التمرد الجماعي و النزول إلى الشارع كشكل من أشكال التعبير عن السخط و التذمر الشعبي، ظاهرة متكررة في بلدان المغرب العربي، خلال سنوات الثمانينيات و التسعينيات. لكن غياب تنظيمات سياسية و اجتماعية فاعلة في قيادة هذه الاحتجاجات، و غموض المطالب المعبر عنها، جعل من انتفاضة أكتوبر 88 تختلف في تعريفها و تفسيرها عن "الحركات الاجتماعية" التي تتميز بالتنظيم المبرمج، و تقودها جماعات تناضل بشكل رسمي من أجل حماية أو ترقية أهداف و مطالب ذات طابع اجتماعي.

هناك اتجاه حديث في العلوم الاجتماعية يقضي بفصل الانتفاضة أو التمرد (les émeutes) عن الحركات الاجتماعية²، فهي تتميز بطابعها العشوائي و القصير المدى، و تغيب فيها رهانات واضحة معبر عنها، و تنقصها استراتيجيات الفعل المعدة مسبقا و تدريجيا في شكل صيرورة اجتماعية.

انطلاقا من أن الحركات الاجتماعية قد عولجت في العلوم الاجتماعية بشكل عام في إطار الاقتراب الماركسي الذي يربطها بالصراع الطبقي، و إعادة

¹ Didier Le Saout, Margarine Rollinde (dir), *Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb : Perspectives comparée*, Paris, Editions Khartala, 1999, p 19.

² Ibid, p 19

إنتاج العلاقات الاجتماعية من خلال التقسيم الاجتماعي للعمل، و تقسيم الفضاء في المناطق الحضرية... فإن ألان تورين يرى أن الحركات الاجتماعية هي صراع اجتماعي يحمل مشروعا ثقافيا أو نزعة هوياتية، يتعاطى فيه المجتمع المدني علاقات مع النظام السياسي ممثلا بمؤسساته و منظماته الحكومية¹.

تختلف هذه العلاقات في محركاتها و آلياتها باختلاف المجتمعات و الفضاءات و الإيديولوجيات... يضاف إلى هذا، أشكال تنظيم المجتمع المدني و هياكله الرسمية أو الشرعية المخولة للتفاوض باسمه حول المزايا الاجتماعية و الاقتصادية و الرهانات الثقافية: من لجان الأحياء، و جمعيات حماية المستهلك، النقابات، و الجمعيات و الأحزاب السياسية... وهي تدخل جميعها في إطار الصراع الطبقي (الاقترب الماركسي) في حالات التغير و التحول الاجتماعي. تتلخص خصوصية هذه الحركات في كونها تتجاوز العلاقات الاقتصادية للإنتاج إلى حقل الثقافة و أشكال الاجتماع، و إنتاج المدنية و التحضر، و استنباط القيم و المعايير.

غياب مثل هذه الحركية في الجزائر، و انغلاق الساحة السياسية في عهد الحزب الواحد، و انحسار قنوات التعبير عن التطلعات و المعاناة و الغضب و التذمر²، مع تكريس خطاب سياسي رسمي يضع الشباب في مركز الانشغالات و "عصب التنمية"، في حين أنه - في الواقع لا يمثل سوى الهامش- أسهم في تمظهر تناقض صارخ بين "الواقع الرسمي" (في الخطاب السياسي)، و "الواقع المعاش" (في الوعي الشباني). كل هذا مع عوامل أخرى، جعل من الانتفاضة

¹ Abderrahmane Rachik, « Sciences sociales et violences urbaines au Maghreb », in PROLOGUES, N° 16-17, 1999, p 20.

² بخنق المجتمع المدني، و التضيق على الصحافة و الإعلام، رغم دورهما المركزي في امتصاص الغضب الشعبي بالتعبير عما يحسه المواطن و التوسط له في إيصال رسالته إلى السلطة الحاكمة، و محاولة الدولة اصطناع المعاش اليومي و إقصائه من التحليل السياسي و العلمي، و ترك الأحداث غير مرئية، حيث ينقلب الحدث إلى اللاحدث.

و التظاهر في الشارع يمثل السبيل الوحيد لتعبير الشباب في المدينة عن سخطهم و تدمرهم من الواقع المعاش¹.

تكرار الظاهرة في الجزائر قبل و بعد أكتوبر 88، يعطي للانتفاضة طابع الظاهرة الشبابية- الحضرية، أكثر من كونها حدثا عابرا بالنظر إلى ما يمثله النزول إلى الشارع في كل مرة للتعبير عن الانشغالات و عدم الرضا، مع العلم أن الغضب الجماعي ليس مجرد تجميع للغضب الفردي.

إضافة إلى أن الشارع - في الوسط الحضري- يمثل بالنسبة للشباب فضاء غير مشغول، تنعدم فيه مؤسسات الدولة و سلطة الضبط و المنع الرسمي، يتسنى لهم فيه أن يتخلصوا من ذلك العنف المستبطن لديهم، مسقطين إياه على ما يمثل أو يرمز إلى الدولة أو النظام السياسي، و يمثل لهم كذلك تمردا على الفضاء الخاص الضيق، و انفتاحا على الفضاء العمومي الأوسع، الذي يحقق لهم الشعور بامتلاك جزء من الحياة الاجتماعية.

ربما يكتشف الشباب في الجزائر خلال مراحل حياته أن العنف هو جزء من التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها كطفل في فضاء الأسرة و في المدرسة، فتصبح الانتفاضة فرصة لهم لكي يفرغوا الشحنة من الكبت النفسي و الفكري، أو ربما خطوة أولى في طريق مسارهم النضالي، في إطار التنشئة السياسية.

6.2. الشباب وأزمة الهوية في الفضاء الحضري.

إن الانتصار الشعبي الذي جسده استرجاع السيادة الوطنية (1962)، نتج عنه مكاسب اجتماعية و سياسية و اقتصادية يمكن اعتبارها غنائم حرب، احتدم الصراع حول توزيعها. هذا الصراع - و إن كان مضمرا- حسب تحليل امحمد

¹ Abderrahmane Rachik, op.cit, p 20.

بوخبزة¹، تسبب في قلب التراتبية الاجتماعية و الاقتصادية. حيث ظهرت طبقة من الأثرياء الجدد - بالمضاربة و الاحتيايل و اغتصاب الأراضي الفلاحية و المزارع التي تركها المعمرون الأوروبيون- استحوذت على معظم الامتيازات و احتلت الفضاء العمومي كمثل للنخبة في الجزائر المستقلة.

لكن ثراءها في ظرف قياسي- كان الوصول إليه في ظروف عادية يتطلب جهدا و وقتا كبيرين- و تشكلها فيما بعد، كجماعة ضغط مباشر و غير مباشر على أجهزة الدولة، والتي فقدت قسطا معتبرا من مصداقيتها جراء ذلك، أثار الشكوك حول تواطؤ الدولة مع تلك الطبقة، و أفرغ مشاريع التنمية من محتواها.

هذه الوضعية نتج عنها حسب رأي امحمد بوخبزة معادلة غير متوازنة: فكلما زادت التطلعات و الحاجيات الاجتماعية إلحاحا، كلما أصبح إشباعها شاقا و متعبا، فكثرة الوعود و قلة الإنجازات ترتب عنها انطباع لدى الطبقات المتوسطة بأن الدولة لا تخدم مصالح الشعب بقدر ما تخدم مصالح ممثليها، و وجد الشباب أنفسهم بين الرغبة في تحقيق النجاح الاجتماعي من خلال الطرق المشروعة (التطور الطبيعي) من جهة، و إلزامية التحالف مع هؤلاء الوافدين الجدد على قمة التراتبية الاجتماعية من أجل التمتع بمزايا الاستقلال الوطني و التنمية.

تجدر الإشارة إلى أن انقلاب التراتبية الاجتماعية ترافق مع انقلاب في التراتبية القيمية و الثقافية، بالمساس بقداسة القيم و المعايير الاجتماعية القاعدية الضامنة لتناسق المجتمع؛ حيث تصبح الدولة في المنطق الاجتماعي للطبقات المتوسطة ذات نزعة زبونية تفضيلية، تعمل على تكريس مبادئ التنظيم التقليدي

¹ Cf. M'hamed Boukhobza, op.cit.

القائم على أساس روابط الأسرة و العشيرة و الانتماء الجهوي¹، في حين أنها يفترض أن تخضع إلى سلطة القانون، و القانون فوق الجميع.

لكن "المفارقة" الناتجة تكمن في أن نفس هذه الطبقات المتوسطة، حلت هي الأخرى وافدة على الفضاء الحضري فيما بعد - ما أثار الحديث عن ظاهرة أريفة المدينة (rurbanisation)- بكل ما تحمله من ثقافة تقليدية. و الإشكال الذي اعترضها هو عدم قدرتها على الانخراط الكامل في الثقافة الحضرية، بل بقيت تعاني آثار الاجتثاث و التجاذب - لدى أطفالها بالخصوص- بين قيم الأصالة و التقليد في الأسرة و قيم المعاصرة و التحديث في المدرسة.

فأطفال هذه الطبقات - الذين أصبحوا شبابا في الثمانينيات و التسعينيات- صادفوا صعوبات في التكيف مع الحياة الحضرية، بداية مع الحياة المدرسية، ثم الحياة المهنية - بعد تسربهم من المدرسة- نظرا لعدم توافرهم على شهادات أو مؤهلات مهنية تسمح لهم بالاندماج الاجتماعي.

هذه الوضعية ترتب عنها اختلال للعلاقات مع الأسرة أولا، و انقطاع لهؤلاء عن المؤسسات الرسمية للتنشئة الاجتماعية و الثقافة ثانيا. فاحتضنهم "الشارع" كفضاء حر لتطبيق حلولهم المبتكرة لملء فراغهم النفسي و الزمني، من خلال العمل غير الرسمي: التراباندو، البيع على الأرصفة، و حتى السرقة و الابتزاز².

يوصل امحمد بوخبزة تحليله بالتركيز على الأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية واضعا إياها في سياق المدينة كفضاء، بل كمؤسسة، للتنشئة الحضرية. فهو يرى أن انحسار دور الأسرة في الإنتاج البيولوجي، و تعقد

¹ Ibid, p 150.

² شاب لا يدرس و لا يعمل يمثل عبءا على الأسرة، و يتقلص مجال تحركه داخل الفضاء المنزلي، فيلجأ إلى الفضاء العام (الشارع) للاختلاط بأقرانه المتماثلين معه ثقافيا و اجتماعيا.

دورها كمؤسسة لإنتاج و إعادة إنتاج الثقافة، و كخلية للتربية و الثقافة - في خضم الوضعية السابقة- أدى بشكل غير مباشر إلى تحول تلك الأدوار إلى المؤسسات الرسمية كالمدرسة و وسائل الإعلام، و الفضاءات غير الرسمية كالشارع و جماعة الأقران. و بدل أن تكون الأسرة النووية راعية، فإنها هي الأخرى، و نتيجة لانقلاب التراتبية الاجتماعية، أصبحت عبئاً تحتاج إلى الرعاية، يرهاها الآباء و الأجداد (حتى و هم موتى من خلال معاشات التقاعد الأوروبية بالخصوص)، و هو ما يكرس سلطان الأكبر سناً (السلطة الأبوية)، و يساهم في تهيمش الشباب و تقزيم مكانتهم و دورهم الاجتماعي.

هذا التهيمش أسهم في تزايد غموض العلاقات مع الأسرة و الانقطاع عن الفضاءات التي تتشكل و تستبطن فيها قيم و معايير الاجتماع البشري في المدينة.

و باعتبار غياب التأطير الفعلي للحركة الاجتماعية داخل الأسرة و المدينة كفضاءات لتنشئة و ثقافة الشباب، فإن ذلك أسهم في ميلاد الشباب كشرية اجتماعية خارج الإطار النظامي، تقاوم من أجل احتلال مكانة اجتماعية، و أسهم في تشكل فكر أو إيديولوجيا تبعد تدريجياً عن مشروع المجتمع المكرس في إيديولوجية الدولة الوطنية الناشئة، و هذا لا يعبر عن جمود أو فراغ ثقافي، بقدر ما يحيل إلى تشكل ثقافة جديدة مغايرة - احتجاجية كلما توفرت الظروف- تحتوي على تمثلات للمشاكل التي طرحتها التنمية خاصة إشكالية الهوية و حدود التوازن الاجتماعي. لم تتمكن من التشكل كـ"ثقافة طبقة" و إنما بقيت "ثقافة من دون طبقة".

أراد امحمد بوخبزة أن يثبت فرضية مفادها أن انتفاضة أكتوبر كشفت عن الأزمة التي كانت تعيشها الهوية الشبابية في الفضاء الحضري، و مثلت قطيعة

بين منطقيين مختلفين: الأول تحمله الثقافة الشبابية، التي تتمثل نفسها كيانا مهما، ضائعا بين أبعاد هوية اجتماعية مختلطة إلى حد التناقض؛ و الثاني تحمله ثقافة الدولة التي سعت إلى صنع سعادة الآخرين حسب تمثلها لهم، متجاوزة تطلعاتهم و حاجياتهم، إما عن جهل بها، أحيانا، أو سوء فهم لها، في أحيان أخرى...

فالهوية ليست شيئا جامدا و نهائيا، بل هي نتاج اشتغال دائم على الذات، و ابتكار متجدد بدون انقطاع، و هي تعكس التحولات الأكثر حيوية التي يشهدها المجتمع في علاقته مع ذاته و مع الآخر... و المهم - عندما يتعلق الأمر بآليات اشتغال المجتمع- ليس عدد الهويات المستبطنة بداخله، و لكن المهم هو كيفية تعايش هذه الهويات و تواصلها و وظيفة كل منها في صنع ديناميكية هذا المجتمع¹.

الهوية الثقافية هي التعرف كطرف أساسي داخل نظام معين من القيم و المعايير، و تقاسم مصير مشترك بماضيه و مستقبليه... و هي تتشكل عبر التاريخ المعترف به، و الذي يعطي معنى خاصا لوجود المجتمع الذي عاشه، و تحتوي على جوانب روحية دينية تجسد المقدس. هي في الأخير، تنظيم اجتماعي- ثقافي يشعرا بالارتباط به في السراء و الضراء².

الهوية الوطنية ترتكز على عمل دؤوب و منهجي مبني على أساس مشروع المجتمع، من أجل تفتيح الذاكرة - منذ الطفولة الأولى- لاستيعاب القيم و المعايير المرجعية التي صنعت تاريخ هذا المجتمع، و هي تطوير للكفاءات و القدرات على الإثراء المتواصل لهذه الهوية. فالشخصية تنبني من التنشئة في

¹ عبد السلام الشداوي، "من أجل بلورة سياسة ناجحة في ميدان اللغة" في مقدمات، رقم 16-17، 1999، ص 11.
² Boukhobza, M'hamed, op.cit, p 213.

الأسرة و المثاقفة في المدرسة، و التمثل و المحاكاة في مراحل اللقاء مع الثقافات الأخرى، و هي تتجسد من خلال الهوية بتعريف الذات و تمثل الآخر...

نحن نعتقد من جهتنا أن الخطاب السياسي ابتعد عن هوية الفضاء الرمزي (المدينة) الذي يوجد بداخله الكيان الاجتماعي. فكيف يمكن أن تتحقق المواطنة و الوجود السياسي، عندما تكون الهوية الثقافية المجتمعية تعبر عن الهامش و يحتدم الصراع المضمّر أو المكبوت حول التموقع في الفضاء العام بين منطقتين بعيدتين في الزمان قريبين في الفضاء؟

فئات الشباب التي تعتبر "كهامش" تتجاذبها المفارقة القائمة بين هوية تقليدية (ريفية)، و هوية حديثة (حضرية)، إذ يختلفون عن الآباء من حيث المستوى التعليمي، و لكنهم في تبعية اقتصادية للأسرة التي يعيلها نفس الآباء. لا يملك هؤلاء الشباب في معظمهم رصيذا نضاليا و لا ذاكرة تاريخية مرتبطة بالثورة، و المقاومة، و الكفاح... و ليست لهم مرجعيات يستمدون منها شرعيتهم و مكانتهم، و لا يعترفون بشرعية السلطة القائمة، لأنهم لم يشاركوا لا في اختيارها، و لا في خياراتها.

خاتمة:

النظام السياسي و إن لم يعط لمسألة الهوية و الثقافة القدر الكافي من الاهتمام - الأولوية للاقتصاد و التصنيع - فإنه قد أخفق نوعا ما في ترجمة الخيار الاشتراكي إلى برامج و استراتيجيات فعالة و جديرة بتدبير الواقع الثقافي المتنوع - و المتعدد إن صح التعبير- وفق قواعد عقلانية تؤدي إلى صهر الاختلافات و التناقضات في بوتقة مجتمع مختلط اجتماعيا و ثقافيا، منفتح على الحوار و التواصل و الاعتراف باختلافات الآخر، أي مجتمع المواطنة.

ربما كان هذا سببا في فشل أو تعطل صيرورة استبطان الشباب لشخصيته الثقافية و الاجتماعية و التاريخية. حيث أن الجهل بالثقافة الدينية "الإسلامية" في تاريخها و أعلامها و علاقتها بالحدثة، و ما قدمته للعلوم الدنيوية، قد فوت على الشباب فرصة التعرف على عمق على الفكر الإسلامي الذي يسمح له باكتشاف عالم غني بمعارفه، و يمكنهم من التمتع و التحصن كلما تطلبت الحاجة ذلك¹.

لقد عاش الشباب حاضرا متأزما، و مستقبلا ضبابيا، و ماضيا غائبا، عكس الآباء ذوي الماضي الثوري المجيد و المقدس، و الحاضر المطمئن، و المستقبل الذي يرونه في أبنائهم. فالاختلال كان يتجلى على مستوى الشخصيات الفردية في شكل تناقضات و تعارض في السلوكات و المواقف. فتقافة الصمت المفروضة كانت تثبط أي مبادرة للاستقلالية، و كأن الفرد متجاوز (passif).

لكن أحداث أكتوبر 88 أنت لتسهم في تنامي الوعي الفردي أن الاختلال لا يعنيه وحده بل يشمل كل أفراد المجتمع. و هذا ينطبق على فعاليات المجتمع المدني التي تراءت لبعضها البعض مباشرة بعد اندلاع المظاهرات. فعمدت إلى

¹ الهوية تؤدي عملها عندما يكون الإحساس بالتهديد حول مقوماتها، أو التهميش و الإقصاء من طرف الآخر.

التحرك و المشاركة تعبيرا عن انشغالاتها و همومها. هذه الفعاليات و إن كانت مختلفة فإن التقافها حول مسألة المواطنة - دون ذكرها بالاسم- جعلها تحدث هزة اجتماعية انبثق عنها مسار جديد صيرورة التغيير الاجتماعي.

الفصل الثاني

مدينة وهران، البعض من التاريخ

مع نظرة على الحاضر.

مدخل:

كيف يمكن للمختص في علم الاجتماع أن يحكي التاريخ، تاريخ مدينة أو فضاء معين، دون أن يكون مؤرخاً؟ لقد اعتمدنا في مقاربتنا لهذا العنصر على ثلاثة أعمال أساسية اعتمدت على دراسات تاريخية، و هي تعود إلى: حجيج الجنيد في أطروحة دكتوراة في علم الاجتماع (2001)، و زهير بلصقع من خلال رسالة ماجستير في الجغرافيا (2004)، و بلاحة درويش من خلال رسالة ماجستير في العمران و الهندسة المعمارية (2009). لقد قمنا بعملية تركيب للمعلومات التي أوردها زملاؤنا بشكل يخدم الإشكالية المطروحة، و يعطي للقارئ نبذة عن التطور العمراني و الديمغرافي لمدينة وهران.

1. وهران من القرية البربرية إلى المدينة الإسلامية.

تعود نشأة مدينة وهران إلى حوالي سنة 902 م أو 903 م و تشير المصادر التاريخية إلى نشأتها على يد المسلمين. عرفت قبل تسميتها الحالية أسماء أخرى مثل "ثيوليمان" عند اليونان، "بورتيس ديفيني (مرفاً الآلهة)" عند الرومان، "إيهران" عند الأمازيغ، و أخيراً، وهران عند العرب. و هناك مصادر تشير إلى تسميتها أيضاً "إفري" التي تعني بالبربرية الكهوف.

هناك اختلاف بين المصادر التاريخية في تحديد تاريخ نشأة المدينة: فهناك مصادر تشير إلى نشأتها في العهد الروماني، و أخرى تشير إلى سنة 910 م. و لكن الأرجح أن قبائل بربرية عمرتها بداية من سنة 902 م؛ حيث يشير ابن خلدون إلى أن قبائل "بني مَسَقَن" و "نَفْسَة" المنحدرة من قبيلة "أوزلجة" تمكنت من التفاهم مع البحارة الأندلسيين على بناء مدينة وهران¹.

بالنسبة لزهير بلصقع، تذكر المصادر التاريخية أن النواة الأولى لمدينة وهران تأسست على الجانب الأيسر لواد "راس العين"، أو واد "الريحي" حسب مصادر أخرى، على سفح جبل "المرجاجو"؛ حيث تمركز السكان أسفل القصبية التي وفرت لهم حصناً دفاعياً. و يذكر حسن الوزان (جان ليون الإفريقي) في القرن 15 ميلادي، أن هذه النواة الحضرية كانت مجهزة بكل ما يؤهلها لأن تكون مدينة: مدارس، مستشفيات، حمامات عمومية و فنادق محصنة بأسوار عالية؛ و بلغ عدد سكانها آنذاك 25 ألف ساكن.

استمرت المدينة الإسلامية إلى غاية القرن السادس عشر (1509)، حيث تعرضت للاحتلال من طرف الإسبان الذين محوا الكثير من معالم النواة

¹ Hadjij El Djounid, op.cit, p. 15.

الإسلامية للمدينة، و أعيد بنائها على أساس الضرورات الأمنية و العسكرية؛ حيث شكل المهندسون الإسبان شبكة من الحصون، يمكن القول معها، أنهم ضحوا بمقتضيات الرفاهية الحضرية في سبيل حماية الفضاء الحضري المبني من الغزو الاستعماري¹.

1.1. التجاذب الاستعماري بين الإسبان و الأتراك.

كان الغزو العثماني-الجزائري الأول (1708-1732) على يد الباي مصطفى بشلاغم بين الاحتلال الإسباني الأول (1509-1708) و الثاني (1732-1792). لم تتجاوز المدينة، في هذه الفترة، حدود الحزام الإسباني الحصين، و كان يجب انتظار الغزو الثاني أو استعادة المدينة من طرف العثمانيين (1792-1831) على يد الباي محمد الكبير، كي تعرف مدينة وهران امتدادا جغرافيا هاما صاحبه تطور من الناحية العمرانية و الديمغرافية.

خلال الاحتلال الإسباني الثاني، أملت الضرورات الاقتصادية على المهندسين و المسؤولين الإسبان تجاوز حدود واد "الريحي"؛ حيث تم نقل أسوار المدينة نحو الشرق، حماية للمنقولات و البضائع في الأحياء الكثيفة السكان.

في 27 فبراير 1792 استعاد الباي محمد الكبير المدينة من الإسبان، التي كانت ذات مورفولوجية شبيهة بالمدن الغربية، و قام بتوسيعها مع إعادة بناء النواة التي خربها زلزال أكتوبر 1790. و ما تشهد به الكتابات التاريخية لهذا الباي العثماني، هو قيامه بإعادة إعمار مدينة وهران بالسكان من المدن و القرى و الضواحي المجاورة؛ و هو ما يفسر، ربما، التركيبة الهجينة لمدينة وهران

¹ Bellasgaâ Zoheir, *Dynamiques urbaines en périphérie orientale de la ville d'Oran : analyse et mesure par l'outil SIG*, Thèse de Magister en Géographie, Université d'Oran, 2004, p 11.

حاليا؛ حيث أن السكان الحاليين ينحدرون من أصول جغرافية غير مدينة وهران، من: تلمسان، معسكر، غليزان، تيارت، مستغانم، منطقة القبائل، بشار و حتى من المغرب الأقصى.

و من الأسباب التي جعلت الباي محمد الكبير يواصل توسيع المدينة إلى الجانب الأيمن من واد "الريحي"، نجد أولا الضرورات الأمنية و الدفاعية، ثم توافر مساحات فارغة في هذه الجهة، و أخيرا، تواجد شبكة منظمة من المسالك ورثتها المدينة عن الحقبة الإسبانية. كما عمل الباي محمد الكبير، الذي وصف بأنه مخطط عمراني حقيقي، على اختطاط مسالك جديدة، معتبرا في ذلك استقامة المسالك و الزوايا القائمة للشوارع¹.

في نفس هذه الفترة كانت وهران المدينة تحتوي على أربعة تجمعات حضرية صغيرة، هي:

- **إفري:** على سفح جبل المرجاجو. أنشأت على يد الباي مصطفى بشلاغم الذي أسس رباط الطلبة المجاهدين عندما حاصر الإسبان.
- **كلاية:** هي "مشتة" توجد في المكان الحالي للمدينة الجديدة، ووطن فيها الباي محمد الكبير سكان قرية "كلاية"، لتداول التجارة مع الإسبان في انتظار رحيلهم.
- **خناق النطاح:** كانت مكانا ملائما للزراعة و الرعي، جذب إليه ساكنة من دواوير "الزُمالة" و "العُرابة". أقام فيها الباي محمد الكبير مسجدا و مدرسة قرآنية، و مقبرة للعائلة البايلكية.
- **راس العين:** توجد على خريطة وهران 1831، جنوب حصن سان فيليب (Saint Philippe) تقريبا في مكان حي شولي (Chollet) حاليا.

¹ Ibid, p 12.

قبل سنة 1830، كانت المدينة محددة بين حي "سيدي الهواري" و "شاطونوف"، و يرجع تموقعها في مستنقع "راس العين" إلى الضرورات الأمنية و الدفاعية التي فرضتها الغزوات المتوالية على المدينة و الصراع الواقع بين العثمانيين و الإسبان حول الاستيلاء على مدينة وهران. يضاف إلى ذلك توفر منابع الماء في هذا الموقع¹.

2.1. الاستيطان الفرنسي ينهي الأطماع الاستعمارية.

من خلال التطرق إلى المراحل التي عرفها العمران في مدينة وهران، نحاول أن نعلل و نجسد المسار التاريخي الذي أسهم في وجود حي الصباح كفضاء مبني، و أسهم من جهة أخرى، في إيجاد التركيبة البشرية الحالية، التي دعمتها عمليات الإسكان و إعادة الإسكان التي تطرق إليها بإسهاب الزميل بلاحة درويش. و لكن ما الذي يربط موضوعنا بتاريخ مدينة وهران؟ جزء من الإجابة يتأتى من فرضية أن بلديتي "بئر الجير" و "سيدي الشحمي" في الجهة الشرقية، تمثلان "مفرغة" لمشاكل التوسع العمراني لمدينة وهران. لقد أرادت سياسة تسيير المدينة أن تنتقل مشاكل المدينة إلى ضواحيها.

و بالعودة إلى التاريخ، فإن سقوط وهران تحت الاحتلال الفرنسي، سنة 1831، أنهى الأطماع الاستعمارية من جهة، و جعل العمران يعرف تطورا ملحوظا و تغيرات كان لها انعكاسات على التركيبة البشرية و تنقلاتها عبر الفضاء، من جهة أخرى. كما أسهمت، من دون شك، في تشكيل السلوك الحضري من خلال التصورات التي تشكلت و انتقلت عبر الأجيال عن المدينة، عن المركز أو وسط المدينة، عن الضواحي و عن أنماط الحياة، و حتى عن

¹ Ibid, p 13.

ذلك "الصراع" أو "التباعد الاجتماعي" الموجود بين سكان الوسط و سكان الضواحي.

و تقسم الكتابات التاريخية هذا العمران إلى ثلاثة مراحل¹:

1.2.1. العمران العسكري (1831-1935).

تميزت هذه المرحلة أساسا بإعادة قولبة المدينة العتيقة؛ بحيث ارتفع عدد الشوارع فيها من 65 في 1835 إلى 163 شارعاً في 1901. و قد أملى النمو الديمغرافي و الكثافة الحضرية على أصحاب القرار التفكير في التوسع إلى هضبة وهران (المدينة الجديدة حالياً)، ابتداء من 1870. و قد حاول المهندسون العسكريون إعادة تشكيل مخطط مدينة باريس في هذا الموقع، بمسالكه العريضة و شبكات التطهير و تنظيم النسيج العمراني حسب خط جيومتري مستقيم على شاكلة الهندسة المعمارية الـ"هوسمانية" (Haussmann) في باريس.

في هذه المرحلة، بالضبط في سنة 1866، و تطبيقاً لمرسوم 1852/03/26، أدخلت الهندسة العسكرية النموذج الغربي في صناعة المدينة؛ حيث أن الضواحي المجاورة، كانت النواة التي تطورت منها القرى شبه-الحضرية التي نمت و تكونت خارج أسوار المدينة-النواة، و التي أصبحت، بمرور الوقت، جزءاً من المدينة كلما امتدت خارج أسوارها و حصونها.

هنا، كانت بداية الانتقال من الضرورات الأمنية إلى الضرورات الحضرية و العمرانية، على اعتبار أن عهد الغزو المتوالي على وهران قد ولى. و قد شكلت هذه القرى شبه-الحضرية الوسيط بين مدينة وهران و بين الضواحي

¹ Ibid, pp 13-18.

البعيدة عنها نوعا ما، المتكونة من "السانيا" و "بئر الجير" و "سيدي الشحمي" و "المرسى الكبير" إلى غاية "بوسفر".

و ما تجدر الإشارة إليه، هو تطور بعض منها، إن لم نقل أغلبها كـ"الحمري"، "سانت أوجين"، "الكمين" و "قامبيتا" على طول الطرق التي ربطت وهران بمدن أخرى كمستغانم، معسكر، تلمسان و أرزيو. و مع التوسع العمراني أصبحت هذه المحاور تشكل المخارج الأساسية إلى تلك المدن، و أصبحت الشوارع تسمى باسم المدن التي تؤدي إليها هذه المحاور: شارع مستغانم، شارع معسكر، شارع تلمسان، شارع أرزيو.

لقد سمح تجاوز الحزام الحضري المتواجد إلى غاية 1866، بالتحام مدينة وهران بالقرى شبه-الحضرية حوالي سنة 1933، مما جعل تلك القرى تعتبر "أحياء-ضاحية" لمدينة وهران التي تحولت من مركز للاستيطان إلى مركز حضري.

2.2.1. العمران المدني (1935-1945).

عرفت المدينة في هذه المرحلة عمليات التجميل و التجهيز للمسالك الكبرى الأنف ذكرها، كما بدأ، بالموازاة، تشكل الأحياء القصديرية بداية من 1931 على المساحات الشاغرة أو داخل الأحياء الفقيرة كـ"راس العين". و تجدر الإشارة هنا، إلى الجاذبية التي مارسها المركز أو وسط المدينة على الضواحي أو لنقل بتعبير آخر التأثير الذي تمارسه المدينة على سكان الريف.

فخلال الأربعينيات، كانت وهران-المدينة تضم أحياء: "Chollet" أو "راس العين"، "Chopot" أو "عبد المومن"، "Lamur" أو "الحمري"، "Cavignac" أو "الخالدية"، "St. Eugène" أو "المقري"، "Carteaux" أو

"المقطع"، "Gambetta" أو "الصديقية"، وحي مديوني الذي حافظ على تسميته بالعربية كما بالفرنسية¹.

أصبح الشكل الحضري للمدينة دائريا (radio-centrique)، يمتد من سفح جبل المرجاجو غربا إلى "les falaises" شرقا، و تغيرت مكانة المدينة ووظيفتها إلى مركز للسلطة العسكرية الاستعمارية و نقطة إشعاع اقتصادي لتصدير المواد الأولية و المواد المصنعة.

3.2.1. مشروع قسنطينة (1948-1962).

من الواضح أن الحرب العالمية الثانية أوقفت تقريبا كل المشاريع الحضرية، التي استعادت وتيرتها في فترة الحاكم "فوك ديبارك" (Fouque-Duparc) ما بين 1948 و 1962.

في سنة 1948، كانت قد تشكلت أحياء Maraval العثمانية، Cité Petit البدر، Les Amandiers الفتح- حي اللوز، St. Georges الشهداء، Courbet الدار البيضاء و كوربي، Les palmiers النخيل، St. Hubert السلام، Victor Hugo ابن سينا، و Cité petit lac الضاية.

كما تم في سنة 1951، إنشاء دفتر أعباء مهم فيما يخص أشغال التهيئة الحضرية و التوسع العمراني. و عرفت سنة 1953 تدمير العديد من الأحياء القصديرية و بناء أحياء إعادة التوطين (recasement) للجزائريين، و أحياء "المساكن منخفضة الإيجار" (Habitat à Loyer Modéré HLM) و التعاونيات العقارية للأوربيين. كما تم إطلاق أشغال الضاحية الثانية (2^e boulevard périphérique) و إنهاء أشغال جادة واجهة البحر (Avenue front de mer).

¹ أوردنا هنا التسميات الفرنسية القديمة ثم التسميات الرسمية الجديدة للجزائر المستقلة، غير أن السكان لا زالوا يستعملون التسميات القديمة في الإشارة إلى الكثير من الأحياء مع التسميات الجديدة.

الملاحظ في هذه المرحلة أن التشريع الاستعماري حافظ على التقسيم الإثني: أوربيين / مسلمين: الفئة الأولى تسكن وسط المدينة و الأحياء حديثة النشأة، المنظمة و المهياة؛ أما الفئة الثانية فكانت مبعدة إلى الضواحي في أحياء إعادة التوطين، و أحياء أخرى أنشأت في وسط النسيج العمراني مثل دار الحياة.

في سنة 1954، أعيد إحياء مشروع التوسع لسنة 1945، و تم تعديله على ضوء قانون العمران الصادر آنذاك. هذا المخطط تسبب في تكثيف عمليات "المضاربة العقارية" التي أسهمت في تغيير شكل و مخططات أحياء وسط المدينة: منها العمارات الشامخة بأكثر من 20 طابقا التي أنشأت في جادة واجهة البحر و حي ميرامار Miramar، و جادة Lattre de Tassigny. كما عرفت الضواحي المجاورة للمدينة نمو أحياء من نوع HLM و التجمعات السكنية الجماعية في Maraval، Boulanger، Gambetta؛ أو من نوع السكن الفردي Habitat individuel pavillonnaire في أحياء les Palmiers و St. Hubert و Les Castors.

مخطط العمران هذا ترك مكانه في سنة 1959، لمخطط عمراني قائد لتجمع وهران (Plan d'urbanisme directeur du groupement d'Oran) الذي تشكل على إثر القرار الولائي المؤرخ في 1943/09/04، و يضم بلديات المرسى الكبير، عين الترك، السانيا، سيدي الشحمي و بوسفر.

و لكن النزوح الريفي الذي تسببت فيه الثورة التحريرية و مشروع قسنطينة مع نهاية الخمسينيات، و الذي انكب على الأحياء-الضاحية ذات الأغلبية المسلمة، أسهم في ظهور أحياء جديدة كـ HLM حي اللوز، La

HLM و Grand Terre، الدار البيضاء، Victor Hugo، Glacière، Gambetta.

كخلاصة عن المرحلة الاستعمارية، يمكن القول أن الإستراتيجية الاستعمارية كانت تعتمد على تطوير المدن الساحلية على واجهة البحر و الأراضي الخصبة التي جعلت منها مراكز إدارية و مقرات عسكرية من أجل تسهيل المراقبة و التحكم و تسيير الفضاء المحتل.

لقد فرض النموذج العمراني الغربي نفسه على المدن الجزائرية من الناحية البنوية الهيكلية (بنايات عمودية، تهيئة الشوارع على شكل قطعة شطرنج...) كشكل للتنمية الحضرية الحديثة. حيث تمركز السكان الأوروبيون في المركز (وسط المدينة) المهيكل و المنظم و الحدائي؛ في حين أبعد السكان الجزائريون على أساس إثني (أهالي مسلمين) معزولين في الضواحي أو محاصرين في الأحياء العتيقة.

من هذه "التشظية الفضائية و الاجتماعية" تبلورت ثنائية المدينة العربية التي يسكنها الأهالي (Les indigènes) المهملة لحال سبيلها؛ و المدينة الأوروبية الحديثة و المنظمة التي يسكنها الأوروبيون و المكرسة في الخطاب السياسي آنذاك.

نحن نعتقد أن هذا المنطق تواصل بعد الاستقلال و كان منطلق العمران ذي السرعتين الذي يفرق بين عمران الدولة و عمران المجتمع؛ حيث أن "التشظي" مبني على أساس الإمكانيات الاقتصادية، مبني على أساس التباين في حجم الرأسمال المادي أو الاقتصادي الذي يملكه المرشحون لحيازة مجال محدد من المدينة. فالتناسب طردي بين حجم الرأسمال الاقتصادي و نوع أو صيغة السكن التي يمكن أن ندخل فيها. ثم إن استيعاب هذه الفكرة من طرف الأفراد،

يكرس الهيمنة السياسية و العنف الرمزي اللذان تمارسهما الدولة على المجتمع من خلال سياسات الإسكان و إعادة الإسكان.

3.1. مدينة وهران تعود إلى كنف الجزائر المستقلة¹.

تميزت عودة المدينة إلى كنف الدولة الجزائرية المستقلة بمرحلتين: الأولى ما بين 1965-1975 و هي مرحلة ركود في مجال العمران، و لم تكن هناك عمليات بناء أو إسكان مهمة. فالحظيرة السكنية التي خلفها رحيل المعمرين (أو طردهم) أعطت انطبعا خاطئا عن عدم وجود أزمة سكن. و بالتالي فقد حافظت مدينة وهران على حدودها إلى غاية منتصف السبعينيات، أين بدأت تظهر بوادر الاختلال بين العرض المنخفض و الطلب المتزايد على السكن و الناتج عن النزوح الريفي و النمو الديمغرافي.

في المرحلة الثانية 1975-1985 عرفت عمليات البناء و الإسكان بعض الانتعاش أو انطلاقة ثانية. و قد صادفت هذه المرحلة عملية التسيير السياسي للمسألة الحضرية من حيث إرساء المخططات البلدية للتنمية و المخططات البلدية للتحديث الحضري خلال المخطط الرباعي الثاني و إطلاق الأمرية 26/74 المؤرخة في 1974/02/20 المتعلقة بإنشاء الاحتياطات العقارية البلدية.

لقد أسهم التصنيع و العمل المأجور و تحسن مستوى دخل الأسر في ظهور الحاجات المتعلقة بالتفتح الاجتماعي (l'épanouissement)، و الذي رافقته ضرورات زيادة الاستهلاك في الفضاء الحضري. فقامت الدولة بإنشاء مناطق السكن الحضرية الجديدة (ZHUN) و التي كانت موجهة لاحتضان برامج سكنية مخططة، ثم في مرحلة ثانية تجزئات سكنية جديدة موجهة لبناء السكن الفردي.

¹ Ibid, pp 19-20.

و قد تمت هذه العملية من خلال "المخطط العمراني القائد" المنجز من طرف مكتب الدراسات ECOTEC سنة 1977. حيث تم:

• ترسيم إقامة المنطقة الصناعية على الأراضي المالحة للسبخة حول المصانع القديمة السابقة.

• ترسيم توجيه العمران المستقبلي ناحية الجهة الشرقية في اتجاه بئر الجير و كاناستيل، بهدف الحد من التوسع الدائري للمدينة و الحفاظ على الأراضي الفلاحية في المنطقة الجنوبية، جهة السانيا.

• تقنين البناء الذاتي داخل النسيج الحضري و المدن الصغيرة المحيطة بمدينة وهران كعين البيضاء، السانيا، الكرمة، نجمة و بئر الجير. و تدخل هذه العملية في إطار مكافحة أزمة السكن، و إعادة إسكان سكان الأحياء القصديرية المتدهورة.

في النصف الثاني من الثمانينيات، برزت ضرورة مراجعة الـ PUD المنجز في سنة 1977، و ذلك نظرا لعدم القدرة على التحكم في البناء الفوضوي في فضاء الضواحي و الذي أدى إلى ظهور تجمعات حضرية صغيرة غير مسجلة على المخطط العمراني، بدأت تطرح مشاكل من حيث إعادة هيكلتها. من جهة أخرى، هناك الفضاء المجاور للمسار الضاحياتي الثالث الذي وصل في سنة 1990 إلى التشعب التام معلنا عن ميلاد "تجمع مديني" (une conurbation) بين وهران و التجمعات الحضرية المجاورة.

في مرحلة ثالثة بدءا من سنة 1995، تم إنجاز "المخطط القائد للتهيئة العمرانية" PDAU من طرف مكتب الدراسات URSA، و الذي جاء من أجل ترسيم التوسع نحو الشرق، حيث توجد احتياطات عقارية مكونة من قطاعات للعمران (Secteurs à urbaniser SAU) بمساحة 630 هكتارا و قطاعات

للعمران المستقبلي (Secteurs d'urbanisation future SUF) بمساحة تقارب 970 هكتارا¹.

إعادة حيافة الفضاء الموروث عن الفترة الاستعمارية من طرف المجتمع الجزائري حسب "السياسة" المسطرة من طرف الدولة الجزائرية المستقلة "المنتصرة"، تميزت بـ"العنف" و الكثافة و السرعة أو "التسرع"؛ حيث عرف المجتمع الجزائري تحولات و اضطرابات سياسية، اقتصادية و ثقافية بدلت التصورات حول المدينة و حول الحياة الحضرية بصفة عامة.

في بداياته، لم يقد التسيير السياسي للمسألة الحضرية سوى بتتبع "ريثم" التسيير الاستعماري و الذي تجسد في الاحتفاظ بترسانة القوانين الاستعمارية ريثما "تنضج" القوانين الجزائرية، و الذي أسهم بشكل مباشر و غير مباشر في تفوق الظاهرة الحضرية على الظاهرة الريفية في اهتمام السلطات العمومية.

و لكن سنوات التسعينيات عرفت "قطيعة"² مع السياسات السابقة، و اعتمدت على مقاربة جديدة تمثلت في الإصلاح العقاري، و تحرير سوق إنتاج السكن و العقار من احتكار الدولة و هو ما كان أساس التطورات اللاحقة. و بالموازاة مع هذه الخيارات، ظهر نهج جديد تمثل في "التخطيط الحضري" و ذلك بتعميم أدوات "المخططات القائمة للتهيئة العمرانية" و "مخططات شغل الأراضي" (les PDAU et les POS) على جميع بلديات الوطن. و لم تعد المدينة حكرا على أصحاب القرار و السياسة، و لكنها أصبحت أيضا مكانا لتعلم و ممارسة الديمقراطية و "المواطنة" في تسيير المدينة.

¹ Ibid, p 20.

² يقال إن تاريخ الجزائر هو تاريخ القطائع مع ما سبق. و يقال أيضا أن مشروع التنمية الوطنية لم ينجح لأنه مسار موسوم بالقطائع مع السياسات السابقة، و عقلية "La table rase".

4.1. نهاية مرحلة ثم ماذا؟

خلال السبعينيات و الثمانينيات توقفت "المدينة الكولونيالية" أمام أشكال جديدة لشغل و حيازة السكن و الفضاء المسكون، نتجت عن السياسة "الإرادية" (une politique volontariste) التي طبقتها الدولة في سعيها للاستجابة للطلب الاجتماعي¹. و لكن انسحابها التدريجي بسبب الأزمة السياسية و الأمنية و الذي تكرر من خلال القوانين و التشريعات الصادرة آنذاك، عزز التناقضات المكبوتة التي أصبح يعيشها المجتمع و التي وجدت بعض تعبيراتها في طرق تملك و شغل الفضاء الحضري الضاحياتي.

لقد عمقت الإصلاحات الاقتصادية "الجزرية" الفوارق الاجتماعية و ربطت فرص الحصول على السكن برأس المال الاقتصادي و الاجتماعي؛ حيث طور المجتمع من جهته ميكانزمات تحصيل الثروة بأي ثمن و لو بطرق غير شرعية، إضافة إلى تفعيل رأس المال الاجتماعي في خلق شبكات اجتماعية استحوذت على سوق العقار و السكن، تراهن على "من يدفع أكثر و في الحين". فالإصلاح الاقتصادي بقدر ما عمق الفوارق الاجتماعية بقدر ما أسهم في تطوير أشكال جديدة من الإقصاء و وجدت تعبيراتها في طرق تملك الفضاء و التي تطرح مشكل "الحق في المدينة".

2. نظرة على الواقع الملموس: سياسة الإسكان و منطق

السكان.

عندما نتحدث عن الإسكان نتحدث بشكل غير مباشر عن إعادة الإسكان؛ ذلك أن الأمر يتعلق بـ "تنقل الساكن إلى سكن جديد". النظر فقط إلى السكن

¹ Cf. Hadjidj El Djounid, *Espace et volontarisme politique ; la ville entre discours et réalités*, Dar El Gharb, Oran, 2004.

الجديد يجعلنا ندرس الإسكان، و لكن النظر إلى السكن القديم يجعلنا ندرس إعادة الإسكان. خلال هذه الدراسة سوف نركز على إعادة الإسكان، رغم أننا نستعمل أحيانا كلمة الإسكان فقط؛ فنحن نأخذ الوضعية الجديدة بالنسبة إلى وضعية قديمة أو سابقة على شاكلة: الفضاء الأصلي و فضاء الاستقبال.

وعندما نأخذ بعين الاعتبار "التنقل كهجرة داخلية في الفضاء الحضري" يمكن الحديث عن مجتمع أو "جماعة أصلية" و مجتمع أو "جماعة الاستقبال".

دراسة إعادة الإسكان تحيلنا إلى التطرق إلى العمليات المشابهة لها من زاوية نظر المعنيين بهذه الظاهرة: البعض يرى أنها ترقية اجتماعية، فقد تخلصوا من سكن غير لائق، مهدد بالانهيار، أو يسمهم بمواصفات اجتماعية لا تعجبهم، أو تربطهم بجماعات لا يحبذون الانتماء إليها (الحمد لله، ربي انعم علينا خرجنا من ذيك عين البيضاء... ما قدرنا لا نتفاهمو لا نعيشو مع نوك القوم... هنا في حي الصباح تبلع بابك، حد ما يحوس عليك...) (مقابلة رقم 4).

في الجهة الأخرى، الانتقال إلى السكن الجديد هو عملية "اجتثاث" من فضاء تم استئناس معالمه و عناصره، هو قطيعة مع نمط عيش تم ابتكاره تكيفا مع ظروف معينة، هو فراق مع جماعة أو جماعات تربطنا بهم علاقات قرابة بالنسب - بمعناه الواسع- أو هم قرييون منا بسبب مواقعهم الاجتماعية أو ثقافتهم المحلية أو الجهوية... باختصار هو ترحيل قسري. (يا خويا ما بغيناش هاذ الرحلة... حنا كون خلونا مع خاوتنا خير، نعرفوهم و يعرفونا... في الحوش كنا زوج خوت و ولد عمنا... ما عندك مناش تخاف [...] هنا رانا كل واحد في كاجة (قفص) نتلاقاو في المناسبات برك...) (مقابلة رقم 12).

1.2. جزارة المدينة في ظل استمرار السياسات.

حتى نعود إلى التاريخ، شهد المجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية و بالتحديد سنوات الحرب، عمليات ترحيل قسري إلى المحتشدات الاستعمارية التي كتب عنها P. Bourdieu و عبد المالك صياد¹ كتابهما *Le déracinement*. نحن نعتقد على سبيل الافتراض، و المسألة تتطلب دراسة معمقة، أن سياسة العمران في معالجتها لأزمة السكن الكمية، و تجسيدا للمخططات الوطنية لم تقم سوى بإعادة إنتاج نفس العملية تقنيا (الترحيل القسري) في القرى الاشتراكية سنوات السبعينيات، و السكن الجماعي فيما بعد. من البديهي أن الظروف تغيرت و الفاعلين الاجتماعيين كذلك، و لكن النتائج متقاربة إلى حد بعيد.

1.1.2. المحتشدات الاستعمارية.

تم حشد و جميع ما يزيد عن أربعة ملايين من الفلاحين الجزائريين الذين انقطعوا عن عملهم الفلاحي، عن قطعان ماشيتهم و عن أراضيهم الموروثة أبا عن جد. ما يجب الإشارة إليه بهذا الصدد هو أن هذه القطيعة بقدر ما كانت تمثل لدى مطبقها تحديثا للمجتمع و الفرد الجزائريين، بقدر ما أسهمت في التفاف الجزائريين حول الثورة، مع اكتشافهم لنمط عيش جديد -"غريب"- لم تسمح ظروف الحرب باستيعابه بكامل تفاصيله و حيثياته.

2.1.2. القرى الاشتراكية.

يمكن الحديث كذلك عن القرى الاشتراكية، و عددها نظريا 1000 قرية، التي مثلت مطية الدولة في السبعينيات من أجل إنجاح الثورة الزراعية و تحسين

¹ Cf. P. Bourdieu, A. Sayad, op.cit.

ظروف عيش الفلاحين من خلال حثهم على التجمع و الاستقرار. و لكن الأهداف المسطرة نظريا لم تتجسد فعليا على أرض الواقع.

الهدف العام لهذه السياسة كان هو نفسه: التحديث و القضاء على مظاهر التخلف في المجتمع الجزائري.

النتائج كانت من قبيل اضطراب حياة الفلاحين و اختلال سير نشاطهم الفلاحي أو الرعوي بالنسبة للبدو الرحل في السهوب.

كيف أمكن التفكير في تغيير نموذج سكن البدو الرحل من الخيمة التي تمثل المسكن الطبيعي بالمنزل الحديث؟ القرى الجديدة وإن كانت تتغنى بتحقيق الارتياح للسكان لم تكن تستجيب لمتطلبات الرفاهية التي كان يجدها البدو الرحل في الخيمة مع قطعان ماشيتهم و جمالهم؛ لقد قطع المسكن الجديد ذلك الانسجام الذي ابتكره الإنسان البدوي مع محيطه و فضائه الواسع الذي لا يحده شيء سوى الأفق، و لا يتركونه إلا تكيفا مع الظروف المناخية.

المثير للانتباه هو أن هذا المشروع التنموي كان يفترض أن يوضع بالتشاور مع المعنيين به لإبداء رأيهم حول مواقع الإنجاز و نوع السكنات؛ و لكن في الواقع قامت الدولة بكل شيء، ما جعل المساكن الجديدة تعجز عن تجسيد تطلعات المستفيدين منها و لا تستجيب لخصوصيات الأسر التي سكنتها. في هذا السياق يشير عبد الكريم العايدي إلى أن " ... المشروع شديد الضغوطات لأن السكن أنجز من أجل صنف واحد (نموذجي) من الأسر:

الفلاح المنتج و أسرته (الزوجة و الأولاد)، و بهذا أقصيت العائلة الممتدة. هذا المعيار يدير ظهره لتشكيلة أسر الفلاحين الموجودة..."¹.

في تلك القرى الاشتراكية، الحياة اليومية مطبوعة بالملل و الروتين، لا شيء من المرافق الضرورية وظيفي، فقد تحولت القرية النموذجية "عبد المالك رمضان بفلاوسن" (وهران)، حسب حجيج الجنيح، إلى مرقد تجمع فيه فلاحون تائهون [...] مما جعل الفلاح يعيش فضائه بصعوبة في قطيعة مع نمط عيشه السابق، فهو لا يحس نفسه في منزله، يعترضه نظام يمنع، مثلا، أن يقيم الأبناء البالغون مع آبائهم!²

2.2. في السكن الجماعي.

إن التجمعات السكنية الكبرى التي تتخذها الدول حلا لمشكل تزايد الطلب على السكن، تعرضت إلى انتقادات - شديدة أحيانا - من طرف الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية و الإنسانية التي تهتم بالظاهرة الحضرية و المدينة.

من هؤلاء نجد ما يقوله Th. Paquot في افتتاحية العدد 322 من مجلة Urbanisme المخصص للتجمعات السكنية الكبرى في فرنسا: "... إنه هنا، كثيف، جامد، رمادي و وسخ كأنه مقطوع عن العالم، و يشكل عالما لوحد. إنه هنا بجانب وسط المدينة، غير مبال بالمرافق التي تحيط به، و التي تحجبه و

¹ A. El Aidi, *La règle et la stratégie. Acteurs sociaux et mutations agraires ; Le cas de l'Algérie*, Thèse d'Etat de sociologie, Université d'Oran, 1997, p 771 ; Cité par H. El Djounid, *Urbanification et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran*, op.cit, p 140.

² Ibid, p 140.

تعزله. إنه هنا مستسلم، خامد، خاسر و تائه كالأبله، كـ"الدَّعي". نعم دعني فكر
تقنوقراطي للسكن الجماعي..."¹.

الوصف المقدم هنا من طرف الكاتب يندرج في سياق الانتقادات الموجهة
إلى سياسة العمران في البلدان الأوروبية التي اعتمدت على السكن الجماعي من
أجل حل أزمة السكن. السياسة هذه لا تخلو من الأيديولوجيا الرأسمالية التي
تؤمن بالإنتاج و الإنتاجية، و التحكم في ما هو اجتماعي من خلال التحكم في
الفضاء الحضري.

يدعم الكاتب فكرته بالقول: "... و رغم أنه ولد محاطا بالعطف من
"جنّيات" (fées) كَنَّ يعدنه بمستقبل واعد، و بأنه يمثل مستقبل المدينة... إلا
أنه بعد انقضاء الستينيات، ها هو ذا يستنتج خائفا، التغيير في الغاية الاجتماعية:
هجرته الأزواج الشابة، و امتلأ بأسر كبيرة العدد في طريقها إلى التحضر
"القسري". فمن سكن اجتماعي "حديث" ومريح، أنجز بالسرعة اللازمة
لمواجهة "أزمة السكن"، لفائدة ساكنة ترتقي يوما بعد يوم؛ ها هو يتحول إلى
مركز لإيواء العمال المتواضعين المسندين المؤقتين، و المغتربين: الغرباء عن
المدينة، و فيما بينهم و حتى عن أنفسهم. التجمع السكني غير قادر على
"الجمع"، كل واحد في بيته (في قفصه) يتقاسم مع غيره المساوي فقط: تلوث
سمعي، سلال مهترئة، مصعد متعب و متدهور... و عنوان مخجل"².

يظهر في هذه السطور انعكاس الصورة و تحول النتائج بفعل الأيديولوجيا
التي وإن كانت في الظاهر تستهدف مواجهة أزمة السكن، و لكنها في الحقيقة

¹ Thierry Paquot, « Editorial : Les Grands ensembles : histoire et devenir », in Urbanisme, N° 322, Jan/Fév 2002, p 35.

² Ibid, p 35.

تستهدف معالجة التراتب الاجتماعي و توزيع الطبقات و الشرائح الاجتماعية في فضاء المدينة حسب المستويات السوسيواقتصادية.

تنظيم المجتمع من خلال تنظيم الفضاء الحضري يفضي بشكل ما إلى إعادة إنتاج الفروقات و الاختلافات الطبقيّة على أرض الواقع، بشكل تنكّس معه تلك الفروقات. النتائج في الواقع اختلفت عن تلك المسطرة في المشروع.

يوضح الكاتب كلامه أكثر: "... لقد نتج التجمع السكني من عمران "القطيعة" (مع وسط المدينة، مع السكن الفردي، مع الحي الشعبي، مع ما هو تقليدي) و هندسة معمارية ليست ذات جودة و لا نوعية، وحيدة الشكل و مملّة في تكرارها و تماثلها... التجمع السكني أراد أن يكون تجربة فقط، فوجد نفسه قاعدة مبتذلة... التجمعات السكنية بكل تأكيد هي فشل لـ"الأيديولوجية التحديثية"¹.

يستنتج الكاتب أن تشكيل المدينة من خلال السكن الجماعي هو حل المشكل بمشكل آخر. تحديث المجتمع من خلال التحكم في الفضاء الحضري ليس بالحل المثالي، و التجربة الغربية في أوروبا يجب أن تقرّ جيداً إذا ما أريد إعادة إنتاجها أو نقلها إلى مجتمعات أخرى.

الاستناد إلى هذه الأفكار يهمننا في تدعيم الافتراض القائل بأن مستقبل السكن الجماعي يمكن أن يكون مشابهاً لما أورده تيري باكو عن حالته في فرنسا. و لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن الظرف عندنا مختلف تماماً، من حيث العلاقة بين الدولة و المجتمع، نظراً لاختلاف الظروف التاريخية و السياسية و الاقتصادية و مستوى الحداثة.

¹ Ibid, p 36.

و إذا حاولنا إسقاط فرضيتنا، المستلهمة من مقولة ليفي- ستروس حول تعايش الثقافات، على ميدان الدراسة في حي الصباح، فإن الطرح يصبح كالاتي: يحتوي حي الصباح على جماعات متراسة في الفضاء، تحوز كل منها على ثقافة مختلفة، أتت من فضاءات عدة و لها ممارسات حضرية تشكلت حسب طبيعة الفضاء السكني السابق. تفرق بينها الفروقات الاقتصادية و المهنية و الجيلية، و درجة التقارب من بعضها البعض في التراتبية الاجتماعية، لكن يجمعها فضاء الحي السكني.

و يمكن لغياب أو "انسداد" قنوات التواصل و الاتصال الاجتماعي أن تؤدي إلى رفض الآخر، و اعتبار "الغريب" هو كل من لا يتقاسم معنا نفس القيم و نفس الممارسات، إلى درجة فقدان الرباط الاجتماعي لقوته الرمزية و الانطواء على جماعة الانتماء السابقة، و انقطاع روح الاجتماع إلا داخل الجماعة نفسها، بشكل يؤدي إلى العنف و العنف المضاد، و هي فكرة ابن خلدون عن توسع العمران و ما يتبعه من كثرة المرض و الهرج و القتل... حيث أن "الأسوار" -أو الحدود الإقليمية- التي أشار إليها، هي هنا ثقافية و رمزية.

و بالتالي، فإن تحديث المجتمع من خلال المدينة و العمران أنتج أشكالاً جديدة للتعايش و الاجتماع بين الأفراد، لم تكن في مستوى توقعات الدولة التي سوف تكون مرغمة على تسيير الاختلاف و الاختلاط معاً، و تحمّل عبء انعكاساتها على الفضاء المبني و على الحياة الاجتماعية، بشكل تتكسر فيه الفروقات السوسيو- اقتصادية و الاختلافات الثقافية. المجتمع الناتج من سياسة السكن الجماعي هو "الحضري الشائع"¹ الذي يتشابه في ظروف الوجود و يغفل

¹ Mehdi Souiah, « L'urbain majoritaire », In Le quotidien d'Oran du 10/02/2008.

الاختلافات الفردية، و المسؤولية الملقاة على عاتق كل ساكن أو مواطن، ليتشكل ككتلة تطالب الدولة بالمزيد و المزيد من كل شيء.

يستنتج عبد القادر لقعج في أحد مقالاته: "...أن المدينة الجزائرية، حالياً، هي بصدد الانصياع إلى قوى سوق عقاري و سكني، يضخم، على مرأى العين، الفروقات الاجتماعية و الثقافية..."¹. إذ أن التوجه إلى خيار السكن الجماعي (الاجتماعي) من أجل "حل"، أو على الأقل التقليل من حدة، "أزمة السكن"، و تطوير المدينة، مضافاً إليه التسيير السياسي للمسألة الحضرية و عمل المجتمع على ذاته قد أسهموا مجتمعين، في نظرنا، في تسريع صيرورة التحولات الاجتماعية التي نتجت عن الصراع (الظاهر منه و المضمرة) بين الأفراد و الجماعات، بين المجتمع و الدولة، بين الحداثة و التقليد.

يمكن النظر إلى أحياء السكن الجماعي كعنصر من أهم محركات بناء المدينة و تشكيلها، و هي بمثابة طفرة أو عملية زرع لـ "المناطق ذات الأولوية في العمران" (Les Z.U.P) الفرنسية، و المسماة عندنا "مناطق السكن الحضري الجديدة" (Les Z.H.U.N) تماشياً مع البيئة المحلية (تبيئة و جزارة المفاهيم المستوردة). فخيار تشكيل المدن من خلال السكن الجماعي، وضع في الساحة الحضرية فاعلاً أساسياً هو الدولة السخية المعطاءة (L'Etat providence)، حيث تأتي شرعية هذه الصيغة من السكن كمركز للسياسة الحضرية من نتاج إيديولوجي يرتكز على صورة الدولة البانية - فاعلة الخير، الخيرة- التي تحدد معايير السكن و ترسم النموذج السكني الحضري لغالبية المجتمع الجزائري.

¹ Abdelkader Lakjaâ, « Les périphéries oranaises : urbanité en émergence et refondation du lien social », Colloque international : « Penser la ville : approches comparatives », khenchela, 2008, p 14.

هذا التوجه تجسد من خلال تكرار فسيفساء من الأحياء الجماعية، في حالة تدهور من البداية، ناقصة التجهيز، لا تملك في معظمها أي جودة حضرية أو معمارية. و هي تشكل تعبيراً عن نسق اجتماعي اهتم علم الاجتماع الحضري بتفكيكه و تحليله. لكن هذه الرغبة المعلنة في فرض نموذج أوحده للتصورات، تعرضت إلى انتقادات لاذعة و قوية مست حتى أساسات الأيديولوجية الحداثية.

و يمكن أن نخلص إلى أسباب التعارض بين مختلف المتدخلين في نظام الفعل هذا، و التي يمكن أن تنبئ عن التوترات التي يمر بها المجتمع؛ حيث أن التحليل السوسيولوجي للصراعات و الصدمات حول هذا النوع من السكن الجماعي يوضح لنا الرهانات الأساسية. من بين الانتقادات التي امتدت إلى المسكن أو الشقة التي تمثل قلب الخطاب الرسمي للدولة البانية، نجد: تشويه الوظائف الاجتماعية المرتبطة بنمط الحياة، إنكار الهوية الأسرية، تشابه الوحدات السكنية و غياب المعالم، و الترحيل القسري إلى أطراف المدينة¹.

اختلال التنظيم الاجتماعي في المجتمع الجزائري بسبب الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى أحداث أكتوبر 1988، عجل برغبة المجتمع في التغيير، و الانتقال إلى طريقة جديدة في تسيير الشأن العام.

هكذا برزت، حسب عابد بن جليد، ممارسات اجتماعية في ميدان "السكن الإقليمي" أثرت على المجال العمراني، في ظرف نزاعي بين السلطة المركزية و المنتخبين المحليين الذين أفرزتهم الانتخابات التعددية في 1990، التي فازت بالأغلبية فيها الحزب الإسلامي الجديد: "الجبهة الإسلامية للإنقاذ". فطريقة تسيير البلديات من طرف الصاعد الجديد إلى سدة القرار على المستوى المحلي، يمكن أن توصف بنوع من التشجيع على السطو على الفضاء و القطع الأرضية

¹ Mohamed Madani, « 25 ans de sociologie urbaine en Algérie », Colloque international : penser la ville : approches comparatives, kenchela, 2008, p 8.

التابعة للدولة من طرف الفئات المعوزة، و التي كانت محرومة منها في عهد النظام السياسي السابق (الحزب الواحد)¹.

من خلال ما تقدم، فإن خيارات البناء و العمران التي انتهجتها الدولة بعد الاستقلال، و التي يمكن اعتبارها امتدادا غير مباشر لسياسة الإدارة الاستعمارية، التي كانت تهدف بالأساس إلى دمج و استيعاب المجتمع الجزائري - الحضري- ضمن المجتمع الأوربي، في إطار أطروحة الجزائر الفرنسية. ذلك أن شبه قنعة تشكلت لدى الإدارة الفرنسية آنذاك بأن الحل في مستعمرة الجزائر يكمن فقط في اندماج الساكنة المسلمة إلى جانب الساكنة الأوربية في المدن. هذه القنعة لدى الفرنسيين كانت نابعة من أطروحة التحكم في الاجتماعي من خلال التحكم في تسيير الفضاء الحضري، و ما ينجر عنه من تقارب بين الثقافتين فيما يخص ممارسات السكن الحضري. و كان أملهم كبيرا في نجاح مسار مثاقفة الجزائريين أو إعادة تنشئتهم في اتجاه التحضر و التمدن و الحداثة و التحديث، أي مثاقفة الجزائريين بالثقافة الأوربية إلى حد تماهي و انصهار الساكنة الجزائرية في الثقافة الأوربية الحداثية. لكن جان بيلوتي Jean Pelletier أشار في هذا الصدد، في كتابه "الجزائر 1955 : محاولة في الجغرافية الحضرية"، أن التساكن بين الجزائريين و الأوربيين في الجزائر العاصمة كان يتم على شاكلة "الماء و الزيت": نتلامس دون أن نختلط أو دون أن نمتزج².

3.2. إعادة الإسكان و محاربة السكن الهش.

في شكل آخر من الترحيل القسري، يمكن الحديث عن محاربة البيوت القصديرية و البناء الهش أو اللاشعري. من أهمها تلك التي عرفتها الجزائر

¹ عابد بن جليد، "كثيفيات الإدماج الاجتماعي في صيرورة التنظيم الحضري بالبلدان المغاربية. حالة مدينة وهران"، في إنسانيات: الأقاليم الحضرية بالبلدان المغاربية، عدد 42، أكتوبر/ نوفمبر 2008، ص 85.

² Cf., Jean Pelletier, *Algérie 1955 ; Essai de géographie sociale*, Paris, Les belles lettres, 1959.

العاصمة في الثمانينيات و التي كتب بصدها عبد المالك صياد مقالا تحت عنوان "الآثار الطبيعية لإعادة الإسكان"¹.

لقد خلق الترحيل القسري هذا "اجتثاثا" لأناس تكيفوا مع ظروف سابقة، و تغير نمط حياتهم و ليس فقط مقر إقامتهم. إعادتهم إلى أماكن سكنهم الأصلية أو ترحيلهم إلى أحياء جديدة جعلهم يحسون بذلك "التجذر" التي حدث لهم في فضاء الحي القصديري بمعالمه المادية و تركيبته البشرية إلى درجة أن "كوخا من القصدير في الحراش (الجزائر العاصمة) أحسن من فيلا في الحساسنة بولاية سعيدة"².

تشابه ظروف الترحيل و الانتقال من نمط سكني و معيشي إلى نمط آخر، متعارض مع الأول على مستوى تصورات المدينة و السكن و المسكن و الآخر، جعل محاربة السكن الهش و الأحياء القصديرية، تنقل الهشاشة إلى المدينة، للتوسع دائرة الهشاشة في أغلبية أحياء السكن الجماعي، و السكن الاجتماعي بالخصوص، التي من المفروض أنها تمثل ظروف عيش أحسن مقارنة بالهشاشة التي يراد محاربتها و إنقاذ السكان الحضريين منها.

4.2. السوسيولوجيا في قلب التحليل: بصمة عبد المالك صياد.

حلل عبد المالك صياد في مقالته العلاقة التي تنشأ بين الساكن و مسكنه الجديد: "الشقة الحديثة" كما سماها، و التي تمثل حسبه عنصرا من نظام يفرض على من يشغلونه بأن يتبنوا تجاهه و من خلاله طريقة محددة في الحياة... بل يتطلب تحولا ثقافيا حقيقيا لدى الساكنين الجدد³. و هو يفسر عدم التكيف أو

¹ Abdelmalek Sayad, op.cit, pp 11-27.

² Blaha Derrouiche, *L'habitat précaire et le relogement, le cas des planteurs à Oran*, mémoire de Magister en urbanisme, Faculté d'Architecture et de Génie Civil, USTO, 2009, p 16.

³ Abdelmalek Sayad, op.cit, p 11.

على الأقل صعوبته بعدم امتلاك هؤلاء للإمكانيات الاقتصادية التي تمكنهم من ذلك، من جهة، و غياب الاستعدادات الضرورية التي لا يمكن أن تتشكل في غياب الإمكانيات الاقتصادية، من جهة أخرى. و هو ما قاله ابن خلدون عندما جزم بأن "البدوي لا يمكنه عيش المدينة إلا إذا تأثّل مالا".

فمن جهة المتطلبات الفضائية أو المجالية، العلاقة ليست فقط علاقة أدائية (instrumental) بل تأخذ شكل "حوار" تستعمل فيه لغة معينة. و لكن في هذه الحالة هناك لغتان مختلفتان: لغة الساكن المبطنة على شكل مناهج (schèmes) جسدية و فضائية، على شكل مواقف و ميولات، أو على شكل ثقافة بمعناها الأنثروبولوجي كنظام نموذج للسلوك تجاه الفضاء أو المجال المسكون. في المقابل هناك لغة الشقة التي تحملها في بنيتها كبنية و التي تشير إلى الاستعمالات المطلوبة و كيفية شغل الفضاء الداخلي للشقة¹.

حين لا يستطيع الساكن أن يتكلم لغة الشقة فإنه يجعلها تتكلم لغته، ذلك أنه يستنتج في الأخير - بقليل أو كثير من الذاتية- أن الشقة هي التي لا تستطيع أن تتحدث لغته؛ في حين أنه هو الذي لم يستطع أن يتكلم التي اللغة التي تفرضها متطلباتها. فيقوم بتغييرها و إعادة تهيئتها حتى تتوافق مع متطلباته.

3. برامج السكن في ولاية وهران: منطق التعمير و لعنة

الأرقام.

يستعمل البحث السوسولوجي الإحصاء كدليل على علميته و يبين من خلاله الاتجاهات و الوضعيات، إلا أن الأرقام بقدر ما تقدم عرضاً أو مسحا عن واقع ما فإنها تطرح أسئلة أخرى على شاكلة "لماذا"، تستدعي مقارنة كيفية

¹ Ibid, p 12.

لفهم المعاني و المقاصد. لكن ترك الأرقام تتحدث لوحدها دون تغذيتها بتحليلات
كيفية و المبالغة في استعمالها لتفسير ظواهر هي في الأساس و الجوهر بشرية،
و ربطها بمنطق التسيير السياسي قد يجعل منها "لعنة" على الفاعلين
الاجتماعيين الذين يصنفهم و يجمعهم أو يفرقهم الباحث السوسولوجي. يمكن
تشبيء الظواهر الاجتماعية و لكن من الصعب تكميم و ترقيم الفاعلين
الاجتماعيين المتفاعلين و المتحركين.

نحن نستعمل الأرقام فقط حتى نسلط الضوء على مسألة السكن الجماعي¹،
و إن كانت الإحصائيات في الجزائر تلقى انتقادات كثيرة حول مصداقية ما يقدم
من طرف الدولة، خاصة حول إنجازاتها. فالأرقام الرسمية لا توحى بوجود أزمة
سكن فعلية بنفس الدرجة التي تنبؤنا بها مثلا الاحتجاجات الدورية بمناسبة
توزيع حصص السكن الاجتماعي بالخصوص.

1.3. صيغة السكن الاجتماعي.

تفتح هذه الصيغة الحق في الاستفادة لذوي الدخل المحدود (أقل من
24000 دينار /شهر). تودع الملفات على مستوى البلديات، لتدرس على مستوى
الدائرة، و توزع من خلال البلدية. للإشارة فإن هذه الصيغة هي الأكثر إثارة
للاحتجاجات نظرا لما يشوبها من عمليات الإضافة و الحذف للمستفيدين التي يتم
فيها استغلال الرأسمال الاجتماعي و النفوذ و القرابة و المحاباة. أكثر ما يثير
الغضب و السخط هو استفادة أشخاص من خارج تراب البلدية أو الولاية أحيانا،
أو أشخاص ليس الحق في الاستفادة من هذه الصيغة.

¹ Habitat Urbain, bilan du 4^{ème} trimestre 2008, Document ronéotypé de la DLEP, service du logement, Oran, 2008.

الجدول 1: برنامج السكن الاجتماعي الخاص بولاية وهران في الفترة 1975-2008.

صيغة السكن	سنة التسجيل	عدد السكنات المسجلة	عدد السكنات المسلمة	في طور الإنجاز
الاجتماعي OPGI	1975	49	49	
	1976	168	168	
	1979	59	59	
	1981	20	20	
	1983	4526	4526	
	1984	203	203	
	1987	200	200	
	1988	333	333	
	1989	1025	1025	
	1990	480	480	
	1993	1981	1981	
	اجتماعي-إيجاري	1997	1150	1150
1998		3075	3075	
1999		1000	1000	
2000		1300	1300	
2001		3400	3300	100
2002		1000	1000	
2003		1000	872	128
2006		6000	0	3200
2007		1500	0	0
2008		2000	0	0
المجموع		30469	20741	3428

Tableau construit par nos soins à partir du Bilan DLEP, Oran, 2008.

2.3. صيغة AADL كراء-شراء.

أرسيت هذه الصيغة بإنشاء الوكالة الوطنية لتحسين و تطوير السكن AADL، و المراد منها هو تمكين "الطبقة المتوسطة" من الحصول على مسكن يصبح ملكية بعد تسديد ثمنها من خلال أقساط الكراء الشهرية. عمليات التسجيل على القوائم تدخلت فيها نفس الميكانزمات الاجتماعية من محاباة و محسوبية و حتى الرشوة. ما أثار احتجاج السكان المستفيدين بوهران في 2011 هو طول أمد الانتظار من أجل استلام الشقق، إضافة إلى الاختلاف المسجل في نوعية الشقق المنجزة من طرف الشركة الصينية و تلك المنجزة من طرف شركة "كوسيدار"، حتى أن الأولى تسمى "حي AADL"، و الثانية تسمى "حي كوسيدار".

الجدول 2: برنامج السكن كراء-شراء الخاص بولاية وهران إلى غاية 2008.

صيغة السكن	سنة التسجيل	عدد السكنات المسجلة	عدد السكنات المسلمة	في طور الإنجاز
AADL	2001	4000	3387	613
	2002	1000	1000	
CNEP-Immo	2003	1735	0	1735
المجموع				
		6735	4387	2348

Tableau construit par nos soins à partir du Bilan DLEP, Oran, 2008.

3.3. صيغة FNPOS.

بالنسبة لهذه الصيغة، فجاءت بمبادرة من وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي بإنشاء "صندوق معادلة الخدمات الاجتماعية"، و هي تخص الموظفين المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي. نفس الممارسات تتكرر و لكن في حدود القانون من حيث الفئات المستفيدة، يساهم المستفيد بنسبة 30% كدفعة أولى، ثم يستكمل الثمن المحدد قانونا، على عدة دفعات إلى غاية استلام المفاتيح الشقة. الإشكال لذي طرح بالنسبة لهؤلاء هو استلام عقود الاستفادة دون المفاتيح بدعوى ضرورة إنهاء أشغال التهيئة و الربط بمختلف الشبكات.

الجدول 3: برنامج السكن FNPOS الخاص بولاية وهران إلى غاية 2008.

صيغة السكن	سنة التسجيل	عدد السكنات المسجلة	عدد السكنات المسلمة	في طور الإنجاز
FNPOS	1998	200	200	
	2003	910	160	382
المجموع				
		1110	360	382

Tableau construit par nos soins à partir du Bilan DLEP, Oran, 2008.

4.3. صيغ LSP, LPP, LPA.

يعبر عن هذه الصيغة بالسكن الاجتماعي التساهمي حيث يساهم المستفيد من الشقة في تسديد ثمنها إلى المقاول المسند إليه الإنجاز على دفعات إلى غاية التسليم النهائي مع انتهاء الأشغال.

المشكل المطروح هو تأخر المقاولين في الإنجاز، و نوعية الأشغال من الناحية الجمالية. كما أن هناك حالات هرب فيها مقاولون، أفلست مؤسساتهم، بنقود المستفيدين، و انطلقت رحلة معاناتهم في طلب التعويض بين المحاكم و الإدارة.

الجدول 4: برنامج السكن التطوري، المسند و LSP الخاص بولاية وهران إلى غاية 2008.

صيغة السكن	سنة التسجيل	عدد السكنات المسجلة	عدد السكنات المسلمة	في طور الإنجاز
Evolutifs	1996	1000	1000	
	1997	950	950	
aidés	1998	996	996	
	1999	1668	1569	99
	2000	682	652	30
LSP	2001	913	913	
	2002	2432	2252	180
	2003	733	551	182
	2004	687	661	26
	2005	954	909	45
	2006	854	804	50
	2007	1952	1356	596
	2008	1088	612	476
المجموع		14909	13225	1684

Tableau construit par nos soins à partir du Bilan DLEP, Oran, 2008.

5.3. الوضعية في حي الصباح.

بالنسبة لميدان الدراسة أي حي الصباح فقد عرف مختلف هذه الصيغ كما هو مبين في الجدول أسفله الذي يتبين من خلاله أن البناء في حي الصباح كان بوتيرة متسارعة جدا؛ حيث عرف الحي نشأته خلال عشرية فقط. من بين الـ 55152 سكن المسجل في ولاية وهران خلال الفترة 1998-2008 استحوذ حي الصباح على 14026 سكن أي ما يمثل نسبة 25%.

الجدول 5: الحصص السكنية التي استفاد منها حي الصباح في الفترة من 1998-2008.

صيغة السكن	سنة التسجيل	عدد السكنات المسجلة	عدد السكنات المسلمة	في طور الإنجاز	لم تطلق بها الأشغال	صيغة السكن
PIP	-	14		14 فيلا		
LSP	2005	111	111			حي الياسمين
	2006	387	387			
	2007	1186	1186			
	2008	811	811			
Sociaux- Locatifs	1998	250	*250			حي الصباح
	1999	465	*465			
	2001	200	200			
LSP	2003	182	182	182		حي الصباح
	2004	296	296			
	2005	545	545			
	2006	120	120			
	2007	55	55			
	2008	34	34			
FNPOS	2003	368	368		368	POS 52
CNEP-Immo	2003	1002	1002	1002		
AADL	2001	4000	3387	613		POS 50
	2002	1000	1000			
Sociaux- Locatifs	2001	3000	*3000			
	2008-1998	14026	11847	1811	368	المجموع

Tableau construit par nos soins à partir du Bilan DLEP, Oran, 2008.

يمكن أن نلاحظ هنا السياسة الإرادية المطبقة من طرف الدولة في ميدان البناء و العمران. إنشاء حي مثل حي الصباح في ظرف عشر سنوات يمكن أن يحسب لصالح الدولة و يمكن ربما أن يحسب لها في الأرقام القياسية، و لكن نحن نتحدث فقط عن السكن المسجل، فأجال التسليم و نوعية البناءات من حيث مواد البناء المستعملة و الهندسة المعمارية، و التهيئة الخارجية و المساحات الخضراء يمكن أن تدحض ذلك دون أن نتحدث عن صيانة البناءات و المحافظة على البناء الحاضر من أجل الأجيال القادمة من منظور التنمية المستدامة.

* Programme de la commune d'Oran implanté dans la commune de Sidi Ech-Chahmi.

* Programme de la commune d'Oran implanté dans la commune de Sidi Ech-Chahmi.

* Programme de la commune d'Oran implanté dans la commune de Bir El Djir

4. سياسة إعادة الإسكان: أبواب التحضر للشرائح الفقيرة!

القضاء على الأحياء القصديرية يعني بالضرورة عمليات إعادة إسكان، إما بإعادة السكان إلى مناطق سكنهم الأصلية كما حدث في الجزائر العاصمة في الثمانينيات، أو إعادة الإسكان في نفس الحي مثل تجربة العين البيضاء في وهران، أو "ترحيل الحي إلى حي آخر"، أي نقل السكان من الحي المراد تهديمه إلى حي جديد مثلما حدث مع سكان حي الصنوبر و سيدي الهواري في وهران. حيث يتم ترحيل ساكنة حي بأكمله أو جزء منه إلى حي جديد أنجز من أجل حل أزمة السكن، باسم الانشغالات الاجتماعية للدولة تجاه المواطنين و لكن بطريقة تقنية و بمنطق الحساب الرياضي.

عملية ترحيل سكان حي الصنوبر إلى حي الياسمين 2 مثلا، تمت على أساس عدد الدفاتر العائلية المقدمة من طرف سكان كل حوش. حيث وجدت بعض العائلات المتكونة من أكثر من ستة أفراد نفسها محشورة في شقة من غرفتين F2 ، لأن القائمين على الإحصاء لا يقبلون من كل حوش سوى دفتر عائليا واحدا. صرحت لنا المبحوثة الساكنة في هذه الوضعية بالقول: "... شوف يا وليدي هاذ المسؤولين ما يخافوش ربي، راحنا هنا في سبعة في قابسة زلاميت [و علاش؟] على خاطش نيك اللي جات تسجل ما بغاتش تقبض الليفري (livret de famille) نتاع ولدي اللي مزوج و عنده طفلة... سجلت غير نتاعي... " (مقابلة رقم 10).

بالنسبة للسكان، الحي القصديري هو باب يدخلون منه إلى الفضاء الحضري، و إعادة الإسكان هي باب للدخول إلى المجتمع الحضري¹، و لكن الفرق يبقى بين العيش في المدينة و عيش المدينة؟.

وجدنا في رسالة الماجستير التي قدمها الزميل بلاحة درويش دراسة حالة حول ترحيل سكان حي الصنوبر إلى حي الياسمين و حي النور بالجهة الشرقية لمدينة وهران. حي الياسمين هو جزء ينتمي إلى حي الصباح، أما حي النور فهو محاد له و لم يتم ضمه إلى حي الصباح نظرا لحدثة ظهوره في سنة 2008.

1.4. مثال حي الصنوبر، حي يطرح المشاكل منذ الاستقلال.

طرحت الأحياء القصديرية المشاكل منذ الاستقلال، و كان يمكن علاج تلك المشاكل آنذاك مباشرة لأنها لم تكن بنفس العدد و المشاكل المطروحة أقل حدة. فالحظيرة السكنية الفارغة الناتجة عن رحيل المعمرين، و تقلص حجم السكن الهش كلن يمثل فرصة سانحة لحصر انتشار الظاهرة و آثارها على صورة المدينة و تركيبتها.

و لكن الاهتمام الكبير الموجه صوب التصنيع و بناء قاعدة اقتصادية قوية من خلال الصناعة الثقيلة، أزاح الاهتمام بالمسألة الحضرية و بأزمة السكن التي تكن بعد قد نضجت كي تنفجر بالشكل الذي عرفته في الثمانينيات. التصنيع أسهم بدوره في النزوح الريفي و الانفجار الديمغرافي الاصطناعي الذي عرفته مدينة وهران.

¹ Blaha Derrouiche, op.cit, p 99.

ما حدث بعد الاستقلال هو ملء الفراغ الذي تركه رحيل المعمرين من طرف المجتمع الجزائري بمختلف فعالياته، ثم في مرحلة ثانية ظهور "برجوازية صغيرة" استخلفت الفئات الفقيرة التي لم تستطع دفع إيجار السكنات منذ جويلية 1962. من هنا بدأت في النشوء ثنائية المركز "البرجوازي" و الهامش "الشعبي"؛ حيث أن الفئات الفقيرة كانت مرغمة على الانتقال إلى الضواحي حيث تنخفض الأداءات الخاصة بالسكن و تضعف أو تنعدم مراقبة السلطات.

إعادة الإسكان "العشوائي" في الفضاء الحضري تمت في غياب أو سهو الدولة التي كانت مهتمة بمشاريع أخرى. النزوح الريفي الكثيف نحو المدينة الناتج عن سياسة التصنيع، يمكن أن يعبر عن "التجمع الطوعي" في الفضاء الحضري (regroupement volontaire) المختلف ظاهريا عن "التجميع القسري" (regroupement forcé) الممارس في المحتشدات الاستعمارية. البعض وصف هذه الظاهرة "بالسطو" على المدينة من طرف المجتمع الجزائري¹.

في حي الصنوبر تمت أولى عمليات إعادة الإسكان في سنة 1962 مباشرة بعد الاستقلال، و لكن العملية لم تتبع بتدمير السكنات الهشة، ما شكل فرصة لإعادة حيازتها من طرف ساكنة جديدة أعادت إنتاج نفس المشكل.

إعادة الإسكان في نفس الموقع في حيي Kopp I, II²، يمكن أن تعتبر ناجحة نظريا، و لكن المشكل طرحه عدد من المتسربين إلى قوائم المستفيدين الوافدين من أحياء أخرى. و عموما، يقدر الكاتب بلاحة درويش، أن سكان حي الصنوبر المعاد إسكانهم لم يعرفوا انعكاسات الاجتثاث في حيازة الفضاء المبني

¹ Marc Côte parle d'une prise de la ville par la nouvelle société algérienne. Cf. Marc Côte, op.cit.

² من اسم المهندس المعماري الذي صممها.

الجديد لأن العملية، حسبه، اكتست طابعا اجتماعيا، و السكنات الجديدة كانت على شكل منازل أفقية استجابت بشكل معتبر إلى متطلبات المناخ و السكان.

يضاف إلى هذه العملية الأولى و في نفس الفترة تقريبا، إعادة إسكان في حي سيدي الهواري المنجز في إطار مشروع قسنطينة (1958-1962)، و هو عبارة عن حي سكن جماعي. المشكل المطروح هنا هو العشوائية التي طبعت شغل هذه السكنات؛ حيث عمرتها أسر قدمت من مختلف أحياء المدينة و حتى من مدن أخرى. العمليات الأخرى التي عرفها الحي كانت من صيغة نقل السكان إلى أحياء أخرى كما أشار إلى ذلك بلاحة درويش في دراسته¹ (انظر الشكل التوضيحي في الملحق ص 293).

2.4. إعادة الإسكان و إعادة تشكيل الرباط الاجتماعي.

المثير لانتباهنا في دراسة الحالة التي قدمها الباحث هو الإشارة إلى الأسر المتسربة إلى قوائم المستفيدين من عمليات الإسكان، منذ سنة 1962 إلى غاية 2007 (تاريخ إجراء الباحث لتحقيقه الميداني).

فبالنسبة لنا، ظاهرة الأسر المتسربة تدل على الاستثمار الكبير للرأس مال الاجتماعي و شبكة العلاقات الاجتماعية التي تشكلت من أعماق التضامن الجماعاتي في مواجهة المنطق الإداري في توزيع السكن من أجل تمكين أسر ريفية أو حديثة التحضر من الحصول على السكن من جهة، كما تكشف عن تلك النزعة الجماعاتية و الجهوية التي تشوب تسيير الإدارة، من جهة أخرى. و هذا يطرح في نفس الوقت سؤال إعادة تشكيل الرباط الاجتماعي و علاقات الجوار و الاجتماع في فضاءات الأحياء السكنية الجديدة.

¹ Blaha Derrouiche, op.cit, pp 90-94.

مقارنا دراسة مكتب الدراسات URSA في 2003 المتعلقة بإحصاء الأسر الواجب ترحيلها، و نتائج تحقيقه الميداني في سنة 2007، وجد الكاتب 143 أسرة متسربة ضمن الـ 318 أسرة التي شاركت في التحقيق الميداني، أي نسبة 45% تقريبا. يمكن تفسير هذه الاختلال بتسريب أسماء أرباب هذه الأسر إداريا، كما يمكن تفسيره بحصول صفقات "مشبوهة" تم فيها تداول الشقق ذات الصيغة الاجتماعية من وراء القوانين المنظمة للسكن الاجتماعي، أو في حالات قليلة، تغيير أسماء أرباب الأسر نتيجة للوفاة أو الطلاق...¹.

من جهة الخصوصيات الفيزيائية لحي الصنوبر و الخصوصيات الاجتماعية للسكان المرحلين، يشير الباحث إلى أن السكنات التي خلفتها الأسر وراءها في الحي السابق ليست كلها متدهورة إلى درجة تهديمها، على الأقل في تصور أصحابها: "... يا خويا الحوش اللي كنا فيه عادا مليح... كنت فيه غايا مع ولادي، عندنا لوسع و الجيران حبابنا... لو كان خلونا خير... ما عليش لو كان هاذ F2 اعطوها لوليدي صحة... بصح أنا لو كان خلاوني كنت تقعد...". (مقابلة رقم 10).

أورد لنا بلاحة درويش الأرقام التي توضح وضعية السكن و السكان في حي الصنوبر من خلال تحقيق مكتب URSA لسنة 2003.²

الجدول 6: وضعية عامة عن السكن و السكان في حي الصنوبر، 2003.

البنائيات	الشقق	الغرف	الأسر	الأشخاص	أسرة/ شقة	TOL	TOP	متوسط حجم الأسر
9389	13385	31225	16800	82620	1,2	6,1	2,6	5,2

Source : Enquête ménages, URSA, 2003.

¹ Ibid, p 97.

² Ibid, p

الجدول 7: وضعية شغل السكنات في حي الصنوبر، 2003.

6 غرف		5 غرف		4 غرف		3 غرف		غرفتان		غرفة واحدة		في كامل الحي	
ش	أش	ش	أش	ش	أش	ش	أش	ش	أش	ش	أش	ش	أش
2549	419	3279	506	8052	1266	15565	2530	25183	4033	27992	4631	82620	13385
6,08		6,48		6,3		6,1		6,2		6,04		6,1	TOL
1,01		1,29		1,59		2,05		3,1		6,04		2,6	TOP

Source : Enquête ménages, URSA, 2003.

من قراءة الجدولين يتضح أن نسبة شغل الشقق (TOL) لا تبتعد كثيرا عن المتوسط المسجل في ولاية وهران (5,8). أما بالنسبة إلى نسبة شغل الغرف فيمكن أن نلاحظ نوعا من الارتياح في شغل الغرف خاصة في السكنات أكثر من 3 غرف. و ربما يعتبر ذلك مؤشرا عن عدم التكيف بين أسر يزيد عدد أفرادها عن المتوسط من 5 إلى 6 أفراد في شقق من غرفتين إلى 3 غرف.

و ما يدعم هذه الفكرة هو النتيجة التي توصل إليها الباحث عندما فحص سن أرباب الأسر المسجلين في إحصاء مكتب URSA (2003)، و سن أولئك المستفيدين من إعادة الإسكان في 2007-2008، حيث لم يجد من هم أقل من 25 سنة، ما يعني أن الشباب أقل من 35 المتزوجين، كانوا مرغمين على السكن مع آبائهم في أسر ممتدة، حيث لا تمثل نسبة المستفيدين منهم سوى 8% مجتمعين¹.

بالمقابل، لاحظ الباحث أن نسبة النساء ربات أسر مرتفعة نسبيا، إذ سجلت ما يقارب 25%. إضافة إلى أن نسبة الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن خمسة تمثل 71%. ربما تعبر هذه الأرقام و النسب عن إعادة إنتاج نفس الإشكال المطروح بالنسبة للقرى الاشتراكية. ثم يشير إلى أن 11 أسرة تتكون من فرد واحد تحصلت على سكن، في حين لم يحصل أزواج أقل من 25 سنة عليه.

¹ Ibid, p 115.

هناك مفارقة بالتأكيد و لكنها تطرح السؤال عن منطق تسيير العملية و سؤالاً أكبر حول تسيير أزمة السكن¹! "... الشغل اللي داروه منين رحلونا ما فيه حتى فهامة... كيفاه اللي براسه يعطوه F3 و حنا يعطونا F2 ... جارتني كانوا هوما ثلاثة... مات راجلها و زوجت بنتها و راهي ساكنة معاها في F3 ... ما ناش حاسدينها، بصح حنا رانا في غيبنة... بصح واش تحب تدير... الحمد لله..." (مقابلة رقم 10).

من الناحية الاقتصادية التي تمثل كما، أشرنا إليه مع عبد المالك صياد، عاملاً مهماً في التكيف مع الفضاء المسكون الجديد، الأسر تصنف في خانة "المعوزة" أو في وضعيات صعبة. فنسبة 62% منها يقل دخلها عن 15000 دينار شهرياً، في 2007. إذا ربطنا هذه النسبة بالأداءات التي تفرضها الشقة شهرياً، فيمكن أن نتصور الصعوبات التي تعاني منها الأسر في تجنب الاستدانة و صعوبة الاستجابة لمتطلبات أسر كثيرة العدد. فالسكان يدفعون إيجاراً شهرياً يقدر ب 2800 دج لشقة من غرفتين و 3200 دج لشقة من 3 غرف، أضف إلى ذلك أعباء أخرى (الماء و الكهرباء) تتراوح ما بين 2000 و 5000 دج، حسب حجم الأسرة.

الأسر التي رحلت من حي الصنوبر إلى حي الصباح تعاني من "العرضية" (la précarité) مثلما - أو ربما أكثر- من تلك التي كانت تعيشها في حيها السابق، حيث لم تكن تدفع أي إيجار على الأقل. الوضعية تتأزم أكثر بالنسبة للأسر التي فقدت موارد دخلها من العمل غير الرسمي الذي لم تستطع إعادة إنتاجه في الحي الجديد. "... au moins في لبيلانتور ما كنا نخلصو والو... اليوم تخلص الكرى و التريسيبي و الماء و تدخل ربعة دورو... و الله ما تلحق... منين تتلاقا عليك القرارية و العيد و ولا رمضان... روح دبر منين

¹ Ibid, p 116.

تتسلف... بكري كنت نوفر شوية من الشهرية و نزيد ننافيقي (naviguer) في طابطة نتاع خضرة مع خويا... " (مقابلة رقم 2).

في ظل التدهور البنيوي لظروف عيش الأسر المرحلة، تتطور استراتيجيات من قبيل إعادة بيع الشقة و الانتقال إلى شقة أخرى أقل تكلفة أو "حوش" في دوار آخر، أو العودة ببساطة إلى المنزل الأصلي في الحي الأصلي¹. الدوافع المجندة في هذه الاستراتيجيات تتمثل من جهة، في الحد من العرضية المتنامية، و في الحد من صعوبات الاندماج في الفضاء الاجتماعي الجديد الذي يفرض منطقه في تبني ممارسات و نمط عيش معين، يتأسس شيئاً فشيئاً كنمط عيش نموذجي أو معيار، من جهة أخرى.

في كثير من الحالات يمثل العائدون إلى الأحياء الأصلية فئة الشيوخ المتقاعدین، و الذين لهم أبناء متزوجون. فهم يتركون الشقة للابن و يعودون إلى الحوش، ضمناً لفائدتين على الأقل: استرجاع نمط حياة و علاقات جوار و اجتماع قديمة، و تخلصاً من المشاكل الأسرية الناتجة عن سكن الأبناء مع الآباء. "... الشوابين ولاو للحوش، زوج شاشرة خاوتي راحو لفرنسا، و أنا راني ساكن هنا، بصح l'appartement على سمية الشيباني. كانوا عندنا شوية مشاكل بصح اليوم رانا غايا... زعما حتى في الحوش كنا ملاح، au moins لوسع، و لمرأ تقعد مع الدار، و كانوا تم قاع صحابي... اليوم ما رانيش نخرج بزاف، من الخدمة للدار، و منين كنت نخدم الليل، كانت لمرأ تعيط لخوها الصغير يوانسها... " (مقابلة رقم 2).

اختلاط السكان أو الأفراد يعني اختلاط أو اختلاف المستويات السوسيواقتصادية، و أنماط العيش و التصورات حول العالم المحيط. الاختلاط

¹ Ibid, p 119.

الاجتماعي في حي الصباح ليس من قبيل الصدفة و ليس من قبيل التخطيط و لكنه نتيجة لتسيير أزمة السكن في وهران.

المشكل الذي يطرح نفسه في وضعية تبدو عادية أو طبيعية لأن التفاوت منطقي، تكمن في التفاعل الذي يحدث عندما تلتقي التفاوتات و الاختلافات. فالسكان المرحلون من حي الصنوبر يمثلون في حي الصباح "الشماعة" التي تعلق عليها مشاكل الحي، و صعوبة العيش فيه، و حتى وضعيته الإيكولوجية من أوساخ أو تلوث.

الخطاب المطور تجاههم يحتكم في نظرنا إلى "موازن الهيمنة" التي لا تلتزم بنظرية العدد. فكثرة عدد المرحلين أو كثرة الوضعيات العارضة لا تعني بالضرورة حيازة هذه الجماعات على الهيمنة، بل بالعكس، فالجماعة أو الجماعات ذات الأقلية هي التي طورت هذه الخطاب و رفعته إلى درجة "واقع ملموس"، استبطن حتى في تصورات جماعة المرحلين نفسها. هذا الصنف من خطاب بعض السكان حول السكان المرحلين يثير مسألة الحق في المدينة، أو مسألة الحق في سكن الحي. فمن تصريحات المبحوثين يبدو الأمر و كأن سكان حي الصنوبر أو سكان أحياء الصفيح عموما ليس لهم الحق في السكن في حي الصباح، لأن عاداتهم و ممارساتهم لا تتوافق مع ما يجب أن يكون، هم بعيدون عن التحضر: " ... الدولة دارت غلطة كبيرة منين طلعت هانو نتاع St. Pierre و ليبلانتور لهذا... كانت تخليهم في حواشهم و لا تردهم les .. Ils sont incivilisés, tu vois... منين جاو... Avec cette politique, l'Etat a vidé les campagnes, et nous casse la tête avec ces gens qui ne connaissent ... rien du tout de la ville" (مقابلة رقم 12).

فخلال المقابلات التي أجريناها، تردد على مسامعنا كلمات من قبيل: "كلاونا"، "جاو بيهم بطبايعهم"، "ملي جاو ما شفنا الهنا"، "وسّخونا la cité". عندما نربط هذه التصريحات بالفاعلين، نجد أن الأول إطار في شركة وطنية و زوجته أستاذة جامعية، الثاني أستاذ جامعي و زوجته أستاذة في التعليم الثانوي، الثالث موظف في الجامعة و زوجته كذلك، الرابع تاجر متقاعد من الجيش الشعبي الوطني و زوجته مأكثة بالبيت.

نلاحظ كذلك أن الإشارة إلى هؤلاء المرشحين من حي الصنوبر تكون غالباً بالبناء إلى المجهول و بالجمع، أي يشار إليهم كجماعة "هم"؛ كما يشير المتحدث إلى نفسه بنحن (الجماعة) و ينسب الحي إليه بأنه حيه (la cité) نتاعنا، هنا عندنا). الوضعية هنا أشبه بتلك التي وصفها عبد القادر لقعج¹ حيث يتشكل قطبان: موجب و سالب، و بالطبع الجميع يريد أن يكون في القطب الموجب في حين يضع الآخرين في القطب السالب، إلا من تشابهت ظروف وجودهم مع ظروفه.

3.4. حي الصنوبر: الارتباط بالحي و الارتباط بالجماعة.

لا يمكن الفصل بين الانتماء إلى فضاء سكني معين و الانتماء إلى الجماعة التي تسكنه. فعندما طرح الباحث السؤال حول الارتباط بالحي القديم و التردد عليه أحيانا، كانت الإجابات بـ "لا" هي الغالبة، و لكن الباحث أشار إلى أن نسبة كبيرة من الإجابات كانت تخص تلك الأسر المتسرّبة إلى قوائم

¹ Cf. Abdelkader Lakjaâ, « L'habiter identitaire, éléments d'une problématique d'une urbanité en émergence », in INSANIYAT, N° 2, CRASC, Oran, 1997, pp 77-103.

المستفيدين (143)1، ذلك أنهم قدموا من أحياء أخرى، و بالتالي فإن حي الصنوبر لا يمثل بالنسبة إليهم نفس ما يمثله للسكان المنحدرين منه.

فالحي القديم يمثل للسكان مسقط الرأس ومنهم من رأى فيه الحياة و تكيف مع ظروف الوجود دون عناء لأنه كان يرى أن الحي هو مكانه من دون الأمكنة الأخرى. " ... أنا ولد لكمين... زدت تم و كبرت فيه و تزوجت و درت فيه ولادي... هنا في الصباح... تحس روحك براني خطرات، كايين اللي ما يحترمش و ما على باله حتى بواحد... يا حصراه على وقت بكري كانت القمنة و الرجل و المحبة و الأخوة... اليوم ما... ما بقى والو partout... " (مقابلة رقم 11).

من البداية نلاحظ اختلاف التصورات بين السكان المنحدرين من حي الصنوبر و غيرهم المنحدرين من أحياء أخرى حول الحي القديم، و هذا الاختلاف ينعكس كذلك على التصورات حول عملية إعادة الإسكان و الحي الجديد. الفئة الأولى ترى العملية اجتثاثا و الثانية تراها "نعمة"؛ الفئة الأولى بذلت مجهودا من أجل البقاء في الحي القديم، في حين أن الفئة الثانية جندت كل أنواع رأس المال المتوفرة لديها من أجل السكن في الحي الجديد.

الفئة الأولى من السكان ترتبط بهوية مجالية (identité spatiale) تشكلت من الحياة في الحي القديم و ليس لها استعداد للتخلي عنها، أما الفئة الثانية فقد انتهت من الهوية السابقة و مستعدة لابتكار الهوية المجالية الجديدة. البعض يعاني الاجتثاث و البعض الآخر يبحث عن التجذر في الفضاء السكني الجديد.

¹ Blaha Derrouiche, op.cit, p 123.

يقول لويس ويرث في هذه الصدد أن: "...إعادة التنظيم الاجتماعي تتطلب التخلي عن الروابط القديمة وابتكار أخرى جديدة، و هو ما يمكن أن يكون صعب التطبيق بالنسبة لبعض الأفراد، و يكون صعبا عليهم التأقلم مع الواقع الاجتماعي و السكني الجديدين. فالتكيف ليس مجرد تقليد إيمائي (كالحرباء) (mimétisme) و إنما تمازجا فعليا يتطلب تكوين هوية جديدة..."¹.

في هذه الوضعية الموسومة بالاختلاف من الوهلة الأولى، يمكن أن نتصور تشكل العلاقات مع السكان السابقين في الحي الجديد: جديد بالنسبة للوافدين الجدد، لكنه "قديم" - نسبيا- في نظر من كانوا هنا منذ 4، 5، أو 6 سنوات، و الذين لم يعرفوا نفس ظروف الانتقال، و تختلف وضعياتهم السوسيو-اقتصادية عن المرحلين من حي الصنوبر. الصراع هنا يقوم على أساس امتلاك و تجنيد رأس مال الأصل (Le capital d'autochtonie). الساكن الذي حل بالحي منذ فترة طويلة مكنته من الاندماج مع الفضاء المسكون و تملك مسكنه من خلال ما أقدم عليه من تغييرات و إعادة تهيئة، و رسم للحدود بين الداخل و الخارج²، و يظهر له الوافد الجديد "غريبا"، يثير القلق لأنه مختلف، كما أن الساكن الأول لا يعرف ما سيتغير في الوضع بعد امتلاء الفضاءات التي ألفها فارغة. "le problème c'est que... ما تعرفش شكون غادي يسكن حداك... وين تعرف... هانو نتاع St. Pierre، و لا سيدي الهواري... هاذ لي بلوك و الفناهم خاويين، الدعوة نقية، ما كانش الحس... رواح منا على سيمانة تشوف لوسخ... حنا كنا في تسعة نهار اللول قاع من سيدي الهواري... اليوم غادي يزيديو هانو هنا، ما نيش عارف شحال... الله يجيب الخير..." (مقابلة رقم 15).

¹ Alain Coulon, *L'école de Chicago*, op.cit, p 33.

² أنظر، الطيب إبراهيم على، المرجع السابق.

5. مصادر الاختلاف.

من البديهي أن يكون هناك اختلاف في طبيعة تملك الفضاء الجديد للسكنات التي انتقل إليها السكان، سواء قدموا من حي قصديري أو من أي نوع آخر من السكن، مثلاً شقة في حي قديم أو سكن العائلة الممتدة. المهم أن الجميع بصدد اكتشاف تجربة ليست جديدة برمتها، و لكنها تختلف عن التجارب السابقة إما بالزيادة أو النقصان. الأمر يتعلق بالانتقال من وضعية سكنية سابقة إلى وضعية سكنية جديدة.

الانتقال إلى السكن الجماعي يفترض الانتقال من فضاء ثقافي معين، تم فيه التعرف على القواسم المشتركة كما تم تحديد نقاط الاختلاف و عدم التوافق و حتى الصراع. في الفضاء الثقافي الجديد يجب البدء بالتعرف على السكان الذين يحملون نفس العناصر الثقافية حتى يمكن عقد العلاقات الاجتماعية، و تحديد دوائر الاجتماع التي يجب أو لا يجب الانخراط فيها. يبدأ الفرد بتعريف نفسه ثم تعريف الآخرين، فيرسم دائرة "نحن"، دائرة "الغير" و دائرة "الآخرين".

1.5. اختلاف اللغات و الألسنة.

يتحدث عبد المالك صياد في مقالته السابقة الذكر¹، عن اللغة التي يتحاور بها الساكن الجديد مع "شقتة الحديثة". بالعودة إلى الوراء، إلى السكن السابق مهما كان نوعه، يمكن أن نفترض أن الساكن كان يتحدث لغة معينة مع سكنه، فإذا كان الاختلاف كبيراً بين نوعي السكن، كالانتقال من "حوش" إلى شقة فإننا نفترض ضرورة تغيير اللغة. إذا كان الساكن عاجزاً عن تكلم لغة أخرى (لغة الشقة) فإنه سوف يجعل شقته تتحاور معه بنفس اللغة التي يعرفها هو. فيقوم

¹ Abdelmalek Sayad, op.cit. pp 11-27.

بتغيير ما تسمح به الشقة، حتى يروض فضاءاتها حسب الاستعمالات التي تحددها و تملئها عليه ثقافته في السكن.

في حالة أخرى، يبذل الساكن الجديد مجهودا ليتكلم اللغة التي تفرضها ثقته، و ينجح في ذلك إلى حد ما، أي أنه يغير في نمط عيشه و في ممارساته و ربما حتى تصوراتاه.

في الحالة الأخيرة، لا يجد الساكن الجديد صعوبة كبيرة في تكلم لغة الشقة فيتكيف معها و يتكلم لغتها.

في هذه الوضعيات يمكن أن نلاحظ اختلاف لغات و السنة السكان في التماور مع سكانهم، و قد يلتقي في نفس العمارة أو البناية من لا يتكلمون نفس اللغة مع سكانهم و لكن أيضا مع العمارة، لأنها تفرض أو تتطلب لغة أخرى في التعامل و التماور معها، و هكذا دواليك بالنسبة للحارة و الحي و المدينة. و بالتالي فإننا عندما نأخذ حيا سكنيا لا يمكننا أن نأخذ سكانه و كأنهم متجانسون، متشابهون، بل و جب أن نأخذ في الحسبان اختلاف لغاتهم و ألسنتهم.

التواصل بين السكان بمناسبة السكن يمكن أن يكون "حوار طرشان"، لأن لا أحد يتكلم لغة الآخر أو ربما بدرجة أقل، لا يستعملون نفس الكلمات و الجمل و التراكيب. و لكن الزمن يتكفل بتقريب الفهم و التفاهم، و يمكن للتواصل بين الأفراد أن يحدث من خلال الإشارات و الاتفاق حول التسميات و الجمل و التراكيب.

من جهة أخرى، فإن اللغة أو اللهجات تعتبر من بين المتغيرات التي تخلق الفرق و الاختلاف بين السكان، و تحدد الهويات الجغرافية، فمعروف أن اللهجة أو اللكنة الوهرانية تختلف عن اللكنة التلمسانية، و عن تلك التي يتكلمها أهل

معسكر أو تيارت، و عن لكنة المنطقة الشرقية من البلاد، و عن لكنة سكان الصحراء الجزائرية. فعندما تتكلم بلكنتك يمكن للطرف الآخر أن يقول لك من أي منطقة أنت، و من وراء ذلك يعطيك بعض الخصائص الخاصة بالمنطقة التي صنفك منها، من العادات و التقاليد و الثقافة، و بشكل غير مباشر يرسم خطا متقطعا من الاختلاف بينك و بينه. " ... أنا من سطيف، العلمة، سكنت في St. Pierre، ثلاثين سنة و راني هنا في ثلث سنين... قاع الجيران على بالهم باللي أنا شاوي parce que اللهجة نتاعي شاوية... خطرات منين بيغيو ينعتو الحانوت نتاعي، يقولو: حدا الحانوت نتاع الشاوي... بصح أنا ما عندي صلاح... قاع الناس حبابي... الصغار يقولولي عمي [...]، النساء اللي هنا يقولولي صباح الخير مساء الخير... ما كان لا شاوي لا وهراني... " (مقابلة رقم 16)

2.5. اختلاف المراكز و المواقع الاجتماعية.

لا يتأتى الاختلاف في المراكز الاجتماعية فقط من الاختلاف و التفاوت المسجل بمناسبة العمل و الدخل، فمعروف أن الدخل في الجزائر لا يرتبط فقط بالدخل الرسمي من العمل الرسمي، بالإضافة إلى أن عملية إعادة إنتاج المجتمع لا تحتكم إلى قانون إعادة الإنتاج الطبقي. فلقد لاحظنا مع سعيد شيخي سابقا (الفصل الأول)، أن الطبقة العمالية في الجزائر لم تستطع إعادة إنتاج نفسها بداية من الثمانينيات، لأن التعليم و البطالة المرتبطة به خصوصا، أنتجا فئات أخرى تختلف عن جيل الآباء في وعيها و في القطاعات التي تشتغل بها عن الطبقة العمالية الناشئة بصدد سياسة التصنيع في السبعينيات. يشير

P. Bourdieu هنا إلى أن الخطاب المطور من طرف الأفراد يلتزم بالمركز الاجتماعي المشغول في التراتبية الاجتماعية¹.

أغلب المبحوثين الشباب الساكنين في عمارات الـ *recasement* أو حي الياسمين يستعملون مصطلح "حنا" أي نحن في خطابهم للإشارة إلى جماعة السكان المرحلين أو المستفيدين من السكن الجماعي. في حين أن غيرهم لا يستعملون ذلك إلا نادرا و لا يشيرون به إلى جماعة السكان في حيهم، بل يقصدون "حنا الوهارنة"، أو "حنا بكري" أو أحيانا "حنا الجزائرين". هذا الاختلاف ينجم في نظرنا عن اختلاف صيغ الحصول على السكن، فالأوائل تم ترحيلهم كجماعة في إطار السكن الاجتماعي، أما الفئة الثانية فقد حصلوا على سكناتهم فرادى من خلال برامج LSP أو AADL. "حنا هنا محقورين... قاع يشوفو فينا هاك (نظرة جانبية و بعين واحدة)... دايرين باللي حنا زضمننا عليهم... الدولة عطاتنا و هوما واش دخلهم... ياك حنا قاع ولاد تسعة و قاع جزايرين... ولا لا..." (مقابلة رقم 8).

الاختلاف في المواقع الاجتماعية يشمل الاختلاف في ظروف الوجود، و الوضعية ضمن دورة الحياة، فالأزواج الحديثة مثلا تطور اجتماعا بشريا محصورا في الأسرة الجديدة الناشئة، لتتوسع بعد ميلاد أول الأطفال بالنسبة للرجل بالعودة إلى جماعة الرفاق من الأصدقاء و الجيران، أما بالنسبة للمرأة فالوضع يختلف حسب وضعيتها تجاه العمل و المستوى التعليمي....

الاختلاف يتحدد كذلك من خلال الوضعية تجاه العمل و السن: شاب بطل، كهل عامل، شيخ متقاعد. العلاقات المطورة بالنسبة للفئات الثلاث تختلف حسب الوقت الفارغ المتوفر من أجل استثماره في عقد علاقات الاجتماع.

¹ Cf. Pierre Bourdieu, *Choses dites*, Paris, minuit, 1987.

خاتمة.

يظهر من خلال التحليل المقدم أن الواقع الذي خلفه منطق العمران يطرح العديد من الأسئلة حول سياسة الإسكان. يبدو من خلال ذلك أن الهوة بين العمليتين واسعة - و إن كان الفاعل المسؤول عنهما واحدا- أو على الأقل أنهما لا تسيران بنفس المنطق و الوتيرة أو لا يكملان بعضهما بشكل جيد.

الرجوع إلى الأرقام يوضح لنا التأخر المسجل في إنجاز المشاريع السكنية أو عدم تطابق المسطر في البرامج و المنجز فعليا. هذا التأخر يوحي بوجود أزمة سكن من الناحية العددية أي تفاوت العرض مع الطلب و هو ما يغطي في نظرنا عن أزمة الساكن و المدينة.

من جهة أخرى، يمكن أن نقرأ في الأرقام المتصاعدة في الإنجاز، دون النظر إلى الطلب الاجتماعي، نوعا من "التضخم" في تركيبة الأحياء السكنية الجماعية و المدينة، بالنظر إلى أن عددا كبيرا من المساكن و بالتالي من الأسر، سوف يكون مضطرا إلى السكن و التعايش في فضاءات ضيقة ممتدة عموديا أو مساحات صغيرة نسبيا، لترتفع نسبة شغل المساكن و الغرف، في ما يمكن أن نطلق عليه تسمية "الأحياء البدينة". يمكن تعميم صفة "البدانة الحضرية" هذه على المدينة، من حيث أنالمدن تحمل أكثر مما تطيق من السكان، و من كثافة تنقلهم عبر وسائل النقل (السيارات بالخصوص) مقارنة بما يمكن أن تستوعبه الشبكة الطرقية الموجودة، و من حجم الفضلات المنزلية التي ينتجونها يوميا، مقارنة بما يمكن أن تستوعبه صناديق المهملات و قنوات الصرف... "المدينة البدينة" تستهلك الأراضي الفلاحية و المياه و الاعتمادات المالية بشكل مفرط، لتنتج أزمة الوظائف الحضرية للفضاء و أزمة البطالة و التهميش و الجنوح، و أزمة السكن...

معالجة هذه الأزمات من خلال تخطيط التهيئة العمرانية و المشاريع الحضريّة، يشبه معالجة جسد مريض بعمليات جراحية تستهدف معالجة الأمراض باستئصال "الأورام". الجسد المريض لا يحتاج إلى جراحة تجميلية بقدر ما يحتاج إلى الاستشفاء و التداوي في انتظار الشفاء أو الأجل المسمى.

الفصل الثالث

الاجتماع البشري في السكن الجماعي: روح
الاجتماع و نزعة الصراع

مدخل.

يمثل الشكل و المضمون لكل مجتمع إنساني عموما الأفعال المتبادلة للأفراد الذين يكونونه. هذا يعني أن الإنسان يؤثر و يتأثر بالآخرين خلال التفاعل الاجتماعي، و يشير هذا إلى أن الدوافع الفردية للاتجاهات و الغايات تشكل في النهاية كتلة أو وحدة أو مجتمعا. تصدر الأفعال كنتاج لاتجاهات أو غايات معينة تجعل الإنسان يتواجد مع الآخرين، في أفعال مع، من أجل، أو ضد الآخرين في نفس الوقت، في ظل ترابط الظروف و الحالات.

العيش معا في السكن الجماعي يجمع الكثير من المتغيرات في علاقات مختلفة، و متغيرة تبعا لحجم الفضاءات المسكونة و عدد الساكنة و مستوياتهم السوسيو-اقتصادية، و تراتب الأجيال، و اختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية، و التنشئة الحضرية التي يتناقف بها السكان الجدد مع السكان الأوائل. في نهاية المطاف تطرح مسألة المواطنة و العلاقة بين الدولة و المجتمع، مواضيع التراتب الاجتماعي و الرباط الاجتماعي و الاجتماع البشري.

1. الشكل و المضمون في المجتمعات البشرية.

في خضم العلاقات الاجتماعية الناشئة بمناسبة التساكن في السكن الجماعي، يمكن الانطلاق من فكرة أن كل ما يظهر في سلوك الأفراد على شكل اتجاهات، مصالح، غايات، و التي من خلالها يؤثر و يتأثر الفرد بالآخرين، يمكن ربطه بمضامين التنشئة الاجتماعية. و لا يمكن لهذه المضامين و الدوافع أن تشكل في حد ذاتها الكائن الاجتماعي؛ فحاجات الفرد للحب و العمل و العطف لا تشكل في معانيها الآنية تنشئة اجتماعية، إلا إذا أسهمت في بناء و هيكله تقارب الأفراد -المنعزلين في البداية- من خلال أشكال تواجد مشترك و متماسك يرتبط عموما بالفعل المتبادل. فالتنشئة الاجتماعية إذن هي الشكل الذي ينتج تبعا لعدد لا متناهي من السلوكات المختلفة، و التي تجعل الأفراد يلتحمون ببعضهم البعض في إطار وحدة تتحقق فيها مصالحهم الحساسة أو المثالية، المؤقتة أو الدائمة، الواعية و غير الواعية¹.

و لكن الأفراد و المجتمع و العلاقات الاجتماعية لا توجد في فراغ بل ترتبط بالفضاء و السكن و المسكن... فوظائف الإقليم ذات أصل اجتماعي، و الوحدة الاجتماعية هي مكان استقرار السكان و ليست القبيلة، كما يقول لنا Marcel Roncayolo. مكان الاستقرار هذا عبارة عن تجمع اجتماعي و وحدة إقليمية في آن واحد، تحمل اسما ثابتا و يوصف بها كل أعضائها، لها وحدة لغوية و أخلاقية و دينية، و تشمل في الأخير السكان و كل الأراضي [...] المحددة بدقة كبيرة².

يرى G. Simmel كذلك في هذا السياق أن المصالح المادية أو الفردية تكتسب مضامينها عندما يدخل الفرد في علاقات مع، ضد أو من أجل الآخرين،

¹ Georg Simmel, *Sociologie et Epistémologie*, Paris, PUF, 2^{ème} éd, 1991, p 122.

² Marcel Roncayolo, *La ville et ses territoires*, Paris, Gallimard, C^{oll} Folio essais, 2010, p 184.

من خلال نزعاته و غاياته. ثم تكتسب هذه الأشكال حياتها الخاصة كوظائف حرة دون أي تجذر في مضمون ما، لأنها تتطور لذاتها، و بهذا الشكل يظهر الاجتماع البشري أو روح الاجتماع¹.

العلاقة بين الهوية الفردية أو الحميمية و بين الاجتماع البشري ليست ذات حدود ثابتة، و تقسيم الفضاءات حسبها ينتج ممارسات اجتماعية و تهيئة إقليمية تضع محل تعارض الداخل مع الخارج؛ مجال الأسرة مع مجال الجيران أو المعارف؛ و حتى الركن الخاص بالفرد مع مكان لقاء جميع أفراد الأسرة².

1.1. الاجتماع البشري و التنشئة الاجتماعية.

تحتوي نزعة الاجتماع البشري بقوتها الذاتية، الصيرورة البسيطة للتنشئة الاجتماعية من ضمن مجموع وقائع الحياة الاجتماعية كي تجعل من نفسها "قيمة" في حد ذاتها، أي الاجتماع البشري بمفهومه الضيق. و في خضم تحقيقنا الميداني إلتقينا أستاذا جامعيا وضح لنا أن الارتباط بالحي مرهون بنمط التنشئة الاجتماعية بالقول: "... أنا كبرت في "مغنية"، صحابي قاع في مغنية ... و الصحبة الدائمة هي اللي تديرها منين تكون عادا jeune... و إذا هدرنا على التنشئة الاجتماعية كيما راك تقول، أنا نحس روعي "مغناوي" أكثر من "وهراني"، Malgré que الأصول نتاع العايلة نتاعي من وهران...". (مقابلة رقم 6).

العلاقة الشكلية التي تربط الاجتماع البشري بالواقع الاجتماعي تسمح لها بتجنب المقاومات الصراعية التي تتولد عنها. فكلما كان الاجتماع كاملا، كلما جلب للإنسان حياة كاملة مفعمة بالحيوية و ذات طابع رمزي. و لا يمكن

¹ Georg Simmel, op.cit, p 124.

² Ibid, p 186.

للعقلانية السطحية أن تبحث عن أهميته في المضامين الملموسة، و ربما لأنها قد لا تجدها، فإنها ترفض الاجتماع البشري معتبرة إياه "تفاهة فارغة". "... منين تكبر في بلاصة كاين صوالح ما تقدر تبدلهم في روحك ... أنا ما قدرتش نبذل اللهجة المغناوية نتاعي malgré راني في وهران 10 ça fait سنين... من الخدمة للدار، قليل وين نخرج للقهوة على خاطر ما عنديش الوقت بزاف و Je préfère نستغل ولادي في الدار...". (مقابلة رقم 6).

2.1. الاجتماع البشري و الشرائح الاجتماعية.

يتميز السكن الجماعي بخاصية الجمع بين شرائح لا تتجاور، في الواقع، إلا في الإحصائيات¹. إذا أخذنا الاجتماع البشري من زاوية الشرائح الاجتماعية السوسولوجية فيكون تعريف الاجتماع البشري على أنه الشكل الحيوي "اللعبى" للتنشئة الاجتماعية، و هي تتصرف تجاه تجسيدها المحدد من خلال المضامين بنفس الطريقة التي يفعلها الفن مع الواقع... و إذا كان الاجتماع البشري لا يحتوي على أي مضمون و لا على نتائج خارج الإطار الاجتماعي، فإنه يكون متوجها بالدرجة الأولى إلى الشخصيات².

فميزات الود و الأخلاق المهذبة و المحبة... تتحكم بشكل ما في اللقاءات الاجتماعية، و لأن الكل يصب في اتجاه الشخصيات، فلا يجب أن تكون هذه الأخيرة جد فردانية، و لا يجب على الفرد أن يفرض ميزاته و أصالته الفردية في تعامله مع الآخرين³. حكى لنا أحد مبحوثينا عن حادثة "طريفة" وقعت له، لكنها تطرح العديد من التساؤلات و تحتل الكثير من الفرضيات و التفسيرات: "...باش تضحك معاي... وحد النهار في الصبح بكري (في ظلام حالك) فات

¹ Jean Claude Chamboredon, Madeleine Lemaire, « Proximité spatiale et distance sociale dans les grands ensembles », In Revue Française de Sociologie, N° XI-1, paris, 1970, p 5.

² Georg Simmel, op.cit, p 125.

³ Ibid. p 126.

علي وحد السيد رايح يصلي الفجر... قالي "السلام عليكم"، رديت عليه "و عليكم السلام و رحمة الله، كيراك خويا... الله يقبل"... منين سمعني عرف باللي ماشي أنا المقصود بالسلام، دار لعندي و قال لي: "سمحي حسبتك واحد نعرفه"... Tu imagines ... يطلب السماح على خاطش قال السلام "نتاع ربّي" لو احد ما يعرفهش... و أنا... قاع الناس اللي يسكنوا هنا يعرفوني... (مقابلة رقم 7).

تظهر هنا أهمية "حس الذوق" كآلية ضبط ذاتي للفرد في علاقاته الشخصية مع الآخرين. و يمكن أن يحدد هذا الذوق حدود حقوق الآخرين ضمن النزوات أو الدوافع الفردية، و درجة التركيز على الأنا و المتطلبات الأخلاقية الخارجية. "حس الذوق" هذا يستعمل بطريقة انتقائية، هناك من نتكلم معهم و هناك نتجاهلهم، هناك من نحكي لهم أسرارنا و هناك من نتجنب لقاءهم كليا. "... كاين اللي ما يستاهلش تحكي قاع معاه... على خاطش تحكي معاه خاسر في l'affaire... (مقابلة رقم 11).

المثير للانتباه هنا هو أن وجهة النظر إلى الاجتماع البشري من هذه الزاوية تقصي كل ما هو ذي دلالة موضوعية في شخصية الإنسان، فالثروة أو الغنى و المكانة الاجتماعية و مستوى التعليم أو الثقافة، و السمعة و القدرات الاستثنائية و مؤهلات الفرد ليس لها أي دور تلعبه في الاجتماع البشري، لأن هناك عناصر أخرى تدخل في اللعب، كالتقارب في الأصول الجغرافية، أو المصالح السلعية المتبادلة، أو المسار الاجتماعي و الحضري.

غير أنه في الواقع الاجتماعي، تتشكل الثروة المادية و المستوى الثقافي ك رأس مال يجند في تعريف الذات و ربطها بالجماعة. يمكن الحديث هنا عن

مفهومي الرأس مال و l'habitus أو "الجبلة"¹ الذين طورهما P. Bourdieu كمفهومين مركزيين في السوسيولوجيا التي أقامها بصدد دراسة مجتمعه. "الجبلة" ترتبط بمفهوم الرأس مال الثقافي أو التراث الثقافي المنتج من طرف الجماعة و الذي ينهل منه الفرد عن طريق التنشئة الاجتماعية.

تعامل الساكن مع غيره من السكان في الحي السكني، يرتبط بدرجات مختلفة، بالتجارب السابقة التي استنبط منها بعض القواعد أو الدروس أو "الصور النمطية" (les clichés) عن الخصائص التي تميز سكان حي آخر، أو ينحدرون من أصل جغرافي معين. يقوم الساكن برسم مخطط ذهني للحي بحيث يصنف فيه الأصول الجغرافية، و الأحياء السابقة، و يضع المسافات بينه و بين الغير و الآخرين. إذن يمكن القول أن السلوكات تجاه الآخرين تتحدد من منطلق التجارب المعاشة معهم كما تتحدد من خلال التصورات المجردة لأصولهم و مكاناتهم الاجتماعية و مدى تقاربهم من الساكن على مستوى الثقافات المحلية. يقول أحد المبحوثين و هو حارس ليلى لموقف السيارات: " ... الأساتذة يجيبوا مليح par rapport للناس لخرين... بصح باش يخلص 50000 نتاع الـ parking يشييك... شحال من واحد نسالهم دراهم و الله ما خلصوني... هنا في الصباح كانت الدعوة و اعرة على ما راها، بصح العرب هما العرب... هاذ السكاني ما يسكنوش فيهم غير الأساتذة... كاين أستاذات ثاني، بصح رجالهم ما همش أستاذة... كاين اللي قاع ما يخدمش...". (مقابلة رقم 7).

بالنسبة لمفاهيم الرأس مال الاجتماعي و الاقتصادي و حتى الثقافي -من منظور الشهادات و المؤهلات العلمية- يمكن اعتبارها في المجتمع الجزائري من أهم عوامل أو محركات الصراع أو على الأقل تتدخل في وضع حدود

¹ "الجبلة" بكسر الجيم و الباء و تشديد اللام، هي أقرب الترجمات التي وجدناها لمفهوم L'HABITUS الذي طوره بيير بورديو من أجل فهم الثقافة الإنسانية.

الاختلاف بين الأفراد و الجماعات. كان متاحا لنا أثناء التحقيق الميداني أن نلاحظ اختلاف الخطاب حول الآخر "المختلف"، إذ يتبادر إلى العيان و الفهم أن هناك صراعا مضمرًا يحدث حول ترسيم الحدود، و من خلالها ترسيم الانتماء، ثم ترسيم الاختلاف بعد إجراء التصنيفات اللازمة لمختلف فعاليات المجتمع إلى درجة بناء جماعات اجتماعية و شرائح اجتماعية. يمكن أن نلاحظ ذلك من خلال التصريحات التالية:

"... هنا في الصباح الدعوة مخلطة، كايين نتاع ال-recasement ، و كايين نتاع الياسمين، و كايين نتاع AADL... ما شي كيف كيف. déjà, les bâtiments، ما شي كيف كيف، بلا ما نحكو على ال-niveau...". (مقابلة رقم 11).

"... الناس هنا، كل واحد طبع، كايين اللي عايش haute classe، و كايين اللي راهم عايشين غير يحرشو، كايين اللي يدخل 20 مليون في الشهر هو و مرتته، و كايين اللي ما يلقاش باش يشري الخبز... بصح راهم باينين هنا على حساب السكاني و les cités، على حساب اللوطة اللي في ال-parking ... راهي باينة...". (مقابلة رقم 7).

و إن كنا ربما لا نستطيع الحديث في الوقت الراهن عن "طبقات اجتماعية" بالمفهوم الماركسي للكلمة، فإن تجميع عدد كبير من الأسر المختلفة اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا، في فضاء سكني واحد لا يجلب بالضرورة

التقارب الاجتماعي، لأن التواجد جنباً إلى جنب في مكان واحد، لمدة مؤقتة أو طويلة لا يكفي من أجل خلق علاقة اجتماعية¹.

يلج G. Simmel كما أشرنا، على أن الاجتماع البشري يتطلب استبعاد كل ما هو بوظيفته شخصي حميمي في حياتنا: كالطبع و العقلية و القدر، و يكون من "قلة الذوق" إدخال المزاج الفردي، الإحباط و السخط، و ظلامية الحياة الخاصة في علاقات الاجتماع. و لكننا نقول بناء على نتائج تحقيقنا الميداني، أن تقاسم هذه "الأحاسيس" مع الغير، الذي يثمنها و يجعل منها الرابط الأساسي به، إلى درجة أن يرى فينا "الشبيه"، يجعل منها تشكل فرصة لاجتماع بشري خاص قد يعبر عن شريحة اجتماعية أو جماعة مرجعية مخيالية أو افتراضية. يقول لنا هذا المبحث: "... هنا نتاع ال-social غير اللي يجي يقولك صحاب سيدي الهواري... كاين اللي والله ما يعرف سيدي الهواري قاع، و منين يجي لهننا يقولك نتاع ال-recasemant سيدي الهواري، يمسحو فينا الخدمي... هنا قاع زواويل بصح ولاد فاميليا، مانحقرو حتى واحد... نبغيو المسكين و نوقفو مع خاوتنا و ما نحوسوش على الناس لخرين...". (المقابلة رقم 13).

لقد لاحظنا في ميدان الدراسة من خلال المقابلات الرسمية و الأحاديث الجانبية التي أجريناها مع سكان الأحياء الصغيرة المختلفة المشكلة لحي الصباح، أن ظروف الوجود و المستوى المعيشي و الوضعية تجاه العمل و حتى مستوى الاستفادة من المزايا الناتجة عن "إعادة توزيع الربح" تقع في صلب الصراع الرمزي القائم بين الجماعات (الافتراضية) الموجودة في فضاء حي الصباح.

¹ Hadjidj El Djounid, « Sociabilité et rapports de voisinage dans la cité Khémisti (LSP) et USTO pépinière (AADL) », In Rapport final du Projet CNEPRU: Ville et liens sociaux, Les grands ensembles à Oran entre adaptabilité et sociabilité, Université d'Oran, Oct 2011, p 3.

فزيادة على إحساس السكان بالحرمان من تملك المدينة و مزاياها بسبب وجود الحي بعيدا عن المركزية الحضرية (على الأقل عند نشأة الحي في نهاية التسعينيات)، يستشعر السكان حرمانهم من تملك الحياة الشخصية بسبب تعرضهم المستديم لأنظار و آذان الآخر، الذي يرى و يسمع الكثير من الأشياء من وراء نافذته أو من وراء جدار شقته. "...هنا الحيطان عندهم الوننين... كلش تسمعه و كلشي تشوفه عند الجيران... حنا ما نتجسوسوا حتى على حد... بصح كاين اللي ما يحشم ما يحترم... واحد مقابل الكوزينة، لآخر مقابل الصلاة... منين ما تدور تلقا واحد بيرقق...". (مقابلة رقم 20).

تملك المسكن و فضاء الشقة يطرح مطلب الحق في المسكن، و لكن مطلب الحفاظ على الحميمية الأسرية و على الحرية الفردية، يجعل هذا الحق يمتد إلى مطلب الحق في تملك الحياة الخاصة من خلال تقنين الحياة العامة. صرح لنا أحد المبحوثين بأن من حقه أن يفعل ما يشاء داخل مسكنه، و ليس لأحد الحق في أن يتدخل في ذلك إلا من زاوية القانون. إذ يقول: "... الدولة غالطة في السكن الجماعي، راهم حطونا في des cages كـ"القرودة"، bon ما عليهش... بصح أنا من حقي نعيش في سكنتي كيما نبغي و واحد ما عنده الحق يشوف واش عندي في المرميطة من غير اللي أنا سمحتله و دخلته داري... هنا كاين الجار اللي يظل معاك في الدار... تبلع الطيق ولا كيفاه تدير... حتى لو كان تشتكي... الدولة تقولك جيب الدليل... السكنة نتاع الباطيما ما... ما... بصح الله غالب...". (مقابلة رقم 9).

لذا يمكننا القول أن الأمور، في الواقع، تسير في اتجاه معاكس، حيث أن الميزات المذكورة آنفا، تدخل في صميم "اللعبة" لتقلب شكلها في اتجاه الصراع المضمر أو الظاهر و رفض التعامل مع الآخر إلا من أجل المصلحة الذاتية أو ما تمليه أحيانا اللياقة و "لواجب". و يمكن القول أيضا أن التعرف على الآخر

من خلال تشابه الأمور التي تعتبر حميمية، يجعلنا نعتبره أو نراه أقرب إلينا، و يمكن أن نتعاش معه و ندافع عنه ضد من لا يتقاسمون معنا نفس الأحاسيس أو المواقف أو نفس ظروف الوجود التي أنتجت تلك الأحاسيس.

في هذا الصدد و لكي يقرب G. Simmel وجهة نظره، أورد مثالا عن امرأة تعمل داخل مؤسسة صغيرة، حيث يقول أنه لا يمكنها أن تظهر بشكل "متبرج" أو "إباحي" أمام زملائها من الرجال، كما تفعله في مؤسسة أخرى أكبر حجما و أكثر اختلاطا كالشارع مثلا، لأنها في الحالة الأخيرة لا تحس بالتزامها كفرد تجاه زملائها كما في الحالة الأولى، و يمكن لها أن تطلق العنان لحريتها الفردية في المجتمع لأنها هي نفسها، ولكنها لا تكون هي نفسها في الحالة الأولى عندما تكون عنصرا من مجموعة تشكلت رسميا أو شكليا¹، بل يطلب منها أن تلعب "دورا" محدد و تلتزم بمحددات السلوك التنظيمي. فاستبعاد ما هو شخصي إذن، يطال المظاهر الخارجية بالدرجة الأولى قبل الأحاسيس التي نظهرها تجاه الآخرين فيما بعد.

و لكن دراستنا الميدانية أظهرت، ليس بشكل قطعي، أن هناك إشكالا يكمن في تعارض سلوكيات السكان في الواقع المعاش مع التعريف الذي يقترحه G. Simmel للاجتماع البشري. و إذا سمح لنا المقام باقتراح وجهة نظر أخرى، يمكن القول أن "النقلة" التي تعرض لها المجتمع الجزائري طيلة فترة الاستعمار كانت "عنيفة"، تدعم عنفها الرمزي "إرادية الدولة" بعد الاستقلال، في الذهاب قدما نحو التحديث رغما عن الأفراد و دون استشارتهم و إشراكهم في ذلك.

¹ Georg Simmel, op.cit, p 126.

يمكن أن نضيف على هذا أن عدم الالتفات إلى احتمالات تعارض بعض قيم و مبادئ الحداثة مع العادات و التقاليد و القيم الأصيلة التي تشكلت عبر تاريخ المجتمع الجزائري، ثم تبلورت كثوابت ثقافية يلجأ إليها الأفراد كلما تطلبت الظروف التمسك بالهوية الثقافية، قد أسهمت بشكل ما، في بروز محددات "خاصة" للاجتماع البشري في المجتمع الحضري الجزائري. فأحياء الضواحي في مدينة وهران، كما وصفها حجيج الجنيد، أصبحت تجسد أمكنة "لتشابه الاختلافات" و مسرحا لصراعات دائمة، تتميز بغياب العلاقات المستديمة... و تعطي لنا صورة عن أسر معزولة تمت تنويتها¹.

3.1. الاجتماع البشري و مسألة الحدود.

يمكن الاستناد هنا، إلى تحليل امحمد بوخبزة الذي يرى أن انقلاب تراتبية القيم الثقافية موازاة مع انقلاب التراتبية الاجتماعية، وسيطرة سلطة و قوة النقود على تصورات و ممارسات الناس، جعل النجاح الاجتماعي غاية في حد ذاتها²، يجب الوصول إليها مهما كان الثمن. و هو ما قد يجعل علاقات الاجتماع البشري و الجوار تتأثر في محددات إقامتها.

فإظهار النجاح الاجتماعي قد يعتبر "تفاخرا و تكبرا"، ليتبلور كقيمة "سلبية" في تصور "الطبقة المهيمن عليها"، مما يجعله عاملا في تصنيف المتفخرين بنجاحهم الاجتماعي في خانة الخارجين عن قاعدة أو "معيار" التواضع³.

¹ Hadjidj El Djounid, « Sociabilité et rapports de voisinage dans la cité Khémisti (LSP) et USTO pépinière (AADL) », op.cit, p 6.

² Cf. M'hamed Boukhoubza, op.cit.

³ حدث أن شهدنا حادثا في صيف سنة 2010 في حي الصباح، أين حاول القائمون على تنظيم حفل زفاف أسفل عمارة بجانب عمارتنا، (على قارعة الطريق)، حاولوا منع شاب اسمه "حميد" من المشاركة في الرقص مع بعض الفتيات، بحجة أنه مخمور و غير مدعو، فكان يقاوم مرددا: "... علاش ما تخلوش حميد يزهي معاكم، علاه حميد ماشي لكلاس؟ علاه غير اللي وصل بيلع علينا... زعما انتوما وصلتو ل فوق و حنا رانا تحت... تتكبرو و تفريميو علينا... حميد بنادم كيفكم، من حقه يرقص...". حميد

فالإنسان كما يرى G. Simmel في تحليله، ليس في مجمله سوى مركبا غير رسمي من المضامين و القوى و الإمكانيات، و لا يمكن أن يأخذ صور كائن مختلف و محدد إلا من خلال الحوافز و العلاقات المتغيرة لوجوده كرجل سياسة أو اقتصاد أو كعضو في أسرة أو ممثل عن فئة سويو-مهنية¹. يتعلق الأمر إذن بتقمص أدوار معينة تفرضها متطلبات الوضعية المعاشة في العمل أو الأسرة أو الفضاء العام أو في مختلف حقول الحياة الاجتماعية.

من جانب آخر، فإن الإنسان ككائن اجتماعي يشكل أيضا صورة منفردة. فمن جهة، إذا كان مفرغا من كل الدلالات المادية الشخصية، و لا يدخل في شكل اجتماع إلا من خلال قدراته و جاذبية مصالحه، فمن الجهة الأخرى، هذه الصورة لا تخترق حدود المظهر الذاتي الداخلي لشخصيته. فالسرية (الاحتفاظ بالأسرار الشخصية) بالنسبة للغير كشرط أول للاجتماع البشري ضرورية لأننا الشخصي (الذاتي)، لأن خرق القواعد في الحالتين سوف يحور أو أحيانا "يشوه" شكل الاجتماع البشري.

يمكن الحديث إذن عن حد أدنى و حد أقصى أو عتبة للاجتماع البشري بالنسبة للسكان، و ذلك عندما يصنعون لقاءاتهم كموضوع لمضمون أو غاية موضوعية بنفس الدرجة عندما يكون اللقاء مفتوحا على حرية ما هو شخصي مطلق و ذاتي فيهم، الشرط هو أن لا يتعسف طرف في حدود ما هو حميمي أو سري في حياة الطرف الآخر. يعبر لنا عن ذلك تصريح هذه المبحوثة: "... خطرة ولدي زقى على مرته منين خونولها الساك نتاعها في مدينة الجديدة... قاع الغاشي نتاع الياسمين... كان عنده لخبر... اللي ما بغينا هاش

هذا يسكن في حي الياسمين، و هو من السكان المرشحين من راس العين، و الموصوفين في حي الصباح بأنهم مصدر كل المشاكل، و أن شبابهم منحرف دون استثناء. في مواجهة هذا الخطاب السائد و المكرس من طرف غالبية السكان، تصبح هذه الجماعة هي "الحلقة الضعيفة" و المهيم عليها رمزيا.

¹ Georg Simmel, op.cit, p 128.

منين طلقوا هدره ما شي مليحة فينا... حتى واحد ما سقسانا بصح قاع هدر و زادو علينا صوالح ماشي ملاح... الله يهديهم..." (مقابلة رقم 10).

في هذا السياق، يمكن الاستناد إلى E. Kant عندما أقام كمبدأ للقانون فكرة أن كل حجم (هامش) من الحرية يمكن أن يتعايش مع حريات إنسان أو كائن آخر. و إذا اعتبرنا الحاجة للاجتماع مصدرا أو جوهر للاجتماع البشري، فمبدأ تشكله أو نتائجه (كنتاج اجتماعي) هو الآتي: " لكل فرد الحق في أن يحظى بإشباع هذه الحاجة بالقدر الذي يسمح بمزاوجته أو مصالحته مع حاجة كل الآخرين". و للتعبير عن ذلك من خلال النتائج و ليس الحاجات، فإن مبدأ الاجتماع البشري يكون: كل فرد يجب أن يعير الآخر (غيره) الحد الأقصى من القيم الأنسية (السعادة، المعاونة، الحيوية و المرح) الذي يتوافق مع الحد الأقصى من القيم التي يستطيع هو أن يحظى بها¹.

إن هذا القانون عند E. Kant ذو أسس ديمقراطية، و هذا يستدعي أو يؤكد البنية الديمقراطية لكل اجتماع بشري، على اعتبار أن كل شريحة اجتماعية لا تحققها إلا لنفسها، لأنه غالبا، عندما يحدث الاجتماع البشري بين أعضاء طبقات اجتماعية مختلفة كليا، فإنه يكون شيئا غير متوافق و صعبا تحقيقه. تتولد المساواة عن رفض كل ما هو شخصي من جهة، و كل ما هو موضوعي من جهة أخرى. و بالنتيجة فإن ما يشكل في البداية مادة التنشئة الاجتماعية، يتخلص منها ليصبح اجتماعا بشريا².

و لكن حتى بالنسبة لمن هم اجتماعيا متساوون، فإن ديمقراطية الاجتماع البشري تأخذ شكل اللعبة. فالاجتماع يخلق عالما مثاليا، حيث أن سعادة الفرد تقتضي أن يكون الآخرون أو الغير سعداء كذلك. و في هذه الحالة لا يستطيع

¹ Georg Simmel, op.cit, p 127.

² Ibid, p 129.

أحد أن يظهر ارتياحه مقابل تعاسة الآخرين أو إحساسهم بعدم الارتياح. يعبر لنا هذا المبحوث عن ذلك بنوع من المتعاض، قائلا: "... يا خويا الناس اليوم ما ولاتش تحصيلها كيما بكري... غير اللي لقي منين ياخذ هاذ الدنيا... يطلع لفوق و يشوف الناس لتحت... بكري كان كي لمرفه كاللي ما عندهش... اليوم الشبعة الجديدة راهي دايرة حالة... ياك الرزق على ربي... بصح الدنيا تغر مولاها..." (مقابلة رقم 19).

و لكن السؤال الذي يستوقفنا هو عن كيفية كبح جماح إظهار النجاح الاجتماعي و تلك الرغبة في التميز من خلال إظهار ما هو أصيل و مختلف عن الآخر أو عندما يتفوق التضامن الميكانيكي على التضامن العضوي، و هي الحالة السائدة في وضعيات إعادة التنظيم الاجتماعي التي تميز عمليات إعادة الإسكان التي نحن بصدد دراستها. إن إعادة الإسكان، كما استفاض عبد المالك صياد في توضيح ذلك، تقتضي الانتقال من اجتماع جماعي (sociabilité communautaire) إلى اجتماع النكرة ("أمسي") (sociabilité anonyme)، حيث تغطي الفردانية إلى حد أن تطبع معظم علاقات الفرد بالفضاء المسكون، و بالفضاء الاجتماعي¹.

2. عبد المالك صياد: دراسة طلائعية من الصعب تجاوزها!

يمثل عبد المالك صياد إشكالا ابستيمولوجيا بالنسبة لموضوع دراستنا، حيث أننا نجد أنفسنا عاجزين عن تجاوز التحليل السوسولوجي الذي أورده في مقاله سنة 1980. و لكننا سوف نحاول أن نقدم قراءة معمقة لأفكاره. و لذلك فنحن نفترض أنه في هذا النص، قام صياد بإعادة مساءلة طرح الاجتثاث أكثر من تدعيمه له.

¹ A. Sayad, op.cit, p 23.

في الواقع إن مسألة إعادة الإسكان، مثلها في ذلك مثل الهجرة لا يمكن معالجتها و فهمها إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار المجتمع الأصلي، و الهوية المبنية على أساس "الفضاء" أو مقر السكن السابق بمعالمه المادية و أشكال الاجتماع البشري السائدة فيه، من جهة؛ و المجتمع المستقبل أو الثقافة الجديدة، التي يتوجب الانخراط و الاندماج فيها، من جهة أخرى.

يوضح لنا صياد بعناية، أن العلاقة القائمة بين المسكن الحديث -كما يسميه- و الساكن الجديد ليست أداتية محضة، بل تقوم على "الحوار" المتواصل بين الساكن و المسكن، و الذي يفترض وجود لغة تواصل، و هي في الجوهر لغة ثقافية. بالنسبة للساكن يتم تضمينها في شكل أنماط سلوك ملموسة واستعدادات تتجسد في شكل مواقف وتصرفات؛ أما بالنسبة للشقة فهي مسجلة وفقا لمتطلبات و إمكانيات يملئها شكلها¹.

هذا ما سمح له أن يستنتج أن الساكن عندما لا يتمكن من التواصل مع مسكنه بنفس اللغة المقترحة، فإنه يميل إلى جعله يتحدث لغته التي يعرفها. المشكل في الحقيقة مشكل اتصال أو تواصل، ويحق لنا أن نسأل: أولاً، إذا كان بالإمكان أن نتصور منزلاً يتحدث إلينا؟ حسب صياد هذا ممكن، وهذا هو الحال في حالات إعادة الإسكان.

يقدم لنا صياد في الفقرات الأولى من مقاله تعريفاً "للشقة الحديثة" " كجزء من نظام يتطلب من أولئك الذين سوف يشغلونه ... نوعاً معيناً من أسلوب الحياة. ثم يشير إلى أن هذه المتطلبات التي يجب الوفاء بها تتشكل كنظام، أو كعالم خاص محفوف بتوقعات معينة، ويفرض احتياجات و أحكام تتمحور أو تنتظم حولها حياة الساكنين فيه...² هو عنصر، أو إذا أردنا هو "بنية مبنية

¹ Ibid, p 11.

² Ibid, p 12.

بانية" في نفس الوقت. أي أنه يحمل في طياته "جبلية" ما، ربما هي جبلية المصمم أو الباني، أو جبلية المجتمع الذي أخذ منه شكل و تصميم الشقة، إذا أقررنا بأن التصاميم منقولة أو مستوحاة من نموذج البناء الأوربي و الفرنسي بالتحديد¹.

التعارض إذن ليس بين جبلية الساكن و جبلية الشقة بقدر ما هو تعارض أو تصادم مع جبلية المصمم الأول. و إذا وسعنا نطاق التحليل إلى المدينة يمكن أن نقول أن دائرة الصراع "الرمزي" بين الساكن و المصمم تتسع ليتحول الصراع ما بين المواطن و الدولة. هذا الصراع و إن كان مضمرًا في غالب الأحيان، فإن المدينة تلعب دور الوسيط أو موضوع الصراع من جهة، و تناول الموضوع من هذه الزاوية فقط قد يحجب علينا موضوع المواطنة أو لنقل مسألة المواطنة، لأنها تحتوي على العديد من المواضيع و كل موضوع يحتمل العديد من الإشكاليات.

بالعودة إلى مقال عبد المالك صياد، نجد أنه يطرح المشكلة في اتجاه أنه يجب الأخذ في الاعتبار ليس فقط الفضاء الذي سوف نقيم فيه و إنما كذلك و بالضرورة، الفضاء الذي أتينا منه أو أقمنا فيه سابقًا. و هو ما يعني أن الأمر في إعادة الإسكان لا يتعلق فقط بتغيير مقر الإقامة، وإنما يتعلق بتملك فضاء جديد و اندماج -جبري في البداية- في مجتمع جديد، وبالتالي يجب علينا التركيز في الدراسة على صعوبات "التجذر" في الفضاء الاجتماعي الجديد أكثر من معاناة الاجتثاث من الفضاء السكني السابق.

يقول صياد في هذا الصدد: "... هذا الاستثمار"، و "التفسير أو التأويل" للمعايير المقترحة حسب العادات الثقافية، فضلا عن الموارد المتاحة لأولئك

¹ Cf. Hadjidj El Djounid, « Urbanification » et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran, op.cit.

الذين يشغلون الفضاء، ليس ناتجا عن لبعض الولاءات للسلوك التقليدي العنيد، بقدر ما هو نتاج مجموعة من الظروف الاجتماعية و الاقتصادية السيئة التي لا تساعد على تحويل المواقف اللازمة للساكين... إنه لا يستجيب إلى تقليدية نقية بوصفها حتمية اجتماعية و اقتصادية... لشاغلي المنازل الحديثة ... ففي الواقع السكان المرحلون لا يقومون سوى بإعادة أو محاولة إعادة خلق ظروف الحياة القديمة التي ابتعدوا عنها بالوصول إلى الشقة الحديثة¹.

الحس المشترك لا يمكن أن يتفهم ذلك "الإحساس بالسوء" الناتج عن وضعية مثل هذه، فيندفع إلى "إدانة" السكان المعاد إسكانهم بـ "قصدرة" أو "أريفة" المدينة. هذه الملاحظة المكرسة كاستنتاج عززت، في رأينا، الطرح النظري للاجتماعات كأفضل تفسير للظاهرة الحضرية في الجزائر، والتي هيكلت الدراسات اللاحقة في تقاطبات (الحضري مقابل الريفي) أو (المدينة مقابل القرية) وحتى (التقاليد مقابل الحداثة).

لا يمكن إذن أن نكتفي بهذا المفهوم الضيق، لأن صياد يقدم لنا كيفية تجاوزه من خلال منظور يستمع إلى خطابات "المجتئين" حول الفضاء المسكون المعاش. "... هنا ما لقيناش ريساننا... في St. Pierre كنا خير... أنا كنت نعرف لكبير و الصغير و حتى خير ما كان خاصني... اليوم رانا متضاربين غير مع لـ OPGI على الخلاص، زيدلها الما و التريسينتي... لهيه كنا قاع كيف كيف مستورين و الحمد لله، و الناس رافدة بعضهاها في الفرح و القرع...". (مقابلة رقم 17).

في الواقع، حسبما أشار إليه صياد، يمكن أن نلاحظ بأن السكن الجماعي أو الشقة الحديثة ليست محل ترحيب من طرف جميع السكان المرحلين، لأن

¹ A. Sayad, op.cit, p 25.

المسألة تطرح من وجهة نظرهم من زاوية تملك المسكن و الإحساس بالسيطرة على سير حياتهم اليومية، إذ نقرأ في أحد الهوامش ما يلي: "... الشعور المكثف لدى الكثير من سكان الشقق بصيغة كراء-شراء، بعدم القدرة على امتلاك "شققهم، في حين أنهم ملاك نظرياً، يوضح لنا أن ملكية فضاء ما، هي أن تكون قادراً على تقديم التعديل اللازم كحد أدنى بين متطلبات الفضاء المسكون والموارد المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات، وإلا، فإن الأمر لا يعدو أن يكون فقط "احتلال" محل و ليس السكن في منزل أو شقة"¹. أحد مبحوثينا عبر عن ذلك بالقول: "... هاذي عام و نص و حنا هنا، ما زال ما والفناش... الدار والفو شوي... بصح أنا ما عجبتنيش... خليت كلشي موراي في سيدي الهواري: صحابي، خدمتي (طاولة خضار)... هنا راني غير نحرش... اليوم هنا و غدوة لهيه... و زيد F2، غدوة منين يكبرو ولادي خاصهم يدبرو على رواحهم... وين يروحو...". (مقابلة رقم 14).

1.2. مفارقات إعادة الإسكان.

تختلف أساليب تملك فضاء الشقة أو المسكن الحديث من أسرة إلى أخرى، و يتميز مجتمع أو جماعة المرشحين أو السكان المسكنين – و إن كان الاتجاه إلى اعتبارهم جماعة متجانسة- إلى مستويات عديدة حيث تعيش فئات اجتماعية مختلفة معاً في حالات من السلم، أو الصراع أو عدم مبالاة البعض ببعض الآخر.

ومن المفارقات، أن المساكن الحديثة تسمح بالوصول إلى الكثير من الراحة المرجوة، ولكنها تضع أمام الساكن بالمقابل صعوبات "مادية" من الصعب التغلب عليها، وبالتالي تجعل التطلعات بعيدة المنال لا يمكن الوصول

¹ Ibid, p 12. (Note de bas de page)

إليها. إن هذا الوضع يتطلب منا جهدا كبيرا من أجل تصور ردود الفعل المحتملة تجاه هذا الأمر الواقع، واقع "محدودية التملك"¹.

لخص عبد المالك صياد التناقضات التي تظهر في تجربة السكن الجديدة في بعض الجمل التي تعبر عن التناقض الداخلي لدى الساكن من الوضعية السكنية الجديدة، إذ "يتم التعبير عن الشعور بالعزلة كما تتم الشكوى من الاختلاط"، و يتمظهر "الانطواء على الذات من طرف الأسرة كخيار إيجابي، إلا أنه ردة فعل سلبية، في نفس الوقت"²، لأنه يمكن أن ينظر إلى رفض التعامل أو الاختلاط مع جيران الحي كإقصاء للآخر، و لكنه إقصاء و عزل للذات في نفس الوقت. و يضاف إلى هذا "ارتفاع النفقات في مقابل انخفاض المداخل"، و "التقارب الفضائي في مقابل التباعد الاجتماعي"، و يتعقد الأمر عندما يجد الساكن نفسه في تواجد آني في مظاهر "الحداثة"، و في نفس الوقت في حنين إلى حياة مخيالية من الماضي مبنية على خلفية من "التقاليد".

هذه العناصر مع مرور الوقت، سوف تشكل "أزمة" يمكن أن نسميها "أزمة الساكن"، "أزمة السكن الجماعي"، أو "أزمة المدينة" وليس فقط "أزمة المساكن" التي غالبا ما يتم التعبير عنها بالإحصاء بإظهار التفاوت المزمّن بين "العرض" و "الطلب" في عدد المساكن.

بناء على نتائج دراستنا الميدانية، الأمر أعقد من ذلك لأنه يتعلق بتملك فضاءات تتسع على شكل دوائر من الشقة إلى العمارة، إلى الحومة التي تغير شكلها و امتدادها من الأفقي إلى العمودي، إلى الحي بكامله، مما يفرض على الساكن الاندماج في دوائر متراتبّة من المجتمع، تبدأ من التكيف مع التغيرات

¹ الطيب إبراهيم علي، المرجع السابق، ص 127.

² Ibid, p 26.

على مستوى الأدوار في الأسرة و علاقات الجيرة داخل وحدة الجوار إلى الاجتماع البشري مع المجتمع الساكن بالحي.

بناء على ما سبق، فإن السكن الجماعي و عمليات إعادة الإسكان تضع أمام أعيننا مفارقات أخرى، أهمها أن الجوار و ربط علاقات الجوار يقل في هذا النوع من السكن (في المجتمعات الأوروبية على وجه الخصوص). فالسكان مهما كانت الشريحة الاجتماعية التي ينتمون إليها لا يتبادلون الزيارات فيما بينهم. و إذا كانت عتبة الشقة تمثل قطيعة حادة بين الخارج و الداخل، فإنها كذلك تمثل تحديدا واضحا لحدود الأسرة في مقابل الجيران و سكان الحي، و الاجتماع الموجود بين أفراد الأسرة قد يكون ممتدا كما قد ينحسر تماما مع ما يحصل في المحيط السكني¹.

2.2. التملك/ الاندماج في الفضاء الاجتماعي.

إن فهم فكرة صياد في هذا النص لا يتم إلا إذا عرفنا أبسط تعريف للتغير الاجتماعي من حيث هو عملية دورية من التنظيم، و اختلال التنظيم ثم إعادة التنظيم داخل المجتمع؛ و ظاهرة إعادة الإسكان تتبع نفس القاعدة لدرجة أنها تعبر عن ذلك من خلال عمليات الإسكان والإخلاء وإعادة التوطين.

مرحلة الإخلاء تعبر عن حالة اختلال التنظيم، الذي يغطي تلك الفترة اللازمة للسكان في محاولة للتكيف مع فضاء السكن الجديد الذي لا يمثل فقط مكانا للسكن و لكن أيضا فضاء اجتماعيا يجب الاندماج فيه و التعامل مع تركيبته البشرية و الثقافية المختلفة.

¹ Yves Grafmeyer, « Logement, quartier, sociabilité », In Marion Segaud, Catherine Bonvalet, Jacques, Brun (dir), *Logement et habitat, l'état des savoirs*, Paris, La Découverte, 1998, p 348.

مرحلة الإخلاء هذه تتجلى عند صياد في ذلك "الاضطراب الذي يؤثر على جميع مجالات الحياة،" ميزانية الأسرة، والتوازن النفسي الذي يختل مع الجيران متسببا في العزلة من جهة، و من ناحية أخرى في الشكوى من شدة الاختلاط. الساكن الجديد يعاني من مشكلتين: المجتمع الذي غادره (العزلة) والمجتمع الجديد الذي يفرض عليه الاندماج فيه (الاختلاط)¹.

إذا كان المسكن أو الشقة الحديثة يكشف للساكن عن حاجات جديدة لم يكن يعرفها في الحي القصديري الذي يعتبر محطة على الطريق للعبور إلى التحضر، فإن المشكل يكمن بالتحديد في صورة الحي القصديري الراسخة في مخيال أغلبية السكان بكل الحنين، والشعور بالانتماء إلى جماعة حيث كان هناك حياة طيبة، ومتكاملة بشكل جيد، و حيث كان الساكن متجذرا بشكل جيد.

لذلك فإن مسألة الروابط الاجتماعية أو على وجه التحديد إعادة بناء الروابط الاجتماعية التي اختلت بحدث الإخلاء و إعادة الإسكان هي الجديرة بالاهتمام.

هذا الحدث (الإخلاء) الذي لم تعره الدراسات اهتماما كبيرا، قد تطول مدته عند بعض السكان أو قد يكون حالة مستديمة (le provisoire qui dure)²، "فالمجتثون" يغادرون مكانة في فضاء سكني، دون الوصول إلى المكانة أو الموقع الاجتماعي الجديدين فيظلون معلقين بينهما: بين الحنين إلى

¹ A. Sayad, op.cit, p 18.

² تم تكريس هذه المقولة بمن طرف عبد المالك صياد في دراساته و أبحاثه المنشورة حول وضعية حول المهاجرين الجزائريين بفرنسا:

Cf. A. Sayad, « *Le foyer des sans-famille* », In Actes de la recherche en sciences sociales, 32-33, avril juin 1980, pp.89-103 ; « *Exister, c'est exister politiquement, Presse et immigrés en France* » - 1^{ère} partie, « *Pour une défense des droits civiques des immigrés* », Paris, CIEMI, n°135, novembre 1985 ; « *Exister, c'est exister politiquement* » - 2^{ème} partie, « *Les droits civiques pour une plus grande justice* », Paris, CIEMI, n°136, décembre 1985 ; « *L'immigration et la "pensée d'Etat"* », in, Regards sociologiques, n°16, 1999, pp.5-21 ; « *La double absence. Des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré* », Paris, Seuil, 1999.

المكان الذي كان العيش فيه لطيفا و مريحا رغم صعوبة الظروف، و بين أحلام غير قابلة للتحقيق بالعيش بسعادة والتخلص نهائيا من الظروف غير المواتية للحي القصديري أو البناية المتصدعة أو السكن العارض. إن هؤلاء السكان يبقون معلقين في انتظار التحول إلى مواطنين، طالما لم يتمكنوا من الاندماج في الفضاء الحضري و الفضاء الاجتماعي الجديدين ، فغالبا ما يسمون المرشحين، أو المنكوبين أو العائلات المعوزة... و قد يعيشون لفترة طويلة كمواطنين من الدرجة الثانية¹.

ومع ذلك، لا يمكن تعميم هذه الحالة على جميع المرشحين لأنه بالنسبة لبعض الأسر النووية، الترحيل هو فرصة للهروب من الرقابة الاجتماعية للأسرة الممتدة و الناس الذين يعرفوننا، باختصار من رقابة الجماعة. " ... هنا في حي الصباح... رانا كاربين بصح عايشين خير ما كنا في F4 مع الشوابين... تم كاين حوايج ما تقدرش تديرهم، و زيد وين كنت، وين راك رايج و المشاكل ما بين النساء و زيدها الجيران... ها هي جات، ها هو دخل... قالت لك أما أعطيني... تحس روحك ما شي *à l'aise*، دركا راني *libre* ، ندير واش نحب، نحوس مع ولادي، نربيهم على طريقتي... " (مقابلة رقم 3).

الاندماج في المجتمع الجديد يتطلب إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية في قالب جديد، حيث أن علاقات الجوار والمؤانسة مع أناس هم في معظم الوقت "أجانب" أو "غرباء" يجب أن تصنع من جديد.

إن إعادة تشكيل الروابط الاجتماعية، في حالة انكسار و تشتت وحدة الجوار الناشئة في الحي القديم، لا تتم من دون صعوبات لأن المعطيات الاجتماعية تغيرت بمعية المعطيات الفضائية. العلاقات السابقة التي تم بناؤها

¹ Hadjidj El Djounid, « *Urbanification* » et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran, op.cit. p 340.

على أساس تشابه أو تقارب ظروف الوجود و المستويات الاجتماعية لم تعد موجودة، كما أن شكل الجوار الأفقي في الحي القصديري أصبح عموديا كذلك، و من الصعب التعامل مع جار فوق الرأس (في الأعلى) و الجار تحت الأقدام (في الأسفل) لأن الساكن لم يعهد وجودهما. فبفعل تغيير السكن، لا يجد الساكن نفسه مرتبطا بجيرانه بعلاقات قديمة، أو علاقات من النوع القديم، و لا يجد نفسه مرتبطا بهم بعلاقات جديدة يفرضها التنظيم الموضوعي لفضاء حي الـ HLM¹.

في حالات أخرى مثل الوضعية في حي الصباح، يمكن أن يتساكن المعاد إسكانهم في السكن الاجتماعي مع صيغ أخرى كالسكن التساهمي أو الكراء- شراء أو الترقوي، و من منطلق أن صيغ السكن أنجزت لفائدة السكان حسب مداخيلهم الشهرية و إمكانياتهم المالية المتاحة، التي تؤهل طالب السكن للدخول في صيغة دون أخرى. المشكل لا يكمن في تنوع صيغ الحصول على السكن، بل يتعداه إلى اختلاط - ليس مرغوبا فيه بالضرورة - لفئات سوسيو-اقتصادية مختلفة حسب مداخيلها المالية التي تسمح لها بالدخول في هذه الصيغة أو تلك، و أيضا مختلفة حسب أنماط حياتها و ثقافتها في السكن و الجوار و الاجتماع.

تباين الإمكانيات المالية يسهم في تباين المواقع و الوضعيات و اختلاف المستويات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية... ولكن السكن الجماعي يحتم عليهم التساكن في فضاء الحي. النتيجة و إن ليست متوقعة أو مخطط لها، و لكنها واضحة: تقارب فضائي/ تباعد اجتماعي..

في كل الحالات يظهر الشعور بالعزلة لدى السكان الجدد بالحي في إشارة إلى مكان إقامتهم السابقة وجيرانهم القدامى، والأشكال المعتادة للموانسة:

¹ Ibid, p 18.

"... في سيدي الهواري، كنت نتمشى مغمض عيني... وبينما تروح تلقى ناس تعرفهم... في القهوة تريح مع قاع الناس... ما عندكش ممن تخاف و عمرها ما تطيح بيك، راك في وسط حبابك... إلى ما عندكش دراهم... ما تتسلف ما والو، روح عند الحانوت نتاع عمي [موسى]، ارفد و منين تخلص بدي بيه... منين تكون ناس ملاح و خاطيك المشاكل عمرك ما تنضام... تلقى تلقى اللي يعاونك... " (مقابلة رقم 13).

نحن نعتقد أن فهم فكرة الصياد في هذا النص، لا يمكن أن يتحقق من دون الإضاءة التي تقدمها مدرسة شيكاغو التي اقتبسنا منها مفهومي "التنظيم" و "اختلال التنظيم" المكرسة من طرف توماس وزنانبيكي في دراستهما الشهيرة حول الفلاحين البولونيين المهاجرين في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، و التي دعمها Louis Wirth من خلال دراسة تحت عنوان الـ "Le ghetto" (1928) بمفهوم آخر، هو "إعادة التنظيم الاجتماعي" الذي يتطلب، وفقا لـ Wirth: "... التخلص من الروابط القديمة لابتكار أخرى جديدة، والتي يمكن ألا يتكيف معها السكان بنفس السهولة و بنفس السرعة و نفس الدرجة، و هي ليست مجرد تقليد بل هي اضطراب (خلط) فعلي يؤدي إلى بناء هوية جديدة... تتولد من "عملية الثقافة" مع متطلبات جديدة لبيئة (اجتماعية) جديدة (نمط الحياة، والتفاعلات والممارسات الاجتماعية، واستيعاب القيم الجديدة والسلوك الجماعي...)¹.

3.2. من الحوش إلى الشقة و من الجماعة إلى المجتمع.

بعد مقارنته بين حياة سكان الأحياء الفقيرة و الحياة الجديدة التي ينبغي أن تعاش ضمن مشروع إعادة الإسكان، يخلص عبد المالك صياد إلى أن إعادة

¹ Alain Coulon, op.cit, p 33.

الإسكان تشجع على ظهور النزعة الفردانية، و عندما تتدخل المتطلبات الواردة في شكل الشقة الحديثة في تحويل الممارسات و التصورات تنتصر الفردانية كأسلوب حياة لتهيمن على معظم أشكال الاجتماع و الموانسة¹.

النموذج الجديد من المساكن ينطوي على أشكال جديدة من الوجود و السلوك والشعور، وأساليب جديدة للحفاظ على العلاقات مع الآخرين. على عكس الأحياء الفقيرة حيث كل الناس متساوين: ليس هناك شيء نخفيه وليس هناك ما نتباهى به، تفترض إعادة الإسكان الاعتراف بنوع من "التراتب الاجتماعي"، بالاختلافات و الخلافات بين أفراد المجموعة. لأن الناس المتشابهين في سبل عيشهم ومستويات المعيشة سوف يشعرون باختلافهم مقارنة مع المجموعات الأخرى التي يتم "تصنيفها" إلى فئات أقل أو أعلى من تلقاء نفسها، فضلا على أن عبد المالك صياد وضح لنا أن الوضع الاقتصادي أو الإمكانيات الاقتصادية تتحكم في الاستعدادات الثقافية، التي تمثل معا العوامل المساعدة لتحويل المواقف من أجل التكيف مع فضاء السكن الجديد².

في إعادة الإسكان يتم الانتقال من شكل معين من التنظيم الاجتماعي إلى شكل آخر، هو في كثير من الأحيان على النقيض من الوضع السابق. ففي حين كان الانتماء إلى الجماعة يجعل الأفراد يحسون بتقاسم و تبادل مشاعر الأخوة والتضامن، فإن الانتماء إلى المجتمع يتطلب قبول وجود قليل أو كثير من "الطبقة".

في الحالة الأولى، هناك "احتقار" لفعل التعالي و التكبر و التفاخر بين الجيران، وتعزيز للتعاون و التضامن؛ أما في الحالة الثانية، فإن شكل المساكن

¹ Abdelmalek Sayad, « Les effets naturels de relogement », op.cit, p 22-24.

² Ibid, 14.

الحديثة يتيح الفردانية التي تسمح بالتسابق و التنافس من أجل تحقيق النجاح الاجتماعي، أو على الأقل "استعراض" علامات هذا النجاح.

ومع ذلك، في هذا السباق لا يصل الجميع في نفس الوقت لأن السرعات مختلفة تبعاً لاختلاف الإمكانيات الاقتصادية و الاستعدادات الثقافية، الأمر الذي سوف يجعل "الرتبة" رهانا تنعقد كما تتحل حوله العلاقات الاجتماعية.

الفردانية تبدأ في العلاقات الأسرية أولاً ثم يتوسع نطاقها لامتناس كل العلاقات القائمة في فضاء الحي، لكن هذا الموقف العام لا يتعارض جذرياً مع روح التعاون والتنظيم الجماعي اللازمة لإدارة وتسيير شؤون الحي السكني.

دون الدخول في توضيح الفروق بين الجماعة و المجتمع، فإن إعادة التوطين تجعل الحركية الزمنية تتجه من الشكل الأول إلى الثاني، و هو مثال دال بامتياز عن التغيير الاجتماعي.

ما يمكننا أن نتعلمه من قراءة نص عبد المالك صياد هو أنه تمكن بجدارة غير مسبوقه من تلخيص مسألة إعادة الإسكان في سبعة عشر صفحة فقط، كما أنه لم يختم نصه بعنوان "خاتمة" لأنه أراد أن يفتح ورشات بحث للتفكير في مواضيع هامة مثل "التقسيم الطبقي" أو "التراتب الاجتماعي"، و "الارتقاء في مستوى العيش" (embourgeoisement) في المجتمع، والطبقات الاجتماعية، وسياسات الإسكان ... ورشات بقيت مفتوحة في حاجة إلى الاستثمار في مشاريع بحوث متعددة التخصصات بجدية في العمل وعمق في التحليل.

في النهاية، يأتي الاجتثاث بعد وضعية التجذر في شكل ما من التنظيم الاجتماعي، الذي يجنح إلى إعادة الأمور إلى نصابها و إعادة إنتاج وضعية

التجذر كحالة طبيعية لعلاقة الإنسان بالفضاء و بالجماعة و بالثقافة. و بالنتيجة فإن الفرد المنعزل، المجتث نهائيا و إلى الأبد لا وجود له!

3. التباين الاجتماعي و تشظي الفضاء الحضري.

يوجد في كل المجتمعات البشرية نوع معين من التراتب الاجتماعي، ينتج عنه على مستوى الفضاء الحضري تراتب فضائي، و هو مهم بمعناه الواسع في فهم ظواهر التفرقة أو التباين في الفضاء الحضري¹، فتجد الأحياء الراقية و الأحياء الفقيرة و الأحياء الشعبية كما توجد الأحياء الإدارية و الأحياء الجامعية، و هذه التسميات تأخذ دلالتها من الفئات السوسولوجية التي تعمرها.

يمكن لمفهوم التباين أن يساعدنا في التحليل ذلك أن التباين ظاهرة كونية، غير أن الأشكال الخاصة التي تتخذها هي نتاج تاريخ المجتمع². فمدينة وهران عرفت وتيرة زيادة طبيعية مهمة أسهمت في زيادة عدد السكان، كما أنها عرفت نزوحا ريفيا خاصيته أن النازحين في معظمهم ذوو أصول ريفية. و لكن المدينة باعتبارها مكانا لكثير من الإحباط و الرغبات المحظورة، جعلتها اليوم مرادفا لضنك العيش و التباينات الاجتماعية الصارخة و التهميش و الإقصاء و ميدانا للاحتجاجات و الاحتقانات لكل فئات المجتمع... و هي بهذا المعنى خزان للغضب يمكن أن يتحول بين الحين و الآخر إلى انفجار يتعذر فيما بعد التحكم في عواقبه و آثاره³.

في ظل وجود التباين الاجتماعي توجد أنواع مختلفة من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، قد تكون انطلاقا من تعريف G. Simmel للاجتماع

¹ Cf. Françoise Navez-Bouchanine, « Fragmentation spatiale et stratégies résidentielles », In Nicole Haumont (s/dir), *La ville éclatée, quartiers et peuplements*, Paris, L'Harmattan, 1998.

² حجاج الجنيد، "التباينات الاجتماعية السكنية في وهران(الجزائر): من الاتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية"، في عاطف عطية، مها كبال (إشراف) (مؤلف جماعي)، *المدينة العربية بين التغيرات الاجتماعية وتحولات المجال*، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت، 2009، ص 28.

³ نفس المرجع، ص 31.

البشري: إما تعاونية أو تضامنية أو صراعية. فما هي النتائج على مستوى الفضاء الحضري حسب اختلاف نموذج العلاقات السائدة؟

من خلال ميدان الدراسة لاحظنا أن هناك على الأقل ثلاثة أنواع من الوضعيات. الوضعية الأولى يسودها اجتماع تعاوني، حيث يظهر الفضاء متكاملًا، مشكلا و مبنيا في المخيال على أنه فضاء الجميع، لا تظهر فيه الحدود الإقليمية أو الرمزية بين الجماعات. و هو حال مجموعة من عمارات السكن الاجتماعي في نواة حي الصباح، تتكون من ثلاث عمارات تشكل مثلثًا، حيث قام السكان المنحدرون في غالبيتهم من الأحياء الشعبية لمدينة وهران، بغلق جميع المنافذ التي تسمح بالدخول إلى وسط العمارات ما عدا واحدا، و ذلك بسبب استعمال هذه المنافذ من طرف اللصوص في الهروب و المراوغة عندما تطاردهم الشرطة، و قد مكنهم هذا من تشكيل الفضاء ما بين العمارات كفضاء للعب الأطفال، و يستعمله سكان الشقق الأرضية لنشر الغسيل و اللقاء بين الجارات. رغم تدهور وضعية هذا الفضاء المشترك و وجود بعض الأوساخ و الأعشاب الضارة، إلا أن ذلك لا يزعج أحدا.

في حالة الاجتماع التضامني، يوجد على الأقل ثلاثة جماعات: جماعتان متقاربتان اجتماعيا تساند إحداهما الأخرى "ضد" جماعة أخرى بعيدة اجتماعيا أو ثقافيا. ترتسم هنا حدود إقليمية في الفضاء، فيسمى الحي "شعبيا"، أو حي المعلمين، أو حي الجامعة، أو صحاب سيدي الهواري، أو نتاع ال-recasement، كما ترتسم كذلك حدود رمزية تصنع التباعد الاجتماعي و الثقافي بين الجماعات، تطبيقا لمقولة " قل لي كيف هو فضاؤك، أقول لك من أنت"¹.

الملاحظ في ميدان الدراسة أن التصور السائد لدى سكان الأحياء من صيغة التساهمي و AADL أو من اشتروا شققهم، يوجهون أصابع الاتهام

¹ F. Auriac ; P-R Brune, *Espaces, jeux et enjeux*, Paris, Fayard, 1986, p 302.

لسكان السكن الاجتماعي و ينسبون إليهم تدهور وضعية الحي، إلا أن بعضهم يستدرك بالقول: "... هنا في الصباح الـ social هو سبب المشاكل... جابوهم من هاك و هاك و حطوهم هنا... كاين اللي ضيع خدمته، و كاين اللي بّعد على فاميلته... بصح السياسة نتاع الدولة هي اللي دارت هاذ المشكل... لو كان جاو يخممو مليح و كل واحد يخدم خدمته... لو كان راه كل واحد يسكن مع الناس اللي كيفه... و لا بعدا يفرقوهم... تجبيلي أنت دوار كامل و تحطه في وسط الـ quartier... كاين بزاف ناس اللي ما بغاوش يجيو... خرجوهم force des bras... و ها أنت تشوف الصباح وّلا كيما St. Pierre و عين البيضاء...". (مقابلة رقم 11).

في حالة الاجتماع الصراعي، تكون الجماعات المتواجدة في فضاء الحي متصارعة على الأقل رمزيا، تتصارع من أجل "الهيمنة الرمزية" على فضاء الحي. ترسم كل جماعة حدودها الرمزية بما يميز إقليمها عن الأقاليم الأخرى. و هنا مع مرور الزمن، يمكن الحديث عن تشظي الفضاء الحضري، ناتجا عن تباين اجتماعي بين شرائح مختلفة متصارعة. نحن نتحدث هنا بحذر عن التفرقة الاجتماعية (ségrégation)، لأن دلالاتها قد تذهب في اتجاه الاعتقاد بوجود إثنيات متصارعة، أو أن العلاقات الاجتماعية مطبوعة بخلافات إثنية¹، لأن الأمر في الواقع لا يعدو أن يكون مجرد اختلافات يتم تضخيمها عندما يتعقد الصراع بتمسك كل طرف بموقفه و برفض الآخر أو الآخرين، في غياب قواعد و ضوابط "قانونية" توضح الحقوق و الواجبات، الخاص و المشترك و العمومي.

في العمارة الواحدة يمكن أن يختصم الجيران على أساس اختلاف أنماط التربية و إيقاع الحياة، و الضجيج و الأوساخ... إلا أن الصراع بين جماعات

¹ Cf. B. Moulin, « Processus ségrégatifs dans l'espace Maghreb-Europe », In René Gallissot ; B. Moulin (S/dir), *Les quartiers de la ségrégation. Tiers monde ou quart monde ?* Paris, Karthala, 1995.

الحي يتمحور حول أحقية السكن في الحي، و الحرية في اختيار الجيران، و الحق في الاحترام و التمتع بالحميمية التي يجب أن يوفرها المسكن. عبر لنا بعض المبحوثين عن هذا كالتالي: "... الجيران نتاوعنا لا باس، خاطينا و خاطيهم، بصح هاذا اللي فوقنا راهو مهجنا بالحس، و ديما مدايزين هو و مرتة... قاع الكلام القبيح تسمعه... des fois تبانلي نهدر معاه بصح تخاف يقولي كلمة ماشي مليحة نعشو مدايزين..." (مقابلة رقم 3).

و يقول مبحوث آخر من نفس العمارة: "... لو كان بقات لي يديروني في البلوك لآخر مع الجماعة اللي كانوا جيراننا في سيدي الهواري، نعرفوهم و يعرفونا... [و علاه]... هنا راني تقول براني في وسطهم... كايين زوج برك اللي يقولو السلام و صباح الخير... و احد أستاذ في لـ ustو، و لا خر يخدم في الدائرة على ما نظن... لخرين... يضهسك نورمال لا سلام لا كلام، و يزيد يشوفو فينا حنا نتاع سيدي الهواري، زعما كي اللي رانا نديرانجو (déranger) فيهم... السكنة هاندي حقي، كثر خير الدولة... ما على بالهمش شحال و حنا نقارعو..." (مقابلة رقم 18).

العامل الأكثر تأثيرا يمكن أن يتجسد من خلال التصنيفات القائمة و المكرسة من خلال الخطاب حول الآخر، و يمكن أن يقوم على أساس الرغبة في التميز بالتموقع في القطب الموجب، و تصنيف الآخر في القطب السالب. هذا الخطاب الذي يتم تضخيمه من طرف الفاعلين في هذا الصراع الرمزي إلى حد الإقصاء الرمزي للحي بالقول أن حي الصباح مثلا يقع "هناك"، و "هنا راك في AADL و حنا ما شي كيفهم...".

بين القطبين يمكن أن تتموقع الجماعة التي لا تحس نفسها معنية بالتصنيف و لا تشعر بانتمائها الكامل إلى فضاء الحي. هذه الأخيرة يمكن أن تتمايز من خلال خطاب مزدوج حول الجماعتين المتواجدين في صراع، بالاقتراب من العليا تارة، و السفلى تارة أخرى.

و هكذا تظهر في المدينة عامة، و في الحي خاصة (حي الصباح ميدان الدراسة) تقسيمات جديدة لفضاء الحي الكبير إلى أحياء صغيرة و تعطى لها تسميات حتى يمكن تمييز بعضها عن البعض الآخر. إن أساس هذه التقسيمات التي يقيمها السكان، هو في الحقيقة تراتب اجتماعي يتميز بالتباين. فالتقسيم الاجتماعي للمدينة من خلال ديناميكيتها، يجعل منها، في نفس الوقت، مسرحا و نتيجة لهذه الأخيرة¹ (الديناميكية).

فالتباين الاجتماعي يقابله على مستوى الفضاء فعل التشظي. إذ يشير التباين إذن إلى تقسيم اجتماعي للفضاء الحضري، تقسيم يمايز بين مناطق غنية، فاخرة، و مناطق فقيرة مهمشة، دون أن ننسى بأن الانتماءات الاجتماعية هي التي كانت وراء التمييز بين مختلف المجالات الشديدة التباين².

ينجر عن هذه التمايزات (الاجتماعية و المجالية) ظواهر الإقصاء الاجتماعي لفئات مختلفة من سكان المدينة على أسس اقتصادية مادية بالدرجة الأولى، حيث تعترضهم عوائق و عراقيل، يتم ترسيمها من خلال القوانين الخاصة بشروط الاستفادة من مختلف صيغ السكن المتاحة. ما يحدث هو أن هذه الشروط تقوم مسبقا، بعملية تصنيف طالبي السكن حسب المداخل الشهرية للأسر، إلا أن التقاء صيغ مختلفة في فضاء حي سكني واحد هو ما يسهم في تجلي مظاهر التباعد و التفاوت الاجتماعي، إلى حد أن يصبح العلاقة بين التقارب المجالي و التباعد الاجتماعي أكثر ارتباطا و أكثر تعقيدا.

¹ Nicole Haumont (s/ dir), *La ville : agrégation et ségrégations sociales*, Paris, L'Harmattan, 1996, p 98.

² حجيج الجنيدي، "التباينات الاجتماعية السكنية في وهران(الجزائر): من الاتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية"، نفس المرجع، ص 33.

1.3. الفضاء الحضري و مسألة التشابه و الاختلاف.

في هذا الصدد، يمكن الرجوع إلى E. Durkheim و نظريته في المورفولوجيا الاجتماعية¹، حيث نأخذ عنه فكرته القائلة بأنه في اللحظة التي يوجد فيها في مجتمع سياسي، أي عدد معين من الأفراد يشتركون في أفكار و مصالح و أحاسيس و انشغالات معينة، و التي لا يتقاسمها معهم باقي أفراد المجتمع، فإنه من الحتمي، تحت تأثير هذه التشابهات، أن يتجاذبوا و يبحثوا عن بعضهم البعض، حيث يدخلون في علاقات، و يتشاركون الحياة اليومية، و بهذه الطريقة تتكون شيئاً فشيئاً جماعة مصغرة بتركيبتها الفيزيولوجية الخاصة، في داخل المجتمع العام².

و لكن متى يمكن أن نقول عن مجتمع بأنه بسيط؟ كلمة "بسيط" ليس لها معنى محدد إلا إذا دلت على الغياب التام للأجزاء.

يجب أن نفهم من تعبير "مجتمع بسيط" كل مجتمع لا يحتوي على مجتمعات أخرى أكثر بساطة منه، يمكن اختزاله في جزء وحيد لا يحتوي على أي أثر لتجزئ سابق. و لكن هناك مجتمعات تشكلت من خلال اتحاد عدة شعوب (أجناس) متنوعة مثلما هو الحال في ميدان الدراسة؛ إذ يتكون حي الصباح من جماعات متنوعة تتشابه و تتميز في نفس الوقت في مستوياتها الاقتصادية و تاريخها الحضري و أصولها الجغرافية و مساراتها الإقامية.

¹ المورفولوجيا الاجتماعية هي الجزء من علم الاجتماع الذي يحمل مهمة تكوين و تصنيف الأصناف الاجتماعية [...] فالأجزاء المكونة لمجتمع ما، هي في الواقع مجتمعات أكثر بساطة منه. فشعب ما، هو محصلة اتحاد عدة شعوب سبقته في الوجود. و إذا أمكننا التعرف عن المجتمع الأشد بساطة في الوجود، فإنه يكفينا من أجل إقامة تصنيفنا أن نتبع الطريقة التي حسبها تكون المجتمع الأولي، و التي حسبها تتكون عناصره. يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى:

Cf. Emile Durkheim, *Les règles de la méthode sociologique*, op.cit.

² Emile Durkheim, *Les règles de la méthode sociologique*, Paris, PUF, 9^{ème} édition, 1997, p 81.

و لكن عندما تتكون هذه الأجناس، فهناك مكان للتمييز في كل منها، بين تنوعات مختلفة، حسب درجة احتفاظ المجتمعات الجزئية التي شكلت المجتمع الناتج، بتفرداتها Individualités أو بالعكس، انصهارها في الكتلة الكلية¹. يطرح هذا معضلة التجانس و التعايش و التضامن و التساكن و التي تفترض كلها الالتقاء و التوافق على أمور معينة تضمن العيش سويا في فضاء الحي السكني. و لكن إذا توافق التقسيم المجالي مع التقسيم الاجتماعي، فإن الفئات الاجتماعية الممتدة أفقيا في المجال الاجتماعي تنطبع ببصمات هذا الفضاء، و من ثم تجد نفسها مقسمة، منفجرة، متباينة و منفصلة. فالحدود غالبا ما تكون فاصلة بين مختلف الأحياء التي تتشكل منها المدينة².

تختلف الظواهر الاجتماعية (الممارسات و أنماط الحياة) ليس فقط حسب طبيعة العناصر المكونة لها، و لكن حسب نمط تكوينها كذلك. فهي مختلفة من حيث أن كل جماعة جزئية تحتفظ بنمط حياتها المحلي، أو أن كل الجماعات تنصهر في بوتقة الحياة العامة³.

يصطدم التحضر و التمدن بإشكالية التباين الاجتماعي و التنشيط الفضائي عندما يتوافقان و يظهر أحدهما من خلال الآخر على أرض الواقع، بتجانس كبير داخلي و خارجي للأحياء، و بتباين كبير في المستويات الاجتماعية... لأن هذا الشكل من "التفرقة" يوجد على مستوى السلم الاجتماعي بسبب اختلاف صيغ الحصول على السكن و آثار الأبهة أو الرفض التي تنعكس على القيم العقارية للفضاء المسكون⁴، فيتفكك النسيج الحضري للمدينة و تظهر الفروقات بشكل صارخ؛ إذ نجد أقلية تعيش في فيلات فاخرة من الطراز الفردوسي، بعيدة

¹ Ibid, p 82.

² حجاج الجنيد، "التباينات الاجتماعية السكنية في وهران(الجزائر): من الاتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية"، نفس المرجع السابق، ص 36.

³ Emile Durkheim, op.cit, p 85.

⁴ P. Laborde, *Les espaces urbains dans le monde*, Paris, Nathan, 1994, p 148.

عن عيون الجوار، و شرائح واسعة من السكان تعيش في سكنات ضيقة، غير صحية و غير آمنة¹.

لكن في أي لحظة يحدث الاندماج و التلاحم التام للأجزاء أو الجماعات؟ يجيب E. Durkheim عن هذا السؤال بالقول أن ذلك يحدث عندما يوجد و يسيطر منطق الغائية Le finalisme و عوارضه، لأنه ليست هناك غايات، و أقل من ذلك الوسائل، التي تفرض نفسها بالضرورة على الناس، حتى عندما نفترض وجودهم في نفس الحالات. في نفس الوسط أو نفس المكان، فإن كل فرد، حسب مزاجه، يتكيف أو يتأقلم بطريقته التي يفضلها على طرق أخرى. فهذا يبحث عن تغييره (الوسط أو المكان) لكي يكون في توافق مع حاجاته، و ذلك يفضل أن يتغير هو أو يغير نفسه، أو على الأقل يغير من سلوكياته و مواقفه، و يعتدل في رغباته. كل ذلك من أجل تحقيق هدف واحد، و لكن بإتباع عدة طرق مختلفة لبلوغه².

2.3. تباين الفضاءات، تشظي الطبقات و تمايز الثقافات.

بقدر ما يصير الوسط الاجتماعي أكثر تعقيدا و حراكا، بقدر ما يأفل بريق التقاليد و المعتقدات المنتجة اجتماعيا، لتأخذ أشكالا غير محددة و أكثر مرونة، تتطور و تتنوع مع اختيارات التفكير. هذه الاختيارات تعتبر ضرورية للمجتمعات كما للأفراد من أجل التكيف مع وسط أكثر تعقيدا و حراكا³.

على هذا المنوال تطرح مسألة إعادة الإسكان لسكان المدينة في إقليم حضري جديد مختلف على الأقل من ناحية الشكل الحضري في ظل انحلال

¹ حجيج الجنيد، "التباينات الاجتماعية السكنية في وهران(الجزائر): من الاتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية"، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

² Emile Durkheim, op.cit, p 94.

³ Ibid, p 96.

تماسك و تضامن المجتمع التقليدي المنتقل إلى المدينة، و تحوله إلى مجتمع المظاهر الخارجية و التباهي و إظهار التميز و الاختلاف عن الآخر بالنسبة للأفراد كما الجماعات، فأى تساكُن بين جماعات مختلفة، متنافسة رمزيا، اقتصاديا و اجتماعيا؟ و أى اجتماع يكون بينهم؟ و أى جوار يمكن أن يتشكل و أية روابط اجتماعية يمكن أن تجمعهم في ظل التقارب الفضائي و انحسار فرص و إمكانيات اختيار مكان السكن أو الإقامة و الجيران الذين نتساكن معهم؟

يشير O. Benoit-Guilbot، في هذا السياق، إلى أنه " في المدينة لا يسكن أيُّ كان في أي مكان أو أي مسكن، أو أي حي. و هذه البديهية تظهر في كل الأوصاف الإحصائية للتفرقة الاجتماعية في المدن"¹.

يضيف E. Durkheim على هذا، أنه حين تتكون الجماعات بهذا الشكل، فإنه تظهر حياة أخلاقية تحمل طابع الظروف الخاصة التي تشكلت الجماعة في خضمها. و ذلك لأنه من المستحيل أن يعيش الناس معا [...] دون أن يحسوا بالكل الذي يشكلونه من اتحادهم، و دون أن يرتبطوا بهذا الكل، و يهتموا بمصالحه التي يأخذونها في الحسبان في تصرفاتهم. و لكن هذا الارتباط بشيء ما، و الذي يتجاوز الفرد، هذا الخضوع من المصالح الخاصة للمصلحة العامة هو مصدر كل الحياة الأخلاقية². و يكون عالم الاجتماع البشري هكذا هو الحالة الوحيدة التي تكون فيها ديمقراطية مساواة الحقوق ممكنة دون خلاف أو تشاحن كعالم اصطناعي أو مصطنع يتكون من أفراد يبتغون إقامة علاقات متبادلة أصيلة بالكامل لا تهتز و لا تضطرب بأية مرجعية مادية³.

¹ O. Benoit-Guilbot, « Quartiers d'ortoirs ou quartiers villages », In Collectif, *L'esprit des lieux. Localités et changement social en France*, Paris, Ed du CNRS, 1986, p 132.

² Emile Durkheim, op.cit, pp 16-17.

³ Georg Simmel, op.cit, p 128.

إذا كنا نعتقد أن الساكن يدخل في الاجتماع كإنسان أو كشخص حقيقي لما هو عليه، رافضا كل إكراه و كل اضطراب أو تغيير في اتجاه أو في آخر، القليل أو القليل جدا، و التي تجعل الحياة تهز صفاء و أصالة صورته، فذلك لأن الحياة الحداثية أو العصرية مغرقة بمضامين موضوعية و بكل أنواع الإغراءات المادية التي تتجه في المقام الأول إلى الشخصيات الفردية و الذاتيات المتفردة، و يعود كذلك إلى أن الفوراق و التقسيمات الفضائية ما هي ترجمة أو إعادة إنتاج للفوراق و التقسيمات الاجتماعية¹.

و لكن هل يمكن أن نمنع أنفسنا من إظهار النجاح الاجتماعي و التفوق و الاختلاف عن الآخر و اتجاه هذا الآخر؟ يمكن نفترض أن ذلك ممكن إذا تم الالتزام بالمبادئ الأخلاقية للدين (الإسلام)؟ نقول نفترض لأن مبادئ الدين رغم سمو إملأاتها و معانيها تتحول أو تتحول من خلال التدين أو الممارسة إلى مقولات تخدم مصالح من يعرفها و يستعملها.

يبقى السؤال مطروحا عن الدرجة التي يمكن بها الالتزام بالقيم الدينية في خضم تحويلها ضمن ممارسات التدين؟ ماذا يمكن أن نقول في حالات إعادة التنظيم الاجتماعي (إعادة الإسكان) عندما تتفوق القيم و الغايات الفردية على القيم و الضوابط الجماعية، التي كانت تتعالى على الفرد و تثمن مكانة الجماعة أكثر من الفرد بحيث لا قيمة لفرد إلا من خلال الجماعة التي ينتمي إليها.

قد ينتهج البعض إستراتيجيات المجاملة في التعامل مع الغير في الفضاء العام التي تعني أن يتبنى الأقوى موقف الأضعف، زيادة على تواضعه إلى مستواه و اعتباره الأكبر قيمة و الأسمى.

¹ J-P. Garnier ; D. Goldschmidt, *La comédie urbaine ou la société sans classe*, Paris, Maspéro, 1978, p 122.

إذا كان الاجتماع البشري عبارة عن التجريد المثالي للتنشئة الاجتماعية فهي تتطلب أسمى أنواع التبادل و التفاعل الأكثر ثقافية، و التي تكون بين أفراد متساوين. و انطلاقا من فكرتها الأساسية، فيجب أن نتصور أفرادا يتكيفون و يتغيرون و يتخلصون من كل مضمون موضوعي إلى درجة يصبحون فيها متساوين. و لا يمكن للفرد أن يحظى بقيم الاجتماع البشري إلا بشرط أن يحظى بها الآخرون. الحالة هنا تبدو كلعبة نتصور فيها أننا متساوون و كأننا نشرف كل واحد بتخصيصه.

و لكن الأمر يمكن أن يبدو مجرد "كذبة"، كما تظهر اللعبة أو الفن كأكاذيب تبتعد عن الواقع. و لا يكون تحولها إلى كذبة إلا عندما ندخل في تقييم الأفعال و الأقوال عن الصحة الجيدة و الجوار و النوايا و نضيف إليها نعوت قيمية سيئة أو جيدة حسنة و نحاول مطابقتها مع أحداث الواقع¹.

الاجتماع البشري يلعب دور شكل المجتمع، أي أن التراتيبات و التصنيفات الموجودة داخل المجتمع، و المتصارعة فيما بينها حول الهيمنة الرمزية، هي التي تفرض منطقتها في تحديد المعايير أو المحددات التي تقوم عليها العلاقات الاجتماعية و أنماط الاجتماع و الجوار. ضيق العلاقة بين الاجتماع البشري و التراتيبات الاجتماعية تجعل من الأولى عنصرا مكونا للثانية، بشكل يجعل الاجتماع البشري يحجب رؤية التراتيب الاجتماعي الذي يحركه من وراء الكواليس².

¹ Ibid, p 129.

² Ibid, p 131.

3.3. التشظي السوسيو- مجالي كنتاج اجتماعي.

إن توزيع الساكنة الحضرية على أساس الخصوصيات و المميزات السوسيو-اقتصادية و الموسوسيو-مهنية و حتى التاريخية، تحيل إلى ظاهرة التمييز و التفرقة؛ و لكن، كما يقول حجيج الجنيد: "... إذا كان استخدام مفهوم التمييز ségrégation في علم الاجتماع اليوم محل جدال بسبب ما يحتوي عليه من معان تحقيرية، فإن مجموع البحوث المنطلقة من إشكاليات مختلفة أكدت على أهمية التراتب الاجتماعي بالمعنى الواسع للكلمة لفهم ظهرة التباين السكني. تحدد Françoise Navez- Bouchanine ظاهرة التباين الاجتماعي المجالي هذه بمفهوم التشظية (fragmentation) التي تعتبرها مع ذلك "غير كاملة" و "مختزلة". يحتل التراتب الاجتماعي مكانة ممتازة في سياق الآثار التي يولدها بفعل هيكله الفضاء السكني، و هي هيكله تراتبية غالبا ما كان لها ارتباط بعملية التمايز و التباين ذاتها"¹.

ما يمكن أن نفهمه من هذا هو أن التشظي المجالي ليس سوى محصلة لتمييز التفاوتات و الفروقات في مستويات الدخل و أنماط الحياة، و تصور العالم الاجتماعي بين الساكنة، تتدخل سياسة تخطيط المدينة لتوزيع الجماعات الاجتماعية حسب قدراتها المالية و مستوياتها السوسيو-اقتصادية.

عندما نلاحظ تعايش الجماعات من الخارج فإنه يمكن "رؤية" أو "تحسس" الحدود التي تفصل بينها، على الرغم من أن مفهوم التباين تسوده صور شائعة

¹ حجيج الجنيد، "التباينات الاجتماعية السكنية في وهران(الجزائر): من الاتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية"، نفس المرجع السابق، ص 31.

يثيرها اللفظ، غالبا ما تشير إلى نماذج منمطة لسكان مدن الصفيح و ما يرتبط بها من تنامي الطابع العرقي للعلاقات الاجتماعية¹.

إن ملاحظة الميدان في حي الصباح، تجعلك "تحس" و كأنك تمر بعوالم اجتماعية مختلفة، تخرج من بيئة ثقافية لتدخل بيئة ثقافية أخرى، تنتقل بين جماعات اجتماعية مختلفة، تعبر عن نفسها بممارسات سكنية و فضائية مختلفة. فقلما تسمع موسيقى صاخبة في عمارات AADL، و لكنك تسمعها تنطلق من مساكن عمارات السكن الاجتماعي. و قلما ترى شيوخا فوق السبعين بجلابيبهم و عماماتهم و عصيهم يجلسون أمام عمارات AADL، إلا أنك تجدهم كلما اتجهت حو السكن الاجتماعي.

فبمجرد مساءلة الفضاء دون الناس، تتصور أن سكنات AADL مأهولة بأسر نووية، أو أزواج شابة "متقفة"، حيث يعمل كل من الرجل و المرأة. أما السكن الاجتماعي، فإنه يحتوي على أسر، إن كانت غير ممتدة، فإنها كثيرة العدد، و ليست حديثة التكوين، تشترك معا في المستوى الاقتصادي، و في "بطاقة التعريف الفضائية"، أي انحدارها من نفس الأحياء السكنية السابقة ذات البنايات القديمة أو المنهارة أو الأحياء القصديرية.

و كما عبر عن ذلك V. De Rudder فإن مدينة الجميع ليست هي مدينة كل واحد، و مزاياها ليست سهلة المنال بالتساوي بين جميع السكان²، إذ يلعب العامل الاقتصادي، أي مستوى الدخل و المهنة (الوظيفة الدائمة أو المؤقتة أو حالة البطالة أو الإعاقة أو التقاعد)، دوره في تحديد ملامح نمط الحياة و بالتالي ثقافة الشريحة أو الصف أو "الطبقة". يشير حجيج الجنيد في نفس السياق إلى أن هذا التراتب الاجتماعي يعبر بشكل ما عن تباينات و انقسامات في تركيبة

¹ نفس المرجع، ص 32.

² René Gallissot ; B. Moulin (S/dir), op. cit, p 26.

المجال السكني، الذي يعتبر بدوره معززا للتباينات المجالية. و النتيجة المترتبة عن ذلك أن مفهوم التباين الذي استخدمه، يشير صراحة إلى " الفرص غير المتساوية للاستفادة من الخيرات المادية و الرمزية التي تقدمها المدينة"¹،

قد نجد بعض التداخلات و حتى التناقضات، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدخل الشهري أو السنوي أو الموارد المالية للأسرة قد تكون مستقلة أحيانا عن الدخل المرتبط بالمهنة أو الشغل. و بالتالي فإن التصنيفات على أساس الأصناف السوسيو-مهنية الكلاسيكية إلى شرائح أو "طبقات"، لا تجد دلالاتها السوسيوولوجية. لذا نحن نفضل التصنيفات إلى جماعات اجتماعية على أساس نمط الحياة الذي يتدخل مستوى الدخل في تحديده بشكل جزئي فقط، و حتى نتمكن من الحديث عن رأس المال الذي يجعل من "... أولئك المحرومين منه مطالبين بالابتعاد فيزيقيا و رمزيا عن الخيرات الاجتماعية الأكثر ندرة و محكوما عليهم أن يعاشروا الأشخاص غير المرغوب فيهم و الحصول على الخيرات الأقل ندرة"².

مع مرور الزمن، و تشكل شبكة العلاقات الاجتماعية و تطور علاقات الجيرة إلى دائرة الاجتماع الموسع؛ قد تكون العلاقات في البداية محددة بالتباعد و الالتزام بحدود الاحترام و عدم المخالطة، بسبب عدم التعارف (الجهل يؤدي إلى الشك) الذي يؤدي دوره في خلق حالة من الحيطة و الحذر و التحفظ في التعامل مع الآخرين. ثم تأتي مرحلة الانفتاح على الآخرين، بعد تقييم التجارب المشتركة في التعامل و الفعل المتبادل. "...اللي ما تعرفهش، يليق تخاف منو..." (مقابلة رقم 12).

¹ حجيج الجنيد، "التباينات الاجتماعية السكنية في وهران (الجزائر): من الاتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية"، نفس المرجع، ص 32.

² نفس المرجع السابق، ص 34. أنظر: Pierre Bourdieu, *Raisons pratiques. Sur la théorie de l'action*, Paris, Seuil, 1994, p 165.

في حي الصباح تُعرّف المناطق و الأحياء الصغيرة و أحيانا العمارات بمحتواها الاجتماعي من الساكنين إلى درجة أن تأخذ اسم المنطقة أو حي السكن السابق، على أساس إعادة إنتاج جماعة الحي السكني السابق على فضاء الحي السكني الجديد، و هو ما يحصل في السكن الاجتماعي بالخصوص. أما سكنات AADL أو LSP، فإن الساكنة الوافدة مختلفة اختلاف مناطق أو أحياء سكنها السابق، و لكنها تشترك في مستوى الدخل الاقتصادي و طبيعة المهن، و ثقافة نمط الحياة.

نشير هنا إلى أن منطق تسيير سياسة الانجاز و الإسكان – إن كان فيهما منطق فعلا- أسهمت في تكريس التباين السوسيو-مجالى كأمر واقع - ربما هو غير مقصود و غير مخطط له و لكنه أمر واقع.

يبدو لنا، أن أساس هذا التباين هو التصنيفات غير الرسمية المبنية على الرأسمال الرمزي الذي تحوز عليه كل جماعة. فسكنات AADL موجهة إلى فئة اجتماعية متوسطة (موظفون و مهن حرة) ذات مستوى معين من الدخل يسمح لها بإتمام دفع ثمن الشقة حسب الطرق المقترحة و المنوطة بنموذج أو طبيعة المشروع. و يتطلب الأمر في الظروف الاقتصادية للأسر الجزائرية مستوى معيناً لحجم دخل الأسرة الشهري و السن و الوضعية في دورة الحياة.

4.3. التباين الاجتماعي بين النقاش النظري و الواقع المعاش.

في دراستها لعلاقات الطبقة العمالية، أوردت Catherine Paradeise¹ نقاشاً نظرياً بين وجهتي نظر مختلفتين أو متضادتين. الأولى ترى بأنه: "... رغم أن النظام التقليدي (للطبقة العمالية) يبقى موجوداً كنمط مثالي، يمكن القول بأنه في طريقه إلى الاندثار و لم يعد موجوداً كوحدة رغم

¹ Catherine Paradeise, *art.cit*, p 575.

بقاء عناصره مؤثرة. و قد تحول إلى أشكال معدلة في كثير من مظاهر السلوك...". و هو ما يفترض وجود ازدواجية في الهوية العمالية، بين وضعية "داخل العمل" أو المصنع، حيث لم تتغير الوضعية المهنية، و بين وضعيته خارج العمل أو المصنع التي أدى تحسنها إلى اختفاء الضغوطات الوظيفية، و هو ما أحدث تغيرات في نمط الحياة.

في مقابل هذه الفرضية، تأتي وجهة النظر الثانية التي تجزم بأنه لا يجب أبدا انتظار أن يترك العمال اليدويون و أسرهم العلاقات التي تربطهم بغيرهم من العمال اليدويين و الاتجاه نحو الطبقة المتوسطة من المستخدمين، لأي سبب من الأسباب، و هذا فقط لتحسن الظروف المادية لمعيشتهم. يمكن توقع تغير نمط حياتهم (نوع السكنات مثلا)، و لكنه من الغباء، الاعتقاد بأنهم سوف يتجهون نحو الطبقة المتوسطة¹.

من هاتين الفرضيتين، أو وجهتي النظر، فإنه يمكننا أن نعود إلى مقولة تغير ظاهر الثقافة (ثقافة الجماعة) دون تغير جوهرها. و هو ما يفسر انعزال الجماعات و انطوائها على ذاتها و عدم اختلاطها الاجتماعي فيما بينها، ذلك أن تشابه ظروف الوجود الحالية في السكنات الجماعية ليس تشابها مطلقا، ذلك أنه كما عبر عنها حجيج الجنيد بوجاهة: "... هناك بداهة تفرض نفسها تتمثل في آليات توزيع السكن، و أسعار أراضي البناء و المضاربات المحمومة حول السكن، التي تشكل في مجموعها عوامل مرئية للتمايزات في السكن و بواسطة السكن... لم تتمكن مختلف سياسات السكن مع الأسف من القضاء على هذا الشكل من الإقصاء بل زادت من حدته، بسبب أن التوجيهات كانت في حقيقة

¹ Ibid.

أمرها حاملة لمنطق سياسي يقوم على إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية مجاليا¹.

يمكن أن نضيف إلى ذلك أن العلاقات الاجتماعية لدى تلك الجماعات المقصاة بـ"منطق سياسي" مغلف بـ"منطق السوق الحرة للعقار"، تتأثر بالمستوى الاقتصادي، الذي يعتبر محددًا هامًا لطبيعة الاجتماع و المخالطة في مجتمع يتنامى فيه "التباهي" بالنجاح الاجتماعي و تأكيد الانتماء إلى مستوى اجتماعي معين من خلال الثقافة المادية أولاً و قبل كل شيء، كامتلاك سيارة جديدة، شقة واسعة و بثمن عال، السكن في حي راقى، تدرس الأبناء في أحسن المدارس و الثانويات، أو المدارس الخاصة، و قضاء العطلة خارج الوطن...².

إن الرهان المنشود هنا هو الابتعاد عن "القطب السلبي" و الاقتراب أو التموّج في "القطب الإيجابي" مع السكان الحضريين و المتمدنين و الحدائين الذين يختلف نمط معيشتهم عن النمط التقليدي القديم الخاص بما يسمى لديهم "العروبية" المنسوب إلى "الأسر المتحضرة حديثاً" أو المرحلة من الأحياء القصديرية و البنايات الهشة، و الذين يعبرون عن الشريحة "الهشة" و "الفقيرة" أو "المحرومة" من المجتمع و التي تنسب إليها كل مشاكل المدينة.

و يمكن اعتبار هذا السلوك إشباعاً لرغبة التمايز عن الطبقة الفقيرة و تطلعاً للتواصل أو التموّج رمزيًا ضمن الشريحة الراقية. و بالنتيجة فليس غريباً أن يشغل المعوزون الأمكنة و الهشة و أن يستحوذ الأثرياء على الأحياء السكنية

¹ حبيج الجنيد، "التباينات الاجتماعية السكنية في وهران (الجزائر): من الاتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية"، نفس المرجع السابق، ص 34.

² كان هذا من بين المواضيع المتناولة في المقابلات مع المشاركين في بحثنا الميداني حول مقاييس أو معايير النجاح الاجتماعي لدى الجزائريين أو على الأقل سكان حي الصباح. أغلب المعايير تتعلق بالجانب المادي للحياة و التي تظهر للعيان أمام الناس.

الراقية. يتفق حجيج الجنيد هنا من كاستيل (M. Castells) عندما يشير إلى أن الفضاء الحضري مهيكّل، بمعنى أنه ليس منظماً بشكل عفوي أو تصادفي¹.

و لكن السؤال الذي يبقى مطروحا يتعلق بمدى موضوعية هذه السلوكيات في نظر السكان، خاصة منهم الشريحة الفقيرة و الهشة؟ ألا يعتبرونها مظهرا من مظاهر التكبر و التعالي و "الفناء في الدنيا الفانية" و احتقار الغير...؟ أليس من الخطأ أن يتحدث السكان عن غياب سياسة المدينة أو إستراتيجية الإسكان...؟ ألم يقل Henri Lefebvre: " أن هناك سياسة للمجال لأن المجال سياسة"².

5.3. من التعايش إلى الاجتماع البشري.

و لكن إذا كان السكان يعتقدون في وجود تراتب معين، و يكرسون اختلافاتهم عن الآخرين، فما الداعي إلى الدخول في علاقات اجتماعية فيما بينهم؟

بعض من الإجابة نجده عند Emile Durkheim عندما يقول: "... و حتى في التعاونيات العمالية، فإننا نتشارك من أجل متعة العيش سويا، و من أجل أن نجد خارج البيت ترويجا عن التعب و الملل، من أجل أن نصنع حميمية أقل تحديدا من حميمية الأسرة، أقل اتساعا من حميمية الحي، و بهذا تكون حياتنا أكثر سهولة و راحة..."³.

يمكن هنا أن نميز بين عدة أشكال من الاجتماع تختلف حسب المحددات السوسيو-ديمغرافية للفاعلين الاجتماعيين. و نعود هنا مرة أخرى إلى ما توصل

¹ حجيج الجنيد، "التباينات الاجتماعية السكنية في وهران(الجزائر): من الاتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية"، نفس المرجع السابق، ص 35.

² Henri Lefebvre, *Le droit à la ville*, op.cit, p 192.

³ Emile Durkheim, *De la division du travail social*, Quadrige, paris, PUF, 3^{ème} édition, 1994, p 14.

إليه عبد المالك صياد في المقال المشار إليه آنفا، حيث أن الجنس يمايز بين اجتماع نسوي و اجتماع رجالي. فالنساء في حالات إعادة الإسكان يعانين أكثر من الرجال بالنسبة للعزلة التي يعشنها من جراء عملية الترحيل. العلاقات التي ترتسم بين النساء داخل الحي القصديري مثلا تختلف عن تلك الواجب ربطها في فضاء حي السكن الجماعي. الحميمية التي كن يحظين بها لم تعد مضمونة من طرف جماعة الرجال.

من خلال تحليل قدمه لنا أحد المشاركين في البحث، وجدنا أن الأحياء الشعبية القديمة مثل "حي الكمين" مثلا، كانت الفضاء فيها مقسما بين ما هو خاص بالرجال و ما هو خاص بالنساء، و مصدر الاحترام الواجب إبدائه نحو المرأة بصفة عامة هو في الواقع الاحترام الواجب إبدائه نحو الرجل سواء كان أبا أو زوجا أو أخا للمرأة. تعيش المرأة في هذه الوضعية في ظل الرجل و تأتي دائما وراءه حتى يؤمن لها الحماية.

يقول هذا المبحوث: "... بكري... Les relations entre les deux sexes étaient très bien régulées, et personne n'ose les remettre en question... على خاطر كانت تراعي un respect réciproque entre les hommes... ما كانش اللي ما كانش يعرف ياللي فورانة بيضا في باب الحمام تعني باللي راه وقت النساء... alors implicitement, ça voulait dire que les hommes ne doivent pas s'asseoir en face... c'était inacceptable... عيب واحد يقعد قبالة الحمام و لا قدامه و لا يبقى فايت راجع... كانت الناس تفهم بالغمزة... و هكذا الحالة كانت تمشي... اليوم... و لاو الرجال بوقفو قبالة الباب نتاع المسجد اللي يخرجو منها النساء في الجمعة و لا من التراويح في رمضان...normal... " (مقابلة رقم 11).

في فضاء حي السكن الجماعي، إن لم تجد المرأة جاراتها السابقات يسكنن بالقرب من شقتها، تفقد العلاقات حرارتها، و تقل الزيارات: " تنقطع الرجل " كما عبرت عنه إحدى المبحوثات (المقابلة رقم 10)، و تحل العزلة. و لكن النساء يجدن تعويضا في الالتفاف حول الأسرة الصغيرة، فتتغير العلاقات مع الأبناء و البنات بالخصوص و حتى الكنائس. المرأة عموما لا تخرج إلى الفضاء العام خارج الشقة إلا لظروف قاهرة (أداء التعزية، الفحص الطبي، العمل لإعالة أولاد توفي أبوهم أو أقعده المرض أو لفظته سوق العمل، أو انخفضت استجابة أجرته الشهرية لغلاء المعيشة...).

بالنسبة للرجال، الوضع يختلف، فالرجل قد ينقطع عن بعض الفضاءات التي كان معتادا على ارتيادها كالمقهى أو السوق أو المسجد... و لكنه سوف يجد فضاءات أخرى للاجتماع. فبالنسبة للأصدقاء يمكن أن يلتقي بهم في مناسبات كثيرة، خاصة و أن الهاتف المحمول قد سهل الأمور لإعداد اللقاءات الافتراضية التي لا يمكنها أن تحل محل اللقاءات الاجتماعية الفعلية، و لكنها قد تكفي للاطمئنان على الصحة و العائلة. و مع مرور الزمن تنعقد علاقات جديدة في الفضاءات العامة للاجتماع.

يمكن أن نفسر ما ورد في كلام مبحوثينا، بتغير علاقة الدال بالمدلول، فبتغيير مقر السكن أو شكل السكن يتغير شكل العلاقات الاجتماعية و يصاحبه تغير في دلالات العلاقات و الحدود المادية لتشمل الحدود الرمزية. تغير العلاقات بين الأزواج و الزوجات، و انخفاض حدة الرقابة الجماعية على ممارسات الجوار أسهم في تليين الضوابط التي تحكم العلاقات بين النساء و الرجال في الفضاء العام.

لا يمكن أن نحكم بقلة احترام الرجال للنساء و لا العكس، و لكن تقسيم الفضاءات بدأ يأخذ دلالات خاصة، فالمرأة إن كانت في السابق تحتل مجالا واسعا في الفضاء الرمزي للحي و مجالا ضيقا في مجاله المادي، قد أصبحت تحتل مكانة معاكسة، إذ توسع المجال المادي و ضاق المجال الرمزي.

و كثيرا ما نسمع تعليقات الرجال حول المشاكل التي تصادفها المرأة في الفضاء العام بأنها تستحق ذلك لأنها أرادت أن تنافس الرجل في هذا الفضاء، فعليها إذن تحمل العواقب. يبقى المخيال الاجتماعي متمسكا بأن مكان المرأة هو البيت أو الشقة أو الدار إلى درجة تطابق التسميات: المرأة هي الدار.

ثم إن هناك درجات من الاجتماع حسب السن، حسب الوضعية تجاه العمل. فالشباب العاطل يفر من الشقة إلى الفضاء العام من أجل البحث عن العمل أو الالتقاء في المقهى مع الأصدقاء، ليجد متنفسا بعيدا عن الرقابة العائلية التي تفكر في المستقبل أو تطالبه ببناء نفسه.

قد تفرض المهنة الممارسة، حسب المكانة في دورة الحياة، الاتجاه إلى مخالطة أصدقاء المهنة أو الإحساس بالانتماء إلى طبقة معينة كالطبقة المتوسطة بالنسبة للموظفين، أو أصحاب الأعمال الحرة أو الإطارات العليا.... المتزوجون، في بداية حياتهم الزوجية أكثر قربا من الاجتماع الأسري من أولئك المتقدمين عنهم.

وضعية الزوجة تجاه العمل لها أيضا تأثيراتها على اجتماع الزوج الذي يكون مضطرا إلى العناية بالأطفال من حين إلى حين، أو إلى تنظيم وقته حسب مواعيد عمل الزوجة أو خروج و دخول الأطفال إلى الحضانة أو المدرسة.

4. من معطيات الواقع المدروس.

عندما يتم ترحيل سكان الأحياء المتضررة من قدم البناءات، فإن السكان لا يختارون العمارة و الطابق و الشقة. في البداية تكون علاقات الجوار مبنية على التباعد و الحيطة و الحذر، لأن الناس لا يعرفون بعضهم البعض. لذا تكون التعاملات محدودة (السكان يهابون بعضهم البعض)، و يكون الميل أكثر إلى التعامل أو مجاورة من كانت لديهم معهم علاقات جوار سابقة أو قرابة، أو كانوا يسكنون نفس الحي (الحمري سانت أوغستان أو المهم من الحمري) أو كانوا جيران لأقرباء أو أسر يعرفونهم: الرهان هو الإحساس بالأمان و الانتماء و تقادي العيش كغريب بين الغرباء. معظم الصراعات و سوء التفاهم تكون عادة بين السكان القدامى و السكان الوافدين الجدد:

"...هو ما يشوفونا برانيين، و حنا ثاني نشوفوهم برانيين... ما عرفناش شكون البراني فينا!! منين رحلونا في 2008 الي قبلنا كانت تبالهم باللي جينا نزاخموهم في البلاص، و غادي نكسرولهم ريسانهم...، حنا ثاني رانا نشوفو اليوم كي جاو هانوَ الجدد، بزاف صوالح غادي يتبدلو، حنا والفنا هانوَ البلاصة خاوية، ما فيها حركة، ما فيها وسخ... و زيد ما ناش عارفين شكون غادي نجاورو، بلاك فيهم اللي يخون، اللي يسكر، اللي يقريسي... ماناش عارفين... الله يستر و يحفظ...". (مقابلة رقم 15)¹.

لحي الصباح صورة سيئة: انعدام الأمن، الأوساخ، منازل تعمل كأوكار للدعارة، ترويج المخدرات، شرب الخمر في الأماكن العامة. كل هذه المظاهر تجعل السكان يخافون على مستقبل أولادهم و حتى على أنفسهم و ممتلكاتهم. و لكن يجب أن نشير أن هذه الصورة هي صورة تكونت في المخيال أو الحس

¹ البحث عن الدعة و السكون: مزيد من البشر = مزيدا من الضجيج و المشاكل و الأوساخ و الضوضاء...

المشترك للسكان، تبعا لما شاهده أو عايشوه أو "سمعوا عنه فقط" و لكنهم يعلمون "هكذا".

و بالطبع فإن المتحدث ليس معنيا لا من قريب و لا من بعيد بتلك الصورة السلبية، و إنما يقوم بنسبتها إلى جماعات أخرى، لا تسكن نفس الحي الصغير أو لا تنتمي إلى حي سكنه السابق: من كان يسكن في سان بيير مثلا يعزو العنف و المشاكل إلى أصحاب سيدي الهواري أو حي الصنوبر أو العين البيضاء... و من كان يسكن في سيدي الهواري ينسبها إلى السكان القادمين من حي سان بيير أو العين البيضاء... و هكذا دواليك، كل واحد ينسحب من تلك الصورة السلبية و يقيم محاكمة للآخرين ممن ليست له معهم صداقات أو علاقات.

و الملاحظ هنا أن الجماعات المتواجدة بالحي لا زالت تُعرف بعضها البعض باسم الحي السابق للسكن، خاصة فيما يخص السكان الذين تم إعادة إسكانهم بالحي (السكنات الاجتماعية).

من التحليل السابق و من تصريحات المبحوثين على هذه الشاكلة، يبدو أن هناك ذاتية "مفرطة" تهيمن على الخطاب حول الآخر، و السكان لا يبدلون ما يكفي من الجهد للاقتراب من الموضوعية عندما يتعلق الأمر بتحليل صورة الحي و أسباب المشاكل، بل لا يضعون أنفسهم و عائلاتهم و أحيانا جيرانهم السابقين محل محاكمة أو مساءلة. و تبقى المشاكل التي يعاني منها الحي تتقاذفها الجماعات فيما بينها، و لكن جماعة Recasement و السكن الاجتماعي عموما هم الأكثر تهميشا و وسما بالأمر السلبية، و كأنهم ليس لهم الحق في السكن بهذا الحي. فالسكان أو الجماعات الأخرى تتعتمهم بغير المتحضرين، و رغم الظروف الصعبة التي يعيشون فيها، إلا أن ذلك لم يشفع لهم.

على العكس فإن السكان الذين رحلوا قسرا من أحيائهم السابقة بدعوى فتح الطريق في حي "راس العين"، يعتبرون أنفسهم مجتثين و غير راضين عن هذه الوضعية. بالنسبة لهم الوضعية السابقة أحسن، بدليل أن بعضهم كان يملك "حوشا" واسعا، به "وسط دار" فسيح يلتقون فيه بأشعة الشمس و زرقة السماء، و تستغله النساء في الاجتماع النسوي و قضاء النشاطات المنزلية من غسل ملابس و تجفيفها...

سكان عمارات Recasement هم كذلك يعتبرون أنفسهم مجتثين، دون "أصل" بالنسبة لحي الصباح: الأصل بالنسبة إليهم هو الحي السكني القديم الذي كان يشعرون فيه بالطمأنينة و الأمان، و يمنحهم المعالم التي يعرفون بها هويتهم و جيرانهم و عالمهم الاجتماعي. قد نستشف من هذا، مدى تجذر هؤلاء السكان في مدينة وهران، و بأن لهم تاريخا حضريا ما، يمكّنهم من تعريف هويتهم كسكان أصليين وتحضرين، و لكن تحضرهم هو من نوع آخر أو بشكل آخر.

الحي السابق للسكن يعطي أفراده نوعا من بطاقة التعريف: "أصحاب الحمري"، "أصحاب سيدي الهواري"، "نتاع العين البيضاء"... السؤال الذي يمكن أن نطرحه بخصوص هذه المسألة هو: من له "سلطة" أو "كفاءة" تحديد مفهوم التحضر و محدداته؟ عن أي جماعة يصدر التعريف المهيمن؟ ما هي العوامل التي تسهم في استمرار هذه الصورة السلبية عن السكان المرحلين؟ هل يمكن أن نربط مفهوم التحضر بالحق في السكن، أو الحق في التواجد بالمدينة؟؟

في ذلك الحدث البارز الذي ميز حي الياسمين يوم 2010/05/12 و الذي صادف إعادة إسكان عائلات جديدة من أحياء سيدي الهواري، العين البيضاء، سان بيبير...، و كنا محظوظين بمصادفته، كان سؤال السكان القدامى المتكرر و الموجه إلى العائلات الجديدة هو "من أين مكان (حي) رُحِّلْتُمْ؟"

هذا السؤال، في نظرنا، يكشف عن حالة من الترقب و القلق و الشك، أو البحث عن الروابط الاجتماعية القديمة أو فقط عن رابط اجتماعي يخلصهم من حالة "الاغتراب" التي عاشوها أو يعيشونها في الحي؟ و يبقى هذا السؤال فرضية "ثانوية" يمكن أن نجيب عنها في نهاية الدراسة.

كذلك السؤال عن "الحي" السابق للسكن، يشير إلى أهمية الحي كفضاء فيزيائي في الدلالة على الهوية، ربما عكس الاعتقاد السائد باندثار هذا المفهوم في الجزائر أو عدم وجوده، أي أن الحي أو "الحومة" لا زالت تعطي دلالات للسكان عن انتمائهم إلى المدينة، و إلى جماعة اجتماعية.

في الحدث الذي شهدناه بحي الياسمين يوم الترحيل أو إعادة الإسكان، تتبعنا أحد السكان المستقرين في الحي منذ قرابة السنتين- في عملية إعادة إسكان سابقة- في رحلة بحثه عن جيرانه السابقين و عن جيرانه المستقبليين. فعندما يجيبه أحدهم بأنه رحل من حي سيدي الهواري، يضيف بتلهف سؤالاً آخر: من سانت أوغستان؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يقترب منهم و يعرض عليهم أحيانا المساعدة و يدخل معهم في حوار يستفسر عن المكان الذين كانوا يسكنونه بالضبط، مع الإشارة إلى أنه أيضا ينحدر من نفس الحي أو المكان: سيدي الهواري سانت أوغستان.

كان يستفسر عن المكان بتعيين معالم من الحي السابق: أمام مقهى، أمام مرفق عمومي، أو كشك شخص ما أو محل للمواد الغذائية... لقد لاحظنا أن الإجابة بنعم على أسئلته، كانت تضيء على وجهه الابتسامة، و نوعا من الاطمئنان تجاه هؤلاء الوافدين الجدد. أما عندما لا يكون الوافد من نفس الحي: من عين البيضاء مثلا أو سان بيير، فإن حديث صاحبنا ينتهي عند "مبروك

عليكم"، و ينسحب كأنه لا يريد التعرف عليهم، و تظهر على وجهه نوع من القلق و الشك.

و يختلف الحديث بين الجنسين: فالنساء الساكنات في الياسمين من قبل، يبحثن عن جاراتهم السابقات، يهنئنهن، و يدعونهن إلى تبادل الزيارة، يعرضن عليهن خدمات، و يتفقن على إعادة تشكيل نمط العلاقات السابق: " *ايوا كيما مضاري... راني غير قدامك... مين تكلمي، رواحي نشيخوا شوية*" و تضيف النساء أنهن سعيدات بسكن جاراتهن السابقات معهن في نفس العمارة و الأحسن أن يسكنن في نفس الطابق: " *رانا متونسين بيكم... مزية اللي جينا في بلوك واحد*"¹.

المثير للانتباه هو أنه حتى الوافدين الجدد يبحثون و يستفسرون عن أماكن سكن جيرانهم، في العمارات، رغم أنهم في نفس الحي. و يعبر هذا عن رغبة في إعادة تشكيل وحدة الجوار السابقة، و كأنهم يريدون أن يتجاوزوا مرحلة اختلال التنظيم الاجتماعي للجوار، و المحافظة على التنظيم الاجتماعي السابق. و هي رغبة في تجنب الإحساس بالاغتراب عندما يتجاوز الساكن الجديد، و حتى القديم كذلك، مع أناس آخرين أتوا من أحياء أخرى، ليست له بهم علاقة سابقة: "فهم غرباء بالنسبة إليه، و هو غريب بالنسبة إليهم".

عندما ننزل إلى الميدان في حي الصباح، و نقوم بمساءلة الفضاء فإنه يجيبنا عن يسكنه، و نستطيع أن ننتبأ بالشريحة الاجتماعية التي ينتمون إليها، و مستواهم السوسيو-اقتصادي و الثقافي. و يمكن أن نحدد نسبيا بقليل من التخمين وضعيتهم الاجتماعية التي انطلقا منها تتحد طبيعة "خطابهم" حول الحي و

¹ كان هذا النوع الحديث يدور على مسامعا بين الكثير من النسوة من على شرفات شققهن الجديدة، أو في الساحة بين العمارات في يوم الترحيل يوم 2012/05/12 بحي الياسمين².

سكانه. فالسكان في AADL مختلفون عن سكان عمارات الـ Recasement، نفس الشيء يمكن قوله إذا قارنا بين حي "المعلمين" و حي "الياسمين" أو الصباح.

الاختلاف يظهر في التهيئة الخارجية، و الهندسة المعمارية الخاصة بكل مشروع سكني، و المساحات الخضراء في شكلها و جماليتها و صيانتها من طرف السكان أو من طرف الهيئات المسيرة. و تختلف كذلك من حيث الإضافات السكانية على الفضاء من كتابات جدرانية و أوساخ روائح، و سطو على الفضاء العام و الفضاءات المشتركة و استعماله للحساب أو المنفعة الخاصة.

1.4. أنماط الحياة و أنماط الاجتماع.

يمكن أن يكون لعامل الزمن دورا في تدهور البناية و بهوت لونها، و اختفاء مصابيح السلاالم، و تكسر النوافذ و تصدع بابها و تكسر مفتاحه، فتصدعت جدرانها و سكنتها الرطوبة و امتلأت أقبيتها بالنفايات و المياه القذرة و انتشرت الروائح و الأمراض و الأوساخ و الجرذان و الناموس و الذباب و حشرات أخرى ضارة لا نعلمها.

و لكن يبدو لنا، من جهة أخرى، أن طبيعة نمط الحياة لها أيضا دور في ذلك. فأسرة يعمل فيها الزوجان و يذهب أطفالهم إلى المدرسة أو الروضة، ليست كمنزل تظل فيه المرأة أو مجموعة من النساء طوال اليوم، يغسلن الملابس و يجففنها على أسلاك في الشرفة أو النافذة أو حتى خارج الشقة بالنسبة للشقق الأرضية، و تنتشر منها روائح المطبخ و الأطعمة، و تسمع من نوافذها حديث النساء، و صوت التلفزيون أو الموسيقى-الصاخبة أحيانا-.

كما أن طبيعة الهندسة المعمارية و تعدد الاستعمالات زيادة على الاستعمال السكني، إلى الوظائف التجارية و الخدماتية، تخلق بها حركية بشرية و آلية ينتج عنها التلوث السمعي و الهوائي (و هو ما يؤثر على صحة الساكن و على مزاجه كما يقدم لذلك ابن خلدون في مقدمته الشهيرة). و تكون هذه الظروف ملائمة لقيام العلاقات الاجتماعية بين السكان، فكم من علاقة انتسجت بين السكان في المقهى، في السوق أو في ساحة اللعب أو في ملعب كرة القدم أو مكان العمل خاصة في الأحداث المهمة مثل مقابلة الجزائر- مصر في أم درمان يوم 2009/12/18. حيث أن التعليقات و الأصداء و النقاشات و الحوارات التي دارت حولها، قبل و بعد المباراة الفعلية (بالمناسبة، كرة القدم و تصفيات المونديال 2010 ربطت الكثير من العلاقات بين الجيران في حي الصباح). فإضافة إلى المقاهي التي كانت توفر للزبائن شاشات للفرجة في كل مقابلات الجزائر، فإن السكان كانوا يشتبكون في أحاديث و حوارات وأحيانا جدالات حول المقابلة. فهذه الأحداث جعلت السكان يتعرفون على بعضهم البعض، و يتبادلون الآراء و الحوار و تتطور علاقاتهم بمناسبة الجوار لتصبح علاقات صداقة، أو ربما تتطور فقط إلى علاقات سطحية، و لكنها رمزية بالنسبة للسكان، مقتصرة على تبادل التحية أو الإحساس الساكن بأنه يعرف ذلك الشخص فلا يخافه، و يمكن أن تتطور معه العلاقات إلى صداقة في الأماكن العامة كالمقاهي، و السوق و المسجد.

بالمقابل، حين تقتصر البناية على وظيفة السكن فقط، فإن الحركية حولها تكون قليلة - إن لم نقل منعدمة- يهجرها ساكنها إلى مقرات عملهم أو الأماكن العامة الأخرى للاجتماع، أو ينزرون داخلها في محيطهم الأسري الضيق، فلا يرون أحدا و لا يراهم أحد. يتعلق الأمر إذن بكثافة التواجد في الفضاء العام، نتيجة تعدد الوظائف و تنوعها، فهناك مناطق لا تدب فيها الحركة طوال اليوم،

لأنها لا تحتوي على محلات تجارية و لا على خدمات كالتبيب أو الصيدلية أو على موقف للسيارات أو محطة للحافلات.

2.4. الاجتماع البشري و ثقافة الطبقة¹.

اهتمت العديد من المونوغرافيات - التي لا تقبل النقد على أساس أنها أسست لنظريات و لكنها في الحقيقة تفتقد إل المصدقية نظرا لغياب المقارنة مع دراسات أخرى- اهتمت بدراسة الاجتماع الخاص للطبقات العمالية في بريطانيا على وجه الخصوص، بالتركيز على الوضعية في دورة الحياة الأسرية، و كذا على الجنس في إعطاء مجموعة من الأدوار التي تتميز بطابعها التقليدي المحدد و الثابت. و لكنها في عمقها تنطلق من ثلاث فرضيات:

1. أن الوضعية في نظام الإنتاج (المهنة، الدخل، مستوى التأهيل) تحدد تنظيم مختلف الممارسات خارج العمل.

2. هذه الممارسات تنتظم في شكل علاقات اجتماعية، يمكن اعتبارها تكيفا مع الواقع و متطلباته. فالأفعال و السلوكيات توظف من أجل مواجهة الضغوطات أو المتطلبات التي تصادفها الجماعة، و ذلك من أجل الحفاظ على تماسكها و انسجامها.

3. نظام الممارسات لجماعة ما هو "نمط حياة"، و ليس مجرد تجميع لنشاطات يتحكم في نسبة انتشارها مستوى الموارد الاقتصادية و الثقافية. تجانس نمط حياة أفراد جماعة ما، يتيح لنا إمكانية اعتبار هذه الجماعة تعبر عن ثقافة قائمة بذاتها أي "ثقافة الجماعة" (Une culture de groupe). فمختلف النشاطات و الممارسات التي تنتظم أو تهيكّل مشاركة الأفراد في الحياة

¹ Catherine Paradeise, *Sociabilité et culture de classe*, in *Revue Française de Sociologie*, XXI, 1980, pp 571-597.

الاجتماعية (في قطاعات الحياة اليومية التي لا تخضع لهيمنة و سلطة التقنين الرسمي) تتيح للأفراد حرية اختيار الشركاء في مجالات الأسرة، الصداقة، الحب، "المحددة موضوعيا" و "المعاشة ذاتيا" هي التي يكمن فيها التميز الثقافي للجماعة.

يحيل هذا في موضوع دراستنا إلى أنماط (خيارات) عقد روابط و علاقات الاجتماع. من الشائع إلصاق طابع الانسجام و التوافق الداخلي بين سكان حي معين، و تكريس الاختلاف و التمايز الخارجي عن جماعات اجتماعية أخرى، من أحياء سكنية أخرى مثلا. و لكن هذا ليس هو الحال دائما، و ليس أكيدا بالنسبة لموضوعنا، و يمكن إدراجه في خانة الفرضيات:

نظرا لتشابه ظروف الوجود (طبيعة السكن) و وحدة الفضاء، و الاشتراك في الأماكن العامة، و التلاقي في وسائل النقل، و المقاهي، أو السوق... فإن هذا يستلزم التجانس و التوافق و التعايش (السلمي). لكن ربما يكون الأمر غير ذلك، نظرا لاختلاف المحددات السوسيو-ديمغرافية و السوسيو-اقتصادية، إضافة إلى اختلاف التاريخ الاجتماعي للسكان أو مساره الاجتماعي ضمن سلم الحراك الاجتماعي و المسار الإقليمي كمؤشر عن الارتقاء في التراتبية الاجتماعية من خلال نمط السكن على اعتبار أن الطبقات الفقيرة تعيش في الأحياء القصدية و السكن الاجتماعي، الطبقات المتوسطة تعيش في السكنات الجماعية و التعاونيات العقارية، و الطبقات الراقية تعيش في الفيلات و السكنات الراقية¹.

يحيل انغلاق الجماعة على ذاتها أو عزلتها و تهميشها و تجنب الاختلاط بها أو عزلها ثقافيا و معياريا، إلى نوع "التنشئة الحضرية" التي تلقاها السكان

¹ Cf. Abed Bendjelid, « Anthropologie d'un nouveau espace habité, enjeux fonciers et spatialité des classes moyennes à Oran et sa banlieue (Algérie) », in INSANIYAT, N°2, CRASC, Oran, 1997, pp 5-26.

على اختلافهم أو تشابههم من خلال الفضاء السكني السابق -"المعاش ذاتيا"-
للسكن الجماعي، في أسرة معينة، و الانحدار من أصل اجتماعي و جغرافي
معين، أو الانتماء إلى هوية فضائية سابقة معينة (حي شعبي)؛ حيث أن الجماعة
يمكن أن تتعرف لدى الآخر من خلال فضاء السكن السابق، في بنايات
متدهورة، حياة اجتماعية و اقتصادية موسومة بالهشاشة، العنف، الانحلال
الأخلاقي، الفقر، البطالة، الإجرام، المخدرات، الدعارة، السرقة و الاعتداءات،
التمرد الشعبي...) و التي تهيمن على باقي المحددات الأخرى للهوية كالمستوى
التعليمي أو المهنة (قطاع العمل أو الهوية المهنية أو ثقافة المؤسسة). " ... أنا
ضربت عشرين سنة خدام في الجامعة (حارس في حي جامعي)... أعطوني
logement de fonction كافي كالأستاذة... بصح خطرات تحس باللي
الأستاذ -ماشى قاع أه- تحسه شايف روحه خير منك... أنا نقوله أستاذ و هو ما
يقوليش عمي... parce que راني كبير عليه... " (مقابلة رقم 7).

كل هذا يؤدي إلى أن من ينخرط في ثقافة جماعة ما فإنه يشترك معهم إلى
حد ما في إعطاء الممارسات معان و دلالات معينة، تختلف عن تلك المعطاة لها
في جماعات أخرى. أحيانا يلتقي بالصدفة تحديد الجماعة مع وضع حدود
الفضاء المسكون، إلى حد أن صورة الفضاء أو المكان (الحي مثلا) ترتبط بتلك
الجماعة. يضيف مبحثنا على كلامه الوارد في الفقرة السابقة، إجابة على
سؤالنا: لماذا؟ " ... بالاك راه يشوف باللي أنا كنت نسكن في سيدي الهوارى، و
هو من مستغانم ville ، ما نيش عارف... بصح لو كان تجي تشوف داري و
ولادي كيفاه مربيهم، بالاك راني خير منه... بصح حنا تربينا مساكن و
الميزيرية نفعنا ماشى كيفهم لقاو كلشي واجد... " (مقابلة رقم 7).

محاولة فهم هذه الوضعية ليست يسيرة، و لكن هناك على الأقل تفسير
ينطلق من حالة تكون فيها إحدى الجماعات أقلية ضعيفة التمثيل عدديا، و تكون

الجماعات المنتقدة لها هي المهيمنة رمزياً، و لها القدرة و الوسائل التي توصل (تبيع أو تسوق) بها صوتها و تلك الصورة التي صنعتها إلى أكبر عدد من الأفراد و الجماعات، حتى تصبح "حقيقة" - ذاتية- قائمة بذاتها، يتناولها الحس المشترك على أنها حقيقة مطلقة و أمر واقع. و تكون الجماعة الأقلية المعنية بالحكم أو المحاكمة غير قادرة على تغيير تلك الصورة نظراً لقصور ثقافة الحوار- و الوسائل كذلك- و التفاوض لديها للتخلص من تلك الصورة "السلبية". و تتدخل هنا عدة عوامل منها: مستوى الدخل الاقتصادي و الوعي السياسي و المستوى الفكري الثقافي، و حجم الرأسمال الرمزي و الاجتماعي.

أفادنا أحد المبحوثين بوجهة نظره عن الوضعية المتدهورة عن الحي، و هو إطار بشركة وطنية، يسكن في مسكن وظيفي بـ "حي المعلمين"، حصلت عليه زوجته الأستاذة في جامعة USTO، بالتصريح التالي: "... شكون اللي راه "مخنز" هاذ la cité! أنا نقولك... أصحاب الـ social، و هاذ الخدمة نتاع الجامعة... se sont des ruraux venus des quatre coins du pays ... من الدوار لوهران، على خاطش وليد عمو دخله يخدم عساس ولا cuisinier في الجامعة... من بعد اعطاه سكنة... je ne sais par quel droit ... أيا يجي يقابلك و يقولك حقي... حقاك ...oui, mais ... يليق comportement نتاعك يكون ...à la hauteur" (مقابلة رقم 12).

خاتمة.

إن وجود جماعة ما في حالة ضعف من الناحية الاقتصادية في هشاشة مستديمة – دون النظر إلى الأسباب- حيث يعاد إنتاج نفس نمط العيش و نفس نمط الحياة و نفس المستويات التعليمية و حتى نفس المهن أو الأصناف السوسيو مهنية – أو باختصار نفس التاريخ الاجتماعي- يجعلها عاجزة عن رفض صورتها بشكل موضوعي، بل تستوعبها و تجعلها كبوة في صراعها ضد الجماعات الأخرى. هذه الأخيرة التي تستغل طريقة الجماعة في صراعها و التعبير عن نفسها (العنف مثلا) في تدعيم الصورة السيئة التي صنعتها و سوقتها عن تلك الجماعة.

و لكن السؤال المطروح أو الإشكال هنا هو حول إمكانية أو ضرورة التفريق بين تبعية الممارسات (المنسجمة و المتوافقة) إلى الاختلافات و التمايزات الفردية (Les singularités individuelles) في الجوانب الاقتصادية و الثقافية المرتبطة بالشريحة الاجتماعية، أو تبعيتها بالأخرى إلى مواصفات ظروف الإقامة (السكن) أو التواجد في فضاء سكني معين؟ فالوجود في بيئة صحراوية يفرض ممارسات تختلف عن تلك الموجودة في بيئة جبلية (البساطة و التواضع مقابل التسامي و التعالي و التكبر)، كذلك السكن في شقة يستلزم ممارسات غير تلك التي يستلزمها العيش في سكن فردي أو "حوش" أنجز أو بني بمعايير ذاتية تعبيرا عن الذات و التصورات و التمثلات و المخيال الاجتماعي و الثقافة و الهوية. فلكل سكن طريقة استعمال خاصة به (un mode d'emploi ou une posologie)، يتم تحويلها على طريقة التداوي الذاتي (automédication).

الفصل الرابع

الفضاء الحضري و التراتب الاجتماعي

مدخل.

التاريخ الذي مرت به الجزائر كفضاء و كمجتمع، يطرح مسائل
سوسيولوجية مهمة تدور حول الحداثة التي أريد ترسيخها بدلا عن التقليد، و
المدينة التي حلت محل العالم الريفي أو القرية.

النتائج التي يمكن أن نلمسها على مستوى المجتمع تستدعي مناقشة مسائل
أخرى، نذكر منها التراتب الاجتماعي، الديمقراطية، المواطنة. بالنسبة لموضوع
هذه الدراسة و هذا الفصل بالخصوص، يقوم التحليل على فرضية أن الحداثة و
المدينة تشكلان عاملين لإطلاق صيرورات الاجتثاث؛ في حين أن الديمقراطية
و المواطنة هما عاملان يستدعيان التجذر. أما التراتب الاجتماعي فهو الشكل
الذي ينتج تعبيرا عن مسار التغيير الاجتماعي.

قد نصل إلى شبه قناعة مفادها: أن المدينة لا تستطيع أن تستوعب
ممارسات مجتمع، لم يستطع أن يستوعب ممارساتها (المطلوبة)، لأن الحدود
بين الطبقات ليست واضحة المعالم و ليست ثابتة (fluctuante)، و التراتب
الاجتماعي ليس محتكما إلى قواعد واضحة تفرض نفسها على الجميع، دون
استثناء، حيث يكون المواطن موضوعيا أمامها.

1. الاجتماع البشري سبب أم نتيجة للحياة الاجتماعية؟

حتى نتمكن من التطرق إلى فحص و تدعيم ما ورد في الفصول السابقة، يتطلب الأمر التعمق في تتبع صيرورة التغير الاجتماعي الذي تحدثه إعادة الإسكان، و ما يتبعها من ممارسات سكانية مختلفة، لكن هدفها مشترك يتمثل في تملك الفضاء الخاص و الفضاء الاجتماعي، و السيطرة على تسيير الحياة اليومية الخاصة في إطار مجتمع السكن الجماعي.

بالنسبة لـ M. Spencer، يبدأ التطور الاجتماعي من مركبات بسيطة *agrégats*، تتطور بالإتحاد بينها إلى مركبات أكبر، و بعد تماسكها، تتحد هذه المجموعات مع جماعات أخرى مشابهة من أجل تشكيل مركب أكبر فأكبر¹. هذه الفكرة تحتاج إلى إنزالها من المستوى التجريدي حتى تؤدي معانيها كوجهة نظر علمية. الإنسان اجتماعي بطبعه، كما قال ابن خلدون، و حاجته إلى المسكن من أجل السكن و الكن و المأوى طبيعية، و تكاثر المساكن هو ما يشكل الأمصار و المدن التي تحتوي على الحياة الاجتماعية لسكانها. هذه الأخيرة تحتاج بدورها إلى تنظيم و تقنين و ضبط لعلاقات السكان بعضهم ببعض.

التصورات و الأحاسيس التي تنتج من قراءة أو قراءات الواقع الاجتماعي الناتج عن الانتظام في مجتمع الحي السكني، ثم اختلافها و تعارضها عند اختلال النظام، يجعل منها نتيجة أكثر من كونها هي قاعدة نشأة التنظيم الاجتماعي. حتى أنه يمكن القول أن الاتجاه إلى الاجتماع لم يكن من الأصل، غريزة فطرية للجنس البشري².

¹ Emile Durkheim, *Les règles de la méthode sociologique*, op.cit, p 81.

² Ibid, p 106.

فمن الطبيعي ربما، أن نعتبره نتاجا للحياة الاجتماعية التي انتظمت ببطء (بمرور الزمن) في نفوس الأفراد. فالسكان "مرغمون" على الحياة المشتركة، تبعاً لتموقع سكناتهم جنباً إلى جنب¹، وارتباط إشباع حاجاتهم بشتى مستوياتها على الآخرين. فالإنسان المعزول لا يمكن أن يكون لغة أو ديناً إلا بوجود الغير أو الآخرين المشكلين للمجتمع أو لأجزائه على الأقل.

و ما يعبر بدقة عن الكثافة الديناميكية لمجتمع ما، هو درجة التحام الأجزاء المكونة له (الجماعات، الطبقات، الشرائح...). لأنه إذا كان كل عنصر جزئياً يشكل كلاً متفرداً مفصلاً عن العناصر الأخرى بحواجز معينة، فذلك يعود إلى كون أفعال الأفراد تبقى متمركزة محلياً، أو على مستوى حيز ضيق في العموم. في الوضع المعاكس، إذا كانت هذه المجتمعات الجزئية مختلطة في المجتمع الكلي أو تنجح إلى الاختلاط، فذلك يرتبط باتساع دائرة الحياة الاجتماعية و اتساع دوائر الاجتماع البشري للسكان.

هناك علاقات جدلية بين الأفراد (و أسرهم)، أو الجماعات (الفعلية أو الافتراضية) مع "الجيران"، من خلال الإقبال على التلاقي أو تجنبه -و هو ما يحدث يومياً- ومن خلال اللعب على المعايير و القواعد و المؤسسات... و هو ما ينجر عنه طريقة إنتاج ما هو اجتماعي، أي إعادة إنتاج و تجديد الأشكال العلائقية و السكنية المنتسبة إلى علاقة اجتماعية أخرى أكثر عمومية².

في حي الصباح نجد تعايشاً بين الحالتين، ففي كثير من المواقف أو الوضعيات نجد أن الساكن ينتمي إلى جماعة معينة، حسب بطاقة تعريف الحي السابق، أو جماعة المستفيدين من صيغة معينة من السكن الجماعي، أو إلى

¹ Ibid, p 106-107.

² Bernard Haumont, « Entre espace public et privé : des espaces et des lieux toujours en chantier », In Bernard Haumont, Alain Morel (s/dir), *La société des voisins*, Paris, Eds de la Maison des Sciences de l'Homme, 2005, p XVII (Préface).

بطاقة تعريف مؤسسة العمل... في مواقف أخرى، ينتمي الساكن إلى المجتمع الذي يسكن حي الصباح: "... حنا هنا، كيما يقولو علينا "جلدة الذيب"... إلـ social يليق بيديرولو un statut وحدو، و ما يخلطوهش مع الـ LSP و الـ AADL، parce le statut social، نتاعك ما يوليش بيان كي تقول نسكن في الصباح... " (مقابلة رقم 5).

إذا كانت مختلف أجزاء المجتمع تتجه نحو التقارب، فمن الحتمي أن تبتكر الطرق التي تسمح بهذا التقارب. و من جهة أخرى، لا يمكن أن تقوم علاقات بين نقاط متباعدة من الكتلة الاجتماعية إلا إذا كانت هذه المسافة لا تمثل حاجزا أو عائقا، أي أن المسافة تحذف فلا يصبح لها وجود¹. في الواقع، تتباعد هذه المسافات حسب تباعد المستويات السوسيو-اقتصادية، في اعتقادنا من الصعب -إن لم نقل محال- أن تقنع ساكنا من حي عمارات الياسمين 2 (و خاصة الشباب)، بأنه يتشابه مع سكان حي الـ AADL (كوسيدار)، رغم أن لا مسافة تفصل بين الحيين في الفضاء، لأن هذا الساكن (الشاب) يعرف أن هذه السكنات الأخيرة، وجهت في معظمها لمتقاعدي الجيش الشعبي الوطني. "... باغي تقوللي، ياللي حنا كيما les militaires نتاع Cosider... أيا قولي شا يلاقي بيناتنا؟... التالي فيهم يخلص 7، 8 في الشهر و la majorité... النسا نتاوعهم يخدمو في التعليم... بعاد علينا بزاف... بصح خاطينا و خاطيهم..." (مقابلة رقم 8).

فالحركية التي تضمنها الشوارع و الطرقات التي تربط بين هذين الحيين تسمح للسكان بالتشارك في المرافق العامة (مدرسة الحي)، و الاحتكاك البصري في كثير من الأماكن، و لكنها لا تغير من كثافة اندماج السكان و

¹ Emile Durkheim, *Les règles de la méthode sociologique*, op.cit, p 113.

اختلاطهم و اجتماعهم، حيث لا تعبر سوى عن ملامح أو بوادر من التباين الاجتماعي و التشطي الفضائي.

2. أثر المكان أو تغيير الفضاء و تغيير الثقافة.

يسترعي موضوع التغيير تركيز النظر في موضوعنا على التفاعلات القائمة بين التغيير الاجتماعي و التغيير المجالي في المدن الجزائرية. فقراءة تاريخ المدن المغاربية، كما توضحه لنا Françoise Navez-Bouchanine، من زاوية البعد الخاص لعلاقات التوتر و التكامل و هوامش المناورة المتبادلة بين الفضاء الخاص و الفضاء العام، تقدم لنا بمقارنتها مع الحاضر صورة عن أهمية الآثار السوسيو-مجالية للعمران و عن أهمية الرهانات التي تحملها الفضاءات العامة¹.

حتى ندلي بدلونا في هذا السياق يمكن أن نورد بعض الأسباب التي تجعل من الاجتماع البشري في الفضاء العام ضرورة، أو إستراتيجية يطبقها السكان من أجل التكيف مع الفضاء المادي و الفضاء الاجتماعي الجديدين². نحن نورد هذه الأسباب على شكل فرضيات و ليس نتائج بحث كاملة، لأننا استنتجنا وجودها من الملاحظة المباشرة لميدان الدراسة و من تحليل مضمون خطاب المبحوثين و لكننا لم نتناولها في سياق المقابلات التي أجريت في التحقيق الميداني. من أهم الأسباب، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

¹ Cf. Françoise Navez-Bouchanine, *Les espaces publics des villes maghrébines, enjeu et partie prenante de l'urbanisation*, In Critique économique, N° 11, Oct 2003, p 65.

² عبر Bernard Haumont، عن هذا بالقول: " في الحالات السكنية الملاحظة، يخضع العالم في آن واحد إلى الموضوعية كما إلى الذاتية، إلى الاستيطان كما إلى الإعلان: يستعين الأفراد و الجماعات بالكلمات و الأشياء و القواعد و المعايير و المؤسسات المشتركة، و المعترف بها جماعيا على الأقل، لأنها تنتسب إلى أشكال من الاجتماع و تعلمات مكتسبة و مستبنة على نطاق واسع. نفس هؤلاء الأفراد يجندون هذه الاستبطانات و هذه الموضوعة (objectivations) كإجابات عن ضغوطات، و كدعائم لسلوكات يومية و لأفعال أخرى، جماعية أو تم التفكير فيها جيدا. بعضهم يركن على المتطلبات المعلنة أو الخفية التي تجلبها أو تفرض أشكال الاجتماع البشري على الأفراد أن ينخرطوا فيها بالكامل أو ببساطة أن يكتفوا بتقبلها، في حين أن آخرين يتحررون من القواعد و المعايير -منتقلين من الفرق المقبول اجتماعيا أو المنتظر إلى الخرق و الجنوح- أو يبتكرون بدفع أطر الحساسية و الفهم و التصور عن الآخرين و عن العالم إلى موضوعة متجددة". أنظر:

Bernard Haumont, « *Entre espace public et privé : des espaces et des lieux toujours en chantier* », In Bernard Haumont, Alain Morel (s/dir), op.cit, p XVIII-XIX (Préface).

• أن الفقر و صعوبة ظروف الوجود يدفعان إلى الاحتماء بجماعة تتشابه ظروف وجودها مع تلك التي يعيشها الساكن، تطبيقا لمقولة "إذا عمّت خفت"، و سعيا إلى إعادة إنتاج ظروف الوجود السابقة.

• أن ذلك إلى الإحساس بالوحدة و الاغتراب في مكان السكن الجديد، يفرض اللجوء إلى الاجتماع من أجل تعويض غياب الإحساس بدفء العائلة الممتدة أو الجيران ذوي القربي *le voisinage familial*.

• ربما يعود إلى الطبيعة البشرية في حاجتها إلى الاجتماع من أجل تشكيل الجماعة كقوة رمزية في إطار المواجهة أو الصراع ضد جماعة أو جماعات مهيمنة عدديا و رمزيا نتيجة ظروفها السوسيو-اقتصادية.

• أن هذا قد يرجع إلى رغبة في إعادة إنتاج علاقات الجوار و الاجتماع السابق أو إعادة إنتاج هوية الفضاء السكني السابق، و بالتالي إعادة إنتاج نمط الحياة و العيش و الشريحة الاجتماعية أو جماعة الانتماء المرجعية. أو ثقافة مرجعية يحس الفرد بالانتماء إليها بالفطرة أو التنشئة.

• ربما مقاومة للتغيير الذي يحدث عند الانتقال إلى فضاء السكن الجديد، أي محاولة الجماعة إعادة تنظيم نفسها، بعد لحظة انحلال أو اختلال التنظيم الاجتماعي التي نتجت عن عملية الترحيل القسري أو الانتقال الطوعي، حيث أن كل الفرد يريد أن يحس نفسه معرّفا (محميا) من خلال الآخرين المتشابهين معه ثقافيا، و من خلال الأمكنة و الفضاءات التي كان يرتادها و يسير فيها "مغمض العينين".

كما أشارت إليه Françoise Navez-Bouchanine فإن اختلاط الأصول الجماعوية ليس مطلقا في المدن المغاربية، حيث توجد عوائق

اجتماعية قديمة كالأصل الجينيولوجي، و عوائق جديد مرتبطة أساسا بالمكانة السوسيو-اقتصادية الفردية تتقاطع فيما بينها لتترجم التركيبية الاجتماعية لفضاءات الحياة اليومية، إذ يمثل امتزاج الأصول متغيرا هاما من أجل فهم أشكال الاجتماع الحضري و التفاعلات الحاصلة في فضاءات مملوءة بأناس غرباء عن بعضهم البعض، و لا تحتكم التبادلات بينهم إلى قواعد واضحة¹.

التضامن الميكانيكي الذي كان يسود الجماعات في أحياء سكنها السابق، كان مبنيا على انصهار الفرد في الجماعة، و انصياحه دون نقاش إلى معاييرها و إملائها الأخلاقية و الاجتماعية و قيمها الثقافية، التي تحظى بالاتفاق جماعي و التي توجه السلوكيات الفردية لتندمج معبرة عن سلوك جماعتي مقبول لدى الجماعة دون النظر إلى نظرة أو موقف الجماعات الأخرى.

يحكى لنا أحد مبحوثينا القصة التالية: "... في السبعينيات، كرى عندنا وحد المعلم... أصله من معسكر... l'appartement... نتاعه كانت جاية قبالة وحد الحنوت يريحو فيه الشوابيين... نوك شوابيين كانوا هوما العينين نتاع الحومة، كلمتهم فايئة، و ما كانش اللي يهدر من موراهم... كي يتفاهمو على حاجة... أمر طبق... أيا قتلتك روماركاو (remarquer) باللي لمرا نتاع هاذاك السيد تظل تظل من الطاقة... من بعد بيانلي تبغو القضية... لقاو باللي لمرا هاذيك تزغد... الله أعلم... راك فاهم... eh, bein، نقولك، عيطوله، و قاله واحد يقولوله "الحاج علي"²... هو اللي دبّرله الكرية... كان زعيم كبير، و مجاهد... قاله: شوف مرتك هذي راها "كرش فتنة"... و حنا هنا ما عندناش هاذ الصوالح... قاله: يجيك مليح تدبر على راسك في جهة وحد أخرى...

¹ Ibid, p 66.

² الحاج علي هذا من مدينة معسكر، و يعرف والد ذلك المعلم و هو من ساعده على كراء تلك الشقة، و بالتالي كلفته الجماعة بالتحدث معه عن تلك القضية، بعد أن قررت أن يرحل عن الحي. معرفة ذلك المعلم الشاب للحاج علي و علاقته بوالده جعلته ينصاع دون نقاش، على الرغم من أنهم لم يقدموا له أي إثبات عن التهمة الخطيرة التي وجهت لزوجته.

effectivement، السيد رقد مرتة و راح... كلمة ما قالهاش" (مقابلة رقم 11).

متطلبات التعامل مع الفضاء السكني الجديد التي يحملها في شكله و تنظيمه و هيكلته، تفرض على الساكن نوعا معيناً من العلاقات الاجتماعية المختلفة عن تلك التي كان يفرضها فضاء السكن السابق و التي تتعذر إعادة إنتاجها في الوضع الجديد. حيث يصبح الساكن مهتماً بترسيم حدود مسكنه في اتجاه تيسير النفاد و مقاومة الخرق، لأن خرق أو اغتصاب حدود المسكن قد يتأتى من نقل غير مراقب للمعلومات و الأسرار و الدخول غير المراقب إلى الشقة¹.

1.2. التضامن و التعايش و لكن بشروط.

إن وجود الفاعلين في وضعية هشّة كالبطالة مثلاً، وقلق العمل أو ضغوطاته، تدفع الشباب و الرجال عموماً إلى البحث عن الاجتماع خارج الشقة المخصصة - نظرياً- للمرأة أو النساء، لتحقيق التواجد مع المجتمع الذكوري - مع افتراض أن أغلبية الشباب أو الذكور يفكرون بهذا المنطق- في المقاهي، السوق، الفضاء العام، الشارع... ما يجمع هؤلاء و يسهم في نشأة التضامانات بين الجماعات المختلفة هو تلك "الصورة الجماعية"² التي يتقاسمونها عن الفضاء المسكون في تصوراتهم الفردية؛ إذ ترسم صورة جماعية عن حي السكن الجماعي، في رسمة كاريكاتورية أحياناً، تجمع مظاهر العزلة و الاختلاط، و الرقابة الاجتماعية و غياب الأمان و الإقصاء³.

¹ André Sauvage, « Styles d'habiter et types d'habitants », In Espaces et sociétés, N° 73, Paris, L'harmattan, 1993, p 127.

² Cf. Kevin Lynch, *L'image de la cité*, Paris, Dunod, 1976, p 53.

³ Hadjidj El Djounid, « Sociabilité et rapports de voisinage dans la cité Khémisti (LSP) et USTO pépinière (AADL) », op.cit, p 6.

و لكن الوضع يختلف لدى المرأة؛ حيث أن انعزالها عن الأسرة الممتدة (الأم و الأخوات) في شقة ضيقة، يجعلها تطور علاقات جوار مع نساء أخريات بالخصوص ما يوفره التقارب الفضائي (جارات الشقة بالخصوص) على اعتبار أنهم يعوضن الأم أو الأخوات.

لكن الاجتماع في الفضاء العام خارج حدود الشقة أو رواق العمارة يبقى محدودا إذا كانت امرأة مأكثة بالبيت، أضف إلى ذلك القيود الاجتماعية و الدينية التي تحد من خروج المرأة خارج البيت إلى الفضاء العام ما عدا من أجل العمل (على اعتبار أن الخروج للعمل هو اختيار فردي للمرأة) أو لظروف غالبا ما تكون قاهرة: الذهاب للطبيب من أجل التداوي، أداء العزاء، تحمل مسؤوليات الأسرة في حالة الغياب القهري للرجل: الوفاة، المرض و الاستشفاء، الهجرة من أجل العمل أو وجودها في حالة طلاق أو انفصال. يذكرنا L. Plouchart هنا، أن غياب حياة اجتماعية يعني غياب كل شيء، غياب ممارسات مشتركة، غياب التبادل، غياب التضامن، و غياب الثقة و الارتياح (الراحة النفسية) بالنتيجة¹.

2.2. التضامن من وجهة نظر المجتمع.

إن ظروف الوجود في سكن جماعي حيث يمتد الجوار إلى الأعلى و الأسفل، إلى كل من يسكن العمارة، وإلزامية الحفاظ على الحميمية و الشرف من عيون و ألسنة "الغرباء" أو الدخلاء، إضافة إلى جبرية الاحتكاك البصري على الخصوص الذي تفرضه هندسة فضاء السكن الجماعي؛ حيث أن الالتقاء بالغير و الآخر جبري في الرواق، في سلم العمارة، في المصعد، في موقف السيارات، في أماكن الغسيل – إن وجدت- تجعل الاجتماع مفروضا يأتي من تلقاء نفسه دون أن نختاره.

¹ L. Plouchart, *Comprendre les grands ensembles. Une exploration des représentations et des perceptions*, Paris, L'Harmattan, 1999, p 207.

هذه الفضاءات الوسيطة التي تفصل بين الخاص و العام، تفرض على السكان الاحتكاك البصري، و لكنها لا تفرض الاجتماع البشري، لأنها تؤمن فقط الاتجاه من الاجتماع في الفضاء العام إلى الحميمة (الأسرية)، فهي تسمح بوضع الحدود و العتبات و التي تمكن الساكن من الإعلان عن القواعد التي تصنع تصوراته و تؤمن له حماية حميمته¹. و لكن يجب أن نشير إلى أنه يبقى للسكان هامش حرية "محدود" يمكنه فيه أن يرفض جبرية اللقاء و الاحتكاك، بتجنب الحديث على سلاالم العمارة و الاكتفاء بالتحية فقط، و أحيانا اختيار من يلقي عليه التحية و من لا يلقي عليه التحية (حسب الجنس و السن مثلا)، مع الأخذ في الاعتبار أن إلقاء التحية على شخص ما و لو كنا لا نعرفه يدل على احترامنا له، في حين أن عدم إلقائها قد يُقرأ على أنه عدم احترام أو على الأقل عدم اهتمام.

يقول عبد المالك صياد في هذا الصدد: " هذا النوع من العلاقات التي نسميها من نمط "صباح الخير-مساء الخير" يمكن إيجاده في سلوكات الطبقات المتوسطة في المجتمعات الغربية الصناعية، الذين تكمنوا من امتلاك شققهم في التجمعات السكنية الكبرى داخل المدن الكبرى حيث انقطعوا عن علاقاتهم الجوارية القديمة دون أن يعقدوا أخرى جديدة بنفس حجم تلك التي خلفوها وراءهم، إلى درجة أن يتجاهلوا جيرانهم في نفس الطابق [...] هذا الانفصال الطوعي "السيد" هو في الحقيقة قهري، و محسوب ولكنه منتقد في كل الأوساط، على أساس وضعية الاشتراك في الملكية و السنوات الطويلة من التساكن، و التي تقتض أشكالاً مختلفة من التضامن الفعلي..."².

¹ Christian Moley, « Espace intermédiaire : généalogie d'un discours », In Bernard Haumont, Alain Morel (s/dir), op.cit, p 37.

² Abdelmalek Sayad, op.cit, p 23 (Note de bas de page).

يؤدي هذا النوع من السلوك إلى حالات مختلفة من الانطواء على الفضاء الخاص للأسرة أو الانفتاح على الجيران في فضاءات أوسع، تبعا لتمثل الساكن للغيرية و الخارجية و درجة اندماجه في جماعة الساكنين، في نفس البناية، أو العمارة، أو الشارع، أو الحي، و التي ترتبط بعامل الزمن و صيرورة عملية إعادة التنشئة الاجتماعية و الحضرية من خلال الفضاء السكني الجديد.

و الحال هذه، فإن علاقات الجوار قد تتسم بنوع من التضامن المحلي (تضامن ميكانيكي)، فيمكن أن يتعاون الجيران، يتبادلون الأشياء و الخدمات و الأحاديث. و لكن الالتزام بمبدأ الغيرية و حماية الحميمية و الشرف قد يجعلها محدودة و مقننة باتفاقات جماعية خفية (رمزية) فتتجه العلاقات إلى خارج الشقة استبعادا للأسرة الصغيرة التي تمثل موطن الحميمية و الشرف.

يمكن للساكن أن يدعو زميله في العمل إلى تناول كأس من الشاي أو القهوة في المقهى و ليس في البيت أو الشقة، أو حتى على عشاء فاخر في مطعم، و ربما يتناقشان في موضوع يخصهما (العمل مثلا أو فعل جماعي تجاه العمارة أو الحي) و لكن خارج البيت أمام البناية، في مدخل العمارة، أو في موقف السيارات، أو في المقهى، أو حتى داخل السيارة، و لكن ليس حول طاولة الشاي داخل الشقة. ربما يمكن تفسير هذه التغيرات بتغير طبيعة العلاقات الزوجية داخل الأسرة النووية بالخصوص، بين الرجل و المرأة داخل المنزل الزوجي، و تطور وسائل الاتصال، و ربما تجسيدا لإستراتيجية حماية الذات (الحميمية) بالمعاملة بالمثل: "لا أدخل بيتك حتى لا تدخل بيتي".

و لكن الرهان بالنسبة للساكن فيما يخص تملك الفضاء لا يخص فقط تملك الفضاء المادي للشقة و استعمالها، بل يتعداه إلى تملك "رمزي"، بأن يحس نفسه في بيته: آمنا، مرتاحا، حرا، "مستورا". فالإحساس بعدم الأمان لدى الساكن، لا

ينتج فقط من الخوف من التعرض إلى الاعتداء الجسدي، و إنما ينتج كذلك من هاجس الخوف أو غالبا القلق الذي تسببه "الاعتداءات الرمزية"، التي قد تصدر من الجيران، عندما يدخلون بأعينهم، أو آذانهم، أو ألسنتهم و ممارساتهم، إلى بيته الذي يحتوي حياته الخاصة و حميميته و حميمية أسرته¹.

3.2. الحدود الرمزية و استراتيجيات التباعد.

في حالات إعادة الإسكان و السكن الجماعي عموما، قد يتطور أو يتحول التضامن الآلي إلى تضامن عضوي، و ربما يكون الوضع بالنسبة للسكان هو التراوح بينهما: "... كايين اللي جيرانني... و كايين اللي ماشي جيرانني...".² فوضع حدود التعايش من خلال "التحفظ على الآخر" يسمح بتحديد مسافات الاقتراب و الابتعاد و حتى لا يتحول التعايش إلى "تعسف"، أو غزو البعض لحميمية البعض الآخر. فالأمر يتعلق بموازنة العلاقات التبادلية بإخضاعها لمنطق الحساب: أعرنتني شيئا، أعيرك شيئا، زررتني مرتين، أزورك مرتين؛ تعودني عندما أمرض، أعودك عندما تمرض، أو بمفهوم الهبة و رد الهبة (le don et le contre don).

من جهة أخرى، فإن احترام الحياة العامة من خلال الالتزام بالحدود على شاكلة: "رحم الله عبدا عرف قدره، فجلس دونه"، يجعل السكان يرتبطون بعلاقات طيبة فيما بينهم. و لكن محدودية العلاقات مع الجيران، تضع على من يدخل الشقة أو المسكن شرط أن يكون من "عائلة موسعة" تضم الأقارب بالنسب

¹ "الاعتداءات الرمزية"، التي تصدر من الجيران، تتمثل في الدخول إلى الشقة بأعينهم: عندما يشاهدون و يطلون على ما بداخل البيت، و ما يحصل داخله من اجتماع أسري؛ أو آذانهم: عندما يسمعون كل أو أغلب ما يقال في البيت، و حتى الأسرار؛ أو ألسنتهم: عندما يدخل ما يصدر عن سكان الحي من كلام فاحش، أو كتابة بذيئة على جدران العمارة أو السلالم، أو الشنائم، أو محتوى الخصومات الأسرية، إلى البيت ليكسر الارتياح و قواعد الاحترام المتبادل بين الآباء و الأبناء (الحشمة)، و ممارساتهم عندما لا تحترم العيش المشترك و عدم الالتزام بمتطلبات النظافة و الحفاظ على الملكية المشتركة و العامة. أنظر:

Claire Lévy-Vroelant, Brigitte Dussart, Jean-Pierre Frey, « *Entre paradoxale transparence et impossible entre-soi...* », In Bernard Haumont, Alain Morel (s/dir), op.cit, pp 81-82.

² ورد في خطابات العديد من المبحوثين هذا النوع من التقسيمات المتقاطبة (الجار/ غير الجار)، (المليح/ القبيح)، (المرغوب/ غير المرغوب)، (المقبول/ غير المقبول)...

أو المصاهرة... و كذلك من هم من المعارف القديمة، أو الجيران السابقين في الحي الشعبي، أو الأصدقاء الحميمين (أصدقاء الطفولة). يحدث هذا و يحدث غيره (و أحيانا عكسه) من ممارسات الجوار في فضاء سكني أو شكل حضري يدفع الساكن إلى اجتماع "جبري" مع أناس غرباء عنه في معظمهم، في محيط يجعله و أسرته أكثر عرضة لعيون الغير و الآخرين. و لكن يمكن أن يبقى الساكن غير مرئي، دون أن ينخرط في أية علاقة، ما لم يتسبب سلوكه هذا في إخلال النظام... في الحي نظام العلاقات هو في حد ذاته رهان، صراع من أجل التصنيف¹.

تزداد حدة هذا الاتجاه الأخير في العلاقات الاجتماعية، كلما ابتعدنا من دائرة الاجتماع الأسري إلى دوائر أخرى خارج الشقة، خارج البناية، خارج العمارة، خارج الحي الصغير، (مجموعة من العمارات)، خارج الحي الكبير (الحي المختلط بأنواع السكن)، أي الابتعاد عن دائرة الـ"نحن" نحو دائرة "الآخرين". و قد ينجم عن هذا - و لكن ليس عند كل الشرائح الاجتماعية- الاتجاه إلى إستراتيجية التراجع (العزوف، الانعزال) عن المشاركة في الحياة الاجتماعية، إلى تضامانات شكلية مؤقتة، بدلا من تضامانات فعلية (آلية أو عضوية) قد تشكل تهديدا لشكل التضامن الأسري الخاص.

يتطور الاجتماع عموما حسب الجنس و السن أو الوضعية في دورة الحياة بالخصوص، إلى أشكال مختلفة، حيث يتوجب على كل فئة - حسب هذين المؤشرين- أن تتكيف مع الضغوطات التي يفرضانها عليها. فروح الاجتماع تتغير أو تتطور من الطفولة إلى المراهقة إلى النضج، و تختلف صورها بين العزوبة و الزواج في بداياته، ثم مع إنجاب الأطفال، ثم تفرق الأولاد إلى بيوتهم

¹ Claire Bidart, « Sociabilités : quelques variables », In Revue Française de Sociologie, N° XXIX, 1988, p 638.

و أسرهم الصغيرة (الشيخوخة)، حيث تتجه إلى الانحسار حول الأسرة و الشقة¹.

و لكننا نعتقد أن هناك مؤشرات أو محددات أخرى تتدخل في طبيعة الاجتماع، نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر: الوضعية تجاه العمل، فالفرد العامل في مؤسسة معينة و المعرف بهوية مهنية أو ثقافة مؤسسة (أستاذ، عامل، إطار) يختلف في اجتماعه عن البطال أو صاحب المهنة الحرة... العمل يفرض اجتماعا جماعيا، ميزته الظهور للعيان، و التموقع المكاني، و التواصل من أجل تسيير العلاقات الاجتماعية².

كما أن المستوى الاقتصادي (الغنى أو الفقر) يجعل التصورات عن "الغير و الآخر"، في نظر الساكن تختلف، بل تنهيكل تبعا للموقع الاجتماعي التي يحتلها الساكن و الذي يطبع أفكاره و أقواله و أفعاله.

3. المواقع الاجتماعية كمفتاح للتحليل.

الوضعية كما عرفها بيير بورديو ترتبط بالرأس مال الرمزي الذي يحوزه الفرد، و الذي يجعله يحتل صنفا معيناً، سواء كان التصنيف رسمياً، معترفاً به و مرسماً قانونياً و مؤسساتياً مثل الشهادات التعليمية و الأكاديمية أو المهنية، أو كان التصنيف اجتماعياً - معيارياً-، أي تم بناؤه من خلال التجارب الاجتماعية للجماعات و المجتمعات. هذه التصنيفات التي تقوم غالباً على التقاطبات أو الثنائيات المتضادة: مذكر/مؤنث، غنى/فقر، علم/جهل، قوة/ضعف، أسفل/أعلى

¹ Yves Grafmeyer, « Logement, quartier, sociabilité », op.cit, 349.

² Claire Bidart, op.cit, p 624.

دولة/مجتمع،... و التي يمكن أن نتصور أن العالم يقوم على أساسها، أو ربما يقوم العالم فعلا على أساسها¹.

على اعتبار أن الرأسمال الرمزي يمنح قوة أو سلطة رمزية قد تؤدي ممارستها إلى عنف رمزي، فإن الحائز على الرأسمال و السلطة الرمزيين يكون له القدرة على "صنع العالم" من خلال الهدم، التحليل و التركيب، و إعادة التركيب.

الرأس مال الرمزي في موضوع دراستنا يتعلق بـ "رأس مال الأصل" (le capital d'autochtonie)؛ حيث تحظى مكانة السكان الأوائل بالحي بالاعتراف من طرف الوافدين الجدد². و إذا كانت الأحياء-القرية الموجودة في حي الصباح، مثل الياسمين 1 و 2 مبنية مهيكلة بشكل جيد، حيث تفرض معاييرها على سكان أتوا من حي سابق واحد (راس العين)، فإن الساكن الجديد لا يحظى سوى بمكانة "الوافد" أو "الغريب". و لكن يبقى أن التعريفات في أحياء السكن الجماعي تبقى مفتوحة، و حدود الفضاء مطاطة، و يمكن للهوية أن تتشكل برفض ربط العلاقات مع الآخرين³؛ و هو ما يشكل إقصاء مزدوجا كما أسلفنا الذكر.

حياسة القدرة - المطلقة و الحرة- على تحويل المبادئ الموضوعية للجمع و التفريق (الربط و الحل)، أو بالعكس الحفاظ عليها تعمل على تحويل أو تأكيد التصنيفات الموجودة فيما يخص الجنس، و السن، و المكانة الاجتماعية و التراتب الاجتماعي. كل هذا يتم حسب قول بورديو من خلال تكريس الخطاب و

¹ Pierre Bourdieu, *Choses dites*, op.cit, pp. 161-162.

² Cf. Radia Gharbi-Abdellilah, op.cit

³ Claire Bidart, op.cit, p 638.

الفكر في اتجاه إصاق النعوت و الأوصاف بالأفراد و الجماعات و المؤسسات¹.

في خضم هذه الأفكار لديوي و قودمان، الذين استدل بأفكارهما بورديو، تعترضنا أسئلة مهمة مثل: هل هناك من لا يحوز على رأسمال رمزي؟ هل هناك ما يمنع الأفراد و الجماعات من إقامة تصنيفاتهم الخاصة للعالم الاجتماعي؟ هل هناك حدود لمدى انتشار هذه التصنيفات في أوساط الجماعات و المجتمعات، و بالتالي قدرتها على كسب الاعتراف من طرف الآخرين، جميع الآخرين؟

نحن نعتقد أن ليس هناك ما يمنع، و لكن هناك مستويات من تأثير الرأسمال الرمزي في حيازة السلطة الرمزية، و الاعتراف بها و شرعية ممارسة العنف الرمزي. و لكن من جهة أخرى، يمكن أن نلاحظ "تميعا" للسلطة الرمزية و تشظيها بين السلطة الرسمية التي يفرضها التنظيم الحضري، و السلطة التي ينتجها التنظيم الاجتماعي. ففي حي الصباح لا توجد لجان أحياء و معظمها مات قبل أن يولد بسبب الخلاف على الزعامات: "... شكون أنت باش تهدر باسمنا و لا باسم la cité! ... علاش أنت و ماشي أنا و لا فلان ولا فلان؟ ... هذا علاش les comités de quartiers ما كانش هنا... كل واحد تبانلو باللي لاخر باغي يقضي صوالحو برك... " (مقابلة رقم 11).

قد يتعلق الأمر بالحجم العددي و ثنائية أغلبية/أقلية، و التصنيفات التراتبية العمودية بين أعلى و أسفل، دون التطرق أو النظر إلى التصنيفات الأفقية المتعلقة بالزمانية (Temporalité) و الفضائية (Spatialité)، فوجود طرفين اثنين في معادلة العلاقات الاجتماعية يفترض وجود التعادل أو التساوي

¹ Ibid, p. 163.

(50/50). و على الرغم من احتدام الصراع حول المزايا و المصالح التي يوفرها العالم الاجتماعي في ديناميكيته الاقتصادية و السياسية، يمكن لكل طرف الظفر بنفس المزايا أو تقسيمها بالتساوي العددي مع اختلاف قيمتها الدلالية و الرمزية اجتماعيا. و لكن عندما يدخل في المعادلة طرف ثالث، فإن المعادلة تختل و يحدث التفاوت و اللامساواة و الاختلاف، مما يطور العلاقات إلى أشكال عديدة و مختلفة¹. فالسكان في حي الصباح لم يتفقوا على لجنة "شاملة" لحي الصباح بمختلف أحيائه الصغيرة، لأن التنظيم الاجتماعي قسم الحي إلى أحياء صغيرة (التشطي الفضاء)، و هيمن تقسيمه على التقسيم الإداري (التنظيم الحضري)، حتى أن الإدارة أصبحت تستعمل هذا التقسيم الاجتماعي للحي.

من جهة ثانية، فإن ارتفاع عدد السكان في الصباح في ظرف قياسي، أسهم هو الآخر في تكريس تقسيم حي الصباح إلى الأحياء الصغيرة المشار إليها. و لكن مقترح تنظيم لجان الأحياء على أساس هذا التقسيم لم يلق نجاحا بسبب عدم توافق وجهات النظر حول من يمثل السكان في كل حي صغير، لأن التركيبة البشرية ليست متجانسة و ما يفرق بينها أكثر مما يجمع سكانها. " ... هنا كان يسكن معانا واحد المحامي... و كان يظل يهدر على النظافة و التهلية في les bâtiments... زوج خطرات و هو يجيب الخدمة نتاع البلدية (لأنه يعرف رئيس بلدية سيدي الشحمي) ينقو قاع هاذ les espaces... نهار اللي بغاو يدير الـ comité... قاع ناضوله، كل وحدين بغاو يديرو الرايس من الـ bloc نتاعهم، ما قبلوهش... تعرف واش دار... طيحطهم الهدرة، و سب فيهم قاع... و راح قاع ديميناجا (déménager)... " (مقابلة رقم 1).

يتعلق الأمر من جهة ثالثة، بالكفاءات و التعلّمات التي تنشأ من العيش في الفضاء الحضري و من علاقات الاجتماع و الصراع التي تنشأ بمناسبة السكن

¹ Ibid, p. 163.

الجماعي. يطرح المشكل في كيفية ترابط و تكامل الكفاءات أو تصادمها و تصارعها. فعندما قام ذلك المحامي بتنقية المساحات الخضراء في حيه، تقبل السكان ذلك بسرور كبير، إلا أنهم لم يتقبلوا الطريقة التي كان يحثهم بها على المحافظة على نظافتها، فكثيرا ما كان يستعمل بعض المصطلحات (الشتائم) التي لم ترق الكثيرين: " عرب موسخين"، " les sales rats"، " طلعا niveau-يا لعروبية"... (من المقابلة رقم 1). خطاب هذا المحامي كان يكرس مكانته و موقعه الاجتماعي في مرتبة أعلى من بقية السكان، لذا فإن مطلب ترسيم هذا الموقع، لم يحظ بالإجماع. إذا كن مفهوم السياق مهما في فهم كيفية تشكل الكفاءات، فإن مفهومي الموقع الاجتماعي و الزمانية (بمفهوم تراكم التجارب) يسهمان في الإجابة على سؤال الترابط¹.

1.3. الاجتماع البشري و نظرية العدد.

لقد تطرق السوسيولوجي الألماني G. Simmel بإسهاب إلى أهمية الجماعة عدديا و كميًا، حيث طرح سؤالًا حول طبيعة الجماعات و تحولاتها و استمراريتها من خلال عدد أعضائها فتزايد العدد أو تناقصه يؤدي إلى تحولات داخل الجماعة. صرح لنا أحد المبحوثين و هو يبحث عن سوف يجاورونه قائلا: "... تزاقت... جابونا هانو يزيديو يكملو عليها... كنا هنا في هاذ البلوك تسع عايلات غاية، متفاهمين و الحالة propre... أرواح غدوة تلقى الدريز و الزبل و الريحة..." (مقابلة رقم 15)².

في العديد من الأمثلة التي أوردها G. Simmel، أكد على أن العدد هو جوهر تشكيل بعض الجماعات، حيث أن الشيوعية نجحت في جماعات صغيرة

¹ Isabelle Berry-Chikhaoui, Agnès Deboulet, *Les compétences des citoyens dans le monde arabe*, Paris, Karthala, 2000, p 379.

² كانت يظهر على وجه المبحوث ملامح القلق و الهلع و الترقب لما هو آت عند ترحيل عائلات جديدة إلى السكنات الاجتماعية بحي الياسمين 2، يوم 2010/05/12.

و فشلت مع المجتمعات الكبيرة التي يرتفع عدد الجماعات فيها. الأرسقراطية تتوقف عن كونها كذلك، متحولة إلى الديمقراطية عندما يتجاوز العدد داخلها عتبة محددة¹.

في أمثلة أخرى، أكد على دور الحجم العددي في إحداث تحولات وتعديلات نوعية داخل جماعات ارتفع عدد أفرادها، أو في مجتمعات ارتفع عدد الجماعات المكونة لها. فالتقسيم العددي هو عامل إحلال للنظام و الهدوء، و يمكن من بسط مراقبة النظام و التحكم إلى حد ما في سير الحياة الجماعية. و لكن النظر في الموضوع من زاوية الكفاءات الحضرية يطرح عائقا أما التفاضل العددي، لأن الأقلية المختلفة تتفاوض بأشكال مختلفة عن مكانتها في الحي السكني. فالذاكرة الحضرية و مسألة الاختلافات "الإثنية"، و إن كانت لا تناقش، يمكن أن تظهر مجددا لكي تهيكّل تركيبة الأحياء السكنية، و يتم تجنيدها كمصدر قوة أو تأثير أو مقاومة في سياقات معينة².

يمكن أن نلاحظ أن رد فعل جماعة صغيرة إزاء خرق قاعدة (اجتماعية، أخلاقية، أو دينية) يكون أكثر حدة و وقعا و اتساعا من ذلك الصادر عن جماعة أكبر عددا.

في ميدان الدراسة شد انتباهنا قيام سكان حي الياسمين بإقامة مصليات من الصفيح و البلاستيك داخل باحة العمارات التي يسكنونها، رغم تواجد مسجد بحي الصباح في حي AADL. حول هذه القضية قال لنا أحد المبحوثين: "... حنا ثاني يليق يكون عندنا الجامع نتاعنا... رانا نصليو فيه لوقات، بصح الجمعة نروح نصلي في سان بيير... علاه يديرو الجامع لهيه و ما يديروهش هنا

¹ Georg Simmel, op.cit, p 61.

² Isabelle Berry-Chikhaoui, Agnès Deboulet, op.cit, p 380.

ثاني... بكري كانت الدشرة اللي ما عندهاش جويمعة ما يستغرفوش بيهم..."
(مقابلة رقم 17).

المشكل المطروح حول المرافق الموجودة في حي الصباح و شكل توزيعها يطرح من منظور "العدالة الاجتماعية" التي يجب أن تحظى بها الجماعات الساكنة في الأحياء الصغيرة. السكان في حيي الياسمين 1 و 2 و حي النواة الأولى لحي الصباح (لتحت في الصباح)، يرون أنفسهم أقلية عندما يتم الحديث عن سكان حي الصباح، لأنهم لازالوا يرون أنفسهم جماعات حسب طريقة ترحيلهم و حسب صيغة مساكنهم (السكن الاجتماعي)¹.

في الأخير، يعتبر G. Simmel العدد شرطاً موجهاً للسلوك داخل الجماعة، فلقاء بين عدد قليل من الأصدقاء، ليس كإقامة حفل لعدد كبير من الناس، و اجتماع بين عدد محدد من المسؤولين (5 أو 6) ليس كاجتماع موسع أو جمعية عامة. ففي الأول، يشارك الجميع بطريقة منظمة، أما في الثاني، فنتكون دوائر صغيرة للمحادثة، تتشكل و تتحل عشوائياً².

لقد اهتم G. Simmel بدلالة الأرقام الأولى أي الانتقال من 1 إلى 2 و من 2 إلى 3، أو من 3 إلى 4. في المجتمعات المعاصرة، حيث لم يعد هناك وقع لمفهوم "الفرد المنعزل" أو المعزول *L'être isolé*، لأنه يفترض وجوده كعضو ضمن مجتمع يمثل رهان حريته الفردية. الانتقال من الأحادية إلى الثنائية يحدث نوعاً من الشرخ أو الكسر للعلاقات، لأن العدد 2 يؤسس لعلاقات

¹ يحضر هذا الموضوع في خطاب الباحثين من السكن الاجتماعي، و ربما أمكن لهذه الصيغة من السكن أن تعتبر في تصوراتهم وصماً لشريحة اجتماعية أقل قيمة من الشرائح الأخرى (LSP, AADL)، بغض النظر عن الموقع الاجتماعي. التصريحات تحيل إلى تعريف هوية السكان بأنهم سكان وهران "ولاد وهران" بدلاً من سكان حي الصباح. يقول أحد الباحثين: "... حنا ولاد وهران أبا عن جد، كنا في حوش (في حي سيدي الهوارى) ورتته الشيباني على جدي... جابونا لل-social... تلفونا الهوس... ما وليناش عارفين وين رانا... كي تقول الصباح... تباثلهم باللي أنت *criminel*..." (مقابلة رقم 8).

² Georg Simmel, op.cit, p 64.

جديدة لا تسمح بها الأحادية: كالصداقة و علاقات الحب، و الزواج في بداياته قبل إنجاب الأطفال، كذلك السر فهو لا يوجد في غياب الطرف الثاني.

بالنسبة لـ G. Simmel الحالة ذات الأهمية السوسيولوجية، هي القطيعة التي تحدث بين 2 و 3، لأن ظهور الطرف الثالث هو شرط قيام العلاقات الاجتماعية، في حين أن الثنائية تطور علاقات ثنائية (زوج) بين شخصين أو فردين و لا ترقى إلى مستوى وصفها بالاجتماعية إلا في حالة الجماعات الاجتماعية. فالعدد 3 هو أساس الزخرف الاجتماعي بامتياز (La constellation sociale). و في جميع الحالات، تظهر العلاقات مع طرف ثالث في صورة مختلفة تماما عن العلاقة الثنائية التي لا تعود إلا على نفسها، في حين أن وجود الطرف الثالث هو انفتاح على طرف رابع فما أكثر¹.

ما يقصده G. Simmel هنا، هو أن الانتقال من 2 إلى 3 يشكل قطيعة حاسمة، في حين أن الانتقال من 3 إلى 4، إلى 5، أو إلى 6 هو انتقال رقمي فقط لا يؤثر على بنية الجماعة. تبدأ السلسلة من 3 فما أكثر، و ليس من اثنين. فالعدد 2 يغلق حوله علاقة عنصرين، في حين أن العدد 3 يفتحها على العدد الرابع و الخامس دون عرقلة الزخرفة، كما أن الرقم 3 هو الذي يمكن لقيام العلاقة التقاطبية أغلبية/أقلية. فالعلاقة الثنائية مساواتية أو متساوية بالقسمة على 2 اثنين، و لكن عندما يتدخل الطرف الثالث فهناك احتمالات عديدة.

قد يتحد A مع B ضد C أو A مع C ضد B، أو B مع C ضد A؛ حيث يصبح (B+A) أو (C+A) أو (C+B) يمثل كل واحد منهما أغلبية مقابل الطرف الثالث المتبقي كأقلية، في حين أن الثنائية تقصي مبدئيا علاقة (أغلبية/أقلية)، فالعدد 3 يؤسس لعلاقات متبادلة جديدة ضرورية للحياة

¹ Ibid, p 65.

الاجتماعية، كالتحالفات و الائتلافات (السياسية)، و ليس هناك للزخرف الاجتماعي معنى إلا بتناقض الطرفين مع الطرف الثالث¹، و حسب المصالح يمكن أن يتحالف A مع B ضد C أو A مع C ضد B، أو B مع C ضد A.

الجماعات الموجودة في حي الصباح تتشكل و تنحل حسب الوضعيات و الأحداث المعاشة. فتارة ترى أن الحي مقسم حسب الأحياء السابقة للسكن، ثم تجد من لا يدخلون في هذا التصنيف، ليتغير التقسيم حسب صيغ السكن، ليتغير التقسيم مرة أخرى حسب المستويات السويو-اقتصادية. هناك من الصراعات (الخصومات بالخصوص) ما يندلع بين الجماعات، و هناك ما يندلع بين أفراد الجماعة، و هناك ما يخص فئات هامشية (الشباب المدمن على المخدرات و الكحول، ممارسي الدعارة، اللصوص و الجانحين) مع بقية مجتمع حي الصباح.

إذا كان E. Durkheim يجعل المجتمع يمر من التضامن الميكانيكي إلى التضامن العضوي و من التشابه إلى الاختلاف، و يجعله F. Tönnies يمر من الجماعة المبنية على المكانة، إلى المجتمع المبني على التعاقد، أي من الشمولية إلى الفردانية دون مناقشة قواعد "الفردانية المنهجية" التي تظهر لدى M. Weber و G. Simmel، فإن الاجتماع البشري يحتوي على كفاءات و قدرات تمكن الساكن بأن يتبادل و يتواصل و يحافظ² على التعايش بين القديم والجديد، و بين المتناقضات، و يوفق بين انتماءات مختلفة و خطابات متناقضة تشكل في الأخير أبعاد هويته الاجتماعية.

الساكن يمكن أن يشكل في حالات و وضعيات مختلفة ذلك الطرف الثالث، الذي يضطلع بوظيفة مزدوجة للجمع و التفريق، يجمع من جهة، ليفرق من جهة

¹ Ibid, p 65.

² Omar Carlier, « Sociabilité : Concept, objet, problème. Du salon de Mme Deffan aux terrains africains », In Laurent Fouchard, Odile Goerg, Muriel Gomez-Perez, *Lieux de sociabilité urbaine en Afrique*, Paris, l'Harmattan, 2010, pp 10-11.

أخرى، في نفس الوقت: أي أنه كطرف ثالث يحوز في بعض الحالات على سلطة رمزية تسمح له بالربط و الحل و صناعة العالم (حسب بورديو).

الأرقام المجردة ليست دائما قرينة الدلالات التي يعطيها إياها الفاعلون الاجتماعيون عندما يدخلون في تفاعل اجتماعي. قد تتضح هذه الفكرة في مجتمعات طبقية واضحة المعالم و التقسيمات، و لكنها قد تبدو مبهمة و أحيانا بدون معنى في مجتمعات لا تتبني أو لا تتميز فيها العلاقات الاجتماعية على أسس الطبقية، و هي الحالة الأقرب إلى ميدان الدراسة.

2.3. إسقاط نظري على واقع ملموس.

من تحليل خطابات المبحوثين في موضوع دراستنا، تتموقع الشريحة أو "الطبقة" المتوسطة بين الصنف أو الشريحة الراقية و الشريحة الفقيرة (المحرومة). إذ يمكن لها أن تنضم إلى الأولى من أجل انتقاد ممارسات و سلوكيات الثانية، كما يمكن أن تنضم إلى الثانية من أجل انتقاد تصورات و خطاب الأولى. و لكن نادرا ما يحدث أن تنضم الأولى إلى الثانية من أجل انتقاد الطبقة المتوسطة، و بالتالي فإن صورة الحي أو الأحياء عموما إما أن تكون "سيئة" أو "جيدة راقية"، و قلما يكون وصفها بالعادية (Normale).

و يعود الأمر إلى طبيعة و مستوى الفرق بين الطبقات السابقة الذكر، ففي أوضاع الرخاء الاقتصادي تتجه الطبقة المتوسطة إلى تبني نمط عيش الطبقات الراقية، أما في أوضاع الشح و الضيق الاقتصادي و تميع الطبقة المتوسطة و إحساسها بالقرب من الطبقة المحرومة و حرمانها من مزايا الربيع البترولي و الرأسمال الرمزي المتوفر، و القائم على الاستحواذ على الرأسمال المادي و المالي فإن الطبقة الراقية تكون محل انتقاد و وصف بالانتهازية و التسلط...

الشيء الملاحظ أن الطبقة الراقية تنتقد أكثر من جانب تصوراتها و خطابها، أما الطبقة الفقيرة فيتم انتقادها على الممارسات الملموسة.

لكن المشكل المطروح هنا، هو صعوبة تحديد الوسط *la médiane*, *la moyenne*، و مميزات الشريحة المتوسطة. و إذا اعتمدنا على الدخل فإن الدخل محدد سياسي تتحكم فيه عوامل سياسية و عوامل أخرى خارجة عن نطاق تحكم النظام السياسي، لارتباطه بمحددات الاقتصاد غير الرسمي، و حتى غير الشرعي...

في العلاقة الثنائية، قد يخضع أحد الطرفين للآخر، رغم المقاومة و الصراع المتواصل، و ينصاع إلى أحكامه. لكن في حالة وجود طرف ثالث، فهناك آفاق تشكل لعبة مبنية على الفعل المتبادل المباشر و غير المباشر (فعل/رد فعل) و هو يشكل ثنائية متضادة العناصر، رغم وجود الطرف الثالث فإن هناك رجوعاً إلى الثنائية التي تعبر عن الصراع المتواصل و المؤقت كذلك كما يكون السلم مؤقتاً¹. في حالات أخرى، قد لا تجد الطبقة المتوسطة نفسها لا مع الطبقة الراقية و لا مع الطبقة الفقيرة، بل تبقى بينهما أسيرة خطاب لا يغير من واقع الأمور، و ربما قد تكون ضحية للصراع الطبقي، و يتم إقصاؤها من خلال منطق السوق فلا هي تدخل في صيغة السكن الاجتماعي و لا هي قادرة على تلبية متطلبات الصيغ الأخرى.

دراسة G. Simmel للأعداد و إن كانت غير مكتملة، فإنها مثيرة، و مهمة، وذلك للفتها الانتباه إلى مسألة وجب على الباحثين التبحر فيها، و ذلك عندما فرق بين جماعة محددة العدد و يمكن التعرف عليها و بين حشد الجماهير (La foule) الذي يتكون من عدد غير محدود من المشاركين و التابعين، فهناك

¹ Georg Simmel, op.cit, p 66.

اختلاف بين كمية عدد محددة و أخرى غير محددة ذات شكل هيولي يدخل إليها الكثير و يخرج منها الكثير. فحسب المواضيع و المسائل المطروحة تكون الطبقة الفقيرة أغلبية و لكنها مذمومة بسبب ممارساتها التي لا تتطابق مع متطلبات العيش المشترك: "... كلاونا هانو نتاع ال-social... كل عام يزيدونا دوار جديد..." (مقابلة رقم 12). في نفس الوقت تعامل بمنطق الأقليات، عندما يتعلق الأمر بهيمنة الخطاب الاقصائي حولها: "... هانو نتاع les bidonvilles... ما يصلحوش يسكنو في l'habitat collectif... عنهم عقلية نتاع حواش... بينولهم حواش... على بالك باللي زوج عايلات في batiment يردوك الحالة ما تصلحش... ما همش بزاف بصح مقبلين الحالة..." (مقابلة رقم 9).

عندما يتدخل الطرف الثالث، فإنه يكسر العلاقات الحميمة (الغريب، "البراني"، الدخيل)، لأنه يجعل "الفرجة" ممكنة، فتنحول أو تنقطع العلاقة الثنائية بوجود متفرج، حيث أنه يدخل في الثنائية فجوات و ثغرات، و يكون مصدرا للتقطع و عدم التواصل. لكن العيش المشترك - بين مختلف الأطراف- لا يشترط وجود اتفاق شامل أو إجماع كامل، فلكل ساكن مساراته و معالمه الخاصة، فالفضاء المشترك لا يحقق فقط أدوارا وظيفية كمكان للتعايش السلمي، بقدر ما يسمح للساكين على اختلافهم بالتوجه نحو نفس الآفاق بمقاربات مختلفة، مع الاحتفاظ باختلافاتهم و المسافات الفاصلة بينهم و صور واجهاتهم¹.

هذه "الهرمية المفتوحة"² تسمح بمصالحة الفردانية مع الشمولية، و يكون تعدد الأطراف و تجاوز الثنائيات مصدرا للتصالح و الاتفاق، لأنه يسمح بتجاوز

¹ Ahmed Boubeker, « L'espace commun, un passage vers la ville et la citoyenneté », In Bernard Haumont, Alain Morel (s/dir), op.cit, pp 262-263.

² يرى Louis Dumont أن "الهرمية المفتوحة هي توفيق بين آفاق مختلفة المستويات، حيث الوحدة في المستوى الأعلى مرتبطة بتمايزات في المستويات الأدنى فيما يخص التكامل و التضاد [...] تبعا لهذا المفهوم، يمكن أن نفهم الفضاءات المشتركة (الوسيلة) كتراتب هرمي للنتائج الاجتماعية التي تنتظم في شكل خلاق من خلال لعبة

الخصومات و العداوات. و لهذا فإن فكرة الجدلية تركز على الطرف الثالث، كأساس لظهور ميادين التفاهم و التسامح، تماما كما يركز استقرار الدولة مثلا على وجود سلطات أخرى، ثالثة و رابعة (الصحافة)، سواء كانت سلطات وسيطة أو سلطات مضادة، حيث أنها تليّن العلاقة الهرمية التراتبية بين الحاكمين و المحكومين¹.

3.3. الصراع المؤقت و السلم المؤقت أو هشاشة المواقف.

عكس الباحثين المعاصرين له، الذين كانوا يرون في الصراع شكلا اجتماعيا يجب تجاوزه و القضاء عليه، اعتبره G. Simmel قوة أساسية إيجابية في كل عملية تنشئة اجتماعية، حيث يمثل انحلال العقدة بين المتناقضات و العداوات، التي لا يمثل فيها السلم (السلام) إلا تعبيراً متفرداً و حتى استثنائياً. لقد كان يرى عكس الماركسية، الحاملة بنهاية الصراع الطبقي، و من يرون أن المجتمع الصناعي هو قطيعة مع المجتمع العسكري (بالنسبة لـ Karl Marx الصراع هو محرك التغيير الاجتماعي)، أن أي مجتمع يجب أن يتكيف مع حتمية الصراع، بل أن المجتمعات لا تستمر إلا من خلال الصراع و كأنه "شر لا بد منه".

نظر G. Simmel إلى الصراع كنوع من التنشئة الاجتماعية التي بسلبيتها تأخذ دلالات إيجابية. فعلى الرغم من اختلاف مواقفهم في الخصومات،

التفاعل بين مختلف المستويات. الهرمية تفتح إمكانية لقلب الصورة، حيث في عتبة معينة، ينقلب الفضاء إلى شيء آخر مع البقاء هو نفسه". استعان Louis Dumont لتجسيد تغير الأفق المرتبط بالانتقال من مستوى إلى آخر بالإشارة إلى مثال عتبة المنزل لقبائلي الذي قدمه P. Bourdieu: "... بتخطي العتبة، ينقلب الفضاء، و تتبادل الجهات. و كأن العتبة هي مركز سيمتري بين الفضاء الخارجي و الفضاء الداخلي للمنزل المقلوب بالنسبة للأول". أنظر:

Louis Dumont, *Essais sur l'individualisme*, Paris Seuil, 1983, p 249. Cité par : Ahmed Boubekeur, Ibid, p 263.

¹ Georg Simmel, op.cit, p 66.

فإن الأفراد يدخلون في الفعل التبادلي الذي يعتبر قاعدة كل مجتمع. فإذا يكون الصراع عاملاً لحل الوحدة، فإن التبادل الذي يطرده يحافظ على هذه الوحدة¹.

اختلاف التصورات عن حي الصباح يرتبط بالمعالم التي يتخذها كل ساكن ليحدد مكانته و موقفه من العيش المشترك. فتغير المعالم المحددة لتعريف حي الصباح يجعله يصبح شيئاً آخر في كل مرة، إذا أخذنا في الاعتبار مسألة العتبات في الفضاء المادي للحي، حيث يمر الساكن من الفضاء العام إلى الفضاء المشترك إلى الفضاء الخاص، و العكس، إذ تتغير المعاني و الأحاسيس و من ثم السلوكيات و الممارسات مبنية على لعبة من التناقض و التشابه بين فضاء الـ "نحن" و فضاء " الآخرين".

فركن صغير من الشارع أو مساحة خضراء أو مدخل العمارة كموضوع للصراع الضمني و العلني، يخضع لمنطقيات التملك الفردي و الجماعي، يمثل معلماً للصراع و التنافر كما يمثل موضوعاً للاتفاق يستدعي الدفاع و الحماية عندما يظهر الدخيل أو الغريب، أو عندما يتحتم التعرف كساكن حي الصباح مقارنة بسكان الأحياء الأخرى، أو من هم من الحي و لكنهم ليسوا لا أصدقاء و لا جيران و لا حتى مجهولين معهودين².

إن الخطأ الذي يمكن إن نرتكبه هو عدم قدرتنا على تصور الجماعات إلا في حالات من الانسجام و التناغم، و هذا يمنعنا من رؤية الدلالة البانية للصراع، فالجماعة ليست فقط فضاء للتوافق، و لكن للاختلاف أيضاً. و يسود الاعتقاد عموماً بأن المجتمعات، أو الجماعات بالخصوص، مبنية على التفاهم و الاتحاد، و يتم نفي سوء التفاهم و الانقسام، حيث يفكر العامة بأنه يجب حذف الصراع و التناقض، في حين أنه يجب إضافتهما و إدخالهما في الوحدة. فالهدم

¹ Ibid, p 67.

² Ahmed Boubeker, op.cit, p 263.

عند زيميل إيجابي، و التبادل ليس بالضرورة و لا حصرا سلميا، بل يمكن أن يجلب كذلك الفرقة. فالحميمية و الصداقة تصنع علاقة بين شخصين أو جماعتين. و بطبيعة الحال، فإن الصراع يرمز إلى التضاد و التناقض أو سوء التفاهم أو العدا (و هو ما يظهر لأول وهلة)، و لكنه يتطلب من وجهة النظر المفاهيمية موضوعا أو شيئا مشتركا كحجة أو دافع للصراع¹.

يمكن القول إذن أن المجتمعات التي نجدها في الواقع هي نتاج صنفين من الأفعال المتبادلة التي تفرض وجودها على أنها موضوعية و إيجابية. فالمجتمع فضاء التبادل الدائم و المستمر بين القوى البانية و القوى الهادمة، بين السلم و الصراع. و ما هو محل نقاش هنا هو الوحدة.

يسود الاعتقاد عموما بأن المجتمعات، أو الجماعات بالخصوص، مبنية على التفاهم و الاتحاد، و يتم نفي سوء التفاهم و الانقسام، حيث يفكر العامة بأنه يجب حذف الصراع و التناقض، في حين أنه يجب إضافتهما و إدخالهما في الوحدة. فالهدم عند زيميل إيجابي، و التبادل ليس بالضرورة و لا حصرا سلميا، بل يمكن أن يجلب كذلك الفرقة. فالحميمية و الصداقة تصنع علاقة بين شخصين أو جماعتين. و بطبيعة الحال، فإن الصراع يرمز إلى التضاد و التناقض أو سوء التفاهم أو العدا (و هو ما يظهر لأول وهلة)، و لكنه يتطلب من وجهة النظر المفاهيمية موضوعا أو شيئا مشتركا كحجة أو دافع للصراع².

الصراعات الموجودة بين سكان حي الصباح، رمزية تتعلق بتملك الفضاء الخاص و حمايته ووضع الحدود التي تفرق بين الخاص و العام. في مرات عديدة تتجسد الصراعات في حالتها المادية، تتصادم فيها جماعات حول أمور رمزية. جرت إحدى الخصومات في عام 2011 بين سكان جدد من حي

¹ Georg Simmel, op.cit, p 68.

² Ibid, p 68.

الياسمين 2 و سكان حي الصباح- النواة. بدأت الخصومة بين شخصين ثم تطورت إلى جماعة سكان الحيين. الرهان كان الأنفة و رد فعل عن "حقرة" تعرض لها أحد الشباب في أحد المقاهي: ملاسنة، اشتباك بالأيدي، ثم "حرب بالحجارة" في المساء بين مجموعتين من الشباب. شرارة الخصومة كانت جملة قالها عامل في المقهى لأحد الزبائن: "أنتم أصحاب الياسمين ما عندكم النيف... لو كان قعدتو في دواركم... جيتو تراحمو فينا". انتهت الخصومة بتدخل الشرطة بعد أن تفرجت على المشهد طويلا دون تدخل، كما أسهم بعض "العقلاء" (كبار السن) في إيقاف الصدام بتهدئة النفوس و لكن دون حل نقطة الخلاف من جذورها.

4. بناء المفاهيم من بناء المجتمعات.

تتزايد حدة و وتيرة وضع الحدود للعلاقات الاجتماعية كلما ابتعدنا من دائرة الجوار الضيق إلى دوائر أوسع، و نقصد هنا الاجتماع البشري، و يمكن أن نفرق هنا بين علاقات الجوار و علاقات الاجتماع في الفضاء العام¹.

إن التصنيفات و التراتبات التي تتعرض لها ساكنة المدينة تنتج فسيفساء من الفضاءات المحلية المتميزة عن بعضها البعض الآخر بخصوصيات ثقافية، أو لغوية. تسمى هذه الفضاءات في الكلام المتداول (الدارج) قرية، حي، مجموعة (وحدة) جوارية... ذلك أن الجوار يعتبر من أقدم المؤسسات (التنظيمات الاجتماعية) التي عرفتها البشرية.

استعمل هذا المصطلح في دراسات كثيرة بمفهومات واسعة و أحيانا مبهمة و غير محددة. و لكنه عموما يعبر عن دالتين رئيسيتين: أولاهما التقارب

¹ Catherine Paradeise, op.cit, p 575.

الفيزيائي (المادي) بالنسبة لمعلم معين. و ثانيهما يدل على الألفة المحتواة داخل العلاقات الاجتماعية التي تربط أناسا يعيشون بالقرب من بعضهم البعض.

تختلف دلالة الجوار بين الريف و المدينة: ففي الريف يمكن أن يمتد مفهوم الجار إلى كل الأسر التي تسكن بالقرب من الشخص، و التي يتبادل معها علاقات مباشرة. أما في المدينة، فهناك اختلافات موضوعية محددة، تفرق بين مختلف الأحياء السكنية، و لا توجد روابط شخصية أو تجمعات جماعوية تربط الأسر في حي معين. و بسبب هذه الخصوصيات نجد أن مفهوم الجوار يأخذ معان و دلالات و استعمالات مختلفة¹.

1.4. بناء مفهوم الجوار في حي الصباح.

بالنسبة لموضوع الدراسة نحن نقسم الجوار، حسب المفهوم الذي أورده Roderick McKenzie، إلى مفهومين، من أجل توضيح الرؤية: علاقات الجيرة (Les relations de voisinage)، و علاقات الاجتماع البشري (Les relations de sociabilité).

نقصد بعلاقات الجيرة، الدائرة الضيقة أو المصغرة من العلاقات التي تجمع الساكن بجيرانه أو غيره من السكان الأقرب إليه في الفضاء المسكون (البنائية)، أي أن "الجار" يمثل أولئك السكان الذين يربطنا بهم الفضاء السكني في علاقات تبادلية (على الجوانب، فوق و تحت، قبالة، و تكون البنائية ذات مدخل مشترك).

¹ Roderick McKenzie, « Le voisinage : une étude de la vie locale à Colombus, Ohio », In Yves Grafmayer, Isaac Joseph, *L'Ecole de Chicago : naissance de l'écologie urbaine*, 3^{ème} édition, Flammarion, Paris, 2009, p 235.

أما علاقات الاجتماع، فنقصد بها الدوائر الموسعة من العلاقات التي تجمع الساكن بأفراد و جماعات أخرى يربطه بهم فضاء الحي السكني، أي أننا نبتعد من الفضاء الخاص (الشقة) إلى الفضاء المشترك (البنائية، العمارة) إلى الفضاء العام بمختلف أمكنة و فضاءات الاجتماع فيه (عمارات أخرى، سوق، مقاهي، ساحات اللعب، مقرات الجمعيات، المسجد، مكان العمل، وسائل النقل...).

في الواقع، مفهوم الجوار أتى منذ زمن بعيد؛ حيث أن عادة تجمع الناس و تشكيلهم لجماعات، قديمة قدم البشرية. فمنذ القدم، اعتاد الناس على العيش ضمن جماعات ملتحمة بمشاعر "المؤانسة" فيما بينهم، و "الوحشية" تجاه الجماعات الأخرى، بشرية كانت أم حيوانية. و هو ما يعبر عنه بـ"النزعات القبلية" التي ميزت المجتمعات القبلية، ثم النزعات الجهوية، فالنزعات الأيديولوجية و الدينية و العرقية¹.

لكن مفهوم الجوار عرف استعمالات عدة لدى رواد مدرسة شيكاغو. منهم من اعتبره: "مجرد تقارب فيزيائي مع مؤسسة معينة أو مع خصوصية طبوغرافية". و منهم من اعتبره: "فضاء ثقافيا مختلفا عن الأقاليم المحيطة به، إلى حد اعتباره وحدة قائمة بذاتها". آخرون استعملوه بمعناه "التقليدي" الذي يفترض وجود روابط مباشرة و علاقات شخصية. R. E. Park مثلا يعتبره: "مكانا يحتوي على معاني، تقاليد و تاريخ خاص به"².

و يمكن القول أن تطور نمط حياة البشر من الترحال إلى الحل و الاستقرار جعل العلاقات المبنية على النسب الفعلي أو الافتراضي المتخيل، تترك المجال، شيئا فشيئا، إلى العلاقات المبنية على الجوار. لقد كتب Maine: "... أنه اعتمادا على دلائل جديرة بالثقة، أقول أنه، بدءا من الاستقرار النهائي

¹ Ibid, p 237.

² Ibid, p 236.

لجماعة ما على قطعة من أرض معينة، فإن هذه الأرض تصبح هي قاعدة بناء المجتمع بدلا عن النسب...¹.

و بمفهومه التقليدي فإن الجوار يحيل إلى "إحساس جماعي" معين، ينتج عن العلاقات الشخصية التي تجمع أعضاء جماعة منعزلة، و التي كونت مع جماعات أخرى المجتمع الحالي.

يؤكد Cooley، من جهته، أن الروابط الأولية (البسيطة) هي أصل المثل الأولية القاعدية مثل النزاهة و الصدق و الثقة المتبادلة، تأدية الخدمة للغير و الطيبة. و هذا يمكننا من القول أن "حس الجماعة" هنا يعني تشارك أفرادها في نفس تصور الحياة أو نفس تصور العالم الاجتماعي، و التي ينخرطون فيها بإجماع محمل بالعاطفة².

يمكن أن تكون مؤسسة عمومية أو محور دوران الطريق Rond point أو محطة حافلة أو اسم مؤسسة مسيرة للسكن هي معالم يعرف بها الفرد موقعه في الزمان و المكان. كما أنها تعطيه تعريفا اجتماعيا أي الانتماء إلى جماعة ما، نسبة إلى تواجدها بجوار معلم معين يعرفه الجميع. هذا الارتباط بمكان ما، يعمل عمله في إنتاج التباين المجالي للجماعات الاجتماعية المتواجدة جنبا إلى جنب في فضاء معين.

لكن تعريف أو مفهوم الجوار سوف يختلف على حسب عدة مؤشرات منها: الهوية الفضائية السابقة، شكل الاجتماع البشري، الانتماء الثقافي و الجغرافي، الاشتراك في التاريخ الاجتماعي السكني. و يمثل البيت أو المسكن (الشقة) المعلم المركزي الذي ينطلق منه الساكن في وضع حدود جواره، و

¹ Ibid, p 238.

² Ibid, p 239.

الذي يأخذ شكل الدائرة أو المستطيل أو المثلث أو أي شكل آخر. المهم هو أنه يشير إلى مجموعة من الأفراد يسكنون بالقرب من مسكنه و الذين تربطه بهم علاقات اجتماعية مباشرة¹.

في البداية يجب أن نضع في الحسبان أن المفاهيم لا تبني مرة واحدة و نهائياً، فالتصورات و الممارسات تتبع التغيير الاجتماعي و صيرورته، أي أنها تبني و تهدم و يعاد بناؤها، و بهذا تكتسب ثراء و مرونة يجعلها تحافظ على بقائها، لتستعمل من طرف الفاعلين الاجتماعيين في وضعيات مختلفة.

من تحليل خطاب المبحوثين حول الجار في حي الصباح وجدنا أنه ينقسم إلى أربعة مستويات² يتم الانتقال بينها من طرف الفاعلين حسب تغير الآفاق للتعبير عن المواقف و القيم التي توجه الممارسات في اتجاه تحقيق تملك الفضاء المادي و الاجتماعي على حد سواء.

المستوى الأول: سوف نسميه المستوى الديني أو "الجار المقدس": ينطلق المبحوثون عموماً في الحديث عن الجار من المستوى الديني حيث تردد تقريبا في كل المقابلات أن "الجار وصى عليه ربي و النبي". يستشهد المبحوثون عن إيمانهم بأهمية و مكانة الجار ببعض الأحاديث النبوية: "ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه"، " من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فليحسن إلى جاره". في هذا المستوى الجار ذو أهمية كبيرة و لكن المقصود بالجار ليس الآخر و إنما الذات المتحدثة، أي أن الجيران يجب أن يحسنوا إلى المتحدث و

¹ Ibid, pp 240-242.

² وردت هذه المستويات الأربع في خضم المقابلات مع المبحوثين دون الترتيب الذي نورد به هنا، و لكننا اخترنا هذا الترتيب لأنه في الواقع يعبر عن صيرورة تاريخية معينة للمفهوم ترتبط بالزمان و المكان، و تخرج عن النماذج النظرية المقدمة من طرف الباحثين في المجتمعات الغربية.

يهتموا به إلى درجة الدخول في مجموعة الوارثين، و يكونوا له الاحترام و الإيثار...

المستوى الثاني: يمكن أن نسميه المستوى المخيالي، أو "الجار الذي يُحَنُّ إليه (le voisin nostalgique)". حيث يعبر به المبحوثون عن الجار التاريخي: "...بكري كانوا الجيران كالأخوة..."، "... يا حصره منين كان الجار كي الخو... يقسم معاك فم خبز..."; "... مع جيراني، ما كانش كايين الباب... داري و ديارهم وحدة...". "... بكري يقولو الجار قبل الدار...". في هذا المقام يسترجع المبحوثون صورة الجار في الحي الشعبي أو الحي القصديري، حيث كانت الحدود غير موجودة و التفاهم و التضامن و التكافل و تقاسم الأفراح و الأقران هي قواعد لا تناقش بل لا تحتاج إلى نقاش.

المستوى الثالث: هو المستوى الذي يرتبط بالوضع المعاش حاليا، و يمكن أن نسميه "الجار الشائع"¹. في هذا المستوى يتكلم المبحوثون عن الجار و كأنه غير مرغوب فيه، و يحاكم محاكمة شديدة على ممارساته التي إما لا تحترم العيش المشترك، أو لا تتوافق مع الممارسات المعروفة لدى المتحدث، جار لا يعتمد عليه، بل و أحيانا يخشى الاقتراب منه. إنه الجار الأمسي، النكرة (anonyme) الذي لا يعرفه الساكن و لا يرى فيه سوى مصدر للقلق و الحيرة و الحذر، يتوقع منه كل شيء و حتى الأسوأ، و هو دائما محل مقارنة مع الصورة المخيالية للجار الحيني. "... اليوم وين راهم الجيران... عندي جاري jamais هدر معاي... ما يقولش السلام... حاسب روحه... و هو جاي من الدوار..."; "... هنا حضى روحك من الجار... تبعده خير ما تقرب منه... وين تعرف واش يقدر يدير... يقولو ما يسرقك غير اللي يعرفك...";

¹ على وزن العامل الشائع، و الأستاذ الشائع، و الطالب الشائع... انظر:

Djamel-Eddine Guerid, « L'entreprise industrielle en Algérie : les limites d'une acculturation », In Djamel-Eddine Guerid (s/dir), Culture d'entreprise, Oran, Ed CRASC, 1997 ; et Djamel-Eddine Guerid (s/dir), L'université aujourd'hui, Oran, Ed CRASC, 1998.

"...الجيران نتاع اليوم ما كان حالة... بكري كانت الرحلة و النيف... اليوم غير الحيلة و الـ *profitage*..."

المستوى الرابع: يتعلق بالجار المرغوب، الذي يتمنى الساكن أن يكون موجودا، و في بعض الأحيان هو موجود و لكنه أقلية، أو كان موجودا و لم يعد كذلك. يمكن أن نطلق عليه تسمية "الجار المواطن". حيث أن المواصفات التي يراد أن تتوفر فيه تتفق إلى حد بعيد مع تعريف السكان للمواطنة¹. هذا الجار يستحب أن يتوفر فيه الاحترام للحياة المشتركة و احترام الآخرين و التعامل معهم على أساس المساواة دون النظر إلى أعراقهم أو أصولهم الجغرافية أو مستواهم السوسيو-اقتصادي: "... اللي يحترم الناس على أساس الجورة اللي راهما بيناتنا... ما يدخل في حسابو غير الجورة و الاحترام... au moins يحترمنا كيما نحترموه..."

هذا الجار "الموضوعي" الذي لا يطلق أحكاما على الغير، "... كايين وحدين دايرين الناس *sujet préféré*... طالق لسانو على الجيران و ما شايفش روجو..." (مقابلة رقم 12)؛ جار له القدرة على الاستماع و الفهم و الإحساس بهوم الآخرين دون أن يظهر أو يتفاخر بنجاحه الاجتماعي، جار يحترم التزاماته مع جماعة الساكنين، جار يحترم الفضاء العام و يصون نظافته، جار يقدم يد العون، يحترم الخصوصية و الحميمية، جار يحب للغير ما يحب لنفسه: "... كايين وحدين نعرفهم هاندي أكثر من عشر سنين و حنا جيران... دارو ميا في الساعة... كايين اللي دار لوطو حسب روجه هرب من الزمان... لاخر مرته شراتهاله ولى ما يهدرش مع الغاشي... خمسين ألف نتاع الـ *parking* ما يخلصهاش...". (مقابلة رقم 7).

¹ Cf. Bachir Senouci, « Citoyenneté et environnement », In Hassan Remaoun, op.cit, p 176.

ما يمكن أن نشير إليه بمناسبة هذه المستويات في تصور و تمثل الجار، هي المسافة الزمانية التي تفصل الجار المقدس عن الجار المواطن، و الدور الذي يلعبه الجار المخيالي في صناعة الجار الشائع. يتم الانتقال بين هذه المستويات حسب الأحداث و المواضيع الموضوعة للنقاش أو المعالجة في الحياة اليومية للسكان.

2.4. تغيير الإقامة، تغيير نمط الحياة و تغيير في الأدوار.

أظهر P-H. Chombart de Lauwe أن ارتفاع النفقات المتعلقة بالمسكن تنبئ عن التغيير في نمط الحياة من خلال إعادة تنظيم النفقات، حيث يقول: "... في البداية يجب دراسة فيما تتمثل حاجات الأسر، ليس من منطلق ما لديها أو ما كان لديها، بل من منظور ما ينقصها بالضرورة لكي تعيش في المجتمع الحالي"¹.

يوفر نمط الحياة شروط الراحة في مواجهة ضغوطات العمل الذي يأخذ معظم الوقت، إضافة إلى التعب و القلق الذين يسببهما؛ لكن الغياب الوظيفي للرجل عن المسكن إذا كان ضيقا و غير مريح، يمكن أن يتغير إذا كانت الشقة واسعة و مريحة، و بهذا يتغير تقسيم الوظائف حسب الجنس، و تتدخل المرأة خارج حدود دورها التقليدي في أمور تنظيم و تسيير ميزانية الأسرة.

إذا كانت مواصفات المسكن تجعل منه مريحا يتيح للرجل البقاء فيه (التلفزة، الإنترنت، مساعدة الزوجة، العناية بالأطفال و تعليمهم، الاشتغال في مكتب خاص) و تؤدي إلى زيادة النشاطات المشتركة بين الزوجين، و تقلل من أهمية علاقات الجيرة في الدائرة الضيقة و من أهمية الاجتماع الخارجي (المقهى، الفضاء العام) في الدائرة الموسعة.

¹ P-H. Chombart de Lauwe, *Pour une sociologie des aspirations*, paris, Médiations, 1971, p 96.

بالتالي فإنه يمكن الجزم، انطلاقاً من انطباعات المبحوثين، بأن مواصفات المسكن (توفير الراحة) و تغير طبيعة العلاقات بين الزوج و الزوجة، و تغير مكانة الرجل كما المرأة في علاقاتهما مع الأطفال، و المهنة التي تحدد المستوى السوسيواقتصادي، هي كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على شكل و طبيعة علاقات الجيرة و علاقات الاجتماع، مع الاختلاف الذي يمكن أن نسجله بمناسبة التقسيم على حسب الجنس.

و لهذا فإن النتيجة في المجتمع الفرنسي كانت حسب Catherine Paradeise " ... أن تحسن الظروف المادية و الحداثة التي يوفرها الفضاء الحضري تذهب في اتجاه حصر علاقات الجيرة و علاقات الاجتماع داخل محيط الأسرة النووية الصغيرة، و داخل المسكن" (حيازة سيارة تعوض التنقل في وسائل النقل العمومية، القنوات الفضائية و الإنترنت تملأ وقت الفراغ...)¹.

هذا يعني برأينا، إعادة تملك للفضاء الاجتماعي، كجملة من المواقع الاجتماعية المتميزة التي تقيم فيما بينها علاقات الجوار و التباعد بهذا القدر أو ذلك، حسب تعريف P. Bourdieu. تتجسد إعادة التملك هذه في أشكال جديدة، و بدرجات مختلفة، أي بنظرات مختلفة للعالم الاجتماعي المحيط بالسكن الجماعي، و هو ما يؤدي إلى اختلال نظام التضامن الآلي التقليدي في أعماقه، حيث أن التنظيم الاجتماعي يعرف هو كذلك حالة من الاختلال بسبب ذلك.

و لكن بالمقابل، حسب أنصار (مناصري) طرح أو نظرية الثقافات الفرعية، فإن كل جماعة تعيد صياغة مفهوم الأشياء و مزايا الحداثة الحضرية حسب نماذجها الخاصة². فتحسن ظروف العيش لا يغير جذريا بعض القيم و الممارسات التي تقاوم تغير ظروف نشأتها، و قد يكون تغيرها جزئيا دون أن

¹ Catherine Paradeise, op.cit, p 576.

² Ibid, p 576.

تتغير وضعية الساكن في نظام الإنتاج، و دون أن تعدل ملامح هويته الفضائية (بطاقة تعريف الفضاء السكني السابق).

تغيير مقر الإقامة من خلال مشروع مدروس يضمنه الارتقاء في السلم الاجتماعي يؤدي كما نريد الإشارة إليه إلى تغير في نمط الحياة، إذ يفكر الساكن في الانتقال إلى حي جديد و فضاء اجتماعي جديد، و يتعامل مع الاختلافات التي توجد بين الماضي و الحاضر. لكن التغير في الثقافة يحدث دون أن ننتبه إلى ذلك، أو دون أن نفكر فيه كما فكرنا في تغيير مقر الإقامة أو تغيير نمط الحياة، و كأنه يحدث من تلقاء نفسه.

الاضطراب الذي يحدثه تغيير مقر الإقامة من حي إلى حي سكني آخر، أو من الحوش إلى الشقة "الحديثة"، ينجر عنه تغيرات على مستوى نمط الحياة و الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، كما ينجم عنه محاولات تكيف الفضاء المسكون مع ثقافة السكن. التكيف ليس آليا و ليس سهلا، و المقاومات التي يبديها سكان أحياء السكن الجماعي فرديا و جماعيا، إنما تنبئ عن "ضنك العيش الحضري" الذي يدل على أزمة تملك الفضاء المسكون، التي تشير إلى عدم توافق الفضاء المبني مع الفضاء المعاش¹.

3.4. المقاومة الثقافية أو صعوبة الانتقال و بطء التغير.

في بعض الجماعات تأتي بعض الممارسات أن تندثر، و لكن في بعض الحالات نجد ما يمكن تسميته "القابلية" لتغيير نظام و شكل الاجتماع من خلال البحث عن ربط علاقات اجتماعية مع جماعات أخرى.

¹ Cf. Abdelmalek Sayad, op.cit.

هذه الوضعيات تحول زاوية النظر في اتجاه عملية إعادة التنشئة الاجتماعية من خلال الحضري أو ما يسمى بـ"التنشئة الحضرية". فإذا كانت تنشئة الفرد الأولية تقليدية على النمط الريفي مثلا، أو المحلي، أو الإثني، فإن تغيير مكان الوجود (السكن، الإقامة) يخضعه إلى تنشئة اجتماعية و فضائية جديدة تلزمه بالتخلي إما نهائيا أو على الأقل مؤقتا، بتكييف بعض القيم و الممارسات من أجل القدرة على تملك و استيعاب الفضاء الجديد، و التعايش مع المعطيات الاجتماعية الجديدة فيه، من علاقات و شبكات علاقات و اجتماع و جوار. و من ثم إمكانية الاندماج في العيش مع جماعات أخرى قد تبدو له من أول وهلة، أنها غريبة "برانية"، تختلف في ثقافتها السكنية و الاجتماعية عن ثقافته الأصلية.

و يكون الغرض هنا هو الاندماج في المجتمع أو في جماعة محلية تشاركه الفضاء المسكون¹. و لكن كيف تكون صيرورة إعادة التنشئة في الحالتين: حالة الجيرة الضيقة أو الواسعة مع الجماعات التي نحس بالقرب منها ثقافيا، ثم حالة التعايش و التساكن مع جماعة أو جماعات أخرى نراها مختلفة عنا ثقافيا؟

5. سياسة العمران و الإسكان في مواجهة أزمة السكن.

نحن نفترض أن سياسة أو منطق تسيير المدينة و "أزمة السكن" أو "المسألة الحضرية" - التي لا يمكن أن نحصرها في أزمة المسكن بل هي ربما أوسع- أدت من خلال تسيير ارتجالي إلى المشاكل التي تطرحها وضعية تدهور الفضاء المبني خاصة في الأنوية الاستعمارية للمدن الجزائرية و بالخصوص مدينة وهران، و السكن الجماعي من جهة أخرى.

¹ Catherine Paradeise, op.cit, p 577.

المشاريع التي توضع من أجل توسيع رقعة المدينة أو خلق تجمعات حضرية جديدة، قد لا تستجيب لتطلعات السكان على الرغم من أن الحصول على مسكن يعتبر نجاحا لا قرين له. و لكن بعد مدة زمنية يبدأ الساكن في اكتشاف العيوب و النقائص الناتجة عن تصلب الشقة في الاستجابة لممارساته اليومية. عاينت كثير من الدراسات الميدانية¹ عمليات إعادة تهيئة الفضاء الداخلي للشقة، رغبة في تكييفه مع قواعد ثقافة السكن و استثمارا لكفاءات و معرفة تم بناؤها خلال المسار السكني للسكان، مع اختلافات حسب الإمكانيات المالية للأسر، و مدى استجابة هندسة الشقق لذلك.

لا يتعلق الأمر هنا بالتقاطبات بين التقليدي و الحداثي أو الهندسة المعمارية الغربية و الهندسة المعمارية العربية الإسلامية، بقدر ما يتعلق بنمط السكن و نماذج بناء المسكن. و استنادا إلى دراسة حجيج الجنيد حول الموضوع، فإن الواقع يدل على تعارض بين نماذج بناء غربية و أنماط سكن جزائرية. لقد وجد الباحث من خلال خطاب المبحوثين المشاركين في بحثه، أن الشقة لا تستجيب لتطلعاتهم، و لا تساعد على حفظ حميمية الأسرة، و خاصة حميمية النساء، لا تعزل الأصوات و لا تحفظ الأسرار... باختصار لا تضع في الحسبان قيما سوسيو-ثقافية ذات دلالات رمزية نابغة من مرجعيات سوسيو-دينية². في حين أن المطلوب هو النظر في كيفية تكييف فضاء المسكن مع الناس و الجماعات الإنسانية، بدلا من محاولة، كما يحدث في أيامنا، تكييف الناس مع الحالات المبنية رسميا³.

¹ Cf. Les travaux de Hadjidj El Djounid, Madani Safar-Zitoun, Nora Semmoud, Abdelkader Lakjaa, Taieb Brahim Ali...

² HADJIDJ El Djounid, « Identités culturelles et fabrique d'un projet architectural en Algérie », In Ali Sedjari, *Culture et Cultures, un défi pour les droits de l'homme*, Paris, L'Harmattan, 2011, p 405.

³ P-H. Chombart De Lauwe, *Famille et habitation*, Paris, CNRS, 1975, p 11.

يتعلق الأمر برغبات ذاتية للسكان في تملك فضاء مسكنه تبعا لإملاءات تنشئته الاجتماعية و الحضرية، و تمسكا منه بمرجعياته السوسيو-ثقافية. فالسكان يفضل أن تطل زوجته أو ابنته على الخارج، و لكن دون أن يراها أحد في الداخل، في لعبة مزدوجة " أراك دون أن تراني". يقول لنا أحد المبحوثين: "... هاذ البارتما التي خلصتها بالغلا، ما ننجمش نديرها حبس لولادي، المرا اللي تظل في الدار عندها حق تظل على برا، تحضي ولادها منين يلعبو التحت، تشوف واش كاين برا... بصر ما يلزم يشوفها حتى واحد... كاين اللي ما يحترممش، توجور عينيه في البالكوات و الطيق نتاع الناس... أنا بدلت الطيق و الزاج كيما راك تشوف، درت الميشلان و الزاج « stop-sun »...» (مقابلة رقم 9).

1.5. ممارسات الدولة في مواجهة ممارسات المجتمع.

تهدف الدولة من خلال برمجة و تخطيط المدن و أحياء السكن الجماعي إلى معالجة أزمة السكن التي ينظر إليها في المقام الأول على أنها ظاهرة إحصائية "بسيطة"، تعبر عن تفاوت مزمن بين العرض و الطلب. و بالتالي فإن منطق التعمير حسابي رياضي. و لكن الإسكان مسألة أخرى لا تخضع بالضرورة إلى منطق الحساب و الإحصاء، لأن الأمر يتعلق بتساكن الناس، أناس مختلفون متفاوتون على عدة مستويات.

العمران الذي يقوده المجتمع في الأحياء القصديرية، و من خلال نزوح عائلات ممتدة من "الدواوير" المجاورة و من ولايات أخرى، إلى ضواحي المدينة؛ حيث تصبح هذه الضواحي بفعل سياسة التوسع العمراني و مع مرور السنوات جزءا من المدينة، أدى إلى ظواهر التباين الاجتماعي و التشظي المجالي، اللتين أصبحت تعتبر، بمرور الزمن، كمظاهر طبيعية للمدينة.

تتعد المسألة حين يظهر في واقع الحياة اليومية للسكان عدم القدرة على التعايش بين جماعات مختلفة في أنماط عيشها وحياتها، وطبيعة علاقاتها و تضاماناتها. حيث تتجسد اختلافاتها الثقافية التي تهيك هوياتها، مما يخلق لدى الجميع الإحساس بـ "الاغتراب"، و يشتهي الساكن من حالة "الاختلاط" (الخالوطة بتعبير المبحوثين) التي تقض ارتياحه و حميمية أسرته. يرتبط الحميمي هنا بالخاص في مواجهة الاجتماع البشري و العمومي.

تشير Dominique Schnapper في هذا الصدد إلى أن التعليقات التي يقدمها السياسيون تحيل إلى اعتبار "الاختلاط الاجتماعي" و "التعايش" قيمتين في حد ذاتهما، ضمن الخطاب الأيديولوجي الذي ينظم الحياة الجماعية في إطار الديمقراطية؛ حيث تكون "المواطنة" هي مصدر الشرعية السياسية و مبدأ تشكل الرباط الاجتماعي بين أفراد متساوين...، و أحرار في ربط العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، كل الآخرين. ذلك أن فكرة الديمقراطية تتطلب، من جهة، أن تنصهر اختلافات الأفراد في جماعة المواطنين المتساوين، و أن يضعف تأثيرها، من جهة أخرى، حتى تسمح لهم بتشكيل مجتمع واحد و موحد¹.

في واقع الحياة اليومية، تدعم حالات الاختلاط هذه، اتجاه الأفراد أو السكان إلى البحث عن جماعات الانتماء الأصلية (الجيرة السابقة) كنتاج للقرارات الصغيرة في البحث عن الشبيه، قد ينجم عنها عدم استيعاب متطلبات ممارسات السكن الجماعي.

نشير في هذا الصدد إلى أن الفضاء المسكون يتسم بثقافة الجماعة التي تسكنه. فنجد أحياء راقية (ساكنة راقية) و أحياء متدهورة (جماعات فقيرة و هشة اجتماعيا ذات نزعة جماعية)، و بالتالي فإن نتيجة هذا المنهج في علاج

¹ D. Schnapper, « *Idéal et limites de la mixité sociale. Les arguments du débat public* », In Informations Sociales, N° 125,5/ 2005, p 10.

أزمة السكن هو نوع من الـ ghettoisation الذي ينعكس على صورة السكن الجماعي و بالتالي صورة الحي (الصباح) لدى سكانه و لدى سكان الأحياء الأخرى.

لقد أُلح ابن خلدون كما أشرنا إليه سابقا (الصفحة 57)، على أن الاجتماع ضروري للبشر، و أنه لا بد لهم في هذا من "وازع حاكم" يرجعون إليه. و حكمه فيهم قد يستند إلى شرع منزل من الله، أو إلى سياسة عقلية (وضعية) ينصاع بقواعدها المحكومون للحاكم. و السياسة في المدينة، إنما هي عند الحكماء، ما يجب أن يكون عليه كل واحد من أفراد المجتمع في نفسه و خلقه، حتى يستغني عن تدخل الحاكم رأسا في شؤونه و علاقاته الاجتماعية. يسمى هذا المجتمع "بالمدينة الفاضلة"، و القوانين المراعاة في ذلك "بالسياسة المدنية". و لكن الحقيقة عندهم (الحكماء)، أن المدينة الفاضلة نادرة أو بعيد الوقوع في الواقع¹. و يضيف على هذا أن "السياسة المدنية" تراعي المصالح في عمومها، أولا مصلحة السلطان (الحكم أو الدولة)، ثم المصلحة العامة تباعا².

يمكن أن تطرح مسألة السكن الجماعي في حي الصباح أو في المدينة عموما على هذه الشاكلة، لكن يبقى السؤال مطروحا عما إذا كانت سياسة العمران و الإسكان تلتزم بسياسة مدنية، و عما إذا كانت المدينة الفاضلة قابلة للتحقيق على أرض الواقع، في حال غياب الوازع الحاكم؟

1 عبد الرحمان بن خلدون، نفس المرجع السابق، ص.321.

2 المرجع السابق نفسه، ص.365.

2.5. هوية الفضاء و هوية الساكن: الجوار و التراتب الاجتماعي.

يتولد لدى السكان، من خلال التصور و الخطاب حول الحي، حول السكان، و حول العيش فيه، الإحساس بالاختلاف عن الآخر من خلال معاينة الهوية المرتبطة بالفضاء المسكون، على شكل بطاقات تعريف للسكان حسب الانتماء إلى فضاء سكني سابق.

في سياق التغير الاجتماعي، فإن ما حدث في حي الصباح، بإنزال عائلات و أسر و جماعات تشكلت كذلك في فضاء آخر، على هذا الفضاء السكني الجديد، تطلب من هؤلاء التكيف مع الفضاء المبني بشكله و هندسته و تنظيمه، بالتخلي عن العلاقات و شبكاتها السابقة (الجيرة القديمة) من أجل ابتكار علاقات جيرة و اجتماع جديدة. لكن في حالات استحالة ذلك أو صعوبته، عملوا على تكيفه و تغييره أو تملكه و استعماله بطرق مختلفة مغايرة، بإعادة إنتاج الأحياء السابقة (الهويات و العلاقات الاجتماعية) في الحي الجديد. فالمسكن إذن ليس سوى بلورة لمجموعة من العلاقات الاجتماعية و النماذج الثقافية، و فعل الساكن ليس هدمًا أو مقاومة للهندسة المعمارية، و إنما إثراء لها لجعلها أكثر تفتحاً¹.

و لكن إذا "كانت الهوية تحتاج إلى تحديد فضاء جغرافي من أجل أن يتعرف الأفراد بها"، فإن عدم وضوح حدود الفضاء الجديد بالنسبة إلى الفضاءات الأخرى، تؤدي بالسكان إلى الاتجاه إلى البحث عن التعامل و الاجتماع مع جماعات هي الأقرب إلى هويتهم بابتكار مثلاً، تسمية مغايرة للتسمية الرسمية للحي الصغير تثبيتها للذات تجاه الهويات الأخرى، أو تمسكا بالهوية الفضائية السابقة (الذاكرة و المخيال). يرى Stéphane Roche في

¹ HADJIDJ El Djounid, « Identités culturelles et fabrique d'un projet architectural en Algérie », op.cit, p 407.

هذا المقام أن: "... الأمر لا يتعلق برجوع إلى الوراء، إلى مجتمع إقليمي و مدينة من القرى. يجب على السياسة أن تعيش مع زمنها و تكف عن النظر إلى الحي (Quartier) كمجسم (Maquette) للمجتمع في عمومه، حيث يندمج الفرد بسهولة مرة واحدة و نهائيا... بل الفرد يندمج في اتفاقات عديدة، في روابط ضمن شبكات، و هو ليس ثابتا في إقليم معين تتعرف هويته من خلاله..."¹.

يتمظهر الرباط الاجتماعي في التبادلات الناجمة عن التساكن و الانتماء إلى جماعات ذات أشكال و مرجعيات متعددة (الأسرة، جماعة ثقافية، جمعيات...)، ليلعب دورا هاما في تحقيق الانسجام الاجتماعي حين يكثف التبادل و التكامل بين الأفراد².

قد يكون المعيار في اختيار دوائر الاجتماع البشري، هوية مهنية أو هوية شريحة عمرية تتعلق بالسن أو بالجيل، أو الوضعية في دورة الحياة أو هوية فضائية أو هوية ترتبط بالوضعية الاجتماعية التي تتحدد من خلال مؤشرات اقتصادية تمكننا من الحديث عن التراتب الاجتماعي أو الشرائح الاجتماعية أو المجتمع ذي الدرجات. و لأننا نتعامل مع الغير من خلال الإحساس اتجاههم، فإن علاقات الجيرة أو الجوار و المؤلفة و الاجتماع تقوم على أساس التقارب في التراتب الاجتماعي. يمكن للانسجام الاجتماعي في حالات التنشيط و التباين السوسيو-مجالى أن يسهم في تفكك الرباط الاجتماعي، في حالات يمكن نعتها بالأنوميا، حيث تعجز القواعد الاجتماعية عن تعديل الرغبات الفردية و

¹ Stéphane Roche, *Insécurité et liberté*, Paris, Seuil, 1994, p 161.

² Hadjidj El Djounid, « Sociabilité et rapports de voisinage dans la cité Khémisti (LSP) et USTO pépinière (AADL) », op.cit, p 7.

الجماعية، ليندفع كل واحد إلى عدم الاهتمام بالشؤون العامة، منطويا و حريصا على مصالحه الفردية، مسهمين في تقاوم أزمة الرباط الاجتماعي¹.

3.5. العلاقات الاجتماعية بين الحدود الموضوعية و الحدود الذاتية.

إننا نجد مفارقة قائمة بين التقارب الفضائي و التباعد الاجتماعي. إذ توصل علم الاجتماع الحضري إلى أن التقارب الفضائي لا يستطيع أن يفرض التقارب الاجتماعي و لا الاجتماع البشري، الذي له عوامله و قوانينه التي تحكمه.

هل يمكن القول بأن هناك تحولا من الحدود الموضوعية المبنية على التفاوت السوسيو-اقتصادي بين الجماعات، إلى حدود ذاتية مبنية على الاختلافات الثقافية و الهوية؟ يمكن الجزم بأن التباين الاجتماعي قبل أن يتجسد في الفضاء المسكون (الملموس)، هو موجود على مستوى الأذهان (المخيال) على مستوى الثقافات أو بين الثقافات، على اعتبار أن كل نمط حياة معين يعبر عن ثقافة جماعة أو شريحة معينة.

المغزى من هذه الفكرة هو تغير علاقة الدال بالمدلول، تغير في الرمزيات التي يعطيها السكان للفروقات و الاختلافات بينهم. إذ تقول لنا Françoise Navez-Bouchanine: "إن الدلالات المراد إبرازها تتمثل في : من نحن، و من نريد أن نكون، و تتجسد ماديا في البناء المعماري و الألوان و مواد

¹ Ibid.

البناء، أي كل ما من شأنه إعطاء قيمة اجتماعية مميزة للسكن، قيمة خصوصية فريدة"¹.

4.5. التحضر و التمدن أية مفاهيم و أية دلالات؟

هناك الكثير من الأسئلة المطروحة حول وضعية أو حالة تقدم التحضر و التمدن في المدينة الجزائرية، هل لازالت في مرحلة الولادة و البزوغ² أم أنها عادت إلى نقطة البداية أو اللاوجود أم تأخرت و تعاني في التطور؟

المفاهيم المبنية نظريا تلتزم بالثقافة التي أجريت فيها الدراسات التي أفضت إلى تعريفها. تقدم العلوم الاجتماعية و علم الاجتماع الحضري في البلدان الغربية جعل الكثير من التعاريف النظرية للتحضر تلعب دور "النماذج" التي إن لم يؤخذ بها فهي حالة معاكسة. بتعبير آخر كل وضعية لا تستجيب لمعايير النموذج الغربي للتحضر هي ليست من التحضر.

يبقى علينا إذن أن نحدد مفهوم التحضر حسب الحالة الجزائرية، فربما يوجد لكل مدينة طريقة تحضرها أو خصوصية التحضر فيها. قد يتعلق التحضر بالشكل المادي للمدينة، و يتعلق التمدن بالمحتوى الاجتماعي للمدينة أي المجتمع الذي يسكنها و يصنعها أو يبتكرها يوميا. يمكن أن نربط في هذا السياق بين اهتمام الساكن بصيانة و الحفاظ على المحيط (الفضاء المسكون)، بدءا بالشقة ثم الفضاءات المشتركة و المتاخمة ثم الفضاءات العامة، و الإحساس من طرف الساكن بالمسؤولية على ذلك.

¹ Françoise Navez-Bouchanine, « Citadinité et urbanité : le cas des villes marocaines », In M. Lussault et P. Signoles (dir), *La citadinité en question*, Fascicule de recherche N° 29, Tours, URBAMA, 1996, p 106.

² كما أشار إليه عبد لقادر لقعج سنة 1997، في مقاله:

Abdelkader Lakjaa, « L'habiter identitaire : éléments pour une problématique d'une urbanité en émergence », in *Insaniyat : Espace habité : vécu domestique et forme d'urbanité*, N° 2, 1997, Oran, CRASC, pp 77-103.

الفكرة هنا تحيل إلى ذلك التقابل و العلاقة الموجودة أو التي يجب إيجادها، بين الشكل و المحتوى الذي استفاض G. Simmel في توضيحها بالإشارة إلى ضرورة التفريق بينهما¹.

بالنسبة لموضوع دراستنا، و بناء على نتائج التحقيق الميداني، نحن نفضل أن نربط الموضوع بالمواطنة كتعبير عن سبل العيش معا في المدينة. العلاقة بين المحيط و المسؤولية، تنطلق من تحديد البيت أو المسكن (الشقة) الذي يسكن فيه الفرد كنقطة بداية للمحيط، فيحظى بالصيانة و الحماية و التملك الذي يضمن الانتماء. الشقة كفضاء أسري تتموقع كنقطة مركزية تتشكل حولها دوائر أكبر فأكبر، كالعامة، ثم الحي الصغير (la cité) ثم الحي الكبير (le quartier) و أخيرا المدينة (l'agglomération)².

نستند في هذا التحليل إلى التحقيق الميداني الذي أجراه بشير سنوسي لغرض بحثه، حيث كانت الإجابات حول سؤال: ما المواطنة؟ كالاتي: 52% احترام الآخرين مهما كانت أصولهم؛ 32% احترام قواعد الحياة المشتركة في الأماكن العامة؛ 8% دفع الضرائب؛ 4% الاستعلام حول ما يحدث في البلد، 4% المشاركة في نشاطات جمعية. كما حظيت مؤشرات أخرى كالحفاظ على البيئة، الانتخاب، النضال داخل حزب سياسي، الانتماء إلى نقابة، الإحساس بالإطلاع على ما يجري في الساحة السياسية المحلية، بنسبة 0%³.

توصل الباحث إلى استنتاجات من قبيل: أن الانطواء على الذات و على الفضاء الأسري يستحوذ على أغلبية الأفراد. و يتجسد ذلك في الممارسات اليومية من خلال عدم الاهتمام أو الانفصال عن الفضاءات المشتركة، الذي

¹ Cf. Georg, Simmel, op.cit.

² Bachir Senouci, « Citoyenneté et environnement », In Hassan Remaoun, op.cit, p 168.

³ Ibid, p 176.

يوحى بأن هذه الفضاء ليست ملكا لأحد -إلا لمن استحوذ عليها غصبا- كما يتجسد في إيعاز اتساخ المحيط الخارجي و تلوثه إلى "الأخرين"، و بالتالي ليس للمتحدث أن يصلح ما أفسده الآخرون. النتيجة الأخرى هي أن تصور المواطنة ينطلق في فهم أكاديمي يغلب عليه الطابع التنظيري، خاصة عند الشباب الذين يفصحون بقوة عن رغبتهم في تجسيد الديمقراطية... التفسيرات المساقاة تدور حول عدم اختبار المواطنة في المعاش اليومي، و أن القنوات الموجود سابقا كالدين و الممارسات التقليدية، تهيمن تعزل مكانة المواطن في صف نظرية حبيسة عدم القدرة على بلوغها¹.

يمكن أن نربط المسألة من وجهة نظرنا، بأن الإشكال المطروح هنا يتعلق بالانتقال بالاجتماع البشري من مفهوم "الجار المقدس" إلى مفهوم "الجار المواطن"، و هو أشبه بالانتقال من التقليد إلى الحداثة. و لكن "الجار المخيالي" يعرقل النقلة لأن الساكن يفضل و عندما يقارنه بـ "الجار الشائع" (غير المرغوب فيه) لا يجد بينهما إلا القليل من القواسم المشتركة بينهما، منها على الخصوص أنه يسكن بالقرب منا أو بالأحرى "بالقرب من مسكننا أو شقتنا". " ... و بين راه الجار نتاع بكري... مين كانت الرجلة و النيف و القمنة... اليوم حتى حاجة ما بقات من هانو... جارك يسكن قدامك... و النهار اللول لقيت سكتنك قدام سكتته... يليق تعرف مليح شكون راك مجاور... بصح الله غالب اليوم ولات الدار قبل الجار... " (مقابلة رقم 11).

لا بأس في أن يتصور السكان "المواطنة أنها احترام العيش المشترك"، و لكن الإشكال يتعلق من جهة أخرى بمطابقة هذا التصور مع الممارسات. العيش المشترك يفرضه السكن الجماعي من باب التقارب الفضائي و لكن الممارسات تحتكم إلى التراتب الاجتماعي و يحتاج تنظيم العلاقات إلى "الوازع الحاكم".

¹ Ibid, pp 177-178.

حسب ابن خلدون يمكن للدين أن يكون وازعا حاكما، و يمكن للمواطنة أن تكون وازعا كذلك. هذا على المستوى النظري، و لكن عندما ننزل من المستوى التجريدي إلى مستوى ممارسات الحياة اليومية، فإن الدين يتجسد من خلال التدين ، كما تتجسد المواطنة من خلال التساكن و تملك الفضاء الخاص و تملك الفضاء العام.

بين التدين و التساكن يتدخل الصراع الرمزي بين حاملي شعار المواطنة علمانيون و حاملي شعار الدين في الخطاب حول الجوار و الاجتماع و التعايش. " ... اللي يدعى بالإسلام و يقول باللي جار وصى عليه ربي، يليق بيين في الـ comportement social نتاعو هاذ الإسلام... la religion ماشي تدير الحية و شاشية و تقولي أنا مسلم... il faut appliquer cette religion et non seulement la pratiquer ... من الجمعة للجمعة..." (مقابلة رقم 12).

في القطب الآخر، هناك موقف مغاير: "... qu'est ce que c'est un enseignant universitaire ... قاع قراو في الخارج، بصح أنا بيان لي ما جابو معاهم غير الحوايج اللي ما شي ملاح... أنا نعرفهم... راهم جبراني... كاين اللي يقولك bonjour و ما يقولش السلام عليكم... يقيس الزبل من الطاقة...مدابز مع جيرانه على خاطر bolla نتاع ولده... كالغراب اللي ودر مشيته... ما يحترموش الدين على خاطر ما يعرفوش، و ما ينجموش يكونو كيما القور...impossible...". (مقابلة رقم 7)

نجد أنفسنا هنا أمام أزمة الانتقال أو تجاوز المستوى الثقافي إلى المستوى الإيديولوجي، و ما يكرس خطاب المبحوثين بهذا التعارض هو أن التعارض الموجود بين حاملي شعار المواطنة الذين ينعنون أو ينسبون من طرف القطب

الآخر إلى العلمانية، كما ينعت هؤلاء حاملي شعار الدين بالرجعيين و السلفيين لأنهم يفكرون بمفهوم الأمة و ليس المجتمع. و يبقى الوضع إذن معلقا و النقاش معطلا لأن الجزء الأكبر من جبل الجليد يقع دائما تحت الماء.

ربطاً بمفهوم المواطنة على أنها شرط من شروط الحداثة و العصرية و قرينة الديمقراطية، و عطفاً على تعريف التحضر بأنه يشير إلى الشكل الحضري أي إلى العمران، و أن التمدن يشير إلى المحتوى أي إلى ممارسات المدينة (إلى المجتمع) فربما يمكن القول أنه ربما التحضر موجود و لو بشكل مختلف عن النموذج الغربي، و لكن التمدن لا يزال في طور الولادة، و يبقى سؤال المواطنة معلقاً.

فممارسات السكن و شغل الفضاء لدى السكان في السكن الجماعي و ربما حتى في المدينة، لم يكتمل بعد نضجها حتى يتطابق مفهوم التحضر مع مفهوم التمدن، لأن تصور المواطنة يطفو بشكل ما في المستوى المجرّد من التصورات. سكان المدينة متحضرون بطريقة أخرى تختلف عن النموذج الأوربي الذي طور مفهوم التحضر و جعله متطابقاً مع مفهوم التمدن. هذا التطابق الذي تضمنه المواطنة و لو شكل جزئي و غير ثابت، لأن المواطنة في العالم الغربي توضع هي الأخرى محل مساءلة عندما يتعلق الأمر بالمهاجرين، و التراتب الاجتماعي و الصراع الطبقي.

نحن نقترح في سياق هيكل المفاهيم المبنية إمبريقياً عن الواقع الاجتماعي المحلي، أنه بدل النظر و التركيز على تطابق أو عدم تطابق التحضر في الجزائر مع التحضر في العالم الغربي، و جب علينا ربما ملاحظة و تتبع التغيير الذي يحدث في التصورات و الممارسات، و أكثر من ذلك التمعن في الظروف الاقتصادية و السياسية و التاريخية التي نتجت و تطورت و تغيرت في خضمها

هذه التصورات و الممارسات. اختلاف الظروف أدى بشكل ما إلى اختلاف التعاريف.

5.5. إستراتيجيات تأكيد الذات في التعايش و التساكن.

حتى نفهم استراتيجيات الساكن في التعامل مع الفضاء المسكون و مع مجتمع الساكنين يمكن أن نعود إلى نظرية P. Bourdieu المتعلقة بالرأس مال الرمزي، الذي كما يقول لا يتأتى إلا من خلال اعتراف الآخرين، و الثقة التي يحوزها الفرد أو الجماعة من جراء ذلك و لنسمها "الشرعية".

إذا أمكن لنا إسقاط أفكار بورديو على الحال الجزائرية، فإن المنطلق يكون من مفهوم "رأس مال أحقية الأصل" - إن صحت ترجمة المصطلح (capital d'autochtonie) بالفرنسية- هذا الرأسمال الذي يرتبط بأحقية الانتماء إلى فضاء ما (هنا حي الصباح)، أي من هم السكان الأصليون لحي الصباح أو من هم "الوهرانيون" (أولاد وهران). يبدو الأمر في كثير من الأحيان من خلال خطاب المبحوثين، أن من هو ليس وهرانيا لا يحق الانتماء إلى حي الصباح أو لا يحق له أن يسكن في مدينة وهران. و هو ما يمكن أن يقرأ كشكل مختلف من التعاريف المتداول للعنصرية (في حالات الهجرة الخارجية من دولة إلى دولة أخرى). " ... شكون راه ساكن في وهران؟ الوهارنة؟ ... روح سقسي... تلقى التياراتية... كابين قاع دوار يسموه دوار التيارية في عين البيضاء... تلقى غليزان، معسكر، لقبائل، des algérois ، أصحاب مستغانيم، من بشار... وهران c'est un melting pot... " (مقابلة رقم 16).

الصراع القائم بمناسبة رأس المال هذا يجعل من التراتب الاجتماعي يأخذ شكلا آخر على شاكلة "ساكن من الدرجة الأولى" و "ساكن من الدرجة الثانية"،

و في مستويات أخرى "مواطن من الدرجة الأولى" و "مواطن من الدرجة الثانية". بهذا الشكل فإن هذه السلطة الرمزية تعني بالنسبة لأصحاب هذا الخطاب تلك السلطة التي تمكن من فرض بعض الدلالات تحت غطاء الشرعية مع إخفاء علاقات القوة التي تصنع سيطرتها أو هيمنتها على جماعة يجب أن تتقبل تلك السيطرة فتخضع إليها.

إذا كانت السلطة رمزية فإن العنف يكون رمزيا كذلك، فخطاب بعض المبعوثين يحتوي على كثير من التذمر من سياسة إعادة الإسكان الذي تقوده الدولة أو السلطات بإسكان الفقراء بجانب الطبقة المتوسطة أو الطبقات الراقية. "... الأستاذ نتاع الجامعة ما يقدرش يسكن قدام أصحاب سيدي الهواري، و عين البيضاء و normalement...St. Pierre كانت الدولة تشوف كيفاش تسكن الأساتذة في بلايص وحدين آخرين... و الله كابين اللي راهم يعانيو، surtout اللي سكنو مع اللوالة في الصباح لتحت..." (مقابلة رقم 9).

حتى نتمكن من توضيح اتجاه أفكارنا فإن الأمر يتطلب تحديد أطراف هذه الوضعية، و بطبيعة الحال إن الفاعل الرئيسي هو الدولة و أجهزتها التي تصنع المدينة الجماد المادية الجامدة، ثم المجتمع أو الفاعلين الاجتماعيين الذين يسكنون المدينة و يستعملون فضاءها بل يساهمون في تغيير صورتها أي أنهم يصنعون المدينة الديناميكية الحية أو البشرية.

السكان الذين يتصورون أنهم أصحاب الحق بمدينة وهران، يرون أن الدولة هي المسؤولة عن وضعية الاختلاط التي يعيشونها لأنها هي من يبني و من يُسكن. العمران كما الإسكان بالنسبة إليهم فعلان سياسيان.

الدولة تمارس عنفا رمزيا من خلال سياسة السكن أو المدينة و لكنه عنف شرعي، طالما هناك قوانين تحكم هذه السياسة. يكمن الإشكال، حسب أحد

المبجوثين الذي عمل إطارا في قطاع السكن و العمران، في عدم تطابق هذه السياسة مع تطلعات السكان، من جهة، و في القطائع و الثغرات التي عرفتھا هذه السياسة خلال الزمن، من جهة أخرى. " ... la gestion de la ville est incohérente, du fait que ce quartier est devenu la décharge des problèmes de la commune d'Oran des immeubles sociaux... هانوك les studios التي راھم لتحت، كانوا destinés pour les étudiants الريزيدانا (médecin résident) في الـmédecine... " (مقابلة رقم 4).

تتم صناعة المدينة إذن من خلال استراتيجيات فاعلين رئيسيين: الدولة و المجتمع، إضافة إلى فاعل ثالث يدخل في مرحلة الإنجاز و هم المقاولون.

الأکید هو أن الفاعلين - و إن كنا نقدمهم عرضا ككتل متجانسة- لا ينظرون بنفس المنظار إلى المدينة و السكان و إلى الحياة الاجتماعية التي سوف يحتويها الفضاء المبني. هذا الاختلاف في زوايا النظر و الأهداف يجعل الفاعلين يدخلون في صراع خفي: الدولة تبحث عن العنصر الكمي، المجتمع يريد العنصر الكيفي، المقاول ينظر إلى الأرقام و الأموال و المخططات و الأشكال.

الحل يكمن، حسب رأي نفس المبحوث، في التكامل و التفاهم المباشر أو غير المباشر حول المفاهيم و الأهداف، حول عقلنة الحياة من خلال مفرزات التفاعل الاجتماعي و الصراع أو التعايش السلمي. " ... la ville demande une vision globale et non pas générale ما تقدرش تبني دار

لواحد و تسكنو فيها بالسيف... المثل يقول "يعيا ال-maçon يعرف و مول لدار
يعرف خير"... " (مقابلة رقم 4).

خاتمة.

إن ما عرفته المدن الجزائرية من تصنيع و عمران، قد أدى بشكل ما، إلى ظواهر التلوث و الفقر و تنامي الفروقات الاجتماعية و ترسيم الاختلاف الثقافي في ظل الاختلاط الاجتماعي. حتى أن الصراع الحضري يفسر من طرف بعض علماء الاجتماع في الجزائر عبر بوابة "أزمة الهوية" عند امحمد بوخبزة، و "التناقضات الاجتماعية" عند محمد مدني.

إن منطق سياسة تسيير المسألة الحضرية، و أزمة السكن، و النزوح الريفي، و اختراق المجتمع لكل الفضاءات: الاقتصادية (المؤسسة) و السياسية (الأحزاب و الجمعيات) و العلمية (الجامعة)، بشكل يجعله أكثر تقدما على الدولة، و تفوق تطلعاته جهودها، جعلت الساكنة الحضرية مرغمة على التعايش في المدينة، ضمن فضاءات ضيقة، مدفوعة إلى مستويات عالية من الاجتماع و الاحتكاك الاجتماعي و التواصل الثقافي. إن الإشكال الذي يظهر هنا، يكمن في الانعكاسات المتبادلة بين الفضاء الاجتماعي و الفضاء الحضري: كيف تستوعب المدينة ممارسات المجتمع و كيف يستوعب المجتمع ممارسات المدينة؟

المشكل يمكن أن يلخص في صعوبات الانتقال من التقليد إلى الحداثة، و نقل التصورات من الجار المقدس إلى الجار المواطن. هذا الانتقال يواجه عقبة توافق الزمانية و المكانية حيث أن الانتقال المكاني ينتج من حركية الإسكان و إعادة الإسكان و العيش في فضاءات المدينة، و لكن الانتقال في الزمان يحدث على شكل رحلة عمرها أربعة عشر قرنا، بتعبير سعيد شيخي، من فجر الإسلام إلى حداثة القرن الواحد و العشرين، عندما أعطى مثلا عن امرأة تخرج من بيتها، في "الدشرة" "بالحاك"، لتنتقل في الحافلة إلى مقر عملها في المؤسسة الصناعية لتعمل بالزري الرسمي (منزر و سروال و قبعة). أو كما قال عن ذلك

العامل "الهجين" الذي نراه بجسد العامل الصناعي و برأس الفلاح (يلبس الزي الرسمي من حذاء الأمن و البذلة الزرقاء، إلا أنه يضع على رأسه عمامة بدل قبعة الأمن). تبقى الصور عن الجار و الاجتماع و الحي الشعبي و الحوش عالقة في أذهان السكان، في مخيالهم الاجتماعي، يستعينون بها في صناعة صورة الاجتماع و الجوار في السكن الجماعي.

خاتمة عامة

لقد أشرنا في بداية هذا العمل إلى أننا نسعى إلى فهم المسألة الاجتماعية من خلال المسألة الحضرية. فهم المسألة الحضرية في نظرنا لا يستطيع أن يستغني أو يتجاوز التاريخ، لأن المدينة هي مسرح التغيير الاجتماعي، و العودة إلى الوراء هي بمثابة الابتعاد عن الموضوع مسافة تسمح بتوضيح الرؤية.

بعد أحداث أكتوبر 1988، عرفت الجزائر بداية التسعينيات تحولات عميقة، فالديمقراطية، اقتصاد السوق، المجتمع المدني، الشباب، المرأة، الهوية، الثروة و الفقر... كلها كانت نتاجا للمخاض الذي عرفته الجزائر في خضم معركة الحداثة و التنمية، و التي انتهت إلى خروج الصراع من الفضاء المغلق للمصنع، إلى الفضاء المفتوح للمدينة، في الشارع، في الفضاء العام.

و في مكان المجتمع المتساوي و العدالة الاجتماعية المنشودة، على الأقل، على مستوى الخطاب و المخيال العمالي، بدأ يظهر للعيان شكل غير واضح المعالم يشبه في كثير من تفاصيله "المجتمع الطبقي" المتميز بالتفاوت و التباين و الفروقات الاجتماعية التي تتوزع على فضاء المدينة مشكلة "فضاءات الثروة" و "فضاءات الفقر" أو فعل التباين و التشظي الاجتماعي و الفضائي.

كانت نتيجة التحول السياسي و الاقتصادي فرط الاستهلاك، و تثمينا أكبر للنقود، و تسويقا على نطاق واسع من المجتمع، لفكرة أن الاغتناء و الثروة - و لو بطرق غير شرعية- هي معيار النجاح الاجتماعي. و عليه أصبح التراتب الاجتماعي مبنيا على أساس الثروة كمؤشر عن المكانة الاجتماعية.

المشكل المطروح بالنسبة للمدينة، أنها فضاء تلتقي فيه التعارضات و التناقضات، فهي ليست فقط فضاء للصراع و العنف، و إنما تحتوي على العناصر التي تطلق الصراع و تغذي العنف من خلال ظهور علاقات الهيمنة و الخضوع.

تتركب الحياة الاجتماعية في المدينة من التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الحضري. هذا التفاعل يأخذ شكل التواصل، التبادل، التعاون، المنافسة، و التضامن... في صيرورة التغيير الاجتماعي ينتج في مرحلة إعادة تشكل المجتمعات أو إعادة تنظيمها بعد الهزات الاجتماعية أو الثورات و التغييرات العنيفة، قواعد جديدة تنتج عن الحلول التي ابتكرها الفاعلون الاجتماعيون للمشاكل التي صادقتهم، و لكن في المجتمعات الحديثة أو المعاصرة تنتج القواعد الجديدة عن الطبقة المهيمنة و التي غالبا ما تكون هي الطبقة السياسية الحاكمة أو التي تملك سلطة التحكم في العنف الشرعي.

في هذا السياق، يمكن التمعن في الإنتاج السوسيولوجي الذي خلفه P. Bourdieu ، بالتحديد تلك النظرة المختلفة نوعا ما، عن وجهات نظر الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع الذين نهل عنهم المعرفة السوسيولوجية (Marx, Weber, Durkheim)، حيث يعطي وصفا جديدا للمجتمع من خلال مفاهيم جديدة: كالحقل، و الفضاء الاجتماعي و الرأس مال الرمزي، السلطة الرمزية و العنف الرمزي، إضافة إلى مفهوم "l'habitus" أو "الجِبْلَة"، و نظرية الهيمنة (domination).

فيقيم وصفه من خلال النظر إلى المجتمع على أنه "فضاء اجتماعي" كحقل لقوى و صراعات، يحتل فيها الأفراد مواقع (وضعيات) اجتماعية مختلفة، حسب مقدار الرأس مال الذي يحوزونه خلال مسار حياتهم. و بالتالي فإن مقاربة المجتمع لدى P. Bourdieu تتأسس على فكرة التراتب الاجتماعي، و التفاوت و اللامساواة؛ حيث أن التفاوت في اكتساب الرأس مال يحدد مقاييس الاختلاف و التفاوت بين الأفراد و الجماعات. و لهذا فإننا نجد أن الرأس مال هو رهان للمنافسة و الصراع من أجل الهيمنة و التفرد و رسم حدود الاختلاف.

من جهة أخرى، و بالنظر إلى آليات عمل الهوية فإن الانتماء إلى جماعة ما أو طبقة اجتماعية يتحدد من خلال القيم و الممارسات و التمثلات التي تسمح للفرد من التطور ضمن وسط (فضاء) معين، و هو ما يعبر عنه P. Bourdieu بالجملة كنظام استعدادات مبنية (فطرة اجتماعية) قابلة للإسقاط لتعمل عمل البنى البانية، أو كمبدأ معمم ومنظم للممارسات و التمثلات الفردية.

الرمزية التي تكتسيها الحياة الاجتماعية الحضرية هي ما يجعل فضاء المدينة رهانا يحتوى على رهانات أخرى، أهمها بالنسبة للسكان تملك الفضاء المسكون، و تملك الفضاءات المشتركة، والفضاء العمومي، و لكن التملك يتجاوز هذه المستويات إلى مستوى أعلى (هرمية مفتوحة) هو تملك الحياة الشخصية و الجماعية.

العقبات التي تحول دون تملك الفضاءات المادية تعرقل كذلك تملك الحياة الشخصية و الجماعية، و بالتالي فإن ضياع معاني الحميمية و الجوار و الاجتماع البشري في السكن الجماعي يعني ضياع معاني الحياة الشخصية و الجماعية، التي تعبر عن نوع من الاستلاب الذي يقوم به الفضاء الحضري من خلال السياسة الحضرية أو تسيير الأقاليم، أو تقسيم فضاءات المدينة حسب الوظائف و الاستعمالات، و أكثر من ذلك حسب الشرائح الاجتماعية من خلال مقدار الحصول على الرأس مال الاقتصادي. هذا العمل التي الدولة بجزء كبير منه في تصور الساكن، على اعتبار أنها تخطط و تبني و تسكن من خلال منظومة قانونية و قواعد – يفترض أنها موضوعية و لكنها ليست كذلك دائما- يجعل منها مسؤولة عن ذلك الاستلاب. ينتقل الصراع إذن من مستوى الساكن مع مسكنه، مع جيرانه، إلى مستوى صراع المواطن مع الدولة، كنظام حول رهان تملك الحياة الشخصية أو رهان المواطنة.

لقد ركزنا على التفاعل و الحراك الاجتماعي الذي أسهمت به انتفاضة أكتوبر 88 في صيرورة التغيير الاجتماعي، و التي أدت بشكل غير مباشر إلى إعادة إنتاج النظام السياسي لنفسه في حلة جديدة، و لكن التغيير على مستوى المجتمع، على مستوى المواطنين أو السكان يجعل من المواطنة مطلباً ملحا لمرافقة الديمقراطية المنشودة من جهة، و تسيير الحياة الاجتماعية، من جهة أخرى.

لقد أسهم الفضاء الحضري في حدوث التغيير من خلال المتطلبات التي أصبح يفرضها، و التي قد تتصادم رمزياً مع ما يحمله السكان من مخيال و ثقافة و هويات، و التي أطلقت أو على الأقل ساهمت في نقل الحراك و الصراع إلى الذهنيات. "الأمور تغيرت" مقولة ردها مبحوثونا في أكثر من سياق، و لكن جملهم بقيت مبتورة من تحديد اتجاه هذا التغيير. الظاهر أن التغيير يسير في اتجاه "مجهول" أو على الأقل غير واضح المعالم بالنسبة للسكان، المهم هو أن "وهران لم تعد كما كانت".

في السكن الجماعي يتعايش الصراع مع الاجتماع البشري لدى السكان، فهناك من التناقضات و التفاوتات ما تطور عبر الزمن بفعل ضعف القيم و المعايير الاجتماعية في التأثير على الأفراد في الفضاء الحضري، و لكن القيم "الأصيلة" لم تندثر على الرغم من انقلاب التراتبية الاجتماعية و الثقافية، و تباطئ آليات الضبط و التعديل الذاتي للمجتمع.

العمل و السكن هما العنصران الأكثر أهمية في هيكل حياة الساكن في الفضاء الحضري. العمل يوفر الدخل الذي يمكن من اقتناء السكن أو كراء شقة تمكن الشاب من بناء أسرة. توافر الأسرة على مصدر دخل و على سكن تأوي

إليه قد يمكنها من ضمان تـمدرس جيد للأبناء الناتجين عن الزواج. الأمر أشبه بحلقات مترابطة مترابطة تفضي إلى إعادة إنتاج المجتمع لنفسه.

و لكن سعي الدولة إلى معالجة أزمة المساكن "كميا" كبند هام من برنامجها السياسي، أغفل النقاش عن البطالة الحضرية و انعكاساتها على العمران و على استيطان ممارسات الفضاء الحضري بشكل عام و السكن الجماعي بشكل خاص. ظواهر التباين الاجتماعي و التشظي الفضائي ترتبط بمستويات الدخل التي تحدد المواقع الاجتماعية و تنعكس على العمران غير المنظم - البناء الفوضوي- مما جعل الهامش يتحول إلى أغلبية اجتماعية، دون أن يتشكل كطبقة بآتم معنى الكلمة. هذا الهامش يعبر عموما عن ثقافة الفقر، عن اللاتحضر و اللاتمدن، لأنه لا تستطيع أن يعبر عن نفسه بالحوار و التفاوض، بقدر ما يلجأ إلى التجسيد المادي و الرمزي للعنف.

فانتفاضة الشباب في المدن الجزائرية، كانت تستهدف مطالب رمزية تتعلق بالمكانة و الدور الاجتماعي، و العدالة الاجتماعية، و الحق في العيش الكريم، بعزة و كرامة. فالهوية بالنسبة للشباب هي أن تعيش رجلا كبقية الرجال... و يعود هذا في اعتقادنا إلى أن الهوية الشبابية تنتهج الإستراتيجية و العقلانية، بتعزيز نزعة التضامن العضوي ضد الآخر، الذي يرمز غالبا إلى النظام أو الدولة.

لقد أكد G. Simmel على أن السلم مؤقت و الصراع مؤقت كذلك، مما يجعل المواقف هشة، و لكنها مرنة عندما يتعلق الأمر بصيانة الحياة المشتركة. فإذا كانت الحركات الاجتماعية الكلاسيكية - العمالية على الخصوص- تستهدف غزو أو استعادة البنية المادية للمجتمع، فإن الانتفاضة الحضرية تسعى إلى تملك و استرجاع الزمن و الفضاء الرمزي و الروابط و العلاقات في الوجود اليومي.

يمكن القول أن تشابه ظروف الوجود و المعاش اليومي، و إن كانت تسهم في صنع انعزال و إقصاء الجماعة عن بقية المجتمع - إلى حد تعرفها كهامش- فإنها تؤدي بشكل أكبر إلى ميلاد أشكال جديدة من الروابط الاجتماعية بين الأفراد، و تقوي اتجاههم إلى الانغلاق و التقوقع على الذات: في هوية الحي أو الحومة، أو الفئة الاجتماعية، أو المذهب الديني... فرابطة التضامن لا تنتج عن شبكات التنظيم الرسمي، بقدر ما هي نتيجة حتمية للاجتماع البشري و الثقافة، و تمثل للمعاش المشترك و المكانة الاجتماعية مقارنة بالشرائح أو الطبقات الأخرى.

النقد المقدم للتسيير الحضري ليس من قبيل محاكمة الدولة و تبرئة ذمة المجتمع. المجتمع بالنسبة إلينا آلة ضخمة تحتوي على عناصر مترابطة بمجموعة من التروس الكبيرة و الصغيرة، لكل منها بنيته و وظيفته و الفاعلون المكلفون بتشغيلها. القول بأن الدولة أخطأت و ارد حسب تصريحات المبحوثين، و لكن ما يجب التركيز عليه هو أن العلاقة الموجودة بين "الشعب" و الدولة هي علاقة رفض في كثير المواضع. الطبقة الراقية تشتكي وضعها بجانب الطبقة الفقيرة (خالوطة)، و الطبقة الفقيرة تشتكي وضعها في أفاص (استلاب الحرية و الاستقلالية التي يوفرها الحوش و الحي الشعبي). و لكن الخطاب السياسي يستغل كلا الخطابين حتى يظهر أن السكن الجماعي هو نعمة لكلا الطرفين، و بالتالي على الجميع السكوت، لأن الدولة مثقلة و مهتمة بحل أزمة السكن، و على الجميع تحمل مسؤولياته.

في هذه الوضعية، يكمن بعض من المسألة الاجتماعية في تلك "المسرحة" السياسية للنقاش العمومي حول الديمقراطية و الحداثة و المواطنة، إذ أن أزمة السكن و المساكن و مشاكل السكن الجماعي تكرر بشكل ما ممارسات شخصنة السلطة و إجلال الحاكم و الكرسي، و إخضاع الزمن السياسي إلى إيقاع دوري،

يترافق فيه تغير الحاكم أو رحيله مع "القطيعة مع النظام السابق"، و تدشين العهود الجديدة في كل مرة، و تتعرض المسارات التنموية إلى الكسر دون الجبر، قد يكرس التذمر و السخط و الصراع و الانتفاضة و التمرد الشبابي في الوسط الحضري كظواهر اجتماعية "عادية" في الجزائر (الكل يحتج) تخص المدينة و أشكال توسعها و تكثف نسيجها العمراني أو لنقل تضخمها و بدانتها. و لكن السؤال المطروح هو ماذا يريد هؤلاء في كل مرة؟

الإشكال يتعلق في هذه الوضعية، التي نسوقها في الحقيقة لإثارة النقاش و مواصلة البحث، هي نفسها أو تجد تعبيرا عنها في الاجتثاث الذي يحدثه فعل إعادة الإسكان، تم لا تتبعه عملية تجذر في الفضاء و المجتمع الجديدين. فوضعية اختلال التنظيم يطول أمدها، فلا تفضي إلى وضعيات جديدة، و كأن السكان يعيشون في قاعة انتظار.

يرتبط السكان بالحي السابق من خلال رمزية الحياة الاجتماعية الموجودة في الحي الشعبي، و يقاومون التغيير و الانتقال إلى المسكن الحضري، و ينتقدون الدولة عندما تحاول ترحيلهم (إنقاذهم)، لكنهم يهتمونها بالمحافظة و بالبطء في الاستجابة و بعدم الاهتمام. العائق أمامهم هو صعوبة تملك نمط الحياة الحضرية بسبب الإمكانيات المادية و المالية، الكل يركز نظره على الربح، على مزايا المدينة، دون أن يبتعد "مسافة عقلية" تسمح له برؤية نفسه في هذا الفضاء، مقارنة ما يملكه مع متطلبات العيش في هذا الفضاء.

قد نجد الكثير من المفارقات لدى المواطن الذي لا زال يؤمن بأن الجزائري يستطيع أن يتقاضى أجرا أو "حقه من البترول" دون أن يعمل، يرى أن من حقه أن يعمل و يسكن و يستفيد من الترفيه، و لكنه لا يرى أن من واجبه

أن يتفانى في العمل، و يحترم الحياة العامة و يعمل على صناعة ظروف و شروط الاستفادة من الترفيه.

إن حي الصباح الذي أخذنا به مثالا عن وضعية اختلاط اجتماعي ربما لم يخطط لها، يضع الدولة في مواجهة المجتمع الذي و إن كان لا يرفضها و لا ينفىها فإنه يسائلها و أحيانا يحاكمها حول مسألة هامة، قد لا يعي أنها جوهرية، هي المواطنة. هذه المواطنة التي تسائل بدورها الحداثة، الديمقراطية، المجتمع المدني، المدينة و السكن الجماعي. و لكن المواطنة تسائل كذلك المواطن عن واجباته تجاه الآخرين، تجاه الدولة، تجاه الغير و الآخرين، تجاه الفضاء، تجاه الحياة المشتركة.

يمكن أن نتصور السكن الجماعي كإعادة إنتاج لسياسة المحتشدات الاستعمارية و القرى الاشتراكية، و لكن بفاعلين آخرين ليسوا مستعمرين اجتثوا من أراضيهم و هم يبحثون عن الحرية، و لا هم فلاحون اجتثوا من مداشرهم و فقدوا روابطهم مع الأرض، و لكنهم مواطنون يبحثون عن أنفسهم و ينتظرون الاعتراف و التجذر في مواطنتهم. و لكن تصور المواطنة لدى السكان يوجد على مستوى نظري مجرد، من الصعب على الساكن أن يسقطه على نفسه كما أشار إلى ذلك بشير سنوسي.

الساكن الذي وجدناه من خلال البحث، يرغب في مجاورة الجار المواطن، و لكنه لا يطرح السؤال حول ما إن كان هو جارا مواطنا، بل يعتقد أن ذلك لا يحتاج على نقاش. يتغنى بالجار المقدس لأنه يرى نفسه فيه بما أنه مسلم، و يفضل الرجوع إلى الماضي ليرى كيف كان الجار طيبا و عطوفا و متفهما و حاضرا وقت الشدة. يرفض الجار الشائع لأنه أغلبية، بينما يضع نفسه مع الأقلية. إنه يحاكم غيره من السكان (الآخرين) من موقع القاضي، و يحاكم

الدولة من موقع الضحية التي لم يعط لها حقوقها، و أحيانا يحاكمها من منظور الحق في الحصول على جميع الحقوق (le droit aux droits) لأن الديمقراطية تتيح ذلك، دون أن ينتبه إلى أن المواطنة تقنن ذلك بإدخال الواجبات داخل اللعبة.

ليس من المجدي أن نستمر في نقد السياسات الحضرية، التي تستورد المخططات و التصاميم، و ترغم السكان على التعايش في نموذج من السكن يفرض التواصل و الاحتكاك و الاجتماع البشري على نطاق واسع، فذلك قد يؤدي إلى محو و نفي وجود المدينة في الجزائر. المدينة الجزائرية موجودة بخصوصياتها و خصوصية المجتمع الذي يسكنها أو لنقل "المجتمعات" حتى نفتح المجال أمام التعدد و التنوع الذي يتيح التعايش و التساكن.

إننا نرى هنا أن المجتمع يجد صعوبة في الاستجابة إلى التغير الذي تحدثه حركية العمران، و من ثم يجمع السكان على أن السكن الجماعي لا يصلح للأسرة الجزائرية، بدعوى أنه لا يتماشى مع خصوصياتها، و لكنه في نفس الوقت يستمر في التذمر من نفس تلك الخصوصيات (كثرة الأفراد، و الاحتفاظ ببعض التقاليد، و التضامن الميكانيكي...). فهل يوجد نمط معين من السكن يتيح في نفس الوقت العيش في الحداثة مع الاحتفاظ بالتقاليد؟ بتعبير آخر هل هناك نمط من السكن يسمح بتعايش الجار المقدس مع الجار المواطن و الجار المخيالي؟ هل من المفروض أن يسكن المواطن الجزائري فقط بالقرب من أناس يعرفهم؟ هل يجب على الدولة أن تتيح لهذا المواطن أن يختار جيرانه في العمارة، و الحومة و الحي؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ليست بالأمر السهل، و ربما لا نستطيع أن نجيب عليها كلها من خلال هذا العمل، و لكن يمكن القول بأن الأمر يتعلق

أساس بتجسيد التصورات التي يحملها الساكن عن السكن، و المسكن و الجيران و الاجتماع البشري. من الصعب تجسيد هذه الأصناف من التصورات على أرض الواقع أحيانا، ل،ها تقع في مستوى تجريدي للمجتمع المثالي أو المدينة الفاضلة في أذهان من يحملونها. "فالبراني" مثلا أو الجار المقدس أو الجار المواطن ليست سوى تمثيلات لنموذج متسامي من الحياة الاجتماعية في الوسط الحضري. من جهة أخرى، فإن تصور المدينة لدى الساكن قد يتطابق كثيرا أو قليلا مع نموذج المدينة الأوروبية، التي توجد محل انتقاد، في نفس الوقت، عندما تحاول الدولة تجسيدها على أرض الواقع.

قد يدرك أو لا يدرك الساكن في المدينة الجزائرية، درجة إسهام الساكن في المدينة-النموذج الأوروبية في صيانة الفضاءات الخضراء، و الحفاظ على النظافة و احترام الحياة العامة، و احترام القوانين المنظمة للحياة الحضرية. نحن نفضل أن تطرح مسألة التحضر و التمدن بمعنية مسألة المواطنة الحضرية بالنسبة للمجتمع، فإذا كان تدهور حالة المدينة و السكن الاجتماعي يعزى إلى الشرائح الفقيرة غالبا، و منه يوصفون باللاتحضر و اللاتمدن، فذلك لأن سؤال المواطنة لا يطرح بصددهم، فيمكن اعتبار بأنهم ليسوا بمواطنين، لأنهم لا يتمتعون بالكثير من حقوق المواطنة.

ليس من الضروري - ليس بقانون- أن يتطابق مفهوم المواطنة عند الدولة مع نفس المفهوم عند المجتمع، و هو ما يحدث حسب رأينا، فالدولة تفكر بمنطق حقوق المواطنين ثم واجباتهم، و أحيانا لا تضع في الاعتبار أو لا تركز كثيرا على الواجبات لأن ذلك يزعج و قد يخل بالسلم الاجتماعي. في الجهة الأخرى المواطن يستوعب ذلك دون نقاش: يبحث عن حقوقه و يطالب بها، دون أن ينتبه إلى الواجبات، و هو بهذا يسهم في تكريس هيمنة تصور و خطاب الدولة حول الشرائح الفقيرة في السكن الجماعي.

لسنا هنا نطالب بقيام العدالة الاجتماعية، و لسنا نموقع المشكل بين يدي الدولة "التي لا تحسن التسيير"، و لسنا ندافع عن المجتمع كضحية لسوء التسيير، و لكن التحليل يبين أن التقاطب (دولة/شعب) أو كما هو شائع (دولة/مجتمع) لا تؤدي عملها في فهم إشكالية تملك الفضاء الاجتماعي و الفضاء السكني في المدينة الجزائرية (أو على الأقل في الميدان المدروس)، لأن الأمر يتعلق بفهم ميكانزمات تفاعل الفاعلين الاجتماعيين في الحياة اليومية، دون النظر إلى المواقع التي يشغلونها في صناعة المدينة و الحياة الحضرية.

يشارك الساكن بفعالية في رسم صورة السكن الجماعي و تجسيدها على أرض الواقع، يعطي المعاني و الدلالات للتحضر و التمدن على طريقته وفقا للتنشئة الاجتماعية التي خضع لها في الفضاء الحضري (أو في فضاء آخر)، و التي تطبع تصورات و خطابه و ممارساته للمدينة و العيش المشترك. يتعامل مع ممارسات الدولة كما يتعامل مع ممارسات المجتمع من خلال ثوابت ثقافية مخيالية (des universaux culturels)، في بعض الأحيان، و يتعامل بمنطق الحداثة و العصرية و الحق في الحصول على مزايا المدينة في أحيان أخرى.

ينتقل الساكن في صيرورة تملك الفضاء الحضري و الفضاء الاجتماعي من الفضاء الخاص، الذي يجسد فيه تمثلاته و تنشئته الاجتماعية، و يستمتع بحميميته في الأسرة، و يجسد الكثير من رغباته و يحظى بالحرية و الاستقلالية في استعمال الفضاء المسكون في حدود ما تسمح به الشقة و بما يتوافق و ثقافة السكن لديه.

ينتقل الساكن إلى تملك الفضاءات المشتركة، حيث يلتقي مع الغير و الآخر. و لكن صفة الغيرية أو "التشابه و الاختلاف" التي يحملونها تحد من

استقلاليتها و حرّيته في التعبير عن تصوراتها و رغباتها، إذ تتغيرا لحدود و تتكثف الإكراهات، و يتقلص حجم الحميمية التي يمكن تقاسمها مع الآخرين، الذين يقبل (مرغما) أن يتقاسم معهم الفضاء، و لكنه يجتهد ليرسم اختلافه عنهم في الأصل الجغرافي، و المستوى السوسيواقتصادي، و التنشئة الحضريّة و تاريخ الإقامة.

في مستوى آخر، ينتقل الساكن إلى الاجتماع البشري، حيث تفرض صفة "الغربة" نفسها على الساكن من جهة السكان، و يحملها هو أيضا بالنسبة لهؤلاء الآخرين. يتم تجنيد المخيال الاجتماعي في تحديد استراتيجيات التعامل مع النظام الاجتماعي المتشكل من تجميع الأفراد و الأسر و الجماعات في السكن الجماعي أو الفضاء السكني كنظام آخر يحمل إيديولوجية معينة. هذا النظام يعبر عن بنية مبنية بانية في نفس الوقت، بنية تحمل إيديولوجية يعبر عنها لدى الأفراد من خلال الجبلة أو الـ *habitus*.

قد يكون الساكن الذي نتحدث عنه غير موجود في الواقع كمجموعة من الأفراد المتشابهين. لقد وجدنا هذا الساكن من خلال تصريحات المبحوثين الذين شاركوا في بحثنا. و لو أننا قمنا بتجميع تصريحات المبحوثين الواردة في نص هذا العمل، لوجدنا أن هذا الساكن يمثل صورة معقدة و مبهمّة في كثير من الأحيان، تتشكل من الأفعال و ردود الأفعال التي يبديها إزاء ما يراه من ممارسات، يعود إلى الماضي ليعيش الحاضر، يبحث باستمرار عن ذاته، ليحدها أحيانا في غيره من السكان، يجدها عندما يرى اختلافه عن الآخرين، و لكنه يضيعها عندما يرى ما لا يتوافق مع تصوراتها، عندما يوضع أمام التقاطب "ريف/ مدينة" الحاضر دائما في عمق النظام الاجتماعي. هذا التقاطب الذي يترجم تصورات الساكن في أشكال عدة، غالبا في ثنائيات متضادة من قبيل: (الحضري و العروبي)، (العرف و البراني)، (بكري و اليوم)، (حنا و هوما)،

(الدولة و الشعب)... بالنسبة للساكن الطرف الأول من الثنائية موجب في الغالب، أما الطرف الثاني فهو سالب، ما عدا الثنائية الأخيرة التي يتعامل معها بمكيالين: عندما ينسب نفسه إلى الدولة من خلال المهنة أو المركز الاجتماعي و يتحدث عن الشعب، الدولة موجبة (دارت و دارت)، و الشعب سالب (عروبية، الشبعة الجديدة...)، و عندما يضع نفسه مع الشعب فإن الشعب موجب (مسكين، مهضوم الحقوق) و الدولة سالبة، ليست ظالمة و لكنها لا تحمي مصالح الفقراء و المساكين (الشعب).

قد نكون قد وصلنا في الأخير إلى إعادة طرح تساؤل C. Lévi-Strauss حول ما إن كانت المجتمعات لا تتعرف في علاقاتها المتبادلة إلا بمقدار معين [optimum] من "التنوع"، الذي إن تجاوزه فإنها لا تستمر، و إن بقيت دونه كانت عرضة للخطر.

هذا الحد الأدنى l'optimum يرمز، من بين ما يرمز إليه، إلى ذلك الحيز الفاصل بخطوط متقطعة بين الذاتية و الموضوعية، بين الأصالة و المعاصرة، بين المجتمع السياسي و المجتمع المدني، بين الدولة و الشعب، بين الاجتماع البشري و الصراع الاجتماعي، بين التراتب الاجتماعي و الانسجام الاجتماعي (stratification et cohésion sociale)، بين مخيال العالم الريفي و استراتيجيات العالم الحضري. إنه يرمز إلى حيز المواطنة كمنظومة قانونية و كقيم و ممارسات اجتماعية ملموسة في الحياة اليومية، كالتزامات عامة مفروضة على الجميع، و التي إن أخل بها أو تم تجاوزها، كان المجتمع عرضة للخطر.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. الكتب:

- 1- أبو حلاوة كريم، إشكالية مفهوم المجتمع المدني: النشأة، التطور، التجليات، بيروت، الأهالي للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 1998.
- 2- الرياشي سليمان و آخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1999.
- 3- الكنز علي، من "الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية"، في سعيد بن سعيد العلوي و آخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2001.
- 4- بشارة عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998.
- 5- بن خلدون عبد الرحمان ، تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المجلد الأول، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1992.
- 6- حجيج الجنيد، "التباينات الاجتماعية السكنية في وهران(الجزائر): من الاتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية"، في عطية عاطف، كيال مها (إشراف)، المدينة العربية بين التغيرات الاجتماعية وتحولات المجال، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2009.

7- سلامة ببيرو و آخرون، جدلية الدولة و المجتمع بالمغرب، الدار البيضاء، دار أفريقيا-شرق، الطبعة الثانية، 1994.

8- عطية عاطف، كيال مها (إش)، المدينة العربية بين التغيرات الاجتماعية و تحولات المجال، لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، 2009.

2. مقالات علمية:

1. الشدادي عبد السلام، "من أجل بلورة سياسة ناجحة في ميدان اللغة" في مقدمات، رقم 16-17، 1999.
2. بن جليد عابد، "كيفية الإدماج الاجتماعي في صيرورة التنظيم الحضري بالبلدان المغربية. حالة مدينة وهران"، في إنسانيات: الأقاليم الحضرية بالبلدان المغربية، عدد 42، أكتوبر/نوفمبر 2008، ص 83-95.
3. بوطين ليلي، "عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد في الجزائر"، في إنسانيات، عدد 10، 2000، CRASC، وهران، ص 65-68.

3. أطروحات و رسائل جامعية:

1. الطيب إبراهيم علي، عملية إعادة الإسكان من حي رأس العين إلى حي الصباح: تملك الفضاء السكني و ممارسته، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2006.
2. باشا حاج محمد، إشكالية العمارة و الممارسة، رسالة دكتوراة في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2013.
3. نورية سوامية، السكن و الساكن و المحيط، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2007.

I. OUVRAGES:

1. ARAB Izerrouken, « Mouvement associatif en Algérie : vers un nouveau départ ? », in REMAOUN Hassan (dir), L'Algérie aujourd'hui : Approches sur l'exercice de la citoyenneté, Algérie, Ed CRASC/ENAG, 2012.
2. AURIAC F; BRUNE P-R, Espaces, jeux et enjeux, Paris, Fayard, 1986.
3. BADIE Bertrand, JAFFRELOT Christophe (s/dir), Etat et communautarisme, Paris, L'Harmattan, 1994.
4. BELMASSOUS Hacène, Mixité sociale: une imposture - retour sur un mythe français, Paris, Latalante, 2006.
5. BENATIA Farouk, Alger: agrégats ou cité? L'intégration citadine à Alger (1919-1979), Alger, SNED, 1980.
6. BENATIA Farouk, L'appropriation de l'espace à Alger depuis 1962, Alger, SNED, 1997.
7. BENGHABRIT-REMAOUN Nouria, HADIBI Mustapha (s/dir), L'Algérie 50 ans après: état des savoirs en sciences sociales et humaines (1954-2004), Oran, Editions CRASC, 2008.
8. BENOIT-GUILBOT O., « Quartiers dortoirs ou quartiers villages », In Collectif, L'esprit des lieux. Localités et changement social en France, Paris, Ed du CNRS, 1986.
9. BERRY-CHIKHAOUI Isabelle, DEBOULET Agnès (s/dir) Les compétences des citoyens dans le monde arabe, Paris, Karthala, 2000.

10. BOUKHOBZA M'hamed, Octobre 88: Evolution ou rupture?, Alger, Ed Bouchéne, 1991.
11. BOURDIEU Pierre, La distinction, Paris, Minuit, 1979.
12. BOURDIEU Pierre (s/dir), La misère du monde, Paris, Seuil, 1993.
13. BOURDIEU Pierre, SAYAD Abdelmalek, Le déracinement, Paris, Minuit, 1989.
14. BOURDIEU Pierre, Choses dites, Paris, Minuit, 1987
15. BOURDIEU Pierre, Raisons pratiques. Sur la théorie de l'action, Paris, Seuil, 1994.
16. BRUN Jaques, RHEIN Catherine, La ségrégation dans la ville, Paris, L'Harmattan, 1994 .
17. CARLIER Omar, « Sociabilité: Concept, objet, problème. Du salon de M^{me} Deffan aux terrains africains », In FOUCHARD Laurent, GOERG Odile, GOMEZ-PEREZ Muriel, Lieux de sociabilité urbaine en Afrique, Paris, l'Harmattan, 2010, pp 7-38.
18. CASTELLS Manuel, La question urbaine, Paris, Maspero, 1982.
19. CELLIER Hervé, ROUAG-DJENIDI Abla, Algérie France, jeunesse, ville et marginalité, Paris, L'Harmattan, 2008.
20. CHAPOULIE Jean Michel, La tradition sociologique de Chicago, Paris, Seuil, 2001.
21. CHIKHI Said, "L'ouvrier, la vie et le prince ou la modernité introuvable", in EL KENZ Ali, L'Algérie et la modernité, Dakar, Codesria, 1989.
22. CHOAY Françoise, La règle et le modèle, Paris, Seuil, 1980.
23. CHOMBART DE LAUWE P-H., Famille et habitation, Paris, CNRS, 1975.

24. CHOMBART DE LAUWE P-H., Pour une sociologie des aspirations, Paris, Médiations, 1971.
25. COTE Marc, L'Algérie ou l'espace retourné, Constantine, Media-Press, 1993.
26. COULON Alain, Ethnométhodologie et éducation, Paris, PUF, 1993.
27. COULON Alain, L'Ecole de Chicago, Paris, PUF, 3ème édition, 1997.
28. DUMONT Louis, Essais sur l'individualisme, Paris Seuil, 1983.
29. DURKHEIM Emile, De la division du travail social, Quadrige, Paris, PUF, 3ème édition, 1994
30. DURKHEIM Emile, Les règles de la méthode sociologique, Paris, PUF, 9ème édition, 1997
31. EL KENZ Ali, L'Algérie et la modernité, Dakar, CODESRIA, 1989.
32. FIJALKOW yankel, Sociologie de la ville, Paris, La Découverte, 2004.
33. FREUND Julien, Sociologie du conflit, Paris, PUF, 1983.
34. GALLISSOT René, MOULIN Brigitte, Les quartiers de la ségrégation: Tiers monde ou quart monde?, Paris, Karthala/ InstMaghreb-Europe, 1995.
35. GARNIER J-P. ; GOLDSCHMIDT D., La comédie urbaine ou la société sans classe, Paris, Maspero, 1978.
36. GERAUD Marie-Odile, Les notions clés de l'ethnologie : analyse et textes, Paris, Armand Colin, 1998.
37. GIDDENS Anthony, Les conséquence de la modernité, Paris, L'Harmattan, 1994.

38. GIROD Roger, Les inégalités sociales, Paris, PUF, 1971.
39. GOFFMAN Erving, Mise en scène de la vie quotidienne, Paris, Minuit, (2 tomes), 1973.
40. GOFFMAN Erving, Stigmat: les usages sociaux des handicaps, Paris, Minuit, 1975.
41. GRAFMEYER Yves, Trajectoires familiales et espace de vie en milieu urbain, Lyon, Presse universitaire de Lyon, Coll Transversales, 1998.
42. GRAFMEYER Yves, « Logement, quartier, sociabilité », In SEGAUD Marion, BONVALET Catherine, BRUN Jacques, (dir), Logement et habitat, l'état des savoirs, Paris, La Découverte, 1998,
43. GRAFMEYER Yves, ISSAC Joseph, L'Ecole de Chicago: naissance d'une écologie urbaine, Paris, Flammarion, 2004.
44. GRAFMEYER Yves, Sociologie urbaine, Paris, Armand Colin, 2005 .
45. GUERID Djamel-Eddine, « L'entreprise industrielle en Algérie: les limites d'une acculturation », In Guerid Djamel-Eddine (s/dir), Culture d'entreprise, Oran, Ed CRASC, 1997.
46. GUERID Djamel-Eddine (s/dir), L'université aujourd'hui, Oran, Ed CRASC, 1998.
47. GUERID Djamel-eddine, « L'Algérie l'une et l'autre société », In DJEFLAT Abdelkader, L 'Algérie: des principes de Novembre à l'ajustement structurel, Dakar, Codesria, 1999.
48. GUERID Djamel-Eddine, L'exception algérienne. La modernisation à l'épreuve de la société, Alger, Casbah Ed, 2007.

49. HADJIDJ El Djounid, Espace et volontarisme politique; la ville entre discours et réalités, Oran, Dar El Gharb, 2004.
50. HADJIDJ El Djounid, « Identités culturelles et fabrique d'un projet architectural en Algérie », In SEDJARI Ali, Culture et cultures, un défi pour les droits de l'homme, Paris, L'Harmattan, 2011, pp 403-416.
51. HAUMONT Bernard, « Entre espace public et privé : des espaces et des lieux toujours en chantier », In HAUMONT Bernard, MOREL Alain (s/dir), La société des voisins, Paris, Eds de la Maison des Sciences de l'Homme, 2005 (Préface.)
52. HAUMONT Nicole (s/ dir), La ville: agrégation et ségrégations sociales, Paris, L'Harmattan, 1996 .
53. LABORDE P., Les espaces urbains dans le monde, Paris, Nathan, 1994.
54. LAKJAA Abdelkader (coor), Sociologie et société en Algérie, Alger, Casbah, 2004.
55. LEFEBVRE Henri, Le droit à la ville, Paris, Anthropos, 1968.
56. LEFEBVRE Henri, Du rural à l'Urbain, Paris, Anthropos, 1970.
57. LEFEBVRE Henri, La révolution urbaine, Paris, Gallimard, 1970.
58. LEFEBVRE Henri, La pensée marxiste et la ville, Paris, Casterman, 1972.
59. LEFEBVRE Henri, Espace et politique, Paris, Anthropos, 1973.
60. LEFEBVRE Henri, La production de l'espace, Paris, Anthropos, 1974.

61. LE SAOUT Didier, ROLLINDE Margarite (s/dir), Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb : Perspectives comparée, Paris, Karthala, (1999,(
62. LEVI-STRAUSS Claude, Anthropologie structurale II, Paris, Plon, 1973.
63. LYNCH Kevin, L'image de la cité, Paris, Dunod, 1976,
64. McKENZIE Roderick, « Le voisinage: une étude de la vie locale à Columbus, Ohio », In GRAFMAYER Yves, JOSEPH Isaac, L'Ecole de Chicago: naissance de l'écologie urbaine, 3ème édition, Paris, Flammarion, 2009.
65. MOULIN Brigitte, « Processus ségrégatifs dans l'espace Maghreb-Europe », In GALLISSOT René; MOULIN Brigitte (S/dir), Les quartiers de la ségrégation. Tiers monde ou quart monde? Paris, Karthala, 1995.
66. NAVEZ-BOUCHANINE Françoise, « Citadinité et urbanité : le cas des villes marocaines », In LUSSAULT M. et SIGNOLES P. (s/dir), La citadinité en question, Fascicule de recherche N° 29, Tours, URBAMA, 1996.
67. NAVEZ-BOUCHANINE Françoise, « Fragmentation spatiale et stratégies résidentielles », In HAUMONT Nicole (s/dir), La ville éclatée, quartiers et peuplements, Paris, L'Harmattan, 1998.
68. PAULET Jean Pierre, Géographie urbaine, Paris, Armand Colin, 2ème édition, 2005.
69. PELLETIER Jean, Alger 1955: Essai d'une géographie sociale, Paris, Les Belles Lettres, 1959.
70. PINÇON Michel, PINÇON-CHARLOT Monique, Dans les beaux quartiers, Paris, Seuil, 1989.

71. PINÇON-CHARLOT Monique, Espace social et espace culturel, Paris, CSU, 1979.
72. PLOUCHART L, Comprendre les grands ensembles. Une exploration des représentations et des perceptions, Paris, L'Harmattan, 1999.
73. RAULIN Anne, Anthropologie urbaine, Paris, Armand Colin, 2001.
74. REMAOUN Hassan (s/dir), L'Algérie aujourd'hui: Approches sur l'exercice de la citoyenneté, Algérie, Ed CRASC/ENAG, 2012.
75. REMY Jean, VOYE Liliane, La ville: vers une nouvelle définition?, Paris, L'harmattan, 1992.
76. REMY Jean, VOYE Liliane, SERVAIS Emile, Produire ou reproduire: une sociologie de la vie quotidienne (T1 : Conflits et transaction sociale), Bruxelles, Deboeck-Wesmael, 1991.
77. REMY Jean, VOYE Liliane, Ville: Ordre et violence, Paris, PUF, 1981.
78. ROCHE Stéphane, Insécurité et liberté, Paris, Seuil, 1994.
79. RONCAYOLO Marcel, La ville et ses territoires, Paris, Gallimard, 2010.
80. SAFAR-ZITOUN Madani, Stratégies patrimoniales et urbanisation à Alger (1962-1992), Paris, L'Harmattan, 1996.
81. SAYAD Abdelmalek, La double absence. Des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré, Paris, Seuil, 1999.
82. SEDJARI Ali, culture et cultures; un défi pour les droits de l'homme, Paris, L'Harmattan, 2011.

83. SEGAUD Marion, BONVALET Catherine, BRUN Jacques, (dir), Logement et habitat, l'état des savoirs, Paris, La Découverte, 1998.
84. SEMIANE Sid Ahmed, Octobre: ils parlent..., Alger, Editions Le Matin, 1998.
85. SENOUCI Bachir, « Citoyenneté et environnement », In REMAOUN Hassan (s/dir), L'Algérie aujourd'hui: Approches sur l'exercice de la citoyenneté, Algérie, Ed CRASC/ENAG, 2012.
- 86.
87. SID Boubkeur, L'habitat en Algérie: stratégies d'acteurs et logiques industrielles, Alger, OPU, 1986.
88. SIDI BOUMEDINE Rachid, TAIEB Messaoud, La recherche urbaine en Algérie: un état de la question, Tours, Université de Tours, 1996.
89. SIMMEL Georg, « La sociabilité, exemple de la sociologie pure ou formelle », In Sociologie et Epistémologie, Paris, PUF, 2ème éd, 1991.
90. SUEUR Jean Pierre, Changer la ville, Paris, Odile Jacob, 1999.
91. TÖNNIES Ferdinand, Communauté et société, Paris, PUF, 2010.
92. TOURAINE Alain, Critique de la modernité, Paris, Fayard, 1992.
93. TOURAINE Alain, Pourrons-nous vivre ensemble, égaux et différents, Paris, Fayard, 1997.
94. TOURAINE Alain, Production de la société, Paris, Seuil, 1973.
95. WEBER Max, Economie et société, Paris, Plon, 1971.

96. WEBER Max, La ville, Paris, Aubier, 1992
97. WIEVIORKA Michel (s/dir), Une société fragmentée? Le multiculturalisme en débat, Paris, La Découverte, 1997.
98. WIRTH Louis, The Ghetto (1928), Grenoble, Presses universitaires de Grenoble, 1980.

II. ARTICLES:

1. BENDJELID Abed, « Anthropologie d'un nouveau espace habité: enjeux fonciers et spatialité des classes moyennes à Oran et sa banlieue (Algérie) », in INSANYAT: Espace habité: vécu domestique et forme d'urbanité, N° 2, 1997, Oran, CRASC, pp 05-26.
2. BIDART Claire, « Sociabilités: quelques variables », in REVUE FRANÇAISE DE SOCIOLOGIE, N° XXIX, 1988, pp 621-648.
3. CHAMBOREDON Jean-Claude, LEMAIRE Madeleine, « Proximité spatiale et distance sociale: les grands ensembles et leur peuplement », in REVUE FRANÇAISE DE SOCIOLOGIE, vol. XI, 1, 1970, pp 03-33.
4. COSTES Laurence, « Le droit à la ville de Henri Lefebvre: quel héritage politique et scientifique? » In ESPACES ET SOCIÉTÉS (Le paradigme de la mixité sociale), N° 140-141, 2010, pp 180.
5. CUKROWICZ Hubert, « Choisir ses voisins? », in REVUE FRANÇAISE DE SOCIOLOGIE, N° XXXIV, 1993, pp 367-393.
6. GRAFMEYER Yves, « La coexistence en milieu urbain: échanges, conflits, transactions », in RECHERCHES SOCIOLOGIQUES, N° XXX, 1999, pp 157-176.
7. HADJIDJ El Djounid, « L'habiter: la spatialisation des modes de vie » in REVUE SCIENCES HUMAINES, N° 17, juin 2002, Constantine, Université Mentouri, pp 19-24.
8. HADJIDJ El Djounid, « enquêter sur son propre terrain » in ANTHROPOPAGES, N° 5-6, Massillanges, France, GRAEA, 2006.

9. LAKJAÂ Abdelkader, « L'habiter identitaire, éléments d'une problématique d'une urbanité en émergence », in INSANIYAT, N° 2, CRASC, Oran, 1997.
10. MICHELAT G, « L'utilisation de l'entretien non directif en sociologie » », in REVUE FRANÇAISE DE SOCIOLOGIE, N° XVI, 1975, pp 231-249.
11. NAVEZ-BOUCHANINE Françoise, « Les espaces publics des villes maghrébines, enjeu et partie prenante de l'urbanisation », In CRITIQUE ECONOMIQUE, N° 11, Oct 2003, pp 65-87.
12. PARADEISE Catherine, Sociabilité et culture de classe, in REVUE FRANÇAISE DE SOCIOLOGIE, XXI, 1980, pp 571-597.
13. PINÇON Michel, « Habitat et modes de vie: la cohabitation des groupes sociaux dans un ensemble HLM », in REVUE FRANÇAISE DE SOCIOLOGIE, N° XXII, 1981, pp 523-547.
14. RACHIK Abderrahmane, « Sciences sociales et violences urbaines au Maghreb », in PROLOGUES, N° 16-17, 1999.
15. SAUVAGE André, « Styles d'habiter et types d'habitants », In ESPACES ET SOCIETES, N° 73, Paris, L'harmattan, 1993.
16. SAYAD Abdelmalek, « Les effets naturels du relogement », in SCIENCES SOCIALES PANORAMA: spécial habitat, N° 4-5 Oct/Nov 1980.
17. SAYAD Abdelmalek, « Le foyer des sans-famille », In ACTES DE LA RECHERCHE EN SCIENCES SOCIALES, 32-33, avril juin 1980, pp.89-103 ;
18. SAYAD Abdelmalek, « Exister, c'est exister politiquement, Presse et immigrés en France » - 1ère partie, « Pour une

défense des droits civiques des immigrés », Paris, CIEMI, n°135, novembre, 1985.

19. SAYAD Abdelmalek, « Exister, c'est exister politiquement » - 2ème partie, « Les droits civiques pour une plus grande justice », Paris, CIEMI, n°136, décembre 1985.

20. SAYAD Abdelmalek, « L'immigration et la "pensée d'Etat" », in, REGARDS SOCIOLOGIQUES, n°16, 1999, pp.5-21 .

21. SCHNAPPER Dominique, « Idéal et limites de la mixité sociale. Les arguments du débat public », In INFORMATIONS SOCIALES, N° 125, 2005.

III.Travaux universitaires: Thèses et mémoires:

1. AIMENE Saïd, Le logement social urbain à Oran : nouvelle politique de l'habitat et retombées locales, Mémoire de Magister en Géographie, Université d'Oran, 2002.
2. BELLASGAA Zoheir, Dynamiques urbaines en périphérie orientale de la ville d'Oran: analyse et mesure par l'outil SIG, Mémoire de Magister en géographie, Université d'Oran, 2004.
3. BLAHA Derrouiche, L'habitat précaire et le relogement, le cas des planteurs à Oran, mémoire de Magister en urbanisme, Faculté d'Architecture et de Génie Civil, USTO, 2009.
4. GHARBI-ABDELLILAH Radia, Ville, Acteurs sociaux et rapports à l'espace urbain, Thèse de doctorat en sociologie urbaine, Université d'Oran, Faculté des Sciences Sociales, 2012.
5. HADJIDJ El djounid, « Urbanification » et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran, Thèse de doctorat d'Etat, université d'Oran, juin 2001.
6. ICHEBOUDENE Larbi, Alger, Système urbain: histoire, changement social et développement, Thèse d'Etat en sociologie, Paris V, 1994.
7. LARBI MESSAOUD Souâd, L'art de l'espace: du moi-peau à la maison-peau. Problème de congruence entre rêve et réalité, Mémoire de Magister en architecture, USTO, sans date.
8. SAFAR-ZITOUN Madani, Stratégies sociales et appropriation des l'espace, cas de la ville d'Alger, Thèse de Doctorat nouveau régime en sociologie, Paris VII, 1991 ;

9. SANGLA Sylvain, Politique et espace chez Henri Lefebvre, Thèse de doctorat en philosophie, Université Paris VIII – Vincennes Saint-Denis, 2010.

10. SOUIAH Mehdi, Pertinence des périphéries comme lieu d'émergence de nouvelles figures de territorialisation : socio-anthropologie des douars, cas des douars Aïn El Beida et Sidi El Bachir (Oran), Mémoire de magister en sociologie, Université d'Oran, 2007 ;

IV. Documents de recherche:

1. HABITAT URBAIN, Bilan du 4ème trimestre, document ronéotypé de la DLEP, service du logement, Oran, 2008.
2. HADJIDJ El djounid, «Sociabilité et rapports de voisinage dans les cités Khémisti (LSP) et USTO Pépinière (AADL) », rapport individuel dans le projet CNEPRU: Ville et liens sociaux, les grands ensembles à Oran entre adaptabilité et sociabilité; Université d'Oran, Oct 2011.
3. LAKJAA Abdelkader, « Les périphéries oranaises: urbanité en émergence et refondation du lien social » Colloque international: penser la ville: approches comparatives, khenchela, 2008.
4. MADANI Mohamed, Modes d'habiter et travail de conception de l'espace, CRASC, Oran, 1995.
5. MADANI Mohamed, Espace urbain et contradictions sociales, URASC, Oran, 1992.
6. MADANI Mohamed, « 25 ans de sociologie urbaine en Algérie », Colloque international: penser la ville: approches comparatives, khenchela, 2008.

V. Articles de presse:

1. BENKOULA Sidi Mohamed El Habib, « Comment peut-on être un bon citoyen quand on n'aime pas sa ville? », in Le Quotidien d'Oran du 05/01/2008, N° 3968.
2. SOUIAH Mehdi, « L'urbain majoritaire », In Le quotidien d'Oran du 10/02/2008.

الملاحق:

1. دليل المقابلة:

1) بدايات السكن في الحي الجديد؛

- كيف أتيتم للسكن في حي الصباح؟

- كيف كان الحي آنذاك؟

- ما الجديد الذي وجدتموه هنا؟

... (أسئلة لبعث الحوار، للرجوع إلى الموضوع، للتركيز على بعض النقاط...)

2) العلاقة مع الفضاء السكني الجديد (الشقة، العمارة...):

- هل قمتم بتغييرات داخل شقتكم؟

- كيف تعاملتم مع العمارة و الفضاءات المشتركة؟

- كيف تعاملتم مع الجيران في صيانة العمارة؟

- ماذا عن لجنة الحي؟

... (أسئلة لبعث الحوار، للرجوع إلى الموضوع، للتركيز على بعض النقاط...)

3) ربط العلاقات مع سكان الحي (العمارة، الحي الصغير، حي الصباح):

- كيف شكلتم علاقاتكم مع الجيران في البداية؟

- إلى أي مدى تمتد علاقاتكم مع سكان الحي؟

- ما هي المواضيع التي لا تتفقون فيها مع الجيران أو سكان الحي؟

... (أسئلة لبعث الحوار، للرجوع إلى الموضوع، للتركيز على بعض النقاط...)

4) وجهة النظر حول الحياة الاجتماعية في الحي (السكن الجماعي، السكان، الجيران، العلاقات الاجتماعية، سياسة الإسكان...).

- ما رأيكم في السكن الجماعي؟

- ما هو موقفكم من ممارسات سكان الحي؟

- كيف ترى العلاقات الاجتماعية بين سكان حي الصباح؟

- ما رأيكم في السياسة التي تطبقها الدولة في مجال السكن؟

... (أسئلة لبعث الحوار، للرجوع إلى الموضوع، للتركيز على بعض النقاط...)

2. جدول تعريفى بعينة البحث:

الطابق	نوع الشقة	صيغة السكن	الحي	المهنة	السن	الجنس	رقم المقابلة
3ème	F3	OPGI/CNEP	الصباح	متقاعد taxi clandestin	52	ذ	1
2ème	F2	اجتماعي	الياسمين 1	حارس بمؤسسة تعليمية	40	ذ	2
1er	F2	اجتماعي	الصباح (كراء)	معلم	32	ذ	3
3ème	F3	OPGI/CNEP	الصباح	متقاعد/ إطار سابق OPGI	56	ذ	4
9ème	F3	كراء-شراء	AADL	أستاذ جامعي	41	ذ	5
1er	F4	سكن وظيفي	المعلمين	أستاذ جامعي	30	ذ	6
RDC	F3	سكن وظيفي	المعلمين	متقاعد/حارس موقف سيارات	64	ذ	7
RDC	F2	اجتماعي	الياسمين 1	بطل	27	ذ	8
7ème	F4	كراء-شراء	AADL	إطار BDL	56	ذ	9
RDC	F2	اجتماعي	الياسمين 1	ماكثة بالبيت	49	أ	10
3ème	F4	شراء خاص	الشوهادة	متقاعد SONATRACH	72	ذ	11
2ème	F3	سكن وظيفي	الصباح	إطار SEOR	50	ذ	12
1er	F2	اجتماعي	RECASEMENT	عون أمن	29	ذ	13
1er	F2	اجتماعي	المعلمين	بطل	46	ذ	14
4ème	F3	اجتماعي	الياسمين 2	لحام	39	ذ	15
3ème	F3	LSP	الشوهادة	متقاعد/تاجر	65	ذ	16
2ème	F2	اجتماعي	الياسمين 2	متقاعد	55	ذ	17
RDC	F2	اجتماعي	الصباح	عامل ترخيص	37	ذ	18
RDC	F2	اجتماعي	RECASEMENT	بطل	31	ذ	19
1er	F3	شراء خاص	الصباح	إطار بمؤسسة بحثية	42	أ	20

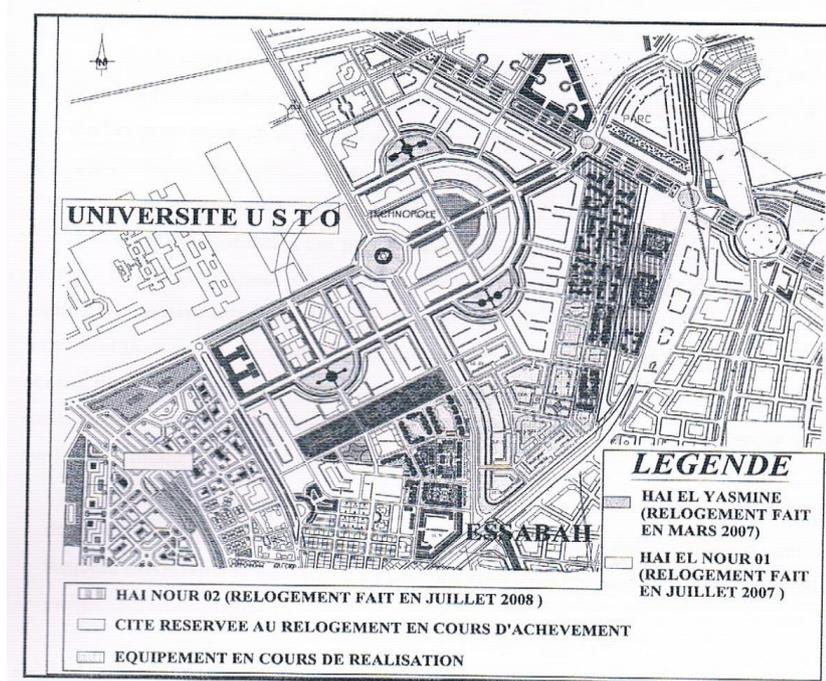
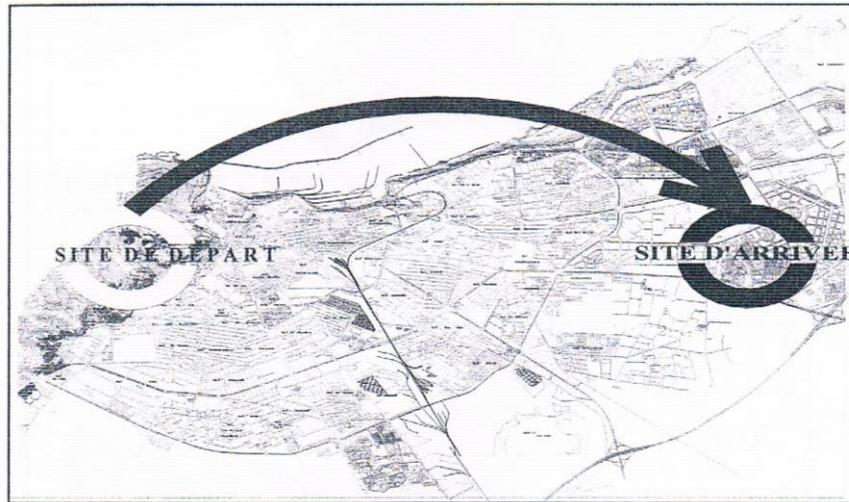
3. فهرس الجداول.

- 115 الجدول 1: برنامج السكن الاجتماعي الخاص بولاية وهران في الفترة 1975-2008....
- 116 الجدول 2: برنامج السكن كراء-شراء الخاص بولاية وهران إلى غاية 2008.....
- 116 الجدول 3: برنامج السكن FNPOS الخاص بولاية وهران إلى غاية 2008.....
- 117 الجدول 4: برنامج السكن التطوري، المسند و LSP الخاص بولاية وهران إلى غاية
2008.....
- 118 الجدول 5: الحصص السكنية التي استفاد منها حي الصباح في الفترة من 1998- 2008
- 123 الجدول 6: وضعية عامة عن السكن و السكان في حي الصنوبر، 2003.....
- 124 الجدول 7: وضعية شغل السكنات في حي الصنوبر، 2003.....

**4. صورة قمر اصطناعي لحي الصباح، ميدان الدراسة. Google
Map 2010**



5. شكل توضيحي لعمليات إعادة الإسكان من حي الصنوبر:



6. إحصائيات من تحقيق مؤسسة SEOR، نوفمبر 2009.

Modalités d'accès	Nombre de logements
Logements CNEP	2187
Logements LSP	6892
Logements OPGI	8842
Logements AADL	4982
Logements Agence Foncière	1108
Total	24011
Soit	156072 habitants à HAI ES SABAH

Source : Enquête SEOR, Novembre 2009.